الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي-

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د في فرع: علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع

بعنوان:

نشأة المجتمع الحضري وعلاقته بالحركات السكانية في ظل عمليات التغير الاجتماعي

دراسة ميدانية للوحدات السكانية لحي 08ماي 1945 بالوادي

حي الناظور، حي 08ماي الوسط، حي القبة، حي الياسمين، حي الشهيد البشير غرغوط

إعداد:

❖ بلعيد محمد

إشراف الأستاذ الدكتور:

❖ هويدي عبد الباسط

أعضاء لجنة المناقشـــة

اللقب والاسـم	الرتبة العلمية	الصفة	جامعـة الانتسـاب
الأزهر ضيف	أستاذ	رئيسا	جامعة الوادي
هويدي عبد الباسط	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي
شوقي قاسمي	محاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة
يوسف بالنور	محاضر أ	ممتحنا	جامعة الوادي
ميداني شايب دراع	أستاذ	ممتحنا	جامعة بسكرة
بن فرج الله بخته	محاضر أ	ممتحنا	جامعة الوادي

الموسـم الجامعي: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

* **إلى أبي العطوف**.....قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة فهو من علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ

إلى أمي الحنونة....لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء

* **إلى إخوتي**.....سندي من أفراحي وأحزاني

* **إلى زوجتي**...أسماء رموز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب

* **إلى بناتي " لوجين وهديل"** .....كنز الحياة

* **إلى جميع الأصدقاء** .....أهدي إليكم بحثي العلمي

***إلى كل زملاء الوسط الجامعي** " جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي"

* **إلى من طال فراقهم من الأحباب في جامعة وهران2، جامعة الجزائر.**

الشكر والتقدير

الحمد الله رب العالمين حمدا كثيرا مباركا على نعمه التي لا تحصي ولا تعد

وصلي اللهم وسلم على سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسلين وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين

الحمد الله الذي وهبنا عافية وصحة على الإتمام هذا البحث العلمي وإظهار على بقعة الوجود.

نقدم بالغ الشكر والتقدير لأستذنا الفاضل، سديد الرأي، رحب الصدر، غزير العلم كبير العطاء، فكان له الأثر والفضل الكبير في إعداد هذه الدراسة رغم صعوبات في أخراجها في أفضل صورة

"الأستاذ الدكتور: **هويدي عبد الباسط**"

كما نتقدم بعظيم الشكر إلى أفضل الأصدقاء الذين شجعونا وأرشدونا إلى الطريق الصحيح إلى كل أصدقاء الجامعة.

كما لا ننسى أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل من ساهم أو قدم لنا العون والتوجيه والنضج والدعاء لأتمام هذه المذكرة جزا الله الجميع خيرا

والحمد الله أولا وأخيرا

الملخص

ملخص الدراسة باللغة العربية:

أجريت الدراسة المرسومة ب **تطور المجتمع الحضري وعلاقته بحركات السكانية في عمليات التغير الاجتماعي**، دراسة ميدانية على جميع الوحدات السكانية **للحي 8 ماي 1945** بالوادي، في الفترة الممتدة من ديسمبر 2017إلى للشهر أكتوبر 2021، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهم مستويات تطور المجتمع الحضري وعلاقته بظاهرة الحراك السكاني، وهدا على عينة من سكان الحي قدرت **ب 378 أسرة** مقسمة عبر مختلف الوحدات السكانية للحي، ولقد تمحورت إشكالية الدراسة حول ما طبيعة العلاقة بين تزايد ظاهرة الحراك لسكانيي وتطور مستوي الحضرية بالمدينة الوادي، ولقد قسمنا تساؤلات الدراسة إلى:

وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل هناك علاقة بين تزايد الحراك السكاني و**تعقد وتباين الحياة الحضرية** بالمدينة؟
- هل هناك علاقة بين تزايد الحراك السكاني **وتطور الأنشطة الاقتصادية** بالمدينة؟
- هل هناك علاقة بين تزايد الحراك السكاني **وتوفر المراكز الحضرية** بالمدينة؟
- هل هناك علاقة بين تزايد الحراك السكاني **وتطور البناء الديموغرافي** داخل المدينة؟

ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على أدوات جمع البيانات والمتمثلة في الملاحظة والمقابلة الغير منظمة، والاستمارة والاستعانة بالوثائق والسجلات الخاصة **بحي 8 ماي 1945**، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج وصفي تحليلي من أجل وصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميا ونوعيا عن طريق أخذ عينة البحث والتي قدرت 378 أسرة من مختلف الوحدات السكانية للحي، وتم أخذها عن طريق عينة عرضية يرجع ذلك إلى طبيعة الدراسة، واستخدم ب**رنامج الحزمة الاجتماعية spss** للتحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها من استجابة المبحوثين.

وقد خرجت الدراسة بنتائج هي:

وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتعقد وتباين الحياة الحضرية داخل المدينة ولكن بدرجة متوسطة ودلك بمتوسط حسابي قدر ب **3.31وانحراف معياري1.17** وهدا حسب استجابات أفراد العينة وحسب وجهة نظرهم والتي قدرت نسبة دلك ب **61**% وهدا حسب المؤشرات التالية التي دعمتها نتائج الملاحظة والمقابلة الغير منظمة:

أ- مؤشر أسلوب الحياة الحضرية بالمدينة

ب- مؤشر توفر فرص العمل بالمدينة

ت- مؤشر توفر المتغيرات الحضرية بالمدينة

ث- مؤشر توفر حوافز تحسين المعيشة بالمدينة

ج- مؤشر تطور وسائل النقل والمواصلات

ح- مؤشر ضعف العلاقات الاجتماعية وللاتجانس بالمدينة

1- وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتطور الأنشطة الاقتصادية بالمدينة، وهدا بدرجة جيد حسب استجابات أفراد العينة حيث قدر متوسط حسابي ب**3.57** وانحراف معياري**1.10**، وحسب وجهة نظرهم قدرت ب **88**% وهدا حسب المؤشرات التالية التي دعمتها نتائج أداة الملاحظة والمقابلة الغير منظمة وهي:

أ-مؤشر توفر المحلات التجارية

ب-مؤشر توفر مراكز التسوق

ج-مؤشر توفر الأنشطة الصناعية

ح مؤشر توفر مراكز بيع السلع والخدمات

ث-مؤشر توفر محلات متنوعة الاختصاص

وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتوفر المرتكز الحضرية بداخل المدينة، ولكن بدرجة قوية ودلك بمتوسط حسابي**3.92** وانحراف معياري**0.96**، حسب استجابات أفراد العينة وحسب وجهة نظرهم، حيث قدرت ب **69**% وهدا حسب المؤشرات التالية التي دعمتها نتائج أداة الملاحظة والمقابلة الغير منظمة وهي:

أ- المراكز التعليمية

ب- المراكز الصحية

ت- المراكز الاقتصادية

ث- المراكز الإدارية

ج- المراكز الثقافية

ح- المراكز الرياضية

خ- المراكز الاجتماعية

2- وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتطور البناء الديموغرافي داخل المدينة، لكن بدرجة متوسطة ودلك بمتوسط حسابي ب**3.76** وانحراف معياري ب **1.04** وهدا حسب استجابات أفراد العينة وحسب وجهة نظرهم والتي قدرت ب 54% وهدا حسب المؤشرات التالية التي دعمتها نتائج أداة الملاحظة والمقابلة الغير منظمة وهي:

أ- مؤشر توفر الأنماط العمرانية

ب- مؤشر توفر التهيئة العمرانية

ت- مؤشر وضعية الإسكان

ث- مؤشر توفر المنشأت العمرانية

ج- التوسع العمراني

3- وجود علاقة ارتباط بين جميع متغيرات الدراسة وهدا حسب استجابات أفراد العينة فهده المتغيرات أو المستويات قياس تطور المجتمع الحضري مترابطة ببعضها البعض ومتداخلة ولا يمكن دراسة المجتمع الحضري دون التطرق إليها، وأي خلل أو الاستغناء عن أحد المستويات يؤثر في تطوره ويؤثر بدرجة أكبر على المستوي الأخر وتبقي العلاقة بدرجة متوسطة.

4- وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني والتغيير الاجتماعي لدي سكان ح**ي 8 ماي 1945** ولكن تبقي العلاقة بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدر ب **3.12** حسب استجابات أفراد العينة.

5- وجود علاقة ارتباط بين تطور المجتمع الحضري وتزايد الحراك السكاني بالمدينة وهدا حسب استجابات أفراد العينة حيث قدر المتوسط الحسابي ب **3.25** كدلك ماكدته نتائج أداة المقابلة الغير منظمة في الارتباط الوثيق بين ظاهرة الحراك السكاني وتطور الحياة داخل المجتمع الحضري.

Résumés en français

L'étude dessinée a été menée sur le développement de la société urbaine et sa relation

Avec les mouvements de population dans les processus de changement social. Population, et ceci est basé sur un échantillon des habitants du quartier estimé à 378 familles réparties dans les différentes unités de population du quartier, et le problème de l'étude tournait autour de la nature de la relation entre le phénomène croissant de déplacement des habitants et le développement du niveau urbain dans la ville de la vallée, et nous avons divisé les questions d'étude en

L'étude a tenté de répondre aux questions suivantes

Existe-t-il une relation entre l'augmentation de la mobilité de la population et la complexité et la variabilité de la vie urbaine dans la ville

- Y a-t-il une relation entre l'augmentation des mouvements de population et le développement des activités économiques dans la ville

- Existe-t-il une relation entre l'augmentation de la mobilité de la population et la disponibilité des centres urbains dans la ville

- Existe-t-il une relation entre l'augmentation des mouvements de population et le développement de la structure démographique au sein de la ville

Pour atteindre les objectifs de l'étude, nous nous sommes appuyés sur les outils de collecte de données représentés dans l'observation, l'entretien non structuré, le formulaire, et l'utilisation de documents et d'enregistrements pour le quartier du 8 mai 1945. Une famille issue des différentes unités de population du quartier, et il a été pris au moyen d'un échantillon transversal en raison de la nature de l'étude, et le programme social package spss a été utilisé pour analyser les données et les .informations obtenues à partir de la réponse des répondants

L'étude a abouti aux résultats suivants:

Il existe une relation entre l'augmentation de la mobilité de la population et la complexité et la variation de la vie urbaine au sein de la ville, mais à un degré moyen, avec une moyenne arithmétique estimée à 3,31 et un écart type de 1,17, et ce selon les réponses de les membres de l'échantillon et selon leur point de vue, qui

a été estimé à 61%, et ce selon les indicateurs suivants appuyés par les résultats .d'observation et d'entretien

A - Indicateur du mode de vie urbain dans la ville

B- Indicateur des opportunités d'emploi dans la ville

C- Indicateur de disponibilité des variables urbaines dans la ville

D- Indicateur de disponibilité des incitations à l'amélioration des conditions de vie en ville

C- Indicateur du développement des moyens de transport et de communication

H - Indicateur de relations sociales faibles et d'homogénéité dans la ville

1- Il existe une relation entre l'augmentation des mouvements de population et le développement des activités économiques dans la ville, et cela dans une bonne mesure selon les réponses des membres de l'échantillon, où une moyenne arithmétique a été estimée à 3,57 et un écart type de 1,10, et selon leur point de vue il a été estimé à 88% et ceci selon les indicateurs suivants appuyés par les résultats de l'outil d'observation et d'entretien non structuré qui

A- Indicateur de disponibilité des commerces

B-indice de disponibilité des centres commerciaux

C-indicateur de disponibilité des activités industrielles

H Indicateur de disponibilité des centres de vente de biens et services

D-indicateur de disponibilité des différents magasins spécialisés

Il existe une relation entre l'augmentation de la mobilité de la population et la disponibilité de l'ancrage urbain au sein de la ville, mais à un degré fort, avec une moyenne arithmétique de 3,92 et un écart type de 0,96, selon les réponses des membres de l'échantillon et leurs point de vue, qui a été estimé à 69 %, et ce selon les indicateurs suivants appuyés par les résultats de l'outil d'observation et d'entretien non structuré qui

A - les centres éducatifs

b- les centres de santé

C- pôles économiques

d- Centres administratifs

c- les centres culturels

H - centres sportifs

G - centres sociaux

2- Il existe une relation entre l'augmentation de la mobilité de la population et le développement de la structure démographique au sein de la ville, mais à un degré moyen, avec une moyenne arithmétique de 3,76 et un écart type de 1,04, et ce selon les réponses de les membres de l'échantillon et selon leur point de vue, qui a été estimé à 54% et ce selon les indicateurs suivants appuyés par les résultats de : l'organisation de l'outil d'observation et d'entretien qui est

A- Indicateur de disponibilité des motifs urbains

B- Indicateur de disponibilité du développement urbain

C - indice du statut de logement

D- Indicateur de disponibilité des équipements urbains

C - expansion urbaine

3-L'existence d'une relation de corrélation entre toutes les variables de l'étude, et ce en fonction des réponses des membres de l'échantillon, donc ces variables ou niveaux mesurent le développement de la communauté urbaine sont interconnectés et se chevauchent et il n'est pas possible de étudier la communauté urbaine sans l'aborder, et tout défaut ou dispense de l'un des niveaux affecte son développement et affecte davantage le niveau L'autre maintient la relation à un .degré modéré

4- Il existe une relation entre l'augmentation de la mobilité de la population et le changement social chez les habitants du quartier du 8 mai 1945, mais la relation reste dans un degré moyen avec une moyenne arithmétique estimée à 3,12 selon les réponses des membres de l'échantillon

5- Il existe une corrélation entre le développement de la communauté urbaine et l'augmentation des mouvements de population dans la ville, selon les réponses des membres de l'échantillon, où la moyenne arithmétique a été estimée à 3,25, comme le confirment les résultats de l'entretien non structuré outil dans la relation étroite entre le phénomène de mobilité des populations et le développement de la vie au sein de la communauté urbaine

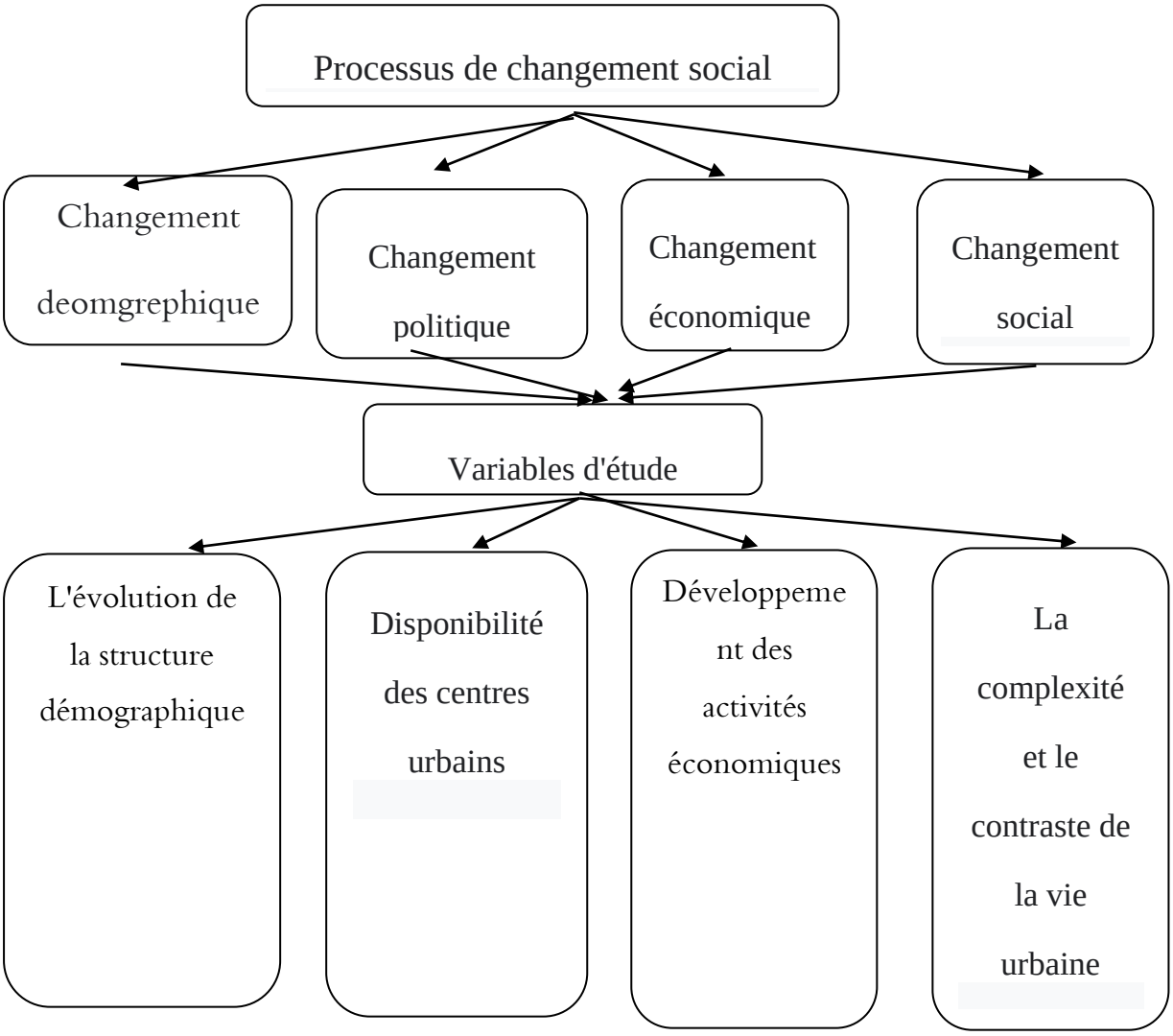

Corrélation entre les processus de changement social et les variables de l'étude

صعوبات الدراسة

ككل بحث علمي، فإنه خلال عملية الدراسة والبحث قد تواجه الباحث جملة من الصعوبات والتي تؤثر بشكل كبير على مسار الدراسة، ولكن يتوجب على الباحث التغلب عليها لمواصلة بحثه العلمي ولتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة.

وخلال قيامنا بالدراسة الحالية واجهتنا جملة من الصعوبات التي ندرجها فيها يلي:

أولا: صعوبة في تحصيل المادة العلمية وذلك راجع إلى نقص المراجع حول موضوع: مقاييس تطور المجتمع الحضري، وحتى إن وجد القليل منها واجهنا صعوبة في تحصيل المراجع التي تدرس أهم هذ المستويات من ناحية اجتماعية حضرية بحته، إذا أن معظمها تركز على دراسة متغير واحد من هذه المتغيرات.

ثانيا: قلة الدراسات السابقة على مستوي الماجستير أو الدكتوراه والتي تدرس قياس تطور المجتمع الحصري وعلاقته بالحركات السكانية من ناحية اجتماعية حضرية، والتي إن وجدت تمثل خلفية للباحث تساعد على ضبط الموضوع ودراسته فيحاول أن يدرس جوانب أخري من الموضوع ويتجنب تكرار نفس الأخطاء.

ثالثا: كذلك واجهتنا صعوبة في تحصيل المعطيات والمعلومات من مديرية السكن والإسكان ومديرية البناء والتعمير ومكتب بلدية الوادي والتي في أغلب الأحيان كانت متعاونة خاصة فيما يخص الخرائط والمعطيات التقنية حول حي 8 ماي كذلك المشاريع التي تخصه.

رابعا: واجهنا خلال الدراسة صعوبة كبيرة في ضبط موضوع البحث وتحديد جوانبه وذلك نظرا لتشعبه واشتماله على العديد من المستويات الحضرية حيث وجهتنا صعوبة بالغة في تحديد أهم هذه المستويات التي ترتبط بالحراك السكاني في دراسة اجتماعية وعمرانية وثقافية.

قائمة المحتويات

- **خلاصة الدارسة**
- **ملخص باللغة الفرنسية**
- **صعوبات الدراسة**
- **شكر والتقدير**
- **الإهداء**
- **فهرس الموضوع**
- **فهرس الأشكال والجدول**
- **تصميم الدراسة**
- **نموذج للقياس مستوي تطور المجتمع الحضري**
- **المقدمة** أ-ب -ج-د

العنوان	الصفحة
الفصل الأول: إشكالية الدراسة واعتباراتها **33-8**	
إشكالية الدراسة	9
فرضيات الدراسة وتساؤلاتها	10
أسباب اختيار الموضوع	12
أهمية الدراسة	12
أهداف الدراسة	12
المفاهيم الأساسية للدراسة	19-13
الدراسات السابقة حول الدراسة	25-19
النظريات المفسرة للدراسة	33-25
الفصل الثاني: التراث السوسيولوجي للمدينة أنماطها ومستويات تطورها **85-35**	

أولا: مفاهيم عامة حول المدينة	36
عوامل نشأة المدن وتطورها تاريخي	38
النظريات المفسرة للنشأة المدن	43
أنماط المدن في العالم	47
: السياسة الحضرية داخل المدن	52
ثانيا: المجتمع الحضري	55
خصائص المجتمع الحضري	56
خصائص الأسرة الحضرية	60
الفرق بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي	62
ثالثا: مستويات قياس تطور المجتمع الحضري وأهميتها داخل المدن	65
1-مسنوي تعقد وتباين الحياة الحضرية	65
2-مستوي استخدام التكنولوجيا	67
3-مستوي تقسيم العمل وتطور الأنشطة الاقتصادية	71
4-مستوي توفر المراكز الحضرية	73
5-مستوي تطور البناء الديموغرافي	81
ظاهرة التحضر في المدن الجزائرية	83
الفصل الثالث:* الحركات السكانية ومتغيراته** ***85-120	
تمهيد	85
أولا: مدخل سوسيوغرافي حول ظاهرة الحراك السكاني	86
1-الحراك السكاني ودوافعه	86
2-محددات الحراك السكاني	89
3-أصناف تنقل الأفراد في الوسط الحضري والعوامل المؤثرة فيها	92
ثانيا: أنواع الحراك السكاني ودوافعه	95
1-الهرجرة السكانية	95
2-النزوح الريفي	104
3-التنقلات الحضرية	104

ثالثا: العوامل المساعدة على الحراك السكاني داخل المدن	112
أقسام النقل المساعدة على الحراك السكاني	112
أنماط النقل المساعدة على الحراك السكاني	113
ظاهرة الحراك السكاني في الجزائر	117
نموذج عام للحركات السكانية وتغيراتها	119
خلاصة الفصل	120
التغير الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري **157-121**	
تمهيد	121
أولا: ماهية التغير الاجتماعي	123
1-تعريف التغير الاجتماعي	123
2-أليات التغير الاجتماعي	126
3-مصطلحات التغير الاجتماعي	127
4-عوامل التغير الاجتماعي	133
ثانيا: نظريات التغير الاجتماعي	136
نظرية التقدم الاجتماعي	136
نظرية الدور الاجتماعي	140
نظرية التطور الاجتماعي	145
ثالثا" إفرازات التغير الاجتماعي وعوائقه في الجزائر	147
1-إفرازات التغير الاجتماعي	147
2-عوائق التغير الاجتماعي	149
3-صعوبات التغير الاجتماعي	155
خلاصة الفصل	-
الإجراءات المنهجية للدراسة والتراث السوسيوغرافي للمنطقة البحث الميداني **181-159**	
تمهيد	**159**
1-منهج الدراسة	160

أدوات جمع البيانات	160
الملاحظة	160
المقابلة غير المنظمة	160
أداة الاستمارة	161
مجالات الدراسة	163
المجال المكاني	163
الحيز الجغرافي للمكان الدراسة	163
أسباب اختيار حي 8 ماي منطقة للدراسة الميدانية	163
التطور السكاني للحي	164
المراكز الحضرية التي يتوفر عليها الحي	170
خلاصة الفصل	181
الفصل السادس: نتائج الدراسة مناقشتها **183-248**	
تمهيد	183
1-عرض نتائج الدراسة	184
أ-الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعينة الدراسة ب-عرض وتحليل البيانات في ضوء التساؤل الفرعي الأول	184 194
ج-عرض وتحليل البيانات في ضوء التساؤل الفرعي الثاني	202
د-عرض وتحليل البيانات في ضوء التساؤل الفرعي الثالث	209
هـ-عرض وتحليل البيانات في ضوء التساؤل الفرعي الرابع	217
2-مناقشة نتائج الدراسة	225
أ-عرض ومناقشة نتائج الاستبيان	222
ب-عرض ومناقشة نتائج المقابلة الغير المنظمة	234
ج-عرض ومناقشة نتائج الملاحظة	236
-مقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة	237
-مقارنة نتائج الدراسة مع النظريات الاجتماعية	240
3-عرض النتائج العامة للدراسة	243
4-الاقتراحات والتوصيات	246

خلاصة الفصل	248
الخاتمة	250
قائمة المراجع	245
الملاحق	263

شكل رقم (01): يوضح مستويات تطور المجتمع الحضري وعلاقتها بالحراك السكاني وأهم مؤشراتها[1]

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الدراسة

---

[1] **مؤشر التحضر:** ويعني مجموعة من المعايير والضوابط التي تحدد مدي تقدم أو تخلف المنطقة هو تم وضع **مؤشر تنمية** المدن بالإنجليزية " City Development Index " لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام **1996**، حيث تم تصميمه لقياس مستوى التنمية في المدن وقد طور برنامج المؤشرات الحضرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المؤشر، بحيث يتمكن من تصنيف مدن العالم وفقًا لمستوى التنمية بها، والمختلفة حسب القدرة الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية.

شكل رقم(02): يوضح تصميم عام للدراسة **métrologie**

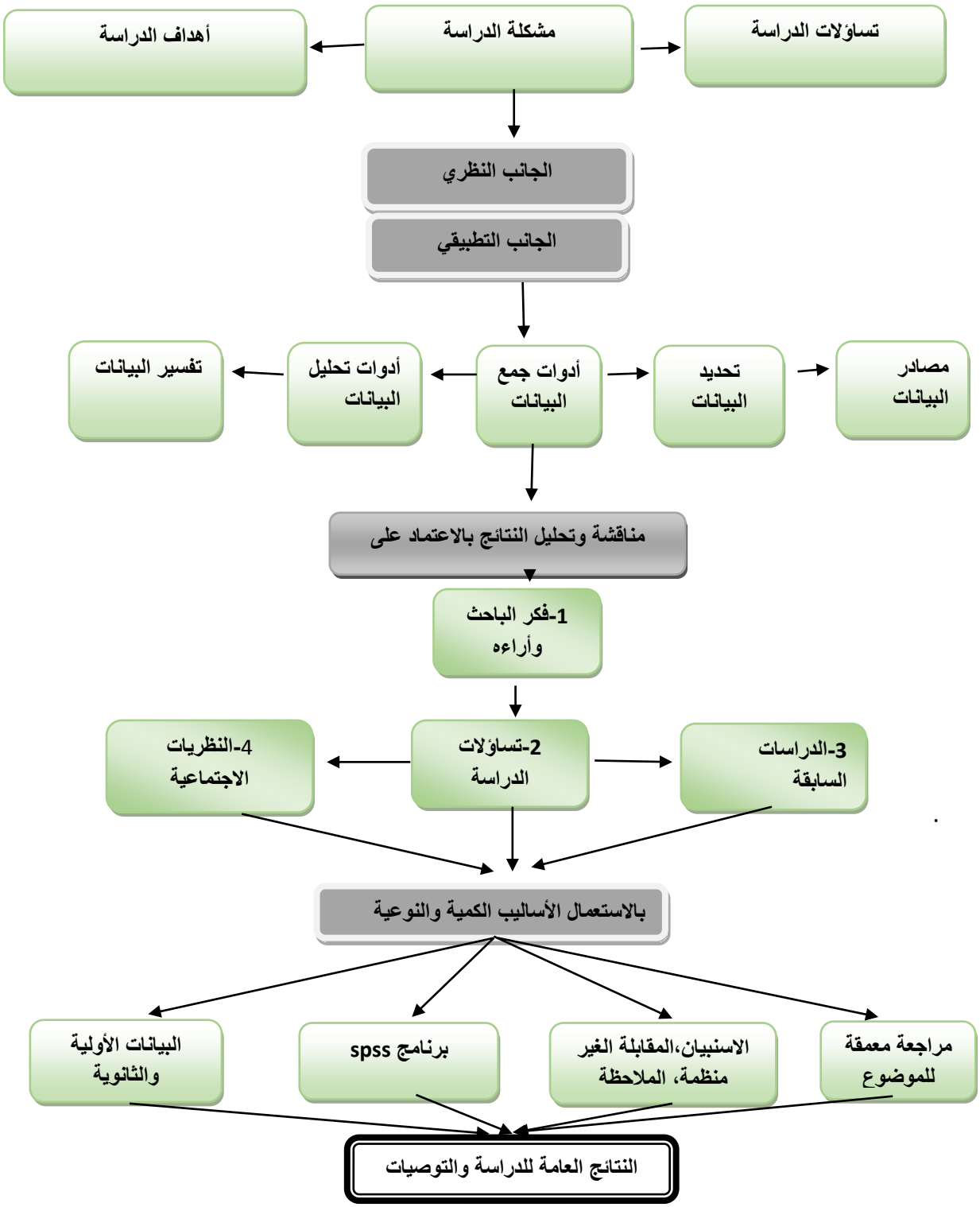

المصدر: من إعداد الباحث حسب تعريف **YIN1945** نقلا عن محمد قراح عبد السميع*

* تصميم الباحث أو الدراسة طيقا **YIN1945** وهي الخطة التي اتبعها الباحث للتصميم العمليات الكلية، بهدف تجميع وتبويب وتحليل البينات وصولا إلى تفسير الملاحظات والنتائج، نقلا عن الكاتب (محمد قراح عبد السميع، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق، مصر كمقصد سياحي دولي، جامعة القيوم، 2012)

المقدمـــة

المقدمة

لقد أصبحت المدن اليوم مجالا خاصه بدراسات السكانية والتي تعبر عن تفاعل شكلها العام مع الوظائف ومتطلبات الحياة الحضرية أو ما يقصد به الشكل العام الذي تتخذه المنطقة المبنية من خلال إطارها الداخلي المتمثل في المراكز الحضرية ومختلف الأنشطة الاقتصادية، والخارجي المتمثل في نسيجها العمراني وكثافتها السكانية، وتشمل دراستها أهم عنصر في الوسط الحضري الذي يتضمن مجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها وكلها تشكل النمط العمراني للمدينة.

إذا تظهر في تشكيل هذه الأنماط العمرانية مجموعة من المتغيرات الحضرية التي تؤثر في التركيبة السكانية والأسرية داخل المدينة من خلال تغييرها، حيث برز هذا التأثير من خلال تنقل الأفراد من مدينة إلى أخري والذي تتحكم فيه مجموعة من المتطلبات المعيشية كدافع للتنقل، مما يخلق تفاعل عن صورة المجتمع من مجموعة العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية وتاريخية ومن جهة أخري تؤثر على زيادة السكانية التي تكون بشكل غير مخطط له نتيجة لهدا الحراك السكاني والدي ينتج عنه العديد من الانعكاسات.

كما تعد المتغيرات الحضرية ومستوياتها مفتاح لفهم المجال الحضري من خلال إعطاء لكل جزء من أجزاء المدينة وظيفة محددة مثل تركيبة منطقة السكنية، والمنطقة الصناعية والمناطق التجارية والخدماتية وغيرها، إذا شكل تزايد عدد السكان الذي عرفته المدن الجزائرية خلال السنوات الأخيرة عاملا أسرع في تطور المجتمع والانتقال من أسلوب حياة تقليدي إلى أسلوب حياة تغلب عليه طابع التحضر في مختلف المجالات، حيث أثرت على التمركز السكاني فيها حيث اختلافات التركيبة السكانية وظهور أزمة حقيقة تجاوز فيها عدد السكان المجال الحضري المتوفر والذي ينتظر من أن يوفر لهم السكن وفرص العمل ومختلف المرافق الضرورية لحياتهم اليومية .

وفي ظل هذا الوضع المتأزم سارعت معظم المدن الكبرى إلى استغلال جميع الفراغات داخل المدينة لأنجاز أحياء سكنية أو خلق مؤسسات تعليمية أو خدماتية، وأمام الطلب على المتزايد تم التعدي على الأراضي المحيطة بالمدينة الأمر الذي برز من خلال الظهور الفجائي للأحياء السكنية ونمو المجتمعات الثانوية أو الضواحي المحيطة بالمدينة.

هده المناطق لم توفر للساكن أكثر من مجرد مكان للإقامة أمام الغياب الكبير في المرافق الضرورية مما جعل سكان هذه الأحياء يعيشون في عزلة بعيدا عن انتمائهم للمدينة خاصة مع انتشار واسع للعمارات المشيدة من طرف الدولة.

كما ساعد هذا التمركز السكاني على انتشار نمط عمراني بشكل خاص تمثل في النمط العمودي وذلك لتوفير أكبر عدد من السكنات في أقل مساحة ممكنة، هذا النمط الذي أثر سلبا على طبيعة الحياة الأسرية فقد ساهم في التحول نحو الأسرة النووية نظرا لمساحة المخصصة للسكن والتي أثرت بدورها في تحجيم نشاطات الأسرة بالإضافة إلى عدم ملائمة هذه المساكن والعمارات لاحتياجات الأسرة الأمر الذي يؤدي بها إلى التدخل على المجال السكني بما يلبي احتياجاتها.

ومن ناحية أخري فقد كان لهذا النمط من البناء تأثير سلبي على صورة المدينة وخاصة تداخله مع أنماط عمرانية أخري مثل البناء الفردي والبناء العشوائي والذي عرف انتشار واسعا خلال السنوات الأخيرة مما أنتج نسيجا عمرانيا غير متناسق مشوها للشكل العام للمدينة كما أثر بشكل كبير على تنميتها وتقدمها.

من هدا المنطلق فقد أصبحت المدينة الجزائرية اليوم ميدان خصب للدراسة في هذا الموضوع الذي يوفر للباحث جميع المعطيات من خلال انتشار بارز لهذه المظاهر خاصة في السنوات الأخيرة التي أبرزت عجز القطاع العمومي عن توفير السكن الملائم لحاجات الأسرة بل عجز في التحكم في النمو السكاني الذي أثرت فيه مجموعة من المستويات الحضرية كما أن التعامل مع هذه الأزمة من زاوية هي توفير السكن ساهم بشكل كبير في هذا الاختلال، لأن هدا الاختلال ناتج عن ظهور العديد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية التي تجسدها هده المدن.

ومن بين هذه المدن الجزائرية نجد مدينة الوادي حيث نسعى خلال الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على تأثير تطور المجتمع الحضري على ظاهرة الحراك السكاني المتزايد من خلال التركيز على بأربع مستويات تقاس بها تطور هدا المجتمع وهي: مستوي تعقد وتباين الحياة الحضرية، مستوي تطور الأنشطة الاقتصادية، مستوي توفر المراكز الحضرية، مستوي تطور البناء الديموغرافي داخل المدينة، بالإضافة إلى رصد أهم جوافز تحسين المعيشة بنسبة للأفراد ومادي علاقتها الحركات السكانية.

ومن أجل التوصل إلى ذلك فقد جمعنا بين المعالجة النظرية والميدانية حول الدراسة وقد تناولنا الدارسة في بابين الباب الأول والذي يتمثل في الإطار التمهيدي والنظري للدراسة ويحتوي على أربع فصول أما الإيطار التطبيقي فقد اشتمل على فصلين هما الفصل الخامس والفصل السادس في تحليل نتائج الدراسة وهدا كتالي:

الفصل الأول والمتمثل في الفصل التمهيدي تم فيه تحديد مشكلة البحث وأهمية الدراسة وأسباب اختيار موضوع الدراسة وأهدافها، بالإضافة إلى عرض فرضيات وتساؤلات الدراسة وأهم المفاهيم الرئيسية والمساعدة التي تساهم في فهم أعمق لموضوع الدراسة وعرض الدراسات السابقة والمشابهة والنظريات السوسيولوجية المفسرة للظاهرة.

ومن خلال **الفصل الثاني** تطرقنا إلى التراث السوسيولوجي حول المدينة وعوامل نشأتها وتغييرها ومستويات تحضرها، من خلال الدراسة نظرية للمدينة من حيث المداخل المفسرة لنشأة وأنماط المدن في العالم، ثم عرضنا لعلاقة المدينة بالعمران وتأثير العمليات العمرانية في المدينة الجزائرية، بالإضافة إلى التطرق لعلاقة المدينة بالتحضر من خلال لمحة عن نشأة التحضر وخصائصه، أما الفصل الثالث فكان عرض أهم مستويات قياس تطور المجتمع الحضري ومدي أهميتها داخل المدينة.

أما في **الفصل الثالث** تطرقنا إلى أهم الحركات السكانية في الوسط الحضري وأبعادها الثلاثة من خلال لمحة معرفية عن ظاهرة الحراك السكاني في المدينة، والتعرف على أسبابها ودوافعها والعوامل المؤثرة فيها، كذلك تطرق إلى ظاهرتي الهجرة الداخلية والنزوح الريفي من حيث النوع والتأثير على طبيعة الحياة في الوسط الحضري ومع دكر أهم النظريات السوسيولوجية المفسرة وربطها بدراسة الحالية، هدا مع الإشارة إلى الأسباب الكامنة وراء تنقل الأفراد في الوسط الحضري والعوامل المؤثرة فيها،

وفي **الفصل الرابع** فقد تم التطرق إلى الأسس النظرية للتغير الاجتماعي وخصائصه في الجزائر بتناول أهم الدراسات والنظريات الاجتماعية، وعرض أشكال التغير الاجتماعي التي تتأثر بمختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والتقافية، وبالإضافة إلى عرض أسباب التغير الاجتماعي في الجزائر ومرحله وأهم محددات وعوائق التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري.

أما **الفصل الخامس** فكان عرض وجيز حول الإجراءات المنهجية للدراسة والتطرق إلى التراث السوسوغرافي للمنطقة البحث الميداني والمتمثلة في حي 8 ماي 1945 ومختلف الوحدات السكانية التابعة له، في الشق الأول تم الإشارة إلى منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات ثم تقديم مجالات الدراسة الزمني والمكاني والبشري ثم عرض العينة ونوعها وحجمها وخصائصها، أما الشق الثاني فقد تم فيه التركيز على الحيز الجغرافي والتعداد السكاني للمنطقة البحث والأنماط السكانية داخل هدا الحي، بالإضافة إلى عرض شامل للأهم المراكز الحضرية التي يتضمنها هدا الحي الدي يعتبر أكبر الأحياء على مستوي المدينة.

ومن خلال **الفصل السادس** تطرقنا فيه إلى مناقشة وتحليل نتائج الدراسة وذلك بعرض أهم نتائج المتوصل إليها في أدوات البحث وهي" الملاحظة والمقابلة الغير منظمة والاستمارة" وتحليلها بما يتوافق مع موضوع دارسنا، والتطرق إلى جمع وتبويب وتحليل البيانات المتعلقة بأداة الاستمارة ومحاورها الأربعة ونتائجها وعرض النتائج العامة للدراسة وفي الأخير تقييد أهم الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بموضوع دراستنا.

وفي الأخير ختمنا الدراسة بخاتمة عرضنا من خلالها أهم مظاهر تطور المجتمع الحضري وعلاقته بحركات السكانية باستناد إلى النتائج المتحصل عليها في البحث.

الفصل الأول

أولا. إشكالية الدراسة

ثانيا. أسباب اختيار الموضوع

ثالثا. أهداف الدراسة

رابعا. أهمية الدراسة

خامسا. المفاهيم الأساسية للدراسة

سادسا. الدراسات السابقة والمشابهة للدراسة

سابعا. النظريات السوسيولوجية المفسرة للدراسة

الفصل الأول:
مشكلة الدراسة واعتباراتها

أولا. إشكالية الدراسة

نمت المراكز الحضرية وتوسعت بشكل تدريجي في أغلب المدن الجزائرية، وقد رافق هذا النمو عمليات تجديد لأجزاء عديدة من هذه المراكز على مر الزمن في العصور الماضية كانت الظروف والاحتياجات تتطور بشكل ضئيل وبطيء والمدن غالبا ما كانت تتغير بفعل الكوارث أو العديد من المتغيرات السكانية، لكن في الوقت الحاضر تشهد هده المدن تطور كبير مس مختلف جوانب الحياة اليومية.

وقد أدي تطور العمراني وما تلاها من تحولات تقنيه مهمة في مختلف القطاعات إلى التأثير بشكل لا يقبل الجدل على المراكز الحضرية حيث شهدت الكثير من التغيرات المورفولوجية في مختلف المدن، هذا التطور كان له العديد من الانعكاسات الداخلية المتمثلة تحسين المستوي المعيشي لشمل العديد من الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتي غيرت طبيعة المدن من بيئة للإسكان إلى بيئة للتنوع الثقافات الناتجة عن التزايد الكبير للسكان والمتمثل في نمو الحركات السكانية نحوها كونها أصبحت قطب اقتصادي وعمراني واجتماعي يلبي جميع الاحتياجات المعيشية.

فواقع اليوم أن التنمية الحضرية في المجتمعات الحضرية تصاحبها الثغرات في البناء الاجتماعي وينشأ فيها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة وترتبط بها مشكلات اقتصادية واجتماعية وحضرية متعددة لعل من أهمها حدوث تزايد كبير لتعداد السكاني ونمو الغير مخطط لعديد من المناطق الحضرية وانعكاسه على واقع العمران والإسكان وغيرها من الأنشطة الأساسية، كداك ظهور الأحياء المختلفة إلى جانب أزمة السكن بسبب مجموعة من المتغيرات الحضرية التي تجسدها تزايد الحراك السكاني في الوسط الحضري وتطور الكبير للطرق ووسائل النقل والموصلات التي حالت دون وجود حلول رغم المجهودات التي يبذلها المختصون الأمر الذي من شأنه تحويل المدينة من مجتمع حضري إلى مجتمع أكثر تحضر منفتح على مختلف القطاعات الأخرى.

والجزائر كواحدة من هذه البلدان التي تشهد في الآونة الأخيرة معظم مدنها انتشار وتفاقم العديد من الحركات السكانية بدخلها والتي أصبحت تؤثر على الحياة الأفراد المجتمع الحضري هذه الأزمة الحضرية التي أدت إلى نمو الغير مخطط للمختلف السكنات العمرانية وهذا ما نلاحظه في الواقع من خلال النقص الواضح في المرافق والخدمات الأساسية إلى جانب تدهور البيئة الفيزيقية ومشكلات الإسكان والتلوث والنقل وفوضي توزيع المرافق والتجهيزات بالمجال الحضري هذا كله ناتج

عن نمو العمران الأمر الذي لجاء العديد من المدن إلى وضع استراتيجيات وسياسات تخطيطية للتنظيم المجال باعتباره حاجه من حاجات الإنسان وله أهمية في دراسة للمدينة.

ونتيجة للنمو الغير مخطط للنسيج العمراني تتجه أغلب المدن الجزائرية إلى توسع عمراني كبير ناتج عن تطور مجموعة من المستويات الحضرية التي انعكست عن طبيعة الحياة اليومية فأصبحت تتسم يتسارع والانفتاح الاقتصادي وقدر كبير من توفير للفرص العمل كقطب جاذب للمراكز الحضرية وبشرية.

ومن خلال هذا ترتبط دراستنا هذه بتطور الكبير للمجتمع الجزائري والناتج عن ارتفاع نسب الحراك السكاني داخل مدنها من خلال تناولنا لعديد من المستويات الحضرية التي ساهمت في زيادة هذا النمو والذي زاد بدوره في التوسع العمراني مما يعني علاقة هذا المستويات الحضرية وتوفرها في عملية تمركز السكاني في منطقة معينة وإحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وعمرانية، وهذا ما دفعنا إلى جملة من التساؤلات والتي ستتكون بها المحاور الأساسية لهذا الموضوع وهي:

*** التساؤل العام:**

ما طبيعة العلاقة بين تطور المجتمع الحضري وتزايد الحراك السكاني في حي 8 ماي؟

*** التساؤلات الفرعية:**

- هل هنالك علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتعقد وتباين الحياة الحضرية في حي 8 ماي؟
- هل هناك علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتطور الأنشطة الاقتصادية في حي 8 ماي؟
- هل هناك علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتوفر المراكز الحضرية في حي 8 ماي؟
- هل هناك علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتطور البناء الديموغرافي في حي 8 ماي؟

*** فرضيات الدراسة:**

*** الفرضية الأساسية:**

هناك علاقة دات دلالة إحصائية بين تزايد الحراك السكاني وتطور مستويات التحضر حي 8 ماي1945.

*** الفرضيات الفرعية:**

-هناك علاقة دات دلالة إحصائية بين تزايد ظاهرة لحراك السكاني وتعقد وتباين الحياة الحضرية داخل حي 8 ماي1945.

- هناك علاقة دات دلالة إحصائية بين تزايد ظاهرة الحرك السكاني وتطور الأنشطة الاقتصادية في لحي 8 ماي.
- هناك علاقة دات دلالة إحصائية بين اتزايد ظاهرة الحراك السكاني توفر المركز الحضرية في حي 8 ماي.
- هناك علاقة دات دلالة إحصئية بين تزايد ظاهرة الحراك السكاني تطور البناء الديموغرافي في حي 8 ماي
-هناك علاقة دات دلالة إحصائية في متغيرات الدراسة وتوفر المستويات الحضرية في حي 8 ماي.

الشكل رقم (03): توضيح معالم الإشكالية[1]

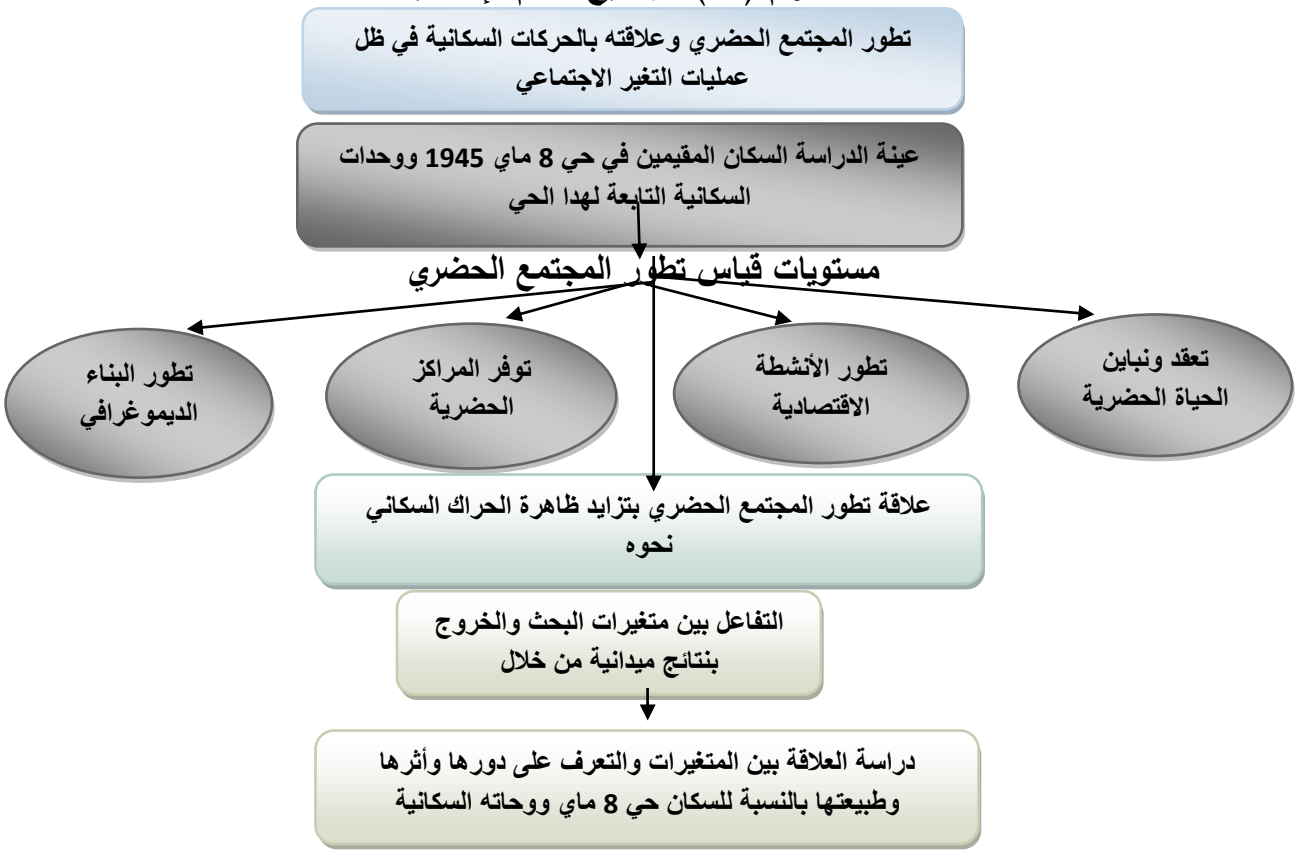

المصدر: من إعداد الباحث

[1] تمت الدراسة على جميع الوحدات السكانية التابعة للحي 8 ماي 1945 بوادي، ومن الحيز الجغرافي " يقع حي 08 ماي 1945بولاية الوادي يحده من الجهة الشرقية للولاية يحده من الشمال بلدية حساني عبد الكريم، ومن الجنوب حي النزلة ومن الشرق بلدية الطريفاوي ومن الغرب حي تكسبت الشرقية، يضم حي 8 ماي اربعة وحدات جواريه وهي: حي 8 ماي الشمالي، وحي 8 ماي الشرقي، وحي 8 ماي الرئيسي وحي النظور، تبلغ مساحة 8 ماي الشمالي 118 هكتار، وحي 8 ماي الشرقي تبلغ مساحته 60 هكتار بينما حي 8 ماي الرئيسي تبلغ 55.6 هكتار في حين حي الناظور تبلغ مساحته 132 هكتار، وبهذا فالمساحة الاجمالية للحي بأكمله تبلغ 365.6 هكتار كما يقدر عدد السكان بالحي 27557 نسمه، واجمالي عدد المساكن ب 6526 مسكن".

ثانيا. دواعي وأسباب اختيار الموضوع:

لقد برزت عدة دوافع شجعتنا على اختيار هدا الموضوع منها:

- حاجة ومتطلبات تهيئة المدن للمثل هده البحوث
- الرغبة الجامحة في البحث ومحاولة التنقيب في أسباب الحراك السكاني في المدن الحضرية
- حداثة الموضوع في ميدان الدراسات الحضرية
- طبيعة التخصص " علم الاجتماع الحضري "
- النمو السكاني والعمراني الكبير للمدينة الوادي مما جعل منها قطب اجتماعي واقتصادي كبير.
- إبراز الدور الذي تلاعبه المستويات الحضرية في الحراك السكاني داخل المدينة.
- إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هده الدراسات التي لها أهمية في الحياة الحضرية.

ثالثا. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في الكشف عن أهم المستويات الحضرية وعلاقتها بتزايد الحراك السكاني في مدينة الوادي وهذا كتالي:

- توضيح الكيفية أو الطريقة التي نمت فيها مدينة الوادي
- الكشف عن أهم المستويات الحضرية التي تدخل في تطور المجتمع الحضري بمدينة الوادي
- بيان طبيعة المشاكل والنتائج المترتبة عن تزايد الحراك السكاني في مدينة الوادي.
- إبراز أهمية الدور الذي تؤديه المستويات الحضرية في الحد أو زيادة نمو السكاني في مدينة الوادي في ظل الواقع المعاش.

رابعا. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في المبررات والأسباب التي جعلت الحراك السكاني في مدينة الوادي حالة تستدعي البحث والدراسة كأتي:

- تزايد نسبة الحراك السكاني في مدينة الوادي مقارنة بغيرها من البلديات الحضرية الأخرى.
- قلة الدراسات التي اهتمت بمستويات الحضرية وعلاقتها بالحراك السكاني.
- التطور الكبير الذي شهده المجتمع الحضري في مدينة الوادي والناتج عن تطور كبير في العديد من المستويات الحضرية.
- بروز العديد من المستويات الحضرية ودورها في تطور المجتمع الحضري.

خامسا. المفاهيم الأساسية للدراسة

تحديد المفاهيم الأساسية في الدراسة العلمية يعد أمر ضروريا وأنه من واجب أن يعمل الباحث عند صياغة المشكلة إلى تحديد المفاهيم التي يستخدمها لأنها تعطى الدلالات الدقيقة التي يتضمنها البحث الذي يقوم بإعداده وكلما أتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على الذين يتابعون الدراسة أدراك المعاني والأفكار يريد الباحث التعبير عنها ، إذن المفاهيم هي وسائل التي يعتمد عنها الباحث في التعبير عن المعاني والأفكار التي يرغب في توضيحها للآخرين ووفقا لذلك قمنا بتحديد المفاهيم التي لها علاقة بموضوع تطور المجتمع الحضري وعلاقتها بالحركات السكانية وأهمها:

1. المستويات الحضرية

من المستويات الحضرية المهمة في المدن أن هناك مجموعة من الضوابط تتحكم في إعداد البناء الاجتماعي للمدينة الحضرية لعل أهمها السياسة العامة للدولة في تحقيق الاستقلالية والذاتية، ومن أجل تحقيق ذلك عمل المخططون على أن يتوفر في المدينة كل المرافق الاجتماعية والصحية والتعليمية، الأمر الذي يضمن لمعظم سكانها على الأقل الإقامة والعمل الدائم، هذه الحوافز حولت المدينة من قطب للإسكان إلى مركز جاذب لعدد كبير من الفئات البشرية نحوها نظرا لتوفرها على عدد كبير من المميزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فتزداد معدل الحراك السكاني بدخلها وخارجها الأمر الذي أثر على طبيعة مجتمعها إذا أصبح يتميز بشكل كبير من التحضر الناتج عن تغيير نمط المعيشي نتيجة تطور العديد من المتغيرات الحضرية من أهمها بروز العديد من المستويات الحضرية التي لها تأثير في تطور المجتمع الحضري.

وحسب الدراسة الحالية يمكن ضبط أهم مستويات التي تسعدنا على قياس تطور المجتمع الحضري وأهمها كتالي:

أ. مستوى تعقد وتباين الحياة الحضرية

ويرتبط هدا المستوي بعديد من المؤشرات التي ترتبط بالمنطقة الحضرية من بينها أسلوب وطريقة الحياة داخل المدينة والتي تتميز بقدر عالي من التحضر وعدم التجانس وانعكاسه هدا على زيادة الكثافة السكانية والمرتبطة بأتساع النسيج العمراني.

ب. مستوى تطور الأنشطة الاقتصادية

وهي قدرة المنطقة الحضرية على توفير وخلق أنشطة اقتصادية بداخلها، فالأنشطة الاقتصادية تشتمل على العديد من الخصائص الإنتاجية والمهنية التي تعكس جودة المنطقة من بينها مدي توفر المحلات التجارية ومراكز التسوق والأنشطة الخدماتية المختلفة والتي تعتبر جميعها المحرك الأساسي لأي مدينة.

ت. مستوى توفر المراكز الحضرية

من أهم مستويات قياس مستوي تحضر هي القدرة على توفير المراكز الحضرية والتي تعبر عن مدي تطور المنطقة في مختلف المجالات وأهمها "المراكز الصحية والتعليمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضي" والتي لها علاقة مباشر في عملية جدب العنصر البشري.

ث. مستوى تطور البناء الديموغرافي

يرتبط مستوي تطور البناء الديموغرافي بمدي توفر المراكز الحضرية في أي منطقة فتوسع وتطور في نمط العمراني تجسده مختلف التجهيزات والمباني الحكومية من جهة ومن جهة أخري حداثة الأنماط السكانية العامة والخاصة.

* **التعريف الإجرائي للمستويات الحضرية:** من خلال طبيعة الدراسة يمكن تعريف المستويات الحضرية على أنها جملة المعايير الحضرية التي تدخل ضمن الخصائص العامة للمدينة وتساهم في تطورها والتي تعكس واقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والعمراني بدخلها.

2. الحضرية والتحضر

التحضر يعني " نمو السكان المناطق الحضرية نسبة إلى سكان الدول ككل مقارنة مع النمو الحضري الذي يشير إلى زيادة سكان المدن المختلفة والذي يترتب عنها زيادة رقعة الأرض التي تشغلها المدينة لتأمين الخدمات والأنشطة المختلفة المترتبة عن تلك الزيادة"

ويؤكد علماء العلماء أن التحضر مفهوم يعبر عن عملية حركية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والبنائية للازمة للبناء الكائن الحي مع عناصر بيئته وذلك باستخدام وسائل وأساليب حضرية وبطريقة تمكنه من النمو في هذه البيئة والتحضر لا يستدعي بالضرورة الانتقال النهائي من الريف إلى المدينة أو تبدل العمل في الزراعة إلى الصناعة أو التجارة فالتحضر إنما هو التعبير في السلوك والتفكير.[1]

[1] فتحي أبو عيانة: **جغرافية العمران**، دار النهضة العربية، بيروت، دون طبعة، ص 50.

التعريف العام للمفهوم الحضرية " هو أسلوب الحياة الذي ينشأ بصورة مميزة في ظل الظروف الحضرية" وأعتبر أن سرعة الزوال والسطحية هي المظاهر المميزة للعلاقات من العنصر الشخصي في الوسط الحضري وأن المعيشة مع جماعات سكانية كبيرة ومكتظة هي التي ولدت هذه الصفات.

3. المجتمع الحضري

إن الهدف من تكوين المجتمع الحضري هو الصول إلى هذا المجتمع إلى مستوي اجتماعي واقتصادي وثقافي يمكن من خلاله التغلب على المشاكل التي بتطلبها الواقع في المجتمع التقليدي، وهناك مجموعة من الأسس التي ترتكز عليها قيام المجتمع الحضري وهذا المجتمع لا ينبغي أن يكون سكنيا فحسب وإنما يقام المجتمع أساسا لتحقيق أهدافه اقتصادية واجتماعية معينة ومن ثم لأبدا أن يوفر المجتمع الجديد العمل لكافة سكانه لضمان تكامل الخدمات من أجل عملية التجهيز والتوطن.

التعريف الإجرائي للمجتمع الحضري "حسب الدراسة يمكن تعريفه على أنه وحده اجتماعية وعمرانية محددة المساحة والنطاق ومقسمه إداريا يقوم النشاط فيها على التجارة والصناعة بدرجة الأولى وتقل فيها نسبة المنشغلين بالزراعة وتتنوع الخدمات فيها والوظائف والمؤسسات وتمتاز بالكثافة السكانية وسهولة الموصلات وتشهد حراك سكاني بدخلها وخارجها "

4. المنطقة الحضرية

يشير هدا المصطلح إلى المنطقة التي فيها الكثافة للمنشأت مقارنة بالمناطق المحيطة بها، فربما تكون المنطقة الحضرية مدينة أو بلد أو مدن صغيرة متقاربة، ولكن لا يطلق هدا المصطلح على المستوطنات الريفية مثل القري.[1]

كما يشير هدا المصطلح إلى المركز التجاري أو الجغرافي للمدينة وفي بعض المناطق التي تشهد تبادل تجاري وخدماتي وعادة ما تقع هده المناطق بين مجموعة كبيرة من المجاورات الحضرية، وتتميز بالكثافة المتوسطة أو العالية للتجارة والأبنية السكنية.

والعرف السائد للمناطق الحضرية يرتبط دائما بالتسوق وتتميز بتجمع غالبية المواصلات العامة، كما توجد أيضا المباني والنماذج المعمارية والتماثيل والساحات العامة والعامة والمميزة.

[1] محمد أبو عيانة فتحي: **جغرافية الحضر**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطية–الإسكندرية–2005، ص15

ويمكن ضبط **مفهوم إجرائي للمناطق الحضرية** على أنها تلك المناطق تتميز بقدر عالي من التحضر من حيث امتلكها أكثر المستويات الحضرية والتي تساهم في تطورها من جهة ومن جهة أخري تعمل على جدب أعداد متزايدة من سكان.

5. الحركات السكانية

أ. مفهوم السكان

لغة: كلمة السكان مشتقة من الكلمة يونانية " بيجليس " وهي تعني القاطنين في بلاد معين

اصطلاحا: يعرف السكان بأنهم العدد الكلي للأفراد يقطنون بلد أو مدينة أو منطقة ما ويحدد السكان عامة بالنسبة للمنطقة معينة أو موقع معين.

ويطلق مفهوم السكان على مجموعة من الناس لديهم سمات مميزة مشتركة معينة ويعرف السكان بأنهم مجموع الأشخاص الذين يعيشون في داخل فضاء معطي سواء كإنو أصليين أو غير ذلك في فترة زمنية معطاة ويتجددون تحت ثلاث عوامل أساسية هي الولادات والوفيات والهجرة.[1]

يعتبر الحراك السكاني عملية انتقال من مقر الإقامة إلى مقر جديد من منطقة إلى منطقة أخري تكون في الغالب أحين من الناحية الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية والأمنية.

يعرف علي عبد الرزاق جلبي الحراك السكاني" على أنها عملية انتقال أو تحول أو تغيير للفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخري أو من منطقة لآخري داخل حدود بلد واحد أو من منطقة لآخري خارج حدود هذا البلد ".[2]

ب. **الهجرة:** وهي فردية وتكون بالانتقال الفرد المهاجر من دولة لآخري بغية العمل والاستقرار هذه الهجرة لأسباب مثل: البحث عن مستوي معيشي أفضل أو لظروف السياسية أو عسكرية أو سبب الرغبة مواصلة التعليم أو البحث العلمي.

ت. **النزوح:** في هذه الحالة لا تتعدى الحركة السكانية حدود البلد الواحد تكون في اضطراب الظروف الأمنية أو الظروف الاقتصادية والمعيشية في المنطقة.

---

[1] أ حمد جلول: **المدينة ومجال تطويرها فضاءها الحياتية**، مجلة الباحث الاجتماعي، منشورات جامعة باتنه،2001

[2] علي عبد الرزاق جلبي: **علم الاجتماع السكان، الطبعة الثانية**، دار المعرفة الجامعية. مصر، 1998، ص 54

لعل أهم ما يتبادر ‘إلى الأذهان هو مفهوم الزواج الريفي والذي يتم بالانتقال من الريف نحو المدينة بحثا عن العمل وعن الظروف أفضل للحياة في ظل سياسة التهميش الذي يعرفها الريف

وهناك نوعين من المجموعات السكانية الأولي وهي المفتوحة وهي التي تتأثر بتيار الهجرة والمجموعة الثانية المعلقة وهي لا تتأثر بتيارات الهجرة.

* **التعريف الإجرائي للحركات السكانية:** في الأخير يمكن أن نتوصل إلى مفهوم إجرائي للحراك السكاني على اعتبار أنهم مجموعة بشرية تحتل رقعة جغرافية محددة وتتميز هذه المجموعة بانتمائها إلى نظام اجتماعي واحد وتتميز باشتراكها في نفس العادات والتقاليد وفي أغلب الأحيان المعتقدات الدينية وتنتقل إلى رقعة جغرافية أخري تختلف في نظامها الاجتماعي وتطر إلى الإدماج بداخل هذا المجتمع.

6. المتغيرات الحضرية

من المتغيرات الحضرية المهمة في المدن أن هناك مجموعة من الضوابط تتحكم في إعداد التشكيل العمراني للمدينة الجديدة لعل أهمها السياسة العامة للدولة إلى قطاعات إقليمية بما يكمل الفعل التام بين أنماط الاستخدام الرئيسية بين القطاعات السكنية وقطاع الصناعة الذي حرص المخطط دائما على أن يشغل أطراف المدينة ثم منطقة الأعمال المركزية فضلا أنها تهدف إلى تحقيق قدر كبير من الاستقلالية والذاتية ومن أجل تحقيق ذلك عمل المخططون على أن يتوفر في المدينة فرص العمل يضمن لمعظم سكانها على الأقل الإقامة والعمل معا بالمدينة لذلك يعد التوازن بين فرص العمل وتوفير السكن لكن من أهم المتغيرات الحضرية التي لها تأثير على المدن الحضرية هي :

أ. **تنقل الأفراد " الهجرة الداخلية "**

الهجرة الداخلية أو تنقل الأفراد عملية سكانية تزيدت معدلاتها في العالم المعاصر بشكل ملحوظ نتيجة التحولات العديدة التي طرأت على المهن وعلى أنظمة العمل والإنتاج خلال القرن الماضي في أغلب المجتمعات وخاصة الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي وإلى العمل في قطاع الخدمات المتضخم والإنتاج الزراعي أصبع عاجز عن توفير فرص العمل ومستويات المعيشة مقبولة للسكان الريف لذلك ينظر إلى تنقل الأفراد بأنها علامات بارزة على التغيير الاجتماعي الذي يتزامن ويرتبط بالتحولات الجارية في قطاعات وطنينا وعالمنا.

وتعرف الهجرة الداخلية " بأنها عملية انتقال الأشخاص أو جماعة أو أفراد من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخري داخل حدود البلاد الواحد " وتتطلب عملية الانتقال هذه حركة فيزيقية تشمل تغيير مكان سكن لكنها لا تقتصر عن ذلك بل قد تشمل تغيير البيئة الاجتماعية والاقتصادية وأحيانا الثقافية المحيطة بعملية الانتقال.[1]

ب. تطور وسائل النقل والمواصلات:

دفعت حاجة تنقلات الأفراد إلى استحداث طرق عديدة للنقل منها الفردية والجماعية وذات الموافق الخاصة ويتوقف اختيار وسيلة النقل على مجموعة من الخصائص كسرعة وسيلة النقل ومستواي الراحة الذي توفرها ومدي تدفق المسافرين كما يمكن تقسيم وسائل النقل والموصلات إلى وسائل النقل الجماعي ووسائل النقل الفردية.

ث. حوافز تحسين المعيشة:

على الرغم من المميزات التي يتمتع بها الأفراد في المدينة الحضرية من تطور سكاني واجتماعي كبير إلى أن بعض منهم يفضل الانتقال أو التنقل إلى مدينة أخري تتوفر على مميزات معيشية أفضل تتحكم هذه الحوافز المعيشية في عملية الاستقرار الاجتماعي والسكاني للأغلب الأفراد في أغلب المدن وأهمها: السكن والتعليم وفرص العمل.

7. العمران

لا يمكن أن ندرس المدينة في تطورها وخصائصها ومميزاتها دون التطرق إلى العمران باعتبار أن هذا الأخير ساير المدينة في جميع مراحلها.

يعرف العمران في اللغة العربية على أنه البنيان أي يعمل به المكان وتحسن حاله من كثرة الأهالي والتمدن وقد تحدث أبن خلدون في فصل من مقدمته عن العمران قائلا إن تفاصيل الأمصار والمدن في كثرة الرفه لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو تفاصيل عمرانها في الكثرة والقلة لأن الإنسان وحده غير مستقل يتحصل حاجاته وأنهم متعاونون جميعا في *عمراتهم* على ذلك.[2]

التعريف الإجرائي للعمران: يمكن تعريف العمران حسب الدراسة على أنه تلك الخصائص الداخلية والخارجية للمختلف المبني التي تميز المجتمع الحضري والتي يطغي عليها طابع الحداثة بعيدا عن البناء العشوائي

[1] عبد على الخفاف: **جغرافيا السكان،** دراسة في الأدب السكان والديموغرافيا، الوطن العربي، ص45

[2] عبد علي الخفاف، مرجع سابق، ص 51.

8. التغير الاجتماعي

لقد تعددت تعريفات التغير الاجتماعي وذلك لأهمية هذا المفهوم بخداماته المتعددة في جميع الميادين والمجالات سواء كان في علم الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسية أو غيرها من هذه التعريفات نذكر:

-**التعريف اللغوي:** التغير في اللغة العربية من الفعل غير أي استبدل الشيء أخر أو نقله من مكان إلى مكان أخر والتغير ضد الثبات وهي بمثابة ظاهرة عامة في كل المجتمعات الإنسانية وظاهرة حقيقية إنسانية.

-**التعريف الاصطلاحي:** ويمكن حصره في تعريف الدكتور حسين الخولى " بأنه تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية ".[1]

وعرف الدكتور رفعت بشير التغير بأنه بنائي يصيب المجتمع في تركيب سكانه وعلاقات أفراده وفي نظمه ومؤسساته وظواهره الاجتماعية كذألك يؤدي إلى تغيرات في القيم الاجتماعية المعايير والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة، والتي اتفق على تسميتها بثقافة المجتمع.

التعريف الإجرائي للتغير الاجتماعي: من خلال التعريفات السابقة يمكن وضع تعريف إجرائي لمفهوم التغير الاجتماعي ونعرفه على أنه تلك التغيرات التي تقع في مجتمع ما، وخلال فترة زمنية محددة وتنعكس هذه التغيرات على سلوكيات الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية، ويمكن أن تكون ذات طابع ايجابي أو سلبي أو الاثنين معا كما يمكن أن يمس في بعض الأحيان جانب معين كالجانب السياسي مثلا كما يمكن لهذا التغير أن يتعدى ذألك إلى عديد الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والدينية وغيرها.

سادسا. الدراسات السابقة

- **الدراسة الأولى:**

تكامل المهاجرين مع النمط الحضري داخل المدينة " دراسة ميدانية على مدينة القاهرة الكبرى.

- **الدرجة العلمية:** مذكرة للنيل شهادة الدكتوراه

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **التغير الاجتماعي والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 04

- **من إعداد:** نادية حليم سليمان
- **السنة:** 2003/2002.
- **القسم:** علم الاجتماع " جامعة القاهرة

محور هذا البحث هو المشكلة المرتبطة بمدى تكامل المهاجرين الريفيين في المجتمع المصري الذي اختاروه لإقامتهم، وهل يستطيع المهاجر أن يحقق التكامل الحضري أم أنه يظل منفضلا عن مجتمع المدينة وهل يتم هذا التكامل – في حالة تحقيقه–على المستويات الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ أم يتم في بعضها دون الأخر؟ ثم ما هو تأثير النازحين المتدفقين على البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمدينة.

*الدراسة لا تقوم فقط بدراسة أثار الهجرة على المهاجر ولكنه يحاول أن يكشف عن ديناميت العلاقة بين المهاجر والمدينة.

*اعتمد البحث عن المنهج الوصفي، كما اشتمل البناء الأيكولوجي والاقتصادي للموطن للمهاجرين مع الربط بين عناصر هذا البناء وعملية الهجرة.

*تمت معالجة البيانات بالأساليب الإحصائية وطبقت الدراسة على عينة المبحوثين من مهاجرين قرية " **أبو سنيطة محافظة المنوفية** " في مصر.

*التساؤل الرئيسي المطروح في هذه الدراسة: هل هناك ظروف تساعد على تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي بأشكاله المختلفة؟

* النتائج **21%** من العينة يمتازون بموقف اجتماعي هامشي **و64%** منهم يمتازون بموقف الابتعاد عن مجتمع المدينة وإن ارتبطوا ارتباطا اجتماعيا بأقرانهم من نفس القرية، ولكنه قد اتضح أن التكامل الاقتصادي عند عينة قد سبق التكامل الاجتماعي.

تبين للدراسة أم ثمة تكاملا اقتصاديا قد تحقق للمجاهرين بينما لم يحدث لهم هذا التكامل في كل من الجانب الثقافي والاجتماعي.

- **الدراسة الثانية:**

عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي على المجتمع الحضري " دراسة ميدانية على دائرة ششار ولاية خنشلة – الجزائر –

- **الدرجة العلمية:** مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير
- **من إعداد:** عبد الغاني قتالى

- **سنة:** 2010/2009
- **قسم:** علم الاجتماع والديموغرافيا

تمحور إشكالية الدارسة حول تأثير ظاهرة النزوح الريفي على حركة السكان وعمليات التنمية داخل المجتمع الحضري وانعكاساته على التخطيط والخدمات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذألك الحال بالنسبة للعلاقات الاجتماعية وما يطرأ منها من تغيرات تنعكس على حياة المجتمع الحضري وبما يحدثه من اضطرابات وعدم توازن عادة بين الريف والمكان النازح منه والمدن النازح إليها.

والتأثير لا يمس الجانب الديموغرافي فحسب بل تتعده إلى محتوي القيم والعلاقات الاجتماعية والأسرية والجوانب المادية وغيرها ومن النظم والتنظيمات التي تنشأ من أجل المحافظة على الحياة المدنية وهذه العملية لا تزال شديدة الوضوح بعديد من المجتمعات بسبب التركيز الذي أنصب أساسا على بعض المدن مما جعلها تشهد كثافة سكانية كبيرة.

وفي إطار مشكلة الدراسة انطلاق الباحث في طرح العديد من التساؤلات من بينها:

-ماهي أبرز العوامل الدافعة للظاهرة النزوح الريفي إلى المدينة

-ما هي انعكاسات ظاهرة النزوح الريفي على المدينة

- ما هي أسباب ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن

- ما هي أثار ظاهرة النزوح الريفي على الحياة داخل المدينة.

فرضية الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة الرئيسي تمحورت الفرضية العامة للدراسة حول " إن ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن تتيح عن اختلال وعدم توازن سكاني داخل المجتمع الحضري.

وانقسمت الفرضية العامة إلى فرضيات فرعية ترتبط ارتباط عضويا بالهدف العام للبحث وكتالي:

- ترتبط ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر بالعوامل الاقتصادية
- ترتبط ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر بعوامل الاجتماعية والثقافية
- -تؤثر سلبا ظاهرة النزوح الريفي على الميدان الاقتصادي
- تؤثر سلبا ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر على الميدان الاجتماعي والثقافي.

نتائج الدراسة: تمثلت انعكاسات ظاهرة النزوح الريفي على المدن في العدية من المتغيرات وهذا بناء على نتائج الدراسة وتحليلها لأفراد العينة وهذا كتالي:

- التوسع الكمي على حساب الأراضي الزراعية في المدينة 77.53%

- ظهور أزمة سكانية حادة في أغلب المدن 66,33%
- ارتفاع الكثافة السكانية في المدينة 62.3%
- بروز حالة تزييف المدينة 45.75%
- –فقدان القطاع الزراعي لليد العاملة في المدينة. 42.66%
- انتشار الإحياء القصديرية 17.23%
- انتشار مظاهر الانحراف كالسرقة والمخدرات 28.66 %

- **الدراسة الثالثة**

الهجرة وأثرها على التحول الديمغرافي دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية للمدينة بسكرة

– **الدرجة العلمية:** مذكرة للنيل شهادة ماجستير

– **إعداد:** ميمونة مناصريه

– **السنة:** 2005/2004

– **القسم** : علم الاجتماع– جامعة متنوري بقسنطينة

إشكالية البحث: قد تعرضت الدراسة للمدينة الجزائر المراحل التي مرت بهيا والعوامل التي أثرت في نموها والتي شكلت في نفس الوقت أزمة المدينة والتي عبر عنها باغتراب العمارة الجزائرية واختلاف أنماط البناء كما ركزت على المراحل النمو الديمغرافي وكيف أثر هذا النمو على العمران

– **تساؤلات الدراسة:** ما هو إثر الهجرة على التحول الديمغرافي بحي العالية الشمالية

– **التساؤلات الفرعية:**

– كيف أثرت الهجرة عن التحول الديمغرافي بحي العالية الشمالية

– كيف أثرت الهجرة في التنظيم العمراني لحي العالية الشمالية

أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى مقارنة العلاقة التي يصنعها الإنسان في المكان من خلال تشخيص ظاهرة الهجرة والوقوف على كيفية وجود تحول ديمغرافي.

– تتبع كيفية نشأة العمران

– الوقوف على المجالات التي تتأثر بالهجرة

– الوقوف على الاختلافات في المجال الديمغرافي التي تلحق بالنسيج العمراني

نتائج الدراسة

- أثرت الهجرة وتنقلات الأفراد الداخلية عن تحول الديمغرافي بحي العالية الشمالية هذا من خلال التوسع العمراني وتنوع أنماط بناء المساكن.
- كان لزيادة الهجرة تأثير كبير في تغيير أنماط البناء وهذا ما انعكس على اختلال التنظيم العمراني بحي العالية الشمالية.

- **الدراسة الرابعة**

دراسة حفيظي ليليا والتي أجريت الدراسة بعنون " المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، دراسة بالواحدة الجوارية {07} المدينة الجديدة على منجلي – قسنطينة وكان هدف هذه الدراسة يتمثل في التعريف بمشكل الإسكان الحضري وما يصاحبه من مشاكل كذلك توضح النظريات والأبحاث الميدانية التي حاولت دراسة الموضوع وتشخيص واقعه وكذلك معرفة العلاقة بين أنشاء المدن الجديدة وعملية الحد والتقليص من مشكلة الإسكان الحضري ولقد طرحت هذه الدراسة الأسئلة التالية:

– أي مدي استطاعت المدينة الحد من مشكلة الإسكان الحضري

– ما هي خصائص البناء العمراني والاجتماعي في المدينة الجديدة وهل أثرت عملية تكيف السكان داخلها.

–ما هي وضعية السكن والتجهيزات الجماعية في المدينة الجديدة وهل ساهمت في عملية جذب السكان لها.

فيما يخص الإجراءات المنهجية التي أتبعها الباحث فقد اعتمد على المنهج الوصفي وما صحبه من أدوات وأساليب في إطار منهج العلمي كما استعمل الباحث العديد من التقنيات كالاستمارة والمقابلة والملاحظة والتحليل الإحصائي للجدول، وبنسبة للعينة طبقت العينة العشوائية المنتظمة حيث تم اختيار العينة من مجمع سكاني يحتوي على 1000 مسكن يقع بالوحدة الحوارية.

ولقد انتهت الدراسة إلى النتائج أهمها:

–تتأثر عملية تكيف السكان بالمدينة الجديدة بالخصائص العمرانية والاجتماعية لسكانها حيث يتبن هناك علاقة ارتباطيه بين عملية التكيف في الوسط الجديد والخصائص العمرانية والاجتماعية للسكان.

-كلما تحسنت ظروف الإسكان بالمدينة الجديدة كلما زاد في جذب بالمدينة وعملية استقطاب السكان إليها.

- **مكانة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:**

من خلال ما أوضحنا في الفصل التمهيدي في تحديد المشكلة الرئيسية للبحث وفروض الدراسة ومن خلال ما تم رصده من دراسات سابقة، يتضح أن هذه الدراسة:

1-ستستفيد من رصد أكثر دقة لعوامل وانعكاسات ظاهرة الحراك السكاني في المدن الجزائرية

2-ستستفيد من بناء أداة ترصد عوامل المؤدية إلى الحراك السكاني باتجاه المدن في الجزائر

كما تتميز هذه الدراسة أيضا:

- **فروضها:** حيث بنيت العديد من الفروض التقديرية حول هدف الدارسة:
- **الأدوات المستعملة للجمع البيانات:** استعان الباحث بأداة الاستمارة بغرض استقصاء أراء السكان حول تطور المدينة وعلاقتها بانتقال السكان الجدد إليها والعوامل المؤدية إلى الحراك السكاني إلى المدن وانعكاساته.
- دعم أداة الاستبيان بالأداة المقابلة والمتمثلة في المقابلة الغير منظمة من أجل ترسيخ النتائج المتحصل عليها من الأداة الأولى.
- الاعتماد على أداة الملاحظة من أجل إعطاء صورة للتطور منطقة الدراسة الميدانية.
- اعتمد الباحث في اختياره للمجتمع الدارسة على عينة من السكان بالطريقة عرضية " عينة عرضية "
- **مكانها:**

حيث تتم إجراء الدراسة الميدانية بجميع الوحدات السكانية لحي 8 ماي 1945 بالولاية الوادي والتي هي مقر إقامة الباحث.

وبناء علية فقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في تحديد عوامل وانعكاسات ظاهرة الحراك السكاني في الجزائر فكان الاتفاق حول العديد من المتغيرات أهمها:

1. تتفق هذه الدراسات السابقة مع ها البحث في:

✓ معالجتها المحور من محاور دارستنا هو الكشف عن الاتجاهات المميزة والعوامل المشتركة والمواقف التي تلتقي أو تتباين عندها سمات تطور المجتمع الحضري بأنماطها الكثيرة، وتقويم

الآثار المترتبة عليها وذلك من أجل الوصول إلى وضع نماذج نظرية دقيقة، يمكن من خلالها تفسير العلاقات والمتغيرات التي تتضمنها سائر أنماط المجتمع الحضري بأبعادها المختلفة من اجتماعية واقتصادية وثقافية وتاريخية.

- ✓ اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لظاهرة الحراك السكاني داخل المدن في الجزائر وما يترتب عليها من أثار.
- ✓ استخدام أداة الاستمارة، انطلاقا من توصيات الدراسات السابقة.
- ✓ الاستعانة بأداة المقابلة من أجل ترسيخ المعلومات المتحصل عليها من الاستبيان
- ✓ البحث عن الأسباب الحقيقة المؤدية للحراك السكاني داخل المدينة.

2. أما أوجه الاختلاف بين البحث والدراسات السابقة فكانت في:

- ✓ هناك اختلاف يتمثل في الإطار المنهجي خاصة، حيث اعتمدت الدراسات على منهج دراسة الحالة والقياس حيث اعتمد عليه في الدراسة الأولى والثالثة في حين اعمد بحثنا على منهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بمغيرات الدراسة.
- ✓ هناك اختلاف في اختيار نوعية العينة حيث اعتمدت أغلبية الدراسات السابقة على عينة قصدية في حين اعتمدنا في هده الدراسة على العينة العرضية من أجل الإلمام بمجتمع البحث.
- ✓ تختلف العوامل والآثار لهذه الدراسة عن الدراسات السابقة وهذا من حيث تناول الموضوع من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- ✓ في الدراسة الحالية تم التركيز على الدور الدي تلاعبه المستويات الحضرية في جدب العنصر البشري أما الدراسات السابقة فركزت على أسباب التنقل وهجرة الأفراد إلى الوسط الحضري.
- ✓ في الدارسات السابقة التركيز على أداة الاستبيان في جمع البيانات أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على العديد من الأدوات من بينها/ الاستبيان، المقابلة، الملاحظة، الوثائق والسجلات

سابعا. النظريات الاجتماعية المفسرة للدراسة

1. نظرية كوراد جيني " مراحل تطور المجتمع"

لقد عرض جيبني العديد من القضايا الاجتماعية من بينها في مؤلفاته " أثر السكان في تطور المجتمع" ونشر 1912 على الرغم من النظرية عالجت نمو السكان إلا انها كانت تحضر في

معظمها في تحليل العلاقة بين السكان وتطور أو تغيير المجتمع وخاصة من النواحي البيولوجية والمورفولوجية أو البنائية أو الاقتصادية وأثر السكان أيضا في وقوع الازمات الاجتماعية.

لقد درس كوراد جيتي تأثير المتغيرات السكانية في تطور المجتمع وفي تطور الشعوب بوجه عام، فشبه مراحل نمو السكان بدورة حياة الإنسان من ولادته، طفولته ومراهقة وشبابه رشده وشيخوخة ثموفاته.

نشر كورادو جيني نظرية من الرابع الأول من هدا القرن وهي نظرية حاولت أن تقدم التفسيرات للتطور الاجتماعي بما بضمن تغيرات في نمو السكان ادا تعد هده التغيرات العامل الدي يقوم بطرق مختلفة بتفسير طبيعة السكان وتغير نضهم الاقتصادية والسياسية والثقافية ويبدأ جيني نظرية بقدرة العوامل السكانية خلال فترة قصيرة من الزمن على تفسير صفات السكان البيولوجية.[1]

يسلم كوراد جيني بأن المجتمع يمر بمراحل ثلاثة هي :

أ. مراحله النشأة والتكوين

ب. مرحلة التقدم والازدهار

ت. مرحلة الاضمحلال والفناء

أ. مرحلة النشأة " التغيير السكان ونتائجه "

إن المجتمعات في مرحلة النشأة والتكوين تتميز بمعدل خصوبة مرتفع ويصاحب دالك النمو السكاني عدم وجود اختلافات اجتماعية واضحة بين ساكنه وفئاته إلى طبقات مثلا وهدا ما كان عليه الحال في مجتمعات وحتى المجتمعات حديثة النشأة والتي تكونت عن طريق الهجرة السكانية مثل أمريكا، كندا، استراليا.... لكن نتيجة لما كان يترتب على الخصوبة المرتفعة من زيادة في حجم السكان وكثافتهم بدأ ينعكس على بناء المجتمع واخد يصاحبه في تباين الأوضاع الاقتصادية والاختلاف في الطبقات الاجتماعية حسب منطقة ومنطقة أخري.

يري جيني أن الشعب في المراحل الأول يتميز بالتجانس والبساطة وعدم التعقيد ويرتفع فيه الخصوبة الناجم عن زيادة القدرة على الانسال بحكم الوراثة ولدلك يزداد نمو السكان إلى زيادة تعقيد المجتمع والتفاوت الطبقي بين مكوناته الأساسية ويصاحب دلك اختلاف في السلوك الانجابي للمختلف الطبقات الاجتماعية وبسبب زيادة عدد السكان بتولد إحساس بالضغط السكاني على الموارد المتاحة وما ينطوي عليها من انعكاسات اخري.

[1] أحمد على محمود: **مقدمة في علم السكان**، ط1، دار الوطني للبحث والتطوير، طرابلس ليبيا، 208، ص83

ب. مرحلة التقدم والازدهار " تغير السكان وعوامله"[1]

عندما ينتقل المجتمع إلى مرحلة التقدم والازدهار يحدث تناقصا في الخصوبة نتيجة لأن المواليد في المجتمع يحيون نسبة صغيرة من سكان الجيل السابق على هده المرحلة ولأن النسبة الأخرى من هؤلاء السكان قد دخلت في عداد الوفيات قبل زواجها أو لم يستطيع جزءا منها أن ينجب نسل بعد الزواج.

فضلا عن ان نسبة الانسال بين الطبقات الصاعدة إلى أعلى السلم الاجتماعي نتيجة عموما نحو الانخفاض أو حتى عندما تحاول الطبقات الدنيا الصعود إلى السلم الاجتماعي لتملأ الفراغ الناجم عن انخفاض في الطبقات العليا وفي هده المرحلة من مراحل التطور للمجتمع وما يترتب على الهجرة والحروب والتي تقع على عاتق الأفراد أكثر قوة ومغامرة وحماس واستعداد للتضحية من أجل الوطن وهم شباب حيث بفقد المجتمع أصلح عناصر خصوبة ويقل عدد سكانه.

ومن النتائج الاقتصادية للنقص السكان حيث يترتب على نقص السكان وزيادة استغلال المستعمرات أن ينتعش الاقتصاد ويرتفع مستوي المعيشة وتعم الرفاهية ويضطر للتصنيع وتنمو المدن وتزدهر التجارة، وكدلك يترتب على النمو الاقتصادي بدوره تغير في ازدهار الفنون والأب وبدلك يشعر المجتمع بالسعادة والاطمئنان على مستقبله.

ث. مرحلة الاضمحلال والفناء " التغير السكان وعوامله "

وفي هده المرحلة من تطور المجتمع يقل عدد السكان في كثير من أجزاء المجتمع حيث يتناقص اعداد السكان في المناطق الريفية نتيجة للنمو للتصنيع والتوسع في الهجرة العمالة من الريف إلى الحضر فضلا عن تأثير عامل النقص الشديد في معدل الخصوبة.[2]

- **مختصر نظرية جيني حول مراحل تطور المجتمع وعوامل تغييره**

إن نظرية جيتي تعالج ضمن النظريات الاجتماعية والسكانية نظريات القانون الطبيعي وهو يفترض أن المعدلات المختلفة للحراك السكاني في طبقات المجتمع أو فئاته وهدا يؤدي إلى احداث تغيرات للأسرة وهدا ما ينعكس على المجتمع ككل، بالإضافة إلى العديد من التصورات أهمها يوضحها الشكل التالي:

[1] عبد علي الخفاف، أحمد عقلة المؤمن، المرجع السابق، ص102

[2] عبد علي الخفاف، مرجع سابق، ص102.

شكل رقم (03: يوضح مراحل تطور المجتمع

المصدر :- مجد الدين عمر ، مصدر سابق ، ص ٤٥.

أ. أن المجتمعات تتميز في مرحلة تكوينها بخصوبة مرتفعة سواء كانت أصلية في المكان التي نشأت فيه أم هاجرت إليه

ب. أن هده الخصوبة تسود في المجتمعات القديمة والحديثة مع عدم وجود اختلافات اجتماعية واضحة في المجتمعات.

ت. التغيير الدي يحدث في المجتمعات تصاحبه في الضرورة زيادة في اختلاف الأوضاع الاجتماعية وينتج عنه في الوقت نفسه اختلاف في معدلات الخصوبة بين الطبقات العليا والدينا

مما سبق يعمل على احداث تغيرات أساسية في المجتمع فيؤدي إلى اتجاه الديموقراطي كنظام السياسي إلى تحول المجتمع إلى النظام البرجوازي يسود فيه الأفراد الدين يعملون من اجل المال والادخار وتكوين رئيس المال ودلك كنظام اقتصادي.

ان التغيرات البيولوجية عي العوامل الأساسية في تحديد قدرة الانسان على التكاثر وخصية بقائه، فضلا عن قدرتها على تعيش الخصائص المميزة للحضارات البشرية حسب رأي "جيني" وهدا الرأي لايخلو من مبالغة.

2. **نظرية كنجز لي ديفز " التقدم الحضري"**

تتمحور نظرية ديفز هو أن عناصر النمو السكانية تحددها عوامل اجتماعية كما ان لعا أثار متعددة وهي تتمثل المتغيرات الداخلية في نظام الديموغرافي، أما المتغيرات الخارجية لهدا النظام فهي اجتماعية وبيولوجية ولا شك أن العوامل الديموغرافية مثل المواليد والوفيات والهجرة والتركيب العمري والنوعي للسكان عوامل متغيرة تتأثر بعدد كبير من العوامل المتغيرة الأخرى كما يؤثر بعضها في البعض الأخر فتركيب السكان بحسب النوع يتأثر بالمستوي الحضاري.[1]

[1] أحمد الخشاب، **سكان المجتمع العربي**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1962، ص203.

يري ديفيز أن للفهم التغيرات التي تحدث داخل المجتمع يجب النظر إلى المجتمع على أنه يميل دائما نحو التوزان الاجتماعي وان هدا التوزان بتعرض دائما لضغوط ومؤثرات قد تتبع من داخل المجتمع أو من خارجه أو تهدد توازنه حيث توجد في المجتمع قوي اجتماعية تعمل دائما على إعادة التوزان في دخله.

والتوزان الدي يميل إليه المجتمع حسب النظرية ليس توازنا بين عدد السكان والموارد المتاحة وهو ما اعتقده مالتس ولكن التوازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الموارد التي يجب تخصيصها للمحافظة على البناء الاجتماعي أو بعبارة اخري للتحقيق الأهداف الدينية والتربوية والترفيهية والسياسية، يفترض ديفز أنه أدا اختل هدا التوزان نتيجة الزيادة عدد أو الاثنين معا يميل السكان إلى التكيف مع الظروف من خلال استجابة متنوعة أو ما يسمي ديفيز المتغيرات الوسيطة.

ويري ديفز أن قلة الموارد المتاحة ليست هي السبب الدي ادي إلى هبوط معدل المواليد في الدول المتقدمة والدليل على دلك أن السكان ازداد وزيادة كبيرة في الدول الأوربية في القرن العشرين نتيجة لهبوط معدل الوفيات وهدا وفي نفس الوقت الدي ارتفع فيه مستوي المعيشة ارتفاعا كثيرا، والسبب الحقيقي الدي ادي إلى هبوط معدل المواليد على حد تقديره فهو إمكانية الاستفادة من الرفاهية المتزايدة ومن الفرص الجديدة المتاحة فتزداد بالتالي تكاليف التنشئة الاجتماعية التي تهدف إلى اعداد الطفل للاستفادة من هده الفرص الجديدة فالتغيير الدي يحدث في مستوي الرفاهية والامكانيات الجديدة التي تبحث امام الأفراد أدت إلى ظهور استجابات متنوعة كتأجيل سن الزواج وأثر منع وسائل منع الحمل.

ولقد طبق ديفيز نظريته على الدول المتقدمة ولم يتطرق إلى تطبيقها على الدول النامية وأنه في ضوء نظريته أن الزيادة السكانية الكبيرة التي حدثت في هده الدول أدت إلى اختلال التوزان بين السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي مما أدي حدوث مشاكل اقتصادية وحدثت استجابات متنوعة حتى تعود هده المجتمعات إلى حالة التوازن.[1]

الاستجابة الأولى هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة كمحاولة للتحقيق التوزان بين الأرض المتاحة وعدد العاملين في الزراعة ولكن زيادة كثافة الحضرية سوف تؤدي إلى محاولة إيجاد استجابات اخري مثل تبني برامج تنظيم الأسرة التي تحاول بعض الدول تطبيقها للتحقيق التوزان بين

[1] أ حمد الخشاب، مرجع سابق، ص203

حجم السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي، وإدا طبقنا هده النظرية على المدن الجزائرية في تطبيق السياسة السكانية نجد أن اغلبية المدن الجزائرية قد انتقلت من مرحلة الاعتماد فقط على برامج تنظيم الأسرة إلي برامج أكثر ووضوح وفائدة في تبني والسيطرة على الجوانب الصحية والتفافية والاجتماعية وقد حدث هدا التغير في بقية الدول العربية بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة 1994 بحيث احدث العديد من المتغيرات التي تتعلق بوضعية الأسرة داخل النطاق الحضري.

وقد نتج عن مؤتمر السكان والتنمية فهما دوليا جديدا للبرامج والسياسات السكانية فأصبح التركيز ليس فقط على نمو السكان وتنظيم الأسرة وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي وانما أصبح الاهتمام بالصحة الإنجابية والصحة النفسية والاجتماعية للرجل والمرأة وكدلك تعمل السياسات السكانية على رفع شأن المرأة من خلال الاهتمام وتعليمها واعطائها الحقوق وبدلك أصبحت السياسة السكانية جزء لايتجزء من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[1]

3. نظرية كارل سباوندر " الظاهرة السكانية "

اهتم الباحث الإنكليزي بدارسة الظاهر السكانية ويري أن السكان تتزايد بمعدلات تتناسب مع الموارد المجتمع فتركز فكرته على أن الأنسان يحاول دائما أن يصل بحجمه إلى الحد الأمثل للسكان، أي اعلي متوسط للعائد بالنسبة للفرد أما بالنسبة للمجتمع فهو أقصى عدد من سكان يسمح بمستوي معيشي لائق ودلك بعد استقلال البيئة من جميع نواحيها الطبيعية والبشرية والحضرية فالنمو السكاني يخضع للسيطرة الأنسان لأنه خاضع للتفاعله مع بيئة وعدده يتغير طبقا للتغير هدا التفاعل.

وقد تميزت نظرية ساوندور بأقربها من صورة النسق الاستنباطي الدي ينطوي على قضايا مسلمة وافتراضيات اثرت على طريقة تناوله موضوع السكان وكارل يساند نظرية التي تذهب إلى زيادة في السكان والتي تحددها إلى حد كبير أفكارهم عن الاعداد المرغوب بها من وجهة الاقتصادية في ظل ظروف حياتهم

وقد تميزت نظرية ساوندر بأقربها من نسق الاستنباطي الدي ينطوي على قضايا مسلمة وافتراضيات للتفسير نمو السكان على ضوء موارد الثروة في المجتمع ثم محاولة التحقق من

[1] عبد علي خفاف، مرجع سابق، ص101

الافتراضيات استنادا إلى شواهد وأدلة من واقع ومع هدا فلم يستطيع أن يستخلصها نتيجة عامة أو قانون يفسر به نمو السكان.

ملخص نظرية كارل سباوندور في دراسة الظاهرة السكانية والاجتماعية

يسلم كارل ساوندور بأن السكان في أي مجتمع أما أن يكونوا اقل تحضر أو عند حد ما من التحضر ويري أنه يمكن أن نفرق بين أنواع مختلفة من كثافة السكان هي الكثافة الفيزيقية وكثافة إحصائية وكثافة اقتصادية وأن مفهوم الكثافة السكانية مفهوم نسبي لأن الزيادة والقلة مسائل نسبية ولا يجب أن يحكم على مجتمع بأنه قليل السكان لأن عدده قليل في الكليو متر مربع الواحد كثير لأن هدا العدد قد يكون قليل وهناك موارد تروه كثيرة مثال البلاد الغنية الأنهار والمعادن، والصناعات قد يكون عدد السكان كثير الموارد قليلة مثل المجتمعات الصحراوية.[1]

يفترض كارل بأن عناك علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثروة في المجتمع من أرض زراعية يمكن استغلالها أو ثروة معدنية يمكن استخراجها أو غيرها من موارد اللازمة للإنتاج بحيث يحكم على هدا العدد قليل أو خفيف ادا كان العدد لا يساعد على قيام المشروعات التي تشغل هده الموارد ويعجز عن أن يوفر المنتجات التي يحتاجها هدا العدد ولا يزيد القدرة الإنتاجية للفرد ويكون هدا العدد كثيفا ادا كانت هده الزيادة في عدد تؤدي إلى تناقص الإنتاج المستخرج من موارد ويوصف المجتمع بأنه قد وصل إلى حجم امثل ادا كان في حالة وسط بين القلة والكثرة وبلغ انتاجه أقصاه مع عدم الزيادة في عدده .

لقد أخد كارل سباوندو بحصر الأدلة على صحة افتراضه بالظر إلى حقيقة دخل الفرد في المجتمع والمترتب على موارد الثروة به، وقد وضع نتائجه في الجدول التالي:[2]

جدول رقم (01): يوضح نظرية كارل ساندور حول الظاهرة السكانية

الدخل / حجم السكان	عدد السكان بالمليون	متوسط الانتاج بالجنيه
مجتمعات تتسم بقلة السكان	٥ ٦ ٧	١٠٠ ١٢٠ ١٣٠
او بحجم اقل	٨	١٣٥
بكثافة سكانية وكثيرة	٩ ١٠ ١١	١٣٠ ١٢٠ ١٠٥

المصدر: على الرزاق جلبي، مرجع سابق ص90

[1] مصطفي خلف هبد الجواد، مصدر سابق، ص28.

[2] على عبد الرزاق، مصدر سابق، ص90

وبناء على دراسة النظرية يذهب كارل إلى انه يمكن استخلاص مقياس يمكن بواسطته التعرف على مستوي القلة أو الكثرة أو المثلي الدي قد يصل إليه السكان ويتمثل في أنه ادا كان عدد السكان في هدا المجتمع عند حد اقل، اما ادا كان متوسط الداخل في حالة الاستقرار كان عدد السكان عند الحد الأمثل وادا كان المتوسط متجه نحو النزول تدريجيا فإن عدد السكان يكون عند حد متزايد

*** تحليل سوسيولوجي للنظريات الاجتماعية والسكانية وربطها بدراسة الحالية**

أ. **نظرية جيني: يتضح** من دراسة نظرية جيني الاهتمام بدراسة التغيير السكاني باعتباره مؤشرا على تطور وتغيير المؤسسات وفي تطور الشعوب بوجه عام حيث شبه مراحل نمو السكان بدوره حياة الإنسان من ولادته طفولته إلى وفاته.

وأشار إلى قدرة العوامل السكانية خلال فترة قصيرة ومن الزمن على تغيير صفات السكان البيولوجية، وحسب جيني المجتمع يمر بمراحل وهي النشأة والتكوين والتقدم والازدهار والفناء، حيث المجتمعات في المرحلة الأولى تتميز بمعدل الخصوبة مرتفعة ويصاحب دلك النمو السكاني عدم وجود اختلافات اجتماعية واضحة بين السكان وفئاته إلى طغيان، حيث يري الشعب يتميز بالتجانس والبساطة وعدم التعقيد ويرتفع فيه معدل الخصوبة الناجم عن زيادة النسل عن طريق الوارثة. في حين عندما يتنقل المجتمع إلى المرحلة الثانية تناقص في الخصوبة لأن المواليد في المجتمع يصيبون من نسبة صغيرة من سكان الجيل السابق ولأن النسبة الأخرى من هؤلاء السكان قد دخلت في اعداد الوفيات قبل زواجها، أما بالنسبة للمرحلة الأخيرة يقل عدد السكان في المناطق الريفية نتيجة للنمو المؤسسات في هجرة العمالة من الريف إلى الحضر فضلا عن تأثير عامل النقص التسديد في معدل الخصوبة.

ت. **نظرية ديفز:** تدور نظرية ديفز حول فكرة أساسية هي أنا عناصر النمو السكاني تحددها عوامل اجتماعية كما أن لها تأثير متعددة وهي المتغيرات الداخلية في نظام الديموغرافي، أما المتغيرات الخارجية لهدا النظام فهي اجتماعية بيولوجية ولاشك أن العوامل الديموغرافية مثل المواليد والوفيات والهجرة وغيرها من عوامل تعتبر متغيرات تتأثر بالكثير من العوامل الأخرى وبدلك فهو بدلك يرفض فكرة التغيير الاجتماعي بالرجوع إلى عامل واحد لأنها تحاول تبسيط الأمور وتتهرب من التغيرات المعقدة وفيها يتعلق بتغيرات الخصوبة فهو يتعرض على التفسيرات التي تري أن هده التغيرات نتيجة لعامل اقتصادي بحث كقلة الموارد المتاحة و فرص العمل وكدلك يتعرض على التغيرات التي يحاول تفسير السلوك الإيجابي بالرجوع إلى النسق الاجتماعي السائد في المجتمع أو بالرجوع إلى مفهوم الثقافة التقليدية وغيرها من المفاهيم.

وكما أكد أن يكون توزان بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي إدا اختل التوازن نتيجة زيادة عدد السكان أو الاثنين معا، يميل السكان إلى التكييف مع هده الظروف من خلال استجابات متنوعة أو ما يسمي ديفز المتغيرات الوسيطة كتأخر سن الزواج.

ث.**نظرية كارل ساوندور: أن اعداد السكان** تزايد بمعدلات تتناسب مع الموارد المجتمع فتركز فكرته أن الانسان يحاول دائما أن يصل بصحة إل الحد الأمثل للسكان أي أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد أما بالنسبة للمجتمع فهو أقصي عدد من السكان يسمح بمستوي معيشي لائق ودلك يعد استغلال البيئة من جميع النواحي الطبيعية والبشرية، فالنمو السكاني يخضع للسيطرة الإنسان لأنه خاضع للتفاعله مع البيئة وعدده يتغير طبقا للتغير هدا التفاعل **نظرية كارل سباوندر** " **الظاهرة السكانية** ".

شكل رقم(04): نموذج تفصيلي لمقاربة السوسيولوجية للدراسة

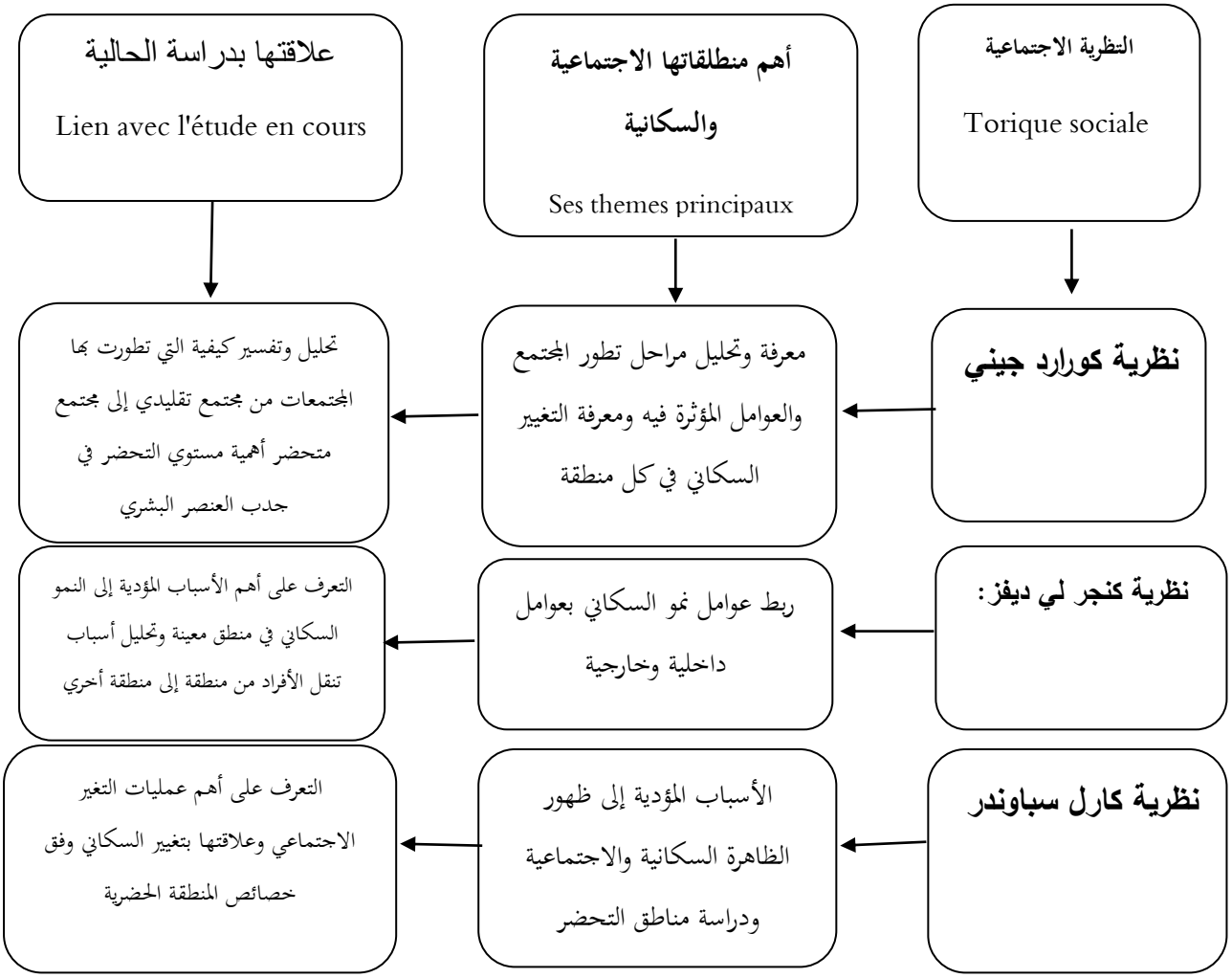

المصدر: من إعداد الباحث بناء على النظريات الاجتماعية المستخدمة في الدراسة

الفصل الثاني

الفصل الثاني: التراث السوسيولوجي للمدينة ومستويات تحضرها

تمهيد

أولا. المدينة انماطها وعوامل ظهورها

1. مفهوم المدينة
2. عوامل نشأة المدينة
3. النظريات المفسرة لنشأة المدينة
4. أنماط المدن في العالم
5. السياسات الحضرية داخل المدينة

ثانيا. المجتمع الحضري ومميزاته

1. مفهوم المجتمع الحضري
2. خصائص المجتمع الحضري
3. خصائص الأسرة الحضرية
4. الفرق بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي

ثالثا. المستويات الحضرية وأهميتها داخل المدينة

1. مستوى تعقد وتباين الحياة الحضرية
2. مستوى استخدام التكنولوجيا
3. مستوى تقسيم عمل وتطور الأنشطة الاقتصادية
4. مستوي توفر المراكز الحضرية
5. مستوى تطور البناء الديمغرافي

رابعا. لمحة عن "ظاهرة التحضر في المدن الجزائرية

تمهيد:

تعتبر النظريات الاتجاهات من اهم الأساليب التي تستخدم في تفسير ظاهرة الاجتماعية والسكانية والاقتصادية اذ تساهم هذه الاتجاهات في تحليل مختلف الظواهر التي تدخل ضمن حياة المجتمع وتسبب في الكثير من المشاكل حيث لكل ظاهرة معينة دوافع ظهورها اذ يختلف ويتفق الباحثون الاجتماعيين في تفسيرها وكيفية وقوعها من اهم هذه النظريات هي التي اهتمت بدراسة التركيبة السكانية من خلال دراسة المدينة بشكلها العام والمجتمع الحضري بشكل خاص وهذا من خلال معرفة كيفية نشأتها وتطورها وما هي أبرز المستويات الحضرية التي تعمل على زيادة الحراك السكاني داخل المدينة كونها تعد من الدوافع الأساسية لتطور أي منطقة حضرية ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل الى مدخل عام حول المدينة الحضرية عوامل ظهورها وتراثها السوسيولوجي إضافة إلى تحديد أهم مستويات الحضرية التي تدخل ضمن المجتمع الحضري وهذا من خلال دراسة المحاور التالية :

أولا: المدينة أنماطها وعوامل تغيرها

ثانيا: المجتمع الحضري

ثالثا: المستويات الحضرية

أولا. المدينة أنماطها وعوامل تغييرها

لقد ظهرت أغلب المدن في ايطار سياسة عمرانية والتي استعصى حلها وبطرق أخرى نتيجة أزمة خانقة حول السكن طلب العمل والضغط على المرافق العامة وتدهور القطاع الفلاحي في أغلب المناطق، هذا ما نتج عنه ظهور العديد من المدن من أجل تلبية العديد من الأغراض وأصبحت تمثل سياسة تخطيطية قائمة بذاتها، تعيد هيكلة المناطق بطريقة نموذجية ومنظمة من اجل مواجهة التزايد غير عقلاني في عدد السكان الذي ينعكس في النهوض للاقتصاد وبالتالي اختلاف نظامها الايكولوجي وغيرها من الأسباب التي دفعت الدول الى خيار بناء وتشكيل العديد من المدن باختلاف انماطها وانواعها.

1. مفهوم المدينة

لقد اختلف التعاريف التي تتناول المدينة باختلاف الحضارات التي وحدت فيها واختلاف البعد الذي ارتكزت عليه ولهذا سنقف في هذا المحور عند تعريف هذا العضو الحي الذي تحركه مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار العوامل البيئية لغويا نعرج على بعض التعارف المتداولة والتي ارتأينا أنها تتقارب في مفهومها وأكثر شمولا من غيرها.

أ. التعريف العام للمدينة

من الناحية اللغوية كلمة مدينة مرجعها الى كلمة " دين " ذات الأصل السامي والمستعملة في عدة لغات وبمعاني مختلفة فقد استعملها العديد من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين وغيرهم في تحليل لواقع الظاهرة الاجتماعية وتمركز السكان حيث تم تعريفها " ذلك التجمع البشري البالغ كثافته والذي يتميز بالتعقيد والتنظيم في آن واحد "

وهي تضم مكونات مادية اقتصادية واجتماعية وعمرانية وأخرى لا مادية أخلاقية وثقافية وتاريخية فيما بينها كما أنها تعتبر مركزا لتلبية المصالح وقضاء الحاجيات والاعراض المتعددة والمتنوعة للسكن، ومنهم من تصورها على انها امتداد للقرية على افتراض اذ هناك تدخلا مستمر بين ما هو ريفي وما هو حصري، وربما كانت خاصية التمايز واللاتجانس الاجتماعية من أبرز ما يميز الطابع الحضري نظرا لما تتصف به المدينة من اختلاف من حيث المهن والمراكز الاجتماعية والاقتصادية الامر الذي يجعلنا نعتبر المدينة مكان يعمل فيه اغلب سكانه في مهن متعددة.

ويذهب صلاح البسيوني الى تعريف مستقل من واقعها على انها " ذلك المجتمع المحلي المتحدث الذي يتم إنشاؤه بناء على أسس تخطيطية شاملة ومتكاملة بكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية

ويلي ذلك نقل العناصر البشرية المختارة بشروط معينة وذلك بهدف تحقيق وضع اجتماعي واقتصادي متطور عن وضع السابق في المدن التقليدية السابقة ويكون الهدف منه تنمية وتطور الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي "[1]

ويعرفها البعض الاخر على انها عبارة عن تصميمات مبنية على تشكيلات رياضية وهندسية وفلسفة أيديولوجية ورمزية وهي تعبر عن تطور الفن المعماري الذي حاول على مر العصور ابراز الجماليات التي تجذب الناس والمهابة التي تعبر عن سلطة وقوة الحكم وتفوقه في مختلف الشؤون[2]

وفي الوقت الراهن أصبح وضع تعريف واضح ودقيق للمدنية أمر صعبا إن لم نقل مستحيلا. خاصة بعد تطور وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا ما جعل المدن متمايزة عن بعضها

وفي هذه النقطة تحديدا يقول أحدهم "المدن كلها تختلف عن بعضها البعض حتى لو كانت بينها سمات مشتركة، ويدفعنا هذا التمايز إلى الاستناد إلى بعض المؤشرات أو الابعاد لوضع تعريف للمدينة كالبعد الاحصائي والوظيفي والعمراني.

ب. <u>البعد الإحصائي:</u>

تكون المدينة من خلال هذا البعد عبارة عن تجمع لأدنى حد من الناس فوق رقعة جغرافية محددة تمكن من ضمان كثافة سكانية مدروسة وتختلف المعايير الإحصائية بعد ذلك من دولة الى أخرى[3] أو هي تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة أرض محددة تنشر منها تأثيرات الحياة الحضرية ويعمل أهلها في الصناعة او التجارة او كليهما معا، كما تمتاز بتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية.

مثل في الجزائر كل تجمع عمراني ذو حجم سكاني يشمل على الأقل 500 نسمة يعد تجمعا حصريا وكل تجمع حضري يشمل ما بين 50.000 و100.000 نسمة يعد مدينة متوسطة.

ت. <u>البعد الوظيفي:</u>

من هذه الوظيفة نستطيع القول ان المدينة هي " عبارة عن تجمع سكاني يحتوي على اهم الوظائف العمرانية، خاصة وظائف الخدمات " حيث يذهب رالف الى تعريف المدينة من هذه الزاوية على انها "

---

[1] محمد عبد الستار، **<u>المدينة الإسلامية</u>**، عالم المعرفة، الكويت، د ت ص 17

[2] نفس المرجع السابق، ص: 21

[3] خلف الله بوجمعة، **<u>العمران والمدينة</u>**، دار الهدى، عين مليلة 2005 ص 128.

جماعة تعيش على مبادلة المنتجات المصنوعة والخدمات اللازمة للحصول على الطعام والمواد الخام ويعتمد وجودها الفعلي على هذه المبادلة "

ويعرفها مصطفى الخشاب على انها " وحدة اجتماعية محدودة المساحة ومقسمة الى إدارات يقوم فيها النشاط على الصناعة والتجارة ويقل فيها المنشغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز المدينة بكثافتها وسهولة المواصلات فيها وتخطيط مرافقها ومبانيها.

من خلال تتبع مختلف التعاريف السابقة للمدينة عامة يتضح أنها ليست فقط مجرد نطاق سكاني، بل هي عبارة على تلاحم لمجموعة من الأسس والقواعد أو كما تسمى الوظائف كالقاعدة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية وغيرها وتكون ما بين أهدافها الوظيفية السكنية ووظيفة العمل.

وتعد محاولة كل من سوركين وريمومان من أدق المحاولات لتجديد معنى ومفهوم المدينة لأنهما قدما تعريف للمدينة أكثر شمولا من خلال ثمانية عناصر أو معايير أساسية تتشكل منها المدينة بوجه عام وهذا المعايير هي:[1]

- المهنة: حيث يرتكز معظم السكان بمهن الصناعة والتجارة
- **البيئة:** محاولة الانسان التكليف معها
- **كثافة السكان:** حيث تتزايد كثافة السكان في المدينة على الريف.
- **حجم التجمع:** الذي يميل الى الكبر نسبيا.
- **اللاتجانس السكاني** وتمايزه حيث ينعدم التجانس الى حد كبير.
- **التنوع والتدرج الطبقي:** حيث يتنوع السكان ويتدرجون على عكس الحال في القرية.
- **الحراك الاجتماعي:** حيث يبدوا الحراك في المدينة أكثر وصوحا.
- **نسق التفاعل:** حيث تتميز المدينة بنمط العلاقات المتعددة والثانوية والتعاقدية.

2. عوامل نشأة المدن وتطورها

يرى العلماء والباحثين أن المدن لا تنشأ دفعة واحدة ولا لأسبب واحد وإنما تنشأ كمجتمع محلي بسيط مكون من عدد من الأسر والجماعات التي تستقر في مكان معين يلاءم حياتهم وأن هذا الاستيطان يرجع على اتحاد العديد من العوامل أهمها:

[1] خلف الله بوجمعة، مرجع سابق، ص:132.

أ. **العوامل الجغرافية:** يقول علماء الجغرافيا أن المدن تنشأ على الأرض في بيئة جغرافية معينة وأنها تستمد وجودها وبقائها من هذه البيئة، وأن المهندسين عندما يخططون لإنشاء مدينة فإنهم يلاحظون إذا كان الموقع معرض للزلازل أو البراكين أو الفيضانات أو السيول الجارفة أو لطغيان البحر أو لتحركات الكثبان الرملية، كما يهتمون بوجود المياه العذبة وبمشكلات امتداد المدينة في المستقبل والنقل والاتصال بالريف وبالمدن الأخرى.

ففي نمو المدن يلاحظ أنها تتخذ "مواد مبانيها من البيئة وأن المساكن يراعى في تصميمها العوامل المناخية فيفضل معظم السكان سكنى المناطق الأقل مطرا، كما يفضلون السكن في المرتفعات على المناطق المنخفضة ويتوقف رخاء المدينة وازدهارها على ملائمة الظروف المناخية للإنتاج الزراعي فإذا ساءت هذه الظروف المناخية أو اختلفت مواقيتها تأثرت كل الأحوال المدينة وإذا استمرت هذه الظروف نحو الأسوأ ما تلبت المدينة أن تنحدر نحو النهاية إذ يهجرها أهلها إلى مكان جديد"[1] هذا فيما يخص المناخ أما فيها يخص الموقع فقديما كانت معظم المجتمعات تنشأ في قرى استقرت على شواطئ الأنهار أو على أماكن مرتفعة وسط الأحواض الزراعية، إذ كانت الأنهار هي أهم وسائل المواصلات وكان من السهل على سكان هذه القرى التنقل لكسب العيش مثلما هو الحال بالنسبة للصيادين الذين يستغلون تلك الأنهار وتسخيرها لصالحهم، كما كانت بعض القرى تعد أسواقا يتلقى فيها المزارعون مع بعضهم البعض لتبادلوا منتجاتهم ولذلك ما تلبث هذه القرى المختارة للسوق أن تضم بجانب الفلاحين والصيادين فئة أخرى من التجار والحرفيين.

فإذا لاحظنا الأحياء القديمة التي نشأت على ضفاف الأنهار كالقاهرة وبابل وروما وباريس ودمشق وبغداد لوجدنا أنها مدن لعب فيها الموقع الدرجة الأولى لنشأتها حيث كان الموقع على شاطئ بحر أو خليج أين يمكن أن ترسوا السفن من مرفأ هادئ فيجتمع في هذا الموقع الصيادين والملاحون وصناع السفن والتجار، وبازدياد حركة أن التوسع التجاري كان من العوامل الهامة في التحول من الفردية على المدنية خاصة في القرن السابع عشر فقد ظهرت مدن ساحلية كان أساسها حركة التصدير والاستيراد فتجمعت الثروة في المدن وكان السوق هو مركز نشاط المدينة والتجارة في حياتها ومركز مصدر ثرواتها واعتمدت المدن الصغيرة على التجارة المحلية أما المدن الكبرى فكانت تجارتها دولية ولهذا نمت المدن بنمو الأسواق العالمية وطرق التبادل ووسائل النقل وهذا ما أدى على توافد السكان على المناطق (المدن) التجارية.

---

[1] عبد المجيد عبد الرحيم: **علم الاجتماع الحضري**، مكتبة الأنجلو المصرية، د ط، ب ت، ص53.

ب. **التقدم الصناعي:** مما لا شك فيه هو أن نمو الصناعة يؤدي إلى زيادة الحاجة للعمل وزيادة حجم المدن، ويؤكد لويس ممقور أن المدن الأمريكية تدين في وجودها إلى حد كبير للثورة الصناعية وما صاحبها من تقدم صناعي ترك آثارا مادية وإنسانية تمثلت بوضوح في مدن سانت لويس وشيكاغو" ويرتبط التصنع بالتحضر من حيث كونه سببا أساسيا من أسباب عمران المدينة ونموها السريع مساحة وسكانا ووظيفة فظهر التباين الوظيفي ليس فقط في المنشآت والمباني وإنما في المناطق التي تنقسم إليها المدينة ويقصد بذلك الفصل بين مناطق سكانية وأخرى صناعية وتمثل كل منها نوعية ووظيفة معينة فتجد مركزا تجاريا في منطقة وإداريا في منطقة أخرى ومناطق للصناعة الخفيفة وأخرى للصناعات الثقيلة وثالثة للترفيه وكلما كبرت المدينة حجما زادت هذه الأقسام الفرعية عددا وتخصصا وهكذا ....كما يعتبر التصنع من أهم العوامل التي تحدث تغيرا دائبا أحوال الناس الاجتماعية التي تتبلور في شكل مفاهيم وقيم وعادات وأعراف وتقاليد ونظم تتداخل جميعها في تكوين الإطار العام الحضري الذي يرى فيه الفرد تربية اجتماعية بحيث ينعكس التصنيع بشكل لافت في ارتفاع مستوى معيشة الفرد في المدينة الأمر الذي يجعلها مركز جذب للعديد من المهاجرين الذين يبغون أجور مالية ويطمحون إلى العيش في الرفاهية المتوفرة في المدينة .

ت. **العوامل السكانية:** تنمو المدن نتيجة زيادة عدد السكان وتتم هذه الزيادة من خلال مصدرين أساسيين هما:

- زيادة المواليد: لقد ازداد سكان العالم بمعل 3% كل عام خلال الفترة ما بين 1650–1750 وبمقدار 5% من خلال الفترة 1750–1850 وقد تضاعف سكان أوروبا

خلال هذه الفترة نتيجة عدد المتغيرات كتقدم المكننة وتحسن الصحة والثورة الصناعية وفي آسيا فقد ارتفع عدد السكان من 1750–1850 بنحو 50%". [1]

ومن المدن القديمة التي نشأت بهذه الصورة نجد أثينا والإسكندرية والبصرة ومن المدن الحديثة لندن ونيويورك ومعظم الموانئ الحديثة في العالم".[2]

- وقد تنشأ المدن القديمة في قرى تتوفر على مزايا اقتصادية زيادة على موقعها مثل معدنية ذات فوائد طبيعية وقد تنشأ المدن بسبب موقعها البحري إلى مكان تكثر فيه الأسماك واللؤلؤ مثل الكويت.

[1] عبد الرحيم عبد المجيد، مرجع سابق، ص 52.

[2] عبد الرحيم عبد المجيد، مرجع سابق، ص 53

- **رابعا: العوامل الاقتصادية:** لقد قسم جولد سمت Gold Smith مراحل النمو الاقتصادي المدن التي تقع على حدود الغابات التي تستغل في صناعة الأخشاب أو التي تتبع فيها مياه على مرحلة الاقتصاد الذي يقوم على التجوال ويتمثل في الزراعة والرعي وتميزت المرحلة الثالثة بنمو الزراعة وأخيرا مرحلة تقسيم العمل "[1].

ومن العوامل الاقتصادية كذلك نجد إنشاء قنوات أو طرق برية أو سكك حديدية تقوم عليها مجتمعات محلية ما تلبث أن تتحول إلى مدن وحسب بعض العلماء هناك عدة عوامل تستخدم لتفسير نمو المدن ودرجة التحضر فيها والفترة التقريبية التي تبدأ من منتصف القرن الثامن عشر ومن العوامل التي أثرت مباشرة فيما نسميه الآن بالمجتمع الحديث"[2]وهي:

- **التقدم الزراعي:** يعتبر اكتشاف الإنسان للزراعة وتربية الحيوانات أول خطوة نحو التحضر وقد أثبتت بعض الدراسات أن اكتشاف الإنسان للزراعة وحياة القرية حدث لأول مرة في النيل في مصر ووادي دجلة والفرات في العراق ووادي الأندلس في الباكستان أي حيثما وجد الماء للزراعة"[3] وقد أدت ظروف العمل في 119.

الزراعة وتخصيب الأرض وصناعة المعادن إلى ظهور فائض إنتاجي زراعي أدى بدوره إلى توسيع دائرة اهتمام الإنسان من الأرض إلى الاهتمام بنشاطات أخرى كالتجارة والصناعة إذن فنمو المدينة مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الإنتاجية الزراعية فكلما زادت الإنتاجية الزراعية ازدادت إمكانية إعالة أعداد متزايدة من السكان الحضريين وخاصة من جهة توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان.

- **التقدم التجاري:** لقد اعتمدت المدن في فترة ما قبل الثورة الصناعية في نشأتها على التجارة وقد اعتبر بيرين persiennes انتعاش التجارة السبب المباشر لما تم في القرن الحادي عشر ممن بناء المدن وضرب النشاط التي أدت إلى انتشار المدينة" لويس ممفور الذي خلال الفترة ما بين 1850–1900 استمر معدل الوفيات في الهبوط أما في أوائل العصور الوسطى فقد كان يحد هذه الزيادة السكانية في المدن الغربية القديمة صعوبات التنقل وكان عدد سكان هذه المدن يتراوح بين 2000 و000. 20 نسمة[4]

---

[1]محمد الجوهري وآخرون: **دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار الكتب الجامعية، الطبعة الثانية 1975–ص 6.

[2]محمد عاطف عبث: **علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، بدون طبعة، بدون سنة، بيروت، ص 136.

[3]حسين عبد الحميد رشوان، المدينة: دراسة **في علم الاجتماع الحضري**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث الطبعة الخامسة، 1989، ص 119.

[4]لويس ممفورد، **المدينة على مر العصور، أصلها ونشأتها**، الجزء الأول، المرجع السابق، ص 110.

- أما في القرن التاسع عشر والعشرين فقد ازداد عدد السكان بنسب مرتفعة جدا وهذا بسبب النمو الحضري الذي عرفت المدينة على جميع الأصعدة.

ت- **الهجرة:** الهجرة ظاهرة اجتماعية وجدت منذ القديم وهي تعني الترحال عن موطن وتركه إلى غيره مدة قد تطول أو تقصر وقد تكون الهجرة أما مؤقتة أو دائمة هذه الأخيرة التي يمكن تقسيمها إلى داخلية وخارجية ويتجه المهاجرين دائما إلى حيث تكون الظروف الاقتصادية مواتية وفرص العمل مواتية للكسب ورفع مستوى المعيشة.

ففي إفريقيا زاد عدد السكان نتيجة الهجرة من 1.4 مليون سنة 1900 إلى 10 مليون نسمة عام 1950 وفي آسيا عدد سكان المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100.000 من 19.4 مليون عام 1900 إلى مليون نسمة عام 1950 أي أن عدد السكان زاد في افريقيا بنسبة 62.9%وفي آسيا 444%[1].

ث-العوامل السياسية والحربية:

يرى وليام فورم W .Forme "أن بناءات الفوة السياسية لعبت دورا مميزا في تشكيل المدن وتحديد بنائها إذ تختار الحكومات عادة مراكزها في المدن"[2]. فقد كانت المدة بمثابة مراكز سياسية يناط إليها أداء الوظائف الإدارية والعسكرية فهي تهتم بسن القوانين التي تنظم حياة الأفراد وتسيير شؤونهما كما تضمن لهم الأمن فالنزاع على الحدود في المراحل الأولى لتكوين المدن كان من العوامل التي ساعدت على نزوح عدد كبير من السكان على المدن وبالتالي أدت إلى نموها واستمر ذلك حتى بداية القرن 18 بداية القرن العشرين.

ز. **العوامل الثقافية:** وتشمل الظروف السائدة للفنون والاتجاهات الأخلاقية والبعد التاريخي والعقيدة والمحرمات والمقدسات والنمو التكنولوجي الذي يؤثر في توزيع السكان والخدمات وهي تلعب دورا كبيرا في ظهور المدن فقد عملت ثقافة الإنسان على خلق المدن وتغير الشكل الفيزيقي للمدينة التي نمت بفضل التراكمات الثقافية"[3] وقد تفوق المسلمون في كثير من المجالات الفنية وربما كان أهم هذه المجالات فن العمارة الإسلامية من مساجد ومدارس وأضرحة وقصور ومدن. ومن خلال ما سبق نستنتج أن المدينة "هي تطور اجتماعي للجماعة بعد أن أصبحت الثقافة الريفية بجمودها وتخلقها لا

[1] عبد الرحيم عبد المجيد، مرجع سابق، ص 62.

[2] السيد عبد العاطي السيد: **محاضرات علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية: 1978، ص 178.

[3] حسين عبد الحميد رشوان، المرجع السابق، ص 140.

تناسب ما اقتضته الصناعة والتجارة من تطلع نحو حياة أرقى وأكثر تحريرها من الخضوع للطبيعة ونزواتها المفاجئة وتأكيد البيئة الثقافية بجانب البيئة الطبيعية"[1]

3-المداخل النظرية المفسرة لنشأة المدينة

رغم الاهتمام بالمدينة قديم جدا بدأ مع أول الحضارات الإنسانية إلا أن دراستها بجدية لم تبدأ إلا مع ظهور علم الاجتماع وتطوره وخاصة مع ظهور الدراسات الحضرية وفي هذا المجال فإننا نجد العديد من المداخل والنظريات التي درست المدينة والتي حاول العديد من الباحثين في ميدان علم الاجتماع من خلالها أبارز مراحل نمو المدينة وفي هذا السياق نجد الاتجاهات نظرية التالية:

3-1. الاتجاه الإيكولوجي

يعتبر من أهم الاتجاهات التي درست نشأة المدينة وتطورها يعني هذا الاتجاه بدراسة التوزيع المكاني للسكان والنشاطات ضمن المساحات المنظمة للمدينة وكذلك في دراسة العلاقات بين الموقع في وسط المدينة وعلى أطرافها وترجع الأصول الفكرية التي استمدت منها الإيكولوجيا أساسا النظري والمنهجي إلى كتابات الباحثين الذين ربطوا بين الظروف المكانية والتحضر وظهور المدن كما يعتبر أبن خلدون واحد ممن آخذو هذا التطور حيث نجد بوضع تأثير الإنسان على العمران ابشري والمدينة.[2]

ويعتبر أصحاب هذا الاتجاهي أن جوهر المدينة يعمل في تركز عدد كبير من السكان في منطقة محددة ويهتم بدراسة تأثير حجم المدينة وكافتها على النظم الاجتماعي وضمن الاتجاه نجد نظريات التالية:

أ- نظرية بيرجس الحلقات المتعاقبة متحدة المركز:

وتسمي أيضا نظرية النطاقات المركزية صاغ بيرحس هذه النظرية سنة 1923 وهي تمحور حول فكرة أساسية هي أن البناء الداخلي المدن يمكن أن يتطور حول دائرة تتحد في مركزها حيث تمل كل دائرة نوعا معينا من النشاط وقد طبقا هذه الفكرة على مدينة شيكاغو كما وضع وصفا بيانيا للطريقة التي تمحور بها المدينة، حيث تتسم المدن بدوائر نظامية من خارج الاستعمالات مختلفة للأرض.

تشرك في مركزها واحد تسمي منطقة الأعمال المركزية وهي نقطة تمركز كل الأعمال منها المكاتب والأسواق في المدينة والتي غالبا ما يكون في الأجزاء القديمة.[3]

وقد حدد المناطق التي تتكون منها المدينة حسب النظرية كالتالي:

---

[1] عبد المجيد عبد الرحيم، المرجع نفسه، ص 59.

[2] حميد خروف: **الإشكاليات نظرية والواقع مجتمع المدينة**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص:11.

[3] عادل عبد الغني محجب: **ا لاقتصاد الحضري**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2008، ص:58.

* **المنطقة المركزية أو النواة:** وهي المنطقة التي تنتهي إليها خطوط المواصلات التي تصب في المدينة وتميز هذه المنطقة بأنها أقدم المناطق المدينة وقد اختفت المباني القديمة وحلت محلها مباني الجديدة وتقوم هذه المنطقة والإدارية ونظرا الأفضلية الموقع من حيث سهولة الوصول إلية أدي إلى زيادة الطلب على الأرض وارتفاع أسعارها.

* **المنطقة الانتقالية:** وهي المنطقة التي تحيط بنواة المدينة وتصف بسوء الأحول حيث نجد تشغلها الأحياء السكنية الفقيرة ويسكنها المهاجرون كما تنتشر فيها الصناعات الخفيفة والشركات تجارية. [1]

* **منطقة سكن العمال:** وهي خاصة بالعمال وأصحاب المهن وأؤلبك الذين يفضلون السكن فيها الصناعات الخفيفة والشركات التجارية.[2]

* **منطقة سكنية خاصة بالطبقة المتوسطة:** وهي منطقة تقطنها الطبقة المتوسطة من المجتمع من غير العمال من أصحاب المهن الحرة.

* **منطقة الضواحي:** وهي السكنات التي تقع على أطراف المدن وهي تتكون من عدة نوويات مبعثرة تحتوي بعض الأحياء المتخصصة وتمتد خطوط المواصلات الطويلة التي تخترق المدينة.[3]

في الأخير يمكن نقول إنه لا يمكن إسقاط هذه النظرية على جميع مدن العالم لأنها تعبر عن رؤية مثالية وشكل التالي يوضح نموذج للهده النظرية:

الشكل رقم (05): رسم توضيحي للنظرية الدوائر المتركزة.

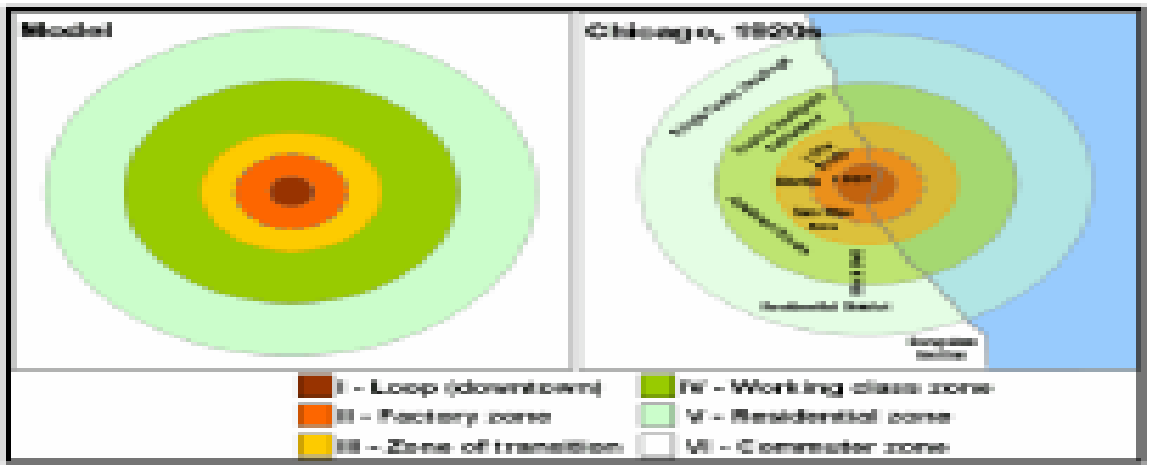

المصدر : عبد المنعم شوقي.مجتمع المدينة . الاجتماع الحضري .الطبعة السابعة .دار النهضة العربية .بيروت .1981.ص 138.

[1] عادل عبد الغني محجوب، مرجع سابق، ص:58.

[2] فتحي أبو عيانة: **جغرافية العمران الريفي**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 2006، ص: 45

[3] سعيد ناصف: **المدينة الإسلامية في نشأة التحضر**، بدون طبعة، مكتبة الشرق، القاهرة، 1999، ص :19.

ب-نظرية القطاعات

بعد بيرجس اقترح هويت نظرية جديدة تقوم على أساس تقسيم المدينة إلى قطاعات كبديل لمفهوم الحلقات وتفترض هذه النظرية أن انتشار المناطق السكنية في المدينة حسب طبيعة ساكنها ومستواهم الاقتصادي كما أن خطوط المواصلات تصنع قطاعات تمتد عبر حلقات التي أشار إليها بيرجس ويكون النمو متجها نحو الأطراف وقد أوضح أن تحديد سكن الطبقات الاجتماعية المختلفة تعتمد على القيم التجارية وبذلك قسم المناطق السكنية إلى ثلاثة قطاعات رئيسية بالإضافة إلى المناطق النشاط التجاري في مركز المدينة تتمثل في:[1]

* قطاع الإيجارات المنخفضة تضم الأفراد ذو الدخل المحدود
* قطاع الإيجارات المتوسطة تضم الأفراد ذو الدخل المتوسط
* قطاع الإيجارات المرتفعة تضم الأغنياء ذو الدخل المرتفع

كما أكد أن النمو الخضري يتحدد في ضوء امتداد السائد من أنماط استخدام الأرض حيث نظرا إلى المدينة كدائرة وإلى المناطق المختلفة كقطاعات مختلفة كما أوضح أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعة امتداد خطوط النقل الرئيسية وعلى خطوط الأقل مقاومة وعلى الرغم من أن هذه النظرية وضعت أساس هندسية للنمو المدينة إلا أنها كالتي سبقتها تتميز بمحدودية التطبيق في المكان والزمان.[2]

الشكل رقم (06): يوضح رسم توضيحي للنظرية القطاعات.

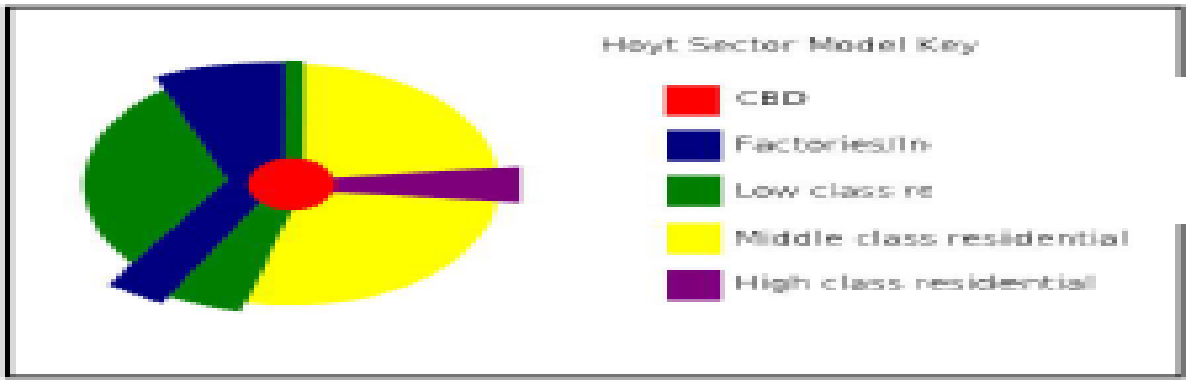

- **المصدر: عبد المنعم شوقي، مرجع سابق، ص: 140.**

ج. نظرية النويات المتعددة: ينطلق أساس هذه النظرية من أن الكثير من المدن في نمط استخدام الأرض لا تبني حول مركز واحد حسب بل حول عدة مراكز أو أنوي قد تبدأ من عمق المدينة وتنمو

[1] لطرس ساره: **تأثير النمو السكاني على تغيير مورفولوجيا المدينة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة فرحات عباس، سطيف -الجزائر -2005، ص 31.

[2] سعيد ناصف، مرجع سابق، ص ص: 20/19.

نموها وتنطبق هذه النظرية بوضوح على المدن التي تضم أثناء توسعها عددا من القرى والمدن الصغيرة المجاورة.

وقد قدم كل من " هربس وأولمان " هذه النظرية لتقسيم النمو الخضري بحيث يذهب كل الباحثين إلى أن هناك مراكز تجارية المختلفة والمؤسسات الحكومية ومناطق التسلية ومؤسسات التعليم وتتوزع حول هذه النوويات مناطق سكنية متنوعة بعضها للدخل المحدود وبعضها الآخر للدخل المتوسط والدخل العالي.

أي أن المدينة تتميز بوجود عدة نويات منفصلة عن بعضها يمكن أن تزدهر حولها أنشطة مختلفة وهذا كونا نموذجا جديدا سمي بنموذج النويات المتعددة.[1]

والشكل رقم (07): يمثل رسم توضيحي للنظرية النويات المتعددة:

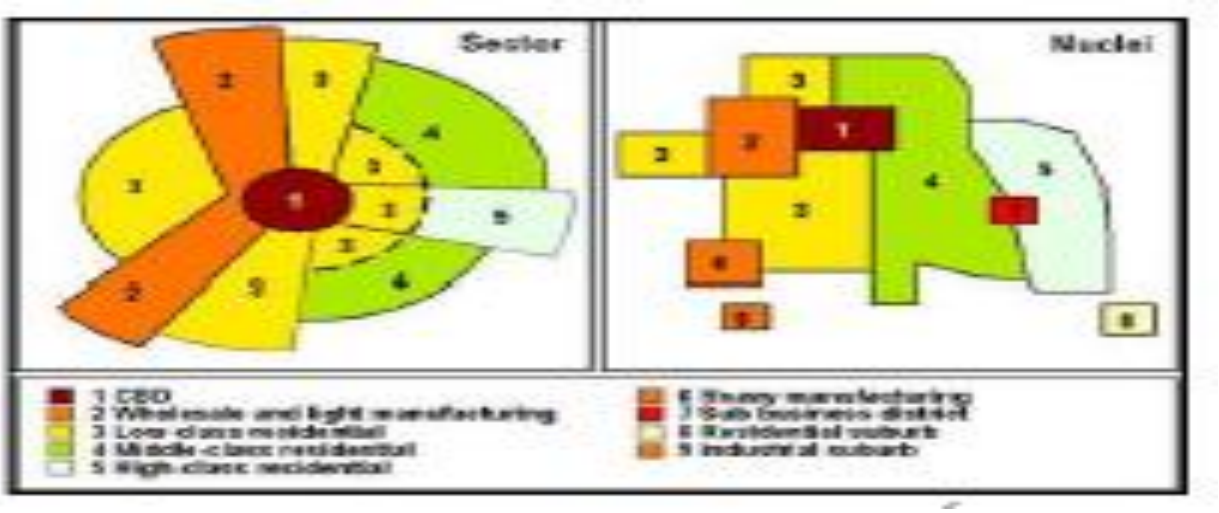

المصدر: عبد المنعم شوقي، مرجع سابق وص:143

3-2. الاتجاه التنظيمي

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه أساس من دراسة الأنماط السلوكية الصادرة عن السكان الحضريين ذلك التفسير الحياة الحضرية وتحت هذا الاتجاه نجد النظريات التالية:

نظرية الحضرية كأسلوب الحياة: وهي نظرية التي قدمها ويرث حيث يذهب إلى أن النمو المدينة وتنوعها يؤديان إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين السكان وأن أساليب الضبط الرسمية تحل محل أساليب الضبط الغير الرسمية القائمة على التقاليد والعرف وبالتالي فإنه مع نمو المدينة وتزايد حجمها تتحول العلاقات بين الأفراد من علاقات شخصية إلى علاقات رسمية.

[1] اوجلي صالح الزوري: **علم الاجتماع الحضري**، ط1، منشورات جامعة قار بونس، بالغازي ، 2002، ص: 135.

كما يذهب ويرث إلى تزيد حجم المدينة يصعب الإقامة في منطقة واحدة فبذلك تنمو الأحياء المتباعدة ويتضاعف دور وسائل الاتصال في الربط بين السكان وتشكيل اتجاهاتهم.

نظرية تحليل المناطق الاجتماعية: قدم هذه النظرية كل من أشرف وسيكارى والتي ترتكز على ثلاث مفاهيم أساسية هي المكانة الاجتماعية والتحضر والعزلة ويرتبط بكل مفهوم منها مفاهيم أخري فترتبط المكانة الاجتماعية مفهوم المهنة التعليم ويرتبط بالتحضر مفاهيم فرعية هي الخصوبة والمرأة وقوي العمل وسكن المرأة النووية أما مفهوم العزلة فهو يعني العزلة في حد ذاتها.

3-3. الاتجاه القيمي

يذهب هذا الاتجاه نحو تفسير التنظيمات الايكولوجية والاجتماعية والحضرية في ضوء القيم الاجتماعية والثقافية وتحديد أنماط استخدام الأرض والبناء الاجتماعي إلى التوجهات القيمية كمتغير أساسي.

وعلى رأس هذه الأبحاث تلك التي قدمها ماكس قير حيث أعتبر القيم التي سيطرت على الأنساق الاجتماعية والثقافية متغيرات مستقلة واتخذت من البناء الاجتماعي متغير تابعا بالإضافة إلى اهتمامه بدور القيم الدينية في تطور المشروعات الاقتصادية.

من هنا تبرز العلاقة بين الوظيفية الدينية وحياة المدن حيث لعب الدين دور أساسيا في نشأة وتطور الكثير من المدن ومن أهم الباحثين الذين ركزوا على دور القيم الدينية نجد ديكسون وجونز وذلك من خلال دراسة جغرافية الاجتماعية للمدينة وأيضا فتشر في دراسة المدن اليوغسلافية.

بالمقارنة مع الاتجاهات السابقة نجد أن نظريات الاتجاه القيمي هي الأكثر واقعية في تفسير نمو المدن وذلك للترابط الشديد بين الدين والحياة في المدن حيث نجد أن العديد من المدن القديمة نشأة ونمت حولالمعابد.

3-أنماط المدن في العالم

3-1. المدن الإسلامية ونشأتها: لقد عرفت المدن الغربية الإسلامية تغيرات لتبتعد كثيرا في الواقع عن التغيرات التي حدثت للمدن الأوربية تحولات مورفولوجيا تتكيف مع متطلبات العالم الحديث والذي أحدث تهميش للنويات التاريخية والتوسعات العشوائية.

وقد نمت هذه التغيرات في مجال خاص تميز بوجود حضارة مرتبطة ارتباط وثيقا بالدين كانت هذه الحضارة دائمة الحضور حيث انعكست على نمط الحياة الحضرية وفي تنظيم الأنسجة المعمارية.[1]

[1] ساره لطرش، مرجع سابق، ص: 36.

وقد خضعت المدن القواعد العامة للظهور المدن مثل الموقع الطبيعي والاقتصادي والسياسي والأمني وتضاف إليها مقاييس خاصة تتمشي مع الظروف المناخية المتعلقة بهذه المناطق وخاصة الدينية.

تعد المدينة المنورة التي بنيت على أثار مدينة المرجع العمراني الأصلي للمدن الغربية الإسلامية لكونها أول حاضرة أسس نظامها الرسول صلي الله علية وسلم فقد أعاد هيكلة ما كان قائما من أنسجة عمرانية وفي هذا يذكر ابن سلام أن الرسول حين هاجر إلى المدينة جعل له أهل المدينة كل أرض لا يبلغها الماء يصنع بها ما يشاء.[1]

وبذلك شغلت الاراضي الفارغة بالتكوينات المعمارية واتصلت بتلك التي كانت من قبل وأنتج نسيج عمراني متصل وما يمكن استنتاجه من نشأة المدينة المنورة أن الرسول الكريم سعي إلى زرع روح الإخاء بين المهاجرين والأنصار الايجاد مجتمع بعيد عن النزاعات القبلية العصبية.

بالإضافة إلى عملية تهيئة المجتمع الجديد للحياة حضارية تتلاءم مع الكيان المادي للمدينة كما أنشأ المرافق الأساسية للمدينة كالمسجد والسوق والوحدات السكنية.

أ-خصائص المدينة الإسلامية: قد تميزت المدن الإسلامية بمورفولوجيا معينة ميزتها عن غيرها من المدن القائمة خارج نطاق دائرة انتشار الإسلام ومن أهم معالم المورفولوجيا توسع الجامع للمدينة الإسلامية ووجود السوق وقصر الحاكم في منطقة الوسطي وما يحيط بذلك كله من مبان عامة ومؤسسات حكومية ومراكز للخدمات المختلفة التي تساعد في تصرف شؤون الدولة وخدمة السكان.[2]

- **المركزية:** تعود فكرة المركزية إلى البعد الفكري للمنظومة الإسلامية القائمة على المركز الذي يحتله الدين في الحياة اليومية للمسلمين ويعتبر كعنصر بارزا في النظام العضوي الكلي للمدينة لا تحمل كلمة المركزية مفهوما هندسيا فقد تكون المركز المقترح لا يمكن إلا يتطابق مع الركز الهندسي وانما تدل على وجود القلب المحرك للنشاطات الحضرية والهيكل للنسيج العمراني الكلي للمدينة.

ويقوم مركز المدينة بدور الاستقطاب الكلي لما يحيط به هناك تنوع وتدرج هرمي في المراكز حسب حجم بحيث يرتكز المدينة على المساحة الكبرى أو الفناء المسجد ويرتكز الحي على فراغ يسمي الرحبة أما المنزل فيرتكز على الحوش.

---

[1] لطرش ساره: **تأثير نمو السكاني في تغيير مورفولوجيا المدينة**، شهادة ماجيستر بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، سطيف-الجزائر-2009/2008، ص 37.

[2] محمد مدحت جابر: **جغرافية العمران الريفي والحضري**، ط3، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006، ص: 200.

– **العضوية:** يمثل الترابط العضوي أهم ميزة للمدينة الإسلامية بمعني أن الأجزاء جهاز واحد متكامل الوظائف يقوم هذا الترابط العضوي على التكامل بين مجموعة من العناصر.

- الجامع الذي يعتبر العنصر المحوري الموحد والمهيكل للأعضاء
- الأحياء التي تستمد منها المركز قوته وأسباب وجوده واستمرارية
- المسالك والأزقة التي تمثل السريات الموصل بين الأعضاء الذي تنظم حركته

– **التوزيع الوظيفي والانسجام القياسي:** تتوزع الوظائف الحضرية المختلفة داخل المدينة وفق للتوزيع التصميمي في انسجام كامل فالمسجد المركزي الجامع يقوم بالوظيفة الاتصال والتواصل يقوم محبط المدينة بالوظيفة العمل فهي أساسا تعتمد على الزراعة المنتشرة في المحيط.

– **التدرج الهرمي للمجالات:** استوجب مبدأ الحرمة محاولة حماية المكان لهذا فقد تم اعتماد مخطط عمراني للمدينة يقوم على تدرج مجالي للمرور من المجال العمراني المتمثل في المسجد أو المباني أو السوق إلى الدار التي تعتبر مجالا خصوصيا أو العكس من ذلك وترسم الجداران الخارجية للدار حدود المجال الحرام الذي ينبغي مراعاته على هذا الأساس تنقسم المسالك إلى شوارع وأزقة ودروب.[1]

3-2. المدن الغربية:

أ. **<u>ملامح مدن العالم العربي</u>**

تتميز المدن العربية بقدمها وتمثيلها لحضارات متعاقبة مثل يونان الرومانية تمثل إمبراطورية عظيمة ولا تزال هذه المدن صامدة واصبحت تمثل دول كبري فالزائر لهذه المدن تحس بأنه يتجول داخل متحف نظرا لما يحتويه من مباني وشوارع تعود إلى مئات السنين وقد جعل ذلك هذه المدن تتميز بملامح خاصة تبرزها كتالي:

–**حضور الإرث التاريخي** : وهو متباين من مدينة إلى اخرى حسب النسيج العمراني للمدن الذي أصبح يبدو عليه مخططاتها ملامح التضيد أو التجاوز فإلى جانب الأشكال المنظمة متوازي المستطيلات في العصر الروماني تتداخل الأشكال العشوائية للقرون الوسطي وتخترق هذا النسيج أشكال منتظمة تم إنشاءها في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر وصولا إلى المخططات المتطورة للقرن العشرين وتجدر الإشارة إلى أن هذا التركيب كان نتيجة الرغبة في تغليب مبادئ كل مرحلة تاريخية ولم يظهر الاهتمام بالإرث العمراني وحمايته إلا في نهاية القرن 19 كما دعم بجوانيين تنص على ذلك.

[1] لطرش ساره، مرجع سابق ص ص :39/38

-**وجود سياسات إرادية:** يتميز النسيج العمراني بالحضور الإرادي لقوي الدولة والسلطات عمومية والتي تنظم القوانين التي تؤطر كل عملية مختلفة وعلى عدة مستويات كما هو الشأن في الرسميات التوجيه ومخططات شغل الأراضي بالإضافة إلى مراقبة العمليات المباشرة في البناء وتدخل الدولة في توفير السكن الاجتماعي من خلال هيئات مختلفة.

-**وجود سياسات إرادية:** يتميز النسيج العمراني بالحضور الإرادي لقوي الدولة والسلطات عمومية والتي تنظم القوانيين التي تؤطر كل عملية مختلفة وعلى عدة مستويات كما هو الشأن في الرسميات التوجيه ومخططات شغل الأراضي بالإضافة إلى مراقبة العمليات المباشرة في البناء وتدخل الدولة في توفير السكن الاجتماعي من خلال هيئات مختلفة.

-**تركيبه عامة في حلقات:** تميز التركيبة عامة للمدن الغربية مستمرة للنسيج العمراني منذ القرن 19، هذا التوسع عرفت تسارعا خلال الثورة الصناعية وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع تزايد الكبير في عدد السكان داخل المدن.[1]

وما صاحب ذلك من تزايد غير مراقب للمدن والذي أنتج توسع عشوائي في شكل بقع متلاصقة مع خطوط النقل من طرقات وسكك حديدية وأنتج ذلك تشكيل حلقات مستندة على مركز المدينة نميزها كالتالي: [2]

* **مركز كثف:** يمثل المركز العتيق للمدينة حيث المعالم التراثية التاريخية والثقافية وبه المراكز الإدارية.

* **الضواحي:** وهي الحلقة الموالية للمراكز والتوسعات الخارجية التي تلت الحرب العالمية الثانية.

* **المجال شبه الحضري:** وهو مجال يتميز بكونه يتمتع بخصائص هجينة تختلف فيها الوظائف بين الزراعة والمهن بحضور قوي الزراعية.

ويختلف النمو الديمغرافي في هذه الحلقات اختلافا واضحا في المركز يكون عدد السكان مستقرا أو متناقصا في بعض الحالات وفي الحلقة الأولي يكون السكان في حالة من الاستقرار أما فيما تبقي من حلقات فإن موجودة وبنسب متفاوتة حسب الدول وحسب المدن.[3]

---

[1] بوجمه خلف الله: **العمران والمدينة**، دار الهدي للطباعة ونشر ، 2005، ص: 114.

[2] ساره لطرش، مرجع سابق، ص: 80.

[3] محمد مدحت جابر، مرجع سابق، ص :235.

3-4. مدن العالم الثالث

لم تكن مدن العالم الثالث قبل قرن من الزمان تشكل سوي ظواهر هامشية على الصعيد العالمي وهي مرتبطة بالاستعمار من حيث السكان الوظائف والمظهر وقد أصبح بعد الحرب العالمية الثانية توسع هذه المدن ضرورة تسير تطورها واقتصادها وتتميز مدن العالم الثالث ملامح مميزة هي كالتالي:

1-نمو ديمغرافي وتوسع مجالي: يعتبر النمو الديمغرافي ظاهرة مميزة في مدن العالم الثالث أذا يتزايد السكان بمعدل متوسط منذ 1960 قدر ب 4 ويصاحب هذا النمو معامل تعمير قوي فمثلا في البرازيل قفز معدل التعمير من 31 عام 1940 إلى 45 عام 1945 ثم 68 عام 1980 ليقارب 80 مع نهاية القرن ويدل ذلك على الزيادة والنزوح الريفي أدت إلى توسع مجالي غير مسبوق لا ستعاب هذه الزيادة وهكذا ظهرت المدن الكبرى التي تضم ملايين السكان وتمتاز بالتركز الحضري وملامح الفقر.[1]

2-هيكلة عمرانية خاصة: لامتلك مدن العالم الثالث نفس الماضي ولا نفس النمط لاقتصادي مما انعكس على أشكال المنظومة العمرانية وجعلها متباينة إلى حد كبير وهي تتماثل فقط في اتجاها للتكوين مدن ضخمة وقد تكون هذه الأخيرة هي الوحيدة في البلد وتتمحور حولها بقية المدن مما يشكل تضخمها أحاديا ونجد من أمثلة هذه المدن السنغال والقاهرة في مصر.[2] وتتلخص المشاكل العمرانية للمدن العالم الثالث في:

* **مشاكل تقنية:** نتجت عن هذه المشاكل عن ضعف المادي من جهة وتعدد مراكز القرار من جمة أخري ويلاحظ الضعف الشديد في مستوي التجهيزات ماعدا الأحياء المركزية وكذا الأمور بالنسبة للبنايات التحتية خاصة الصرف الصحي بالإضافة إلى التوسع العمراني الكبير الذي غالبا ما يكون على حساب الأراضي الزراعية وبطريقة عشوائية.

* **مشاكل اجتماعية دائمة:** من أهم المشاكل المطروحة على المستوي الاجتماعي في مدن العالم الثالث هي عدم الموائمة بين تزايد عدد السكان وفرص العمل مما يعطي معدلا مرتفعا للبطالة كما ينتشر السكن العشوائي وغير اللائق في أطراف المدينة والذي يشكل الهوامش.

---

[1] لطرش سارة، مرجع سابق، ص: 39.

[2] نفس المرجع السابق، ص:41.

كما يتميز مدن العالم الثالث بالفقر حيث تنتقل الفئات الفقيرة إلى المناطق المركزية للبحث عن العمل وهذا ما يسمي هجرة الفقر وذلك راجع إلى عدم وجود الأسواق وبنايات المكاتب والمؤسسات صناعية لتمركزها في المدن الكبرى.[1]

-حوض بحر المتوسط: وجود أثار تبين مؤسسات إنسانية سميت المدن تميزت بالمساكن الغير منتظمة صنعت من الطين أو الحجارة.

-الشرق الأقصى: ظهر نموذج المدن البيضوية والتي غلب عليها الطابع التجاري مثل الصين.

-في مصر: ظهرت المدن جانب الشكلي والفن المعماري عن طريق الأحياء الديني واستعملت الحجارة لضمان دموية البناء ولعب النيل دور أساسيا في نشأة المدن أبرز العمران اليوناني مرحلة متقدمة من فن البناء وقد تأثر بما كان سائد لدي المصريين وبلاد الشام تميزت المدن بالمخطط والاستفادة من المناخ في تصميم المدن وتم تقسيم المدن حسب المهن ونشاطات السكان توفير الحماية للمدن من خلال إنشاء السور المدافع بالإضافة إلى ظهور نوعيين من المدن: [2]

* المدينة العليا التي توجد بها المعابد والبيانات الرسمية والتي بها شوارع رئيسية.

* المدينة السفلي تضم المساكن الملاصقة للأسوار ترتكز بها النشاطات التجارية كما اهتموا أيضا بإنشاء المرافق عمومية وأماكن الترفيه كالأسواق والمسارح.

4. السياسات الحضرية داخل المدينة الجزائرية

كما سبق الذكر فإن العمران هو فن تنظيم المدينة لذلك نجد أنه نتيجة لتعدد المشكلات المدينة مثل التزايد السريع السكان المدن وامتداد نطاق المدن واكتساح الأراضي الزراعية والنمو العشوائي للإحياء بالإضافة إلى تدهور في مستوي تجهيز المدن بالمرافق وخدمات وظهور الأحياء المختلفة للإسكان العشوائي تستدعي هذه المشكلات التدخل العمراني لمعالجتها والحد منها وتتمثل أنواع عمليات التدخل العمراني داخل المدينة في:

4-1. التهيئة العمرانية: تعرف التهيئة بأنها تدخل موجه للحصول على أفضل تقسيم للأفراد والنشاطات على الإقليم عن طريق سياسات قطاعية ومحلية.[3]

---

[1] محمد حسين أبراهيم: **الشكل الجديد للمدن العالم الثالث جامعة الملك فهد**، المملكة العربية السعودية، 1999.ص: 23

[2] لطرش ساره، مرجع سابق، ص: 42

[3] بشير التجاني: **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، بدون طبعه، جامعة الجزائر ،2000، ص: 83.

وتعرف أيضا بأنها مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة أو الجماعات المحلية ومؤسساتهم العمومية التي ترمي في إطار مقدرتهم وتقود إلى أفعال أو عمليات من شأنها وضع مشروع حضري أو سياسة محلية للإسكان وتنظيمه والسهر عليه توسع أو استقبال النشاطات وانجاز تجهيزات جماعية للمحاربة الأوبئة وتسمح بالتجديد الحضري للحفاظ أو إبراز قيمة الملكية المبنية أو غير المبنية والفضاءات الطبيعية ويضمن توافق هذه الأفعال أو العمليات.

ويعرف بشير التجاني تهيئة الوسط بأنه يسير إلى استخدام الأفضل للوسط أو المجال أي التصرف الأنجح للإنسان في وسطه من خلال نشاطه المنظم لتحسين محيطه في مختلف المجالات وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتناسقة وتحقيق التوازن وصحة الاقتصادية.

ويؤكد التجاني على أن تهيئة الوسط الحضري بأنه يراعي الانسجام والتكامل بحيث لا ينبغي التركيز على مجال معين وإهمال المجالات الأخرى ومراعاة التوازن الجهوي أو الإقليمي في توزيع السكان ووسائل الإنتاج وخدمات والمرافق وفي نفس الوقت ينبغي مراعاة سياسة تمركز رؤوس الأموال في نقاط معينة من الوسط.

وتعتبر التهيئة العمرانية من جملة أخري أسلوب جديد للتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة والاستيطان البشري الحضري بصفة خاصة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود المدن ومحاور توسعها واستخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية الذي ينتهي بحدود الإدارية للمخطط دون النظرة الشاملة والوسطية للمجال.

وكما سبق ذكره فإن التهيئة العمرانية تتم على مستويات مختلفة ترمي في معظمها إلى تنظيم استخدام الأرض داخل المدينة وبالتالي إعطاء مظهر جمالي ومنظم للمدينة.[1]

4-2. التخطيط الحضري

ويعتبر التخطيط الحضري علم واسع يجمع بين المتغيرات عدة طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية من أجل توجبه نمو المدينة ومعالجتها مشاكل بها تخدم سكانها ويوفر بها متطلبات الحياة الحضرية أي أنه عملية توجيه نمو المناطق الحضرية والذي يتحقق من خلال أهداف اجتماعية واقتصادية تتجاوز المظهر العام لاستعمالات الأرض الحضرية.[2]

[1] خلف الدليمي: **التخطيط الحضري أسسه ومفاهيم**، ط1، الدر علمية للنشر والتوزيع، عمان ، 2002، ص:59.

[2] أحمد بودارع: **التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن**، بدون طبعة، منشورات جامعة باتنة ،1997، ص: 172.

تعتبر عملية التخطيط الحضري من أبرز الوسائل التي اعتمدتها البلدان للمواجهة المشكلات العمرانية وضبط مسار النمو العمراني وتطوير الإطار المعيشي الحضري من خلال استغلال الموارد المتاحة وكذا التسيير العقلاني والمضبوط للقطاعات ومجالات المدينة على المدي القريب أو البعيد.

ويعرف البعض التخطيط الحضري بوصفه جملة من الترتيبات التي تضعها الجماعات المحلية والفاعلون الحضريون على شكل برنامج يهدف للمرقبة المجالات على نحو يحقق التوسع العمراني المضبوط.

4-3. التطوير الحضري

ومن بين الأساليب التدخل في النسيج العمراني ما يطلق عليه بالترقية العمرانية أو التي قد يطلق عليها التنمية أو التطوير الحضري التي تسعي للمراجعة الوتيرة السريعة للتطوير العمران حيث يكون الهدف منها ليس وضع مخططات الأعمال وانما حل المشكلات الاجتماعية والعمرانية والمعمارية للإطار المبني والغير مبني.

يعكس مفهوم التطوير الحضري علم قائم بذاته كبقية العلوم التجريبية والتطبيقية وكان هذا مع بداية القرن العشرين حيث تصدت معاملة نظرية بعد أن أثبت تعامله عمليا مع أجزاء المدن المختلفة وطبق أول برنامج له في ولايات المتحدة الأمريكية عام 1937.

يشير مفهوم التطوير على أنه أسلوب تطبيقي في تعامله مع جميع المشاريع وعلى الخصوص الحضرية منها كمناطق الحضرية المختلفة أو القديمة سواء كانت داخل المدينة أو على أطرافها وهذا للإحداث تغيرات عمرانية للواقع تلك المناطق وذلك وفق برنامج تتحكم في مجموعة من سياساته التي وضعت خصيصا لتحسين الأحوال الاجتماعية والمادية والفيزيقية للسكان المناطق الحضرية المتعلقة حيث يعيشون دون مستوي العام للحياة الحضرية المعاصرة على الرغم أن هذه المناطق جزء لا يتجزأ من النسيج العمراني للمجتمع المدينة لواحده.[1]

وتتمثل أهم العلميات التي تقوم بها التطوير الحضري على مستوي المدينة في:

1-المحافظة على الموروث المعماري وتكييفها مع ما يتم استخدمه وترقية شروط الحياة فيها من خلال تحسين الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بها والقضاء على ما لا يمكن ترميمه أو الأيل للسقوط.

[1] محمد بوخلف: **المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقلة للمدن الجزائرية**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 7 منشورات جامعة فسنطيه. بدون تاريخ نشر.

2-إعادة تجديد المناطق المتخلفة وفق مخطط جديد يعيد استغلال الأرض بشكل أمثل بعد هدم وازلتها كليا أو جزئيا واعادة بنائها مما يعني اخلال مناطق ومرافق جديد تماما.

3-كل هذه التدخلات والاستراتيجيات تسعي لاتخاذ إجراءات وتدابير بإمكانها أن تسمح بالاستعمال الأمثل للأرض وما يجعل المدينة تعبر بحق عن تطلعات الإنسان وأماله وخصائصه الإبداعية.

طريق المخططات التنموية مما زاد من أتجاه الأفراد نحو المدن مما أدي إلى تشيع المدن وظهور أزمات اجتماعية كبيرة في مرحلة ما بين 1977 و1937 والتي كان سيها النمو الحضري الكبير الذي عرفته المدن ومن أهم هذه المشاكل أزمة السكن الحادة وانتشار البطالة وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية عن تغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة.[1]

ثانيا: المجتمع الحضري

ظهرت منذ القديم تجمعات سكانية تقوم على اختيار ملائم لممارسة النشاطات الاجتماعية والثقافية تختلف من منطقة الى أخرى حسب عادتها كل منها والتي تعد نتائج لعلاقات وثقافية تفاعلت في مجال بيئي معين لتشكل واقعا يحمل سمات وخصائص السكان القاطنين فيه لما يمثل ثقافتهم وأسلوبهم في الحياة وبهذا تعد المدن والتجمعات السكانية تراث ثقافيا يعكس آثار أجيال مضت بدرجة كبيرة من الخصوصية التي تميز السكان في ترابط عاداتهم وقيمهم فمجتمعات تنقسم في وظائفها.

أما سورماكسSore Max فإنه يعرف المجتمع الحضري " تجمع مغلق دائم ضخم كثيف بدرجة أو بأخرى مستقل في أرضه وفي غدائه، ينطوي على علاقات خارجية تنشط وتنعكس في مظهره العام درجة عالية من التنظيم، على الصعيد الاقتصادي جاء مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين النظر إلى المدينة على أنها مكان تدرس من الداخل والخارج في علاقاتها وتأثيرها وتأثرها بالوقائع والأحداث والمدينة على الصعيد الاقتصادي تدرس على انها وكالة اقتصادية معقدة بحيث تظهر كمؤسسة لها مشاكلها الداخلية الخاصة بها وكذلك مشاكلها التنموية الخاصة وبالتالي المدينة ما هي إلا هيئة للتنظيم الإنساني، وإذا تتبعنا نشأة المدن لوجدنا أنها تبدأ من آخر العصر الوسيط لأنها تعد نشأة جديدة تمتد إلى الحضارة الرومانية وكانت نشأة المدينة مرتبطة بالريف الأمر الذي جعل حركة عملية التحضر في القديم غير واضحة المعالم والحدود ومفهومة بالشكل الكافي، والبحث عن تكون المدينة لا بد أن يمر من خلال النظر إلى الجانب المادي والاقتصادي الذي عرفه الإنسان، ذلك لأن المدن قد نشأت في الوسط الزراعي ولكن المهم أن العامل الاقتصادي لعب دورا فعالا في تكوين المدن.

[1] لطرش ساره، مرجع سابق ص: 49

إن الأحداث والتطورات التي هدها الاقتصاد من اقتصاد زراعي يعتمد على الماشية مما صنع تحول في العلاقات الاجتماعية والثقافية وحتى في الروابط التي تربط الإنسان نحو الأرض باعتبارها نقطة البداية في التغيير وتهذيب الإنسان وهو يمر بمراحل الانتقال من أول السطر الزراعة إلى الفنون المرتبطة بالأرض [1] فإنها في الواقع يعبر عن حصول مرحلة» تقنية جديدة، ومن ثم فإن وظائف المدينة تبدأ في التغيير لمسايرة هذه المرحلة، وبذلك تبدأ الفروق بين القرية والمدينة في الظهور والاتساع، فالاعتماد على السير التاريخي للتطورات المختلفة تكون المدن سواء منها الجوانب الاقتصادية أو الصناعية مهم جدا في سبيل التفريق بين الريف والحضر حيث يرد التغيير الحاصل في نماذج المدن على أنه جاء لضرورة التطابق للحالة الوظيفية للمدينة والتي تنعكس على أسلوب الحياة بداخلها الذي يتميز بقدر كبير من التحضر من حيث تقسيم العمل وتطور التكنولوجيا والثقافة وهذا أبرز ما يميز المجتمعات الحضرية.

إن الهدف من تكوين المجتمع الحضري هو الوصول بهذا المجتمع إلى مستوى اجتماعي واقتصادي وثقافي يمكن من خلاله التغلب على المشاكل التي طرحها الواقع في المجتمع التقليدي وهناك مجموعة من الأسس التي يرتكز عليها قيام المجتمع الحضري والمجتمع الحضري لا ينبغي أن يكون مجتمعا سكنيا وحسب، وإنما يقام المجتمع أساسا لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، ومن ثم لا بد أن يوفر المجتمع الجديد العمل لكافة سكانه وضمان تكامل الخدمات واستكمالها قبل البدء في عملية التهجير والتوطين، فلا شك أن مستوى الخدمات الذي يعد انعكاسا لمستوى الرفاهية في المجتمع من شأنه أن يساهم في التأثير على طبيعة المشاركة الجماهيرية في استكمال مسيرة التنمية في المجتمع ومن ناحية أخرى بعد قيام المجتمع الحضري نموذج يتحدى به المجتمع التقليدي يرتبط ارتباطا كبيرا بمسألة مهمة وهي الوضوح الإيديولوجي الموجه لعملية التغيير والتنمية في المجتمع الحضري وهو مطلب مهم لقيام المجتمع الحضري الذي يهدف إلى تحقيق الاتفاق والوحدة بين مواطنيه لدفع عمليات المشاركة والوحدة، كما أن نجاح المجتمع الحضري يرتبط بتنمية جزء كبير منه وهو ما يقع على عاتق القيادات وقدرتهم على توجيه العمل الاقتصادي وتوعية الناس، الأمر الذي يتطلب الدقة في اختيار القيادات الواعية من أجل دفع المشاركة الإيجابية في الإنجاز [2]

---

[1] شوشي زهية: **مجتمع القصور**، مذكرة مكلمة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منثوري، قسنطينة الجزائر 2006/2005، ص 31.

[2] نخبة من أساتذة علم الاجتماع. **علم المجتمعات**، 2003، ص 50.

1. خصائص المجتمع الحضري:

إذا كان المجتمع البدوي مثل الطور الطبيعي لانتقال المجتمع إلى طور أرقى وهو مجتمع المدينة أو الحضر فإن ذلك لا يأتي إلا بعد تحول المجتمع الحضري إلى النمط الاقتصادي وتجاوز الضروري إلى الكمالي وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تعيير في نمط وأسلوب الحياة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، ومن ثم تبدأ العوامل الأخرى في البناء الاجتماعي وما تربطها من علاقات تدعوهم إلى الدخول في مفاهيم جديدة حول السوق أو الصناعة والتجارة، وما تتطلب هذه المهن من أخلاقيات وسلوكيات المصلحة بالدرجة الأولى، والعلاقة غير المباشرة بين المتعاملين مع ظهور سمة جديدة .

ملاصقة و هي الحياة التعاقدية التي تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع وكذلك تبرز ظاهرة الإنفاق من الفائض الاقتصادي على جوانب الحياة الكمالية وبذلك يبدأ الناس يميلون إلى حسب الاستقرار والتفكير في إنشاء المدن، بعد أن يكونوا قد مالوا إلى الترف و سعة من العيش والحياة الناعمة ودخلوا باب التحضر الذي يختلف عن النمط الأولي من الحياة وكلما تقدم الناس في التحضر والذي لا يكون إلا في المدن ترتب عن ذلك أيضا ازدهار العلوم بجميع أنواعها، لأن الصناعة والتجارة في الحقيقة ثمرة تفكير ليس بالعادي مبين على التكوين وهو لا يكون إلا بكثرة دور العلم و طلابه[1]

وحسب ابن خلدون فإن من خصائص سكان الحضر انغماسهم في الملذات الدنيوية والتباهي التي تصبح في معايير التمايز الاجتماعي، فهذه الأوضاع تشكل حياة الأفراد والجماعات في المدن، وحتى في اختيار المهن والأعمال تراهم يميلون إلى امتهان الصناعات والحرف بمختلف أنواعها والتجارة، وعلى صعيد التدرج الاجتماعي يرى ابن خلدون أن أفراد المجتمع الحضري كلما توغلوا في حياة المدينة كلما ازداد التغير الاجتماعي والثقافي والفكري ويبدأ ارتباطه بالأرض، يتقلص كمصدر اقتصادي ورافد للعلاقات الاجتماعية وما تفرضه من التزامات بصور متنوعة[2]

ولكن لا بد أن نعلم أن هذا الرأي لابن خلدون لم يجعل الانتقال من الحياة الريفية والبدوية بشكل مفاجئ بل نجد تدرجا بين الموقفين البداوة والتحضر وذلك عبر عدة تحولات يمر بها الإنسان أو المجتمع، فهو يرى أن التدرج موجود داخل كل نوع من العمران البشري، فهو لا يقيم تناقضا حادا بين المجتمعين " الريفي والحضري " وإنما التناقض يمكن بين القطبين وهو " القفار والعضو الزائد عن حده[3]

---

[1] على الوردي: **منطق ابن خلدون**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1977، ص 81.

[2] يوحنا قمير: **ابن خلدون**، دار الشروق، بيروت، 1982، ص 24.

[3] المرجع نفسه، ص 37.

وبالتالي يرى ابن خلدون أن التحضر مرتبط بالاستقرار على أرض محددة وهذا يجعل الإنسان يفكر في زيادة ثروته وتغيير حياته إلى الأحسن وهذا ينتج عنه علاقات اجتماعية واقتصادية وسلوكية من نوع مغاير يحتوي على ميكانيزمات تحت الأفراد والجماعات على التغيير في كل شيء ابتداء من اللغة لكي يستجيب للمعطيات الجديدة وغيرها من الموقف والاتجاهات الفكرية المتباينة نتيجة للعوامل التي يفرضها العيش في المدينة المتغيرة والتي تختلف عن الحياة في الريف.

كما يمتاز أفراد المجتمع الحضري بالنفعية والعلاقات الرسمية في قضاء مصالحهم وبالتالي فإن ما يربطهم ببعضهم في الغالب المصالح المشتركة وهو أمر طبيعي لأنه يتماشى والمناخ الكلي بحياة المدينة، كما يمتاز بالتنافس والصراع في سبيل تحسين ظروف الحياة العائلية وظهور الفردية وهو ما يترتب عنه تغيير في الأدوار والمراكز و كذلك البناء العائلي حيث تبدأ العلاقات فيه تجري وراء الكماليات وإحلالها محل الضروريات وهو ما يولد بذل المزيد من الجهد المبذول للحصول على المال لتوفير هذه الحاجات وإشباع الرغبات المتعددة، كما أن أهل المدن متبدلون في موقفهم ومعاملاتهم وهي خاصة من خصائص ثقافتهم وإذا كانت قضية المعايير والقيم متفق عليها في الريف فإنه في المدن ولدى سكان الحضر هو اختلاف يعود إلى تعقد الثقافة مما يفسح المجال للتفسيرات الفردية وجل السلوكيات إنما هي تعبير عن وضعية اجتماعية معينة أقرت على الإنسان وطبعت حياته بطابع خاص وشدته إليها وهو ما جعل حياة سكان الحضر تمتاز بعدم الاستقرار والمجتمع الحضري من خصائصه سيادة القانون الإداري والمدني والاعتماد فيه يقوم على تساند الجماعة الاجتماعية وما يتخللها من تفسيرات فردية للمفاهيم الأخلاقية والمعيارية والعاطفية، زيادة على ذلك فإن التضامن الاجتماعي إيجابيا نظرا لما يتمتع به الفرد من الاختيار الإرادي في علاقاته الاجتماعية، ذلك لأن شكل التضامن الذي يحكم علاقات الجماعات ببعضها في المجتمع الحضري إنما هو التضامن العضوي الذي يعتمد على تقسيم العمل وتنوع الوظائف والتخصصات وهو ما يكسب الإنسان خبرات جديدة وتتطلب منه الدخول في علاقات تتباين وتختلف عن الأولى كما أن من شأن هذه العلاقات الواسعة أن تدفع بالإنسان إلى بدل جهود أكبر للتكيف السريع مع الشروط الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، وهو ما يوحي بأن يكون الإنسان فيه "المجتمع الحضري " أكثر عقلانية ونظرة واقعية مجردة عن العواطف القبلية أو العشائرية التي هي من سمات المجتمع الريفي، كما يعد المجتمع الحضري مجتمع يحاول أن ينشئ لنفسه كل ما ييسر له الحياة الاجتماعية الراقية ويبتكر من الأدوات مما يجعل حياته أكثر رفاهية وازدهار، فالمدينة تتحدد بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية... إلخ أكثر ما تحدد بحجمها هذا ما يجعل الكثير من الباحثين

يلجأ إلى تعريف المدن وتصنيفها حسب وظائفها وهذا ما يميز المدينة بخصائص يمكن إدراجها على النحو التالي :[1]

- **البيئة:** إن السكان الحضر يون منعزلون بشكل واضح عن الطبيعة ومهني ذلك أن أهم صلة لهم وأبعد أثر في حياتهم هي البيئة التي صنعها الإنسان. - المهنة: المجتمع الحضري يقوم على تنوع المهن وغالبية سكانه يعملون بالصناعة وما يتصل بها من عمليات، وفي التجارة والتبادل والوظائف المتخصصة والإدارة والحكم وبصفة عامة المجتمع الحضري يعمل أفراده بكل المهن عدا الزراعة.

- **حجم وكثافة سكان المجتمع:** المجتمع الحضري هو أكبر بكثير من الريف، ولهذا يتناسب حجم المجتمع المحلي مع الحضرية وتمتاز بكثافة عالية وهي ارتفاع السكان في الكيلو متر المربع الواحد.

- **التباين والتدرج الاجتماعي:** يظهر بوضوح في المجتمعات الحضرية وهذا على مستوى السلم الاجتماعي والوظائف والمهن.

- **اللاتجانس:** يوجد ارتباط بين اللاتجانس والحضرية أكثر من الريف المرتبط سكانه نفسيا واجتماعيا وبالتالي أكثر تجانسا من الحضر.

- **التنقل:** تعرف المدينة على أنها مكان التنقل الاجتماعي الكثيف ولهذا يرتبط التنقل بالحضرية ارتباطا إيجابيا ولا تحدث الهجرة من الريف إلى الحضر إلا في وقت الكوارث حيث ترتفع معدلاتها وإذا كانت المدينة أو المجتمع الحضري لم يظهر اعتباطا بل لأغراض استجوبها محيطها فمن هنا يمكننا تصور العلاقة بين الريف والمدينة.

كما يمتاز أفراد المجتمع الحضري بالنفعية والعلاقات الرسمية في قضاء مصالحهم وبالتالي فإن ما يربطهم ببعضهم في الغالب المصالح المشتركة وهو أمر طبيعي لأنه يتماشى والمناخ الكلي بحياة المدينة، كما يمتاز بالتنافس والصراع في سبيل تحسين ظروف الحياة العائلية وظهور الفردية وهو ما يترتب عنه تغيير في الأدوار والمراكز و كذلك البناء العائلي حيث تبدأ العلاقات فيه تجري وراء الكماليات وإحلالها محل الضروريات للحصول على المال لتوفير هذه الحاجات وإشباع الرغبات المتعددة، والشكل التالي يوضح أهم خصائص المجتمع الحضري وهدا كتالي:

[1] شوشي زهيه: مرجع سابق ص 35.

شكل رقم(08): يوضح خصائص المجتمع الحضري

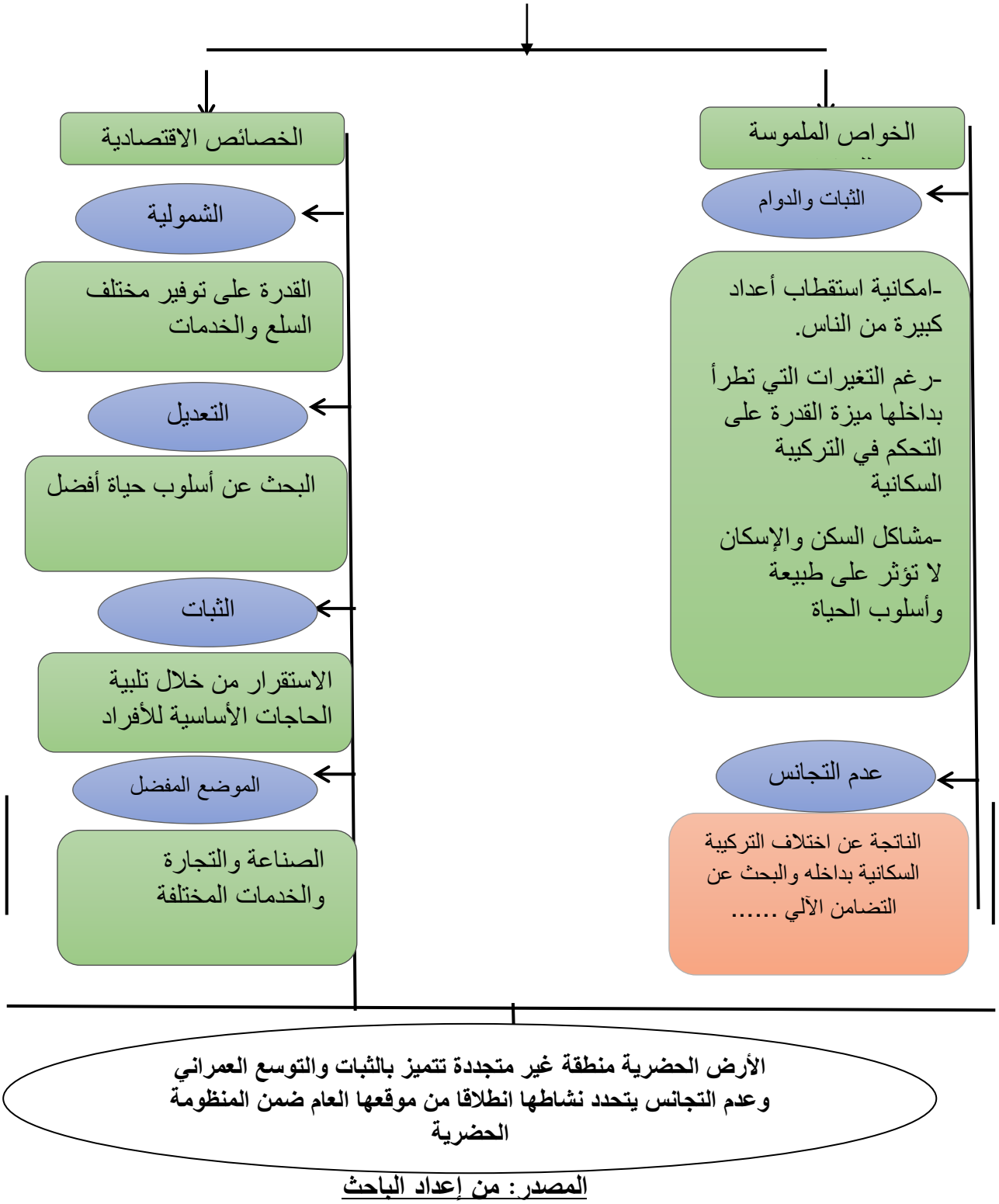

المصدر: من إعداد الباحث

2. خصائص الاسرة الحضرية

تمتاز الأسرة الحضرية بالبساطة حيث تتكون من أب وأم وأطفال في غالب الأحيان وتبعا ذلك ضعفت العلاقات نوعا ما، بين الأفراد المباشرين وبين الأقارب البعيدين نتيجة المطالب المادية والضغوط الثقافية

التي تستفيد جهود الأفراد وتملأ وقتهم وشغل تفكيرهم ويرى **ج. بلاند** أنه عندما تدخل الأسرة إلى المدينة تتحرر من الضغوط وتتغير العلاقات القرابة فتسمح المدينة لأفرادها بالتخلي عن الالتزامات والضوابط التقليدية وتسمح لها بالاختيار.

والأسرة الحضرية ليست وحدة تامة تقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها الأسرة الريفية فيتقلص وظائفها والأدوار التي كانت تقوم بها أصبحت أكثر تخصصا، فالأسرة الحضرية ليست المحيط الوحيد للفرد هناك مؤسسات أخرى تنافسها تقوم بالوظائف التي تقوم بها الأسرة من قبل، فالأسرة الحضرية لا تراقب وحدها الفرد[1] فالأسرة الحضرية غير المنعزلة في المجتمع الكبير، بل تظهر أهميتها في الدور الذي تقوم به من أجل تقدمها وتطور المجتمع، [2] والأسرة والمدرسة هي أقوى المنافسين للتربية والتنشئة الاجتماعية للطفل زيادة على دور الأعلام التي تفرض نوعا من الاستهلاك ونوعها من السلوك وأصبحت علاقات الفرد مع أسرته تزداد ضيقا وضعفا من حيث وظائف الأسرة الحضرية خاصة التنشئة جعلها لا تتدخل في تنظيم الحياة الاجتماعية الجماعية وتعويضها بالتنظيمات المختلفة جعل من الوقت المحدد للأسرة ضيق جدا[3]وتتصف الأسرة الحضرية بأنها تعمل إلى جانب المؤسسات الأخرى وأنها تساهم معها مساهمة عضوية، كما أن الأسرة الحضرية تخضع للتنظيم الاجتماعي المفروض من طرف المجتمع الكبير ككل [4]

والأسرة الحضرية ليس مجتمعا صغيرا تتوفر فيه كل مقومات الاكتفاء الذاتي بل هي وحدة ذات تخصص يتسع تدريجيا، فهي ليست الوحدة الكاملة الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، أو مجتمعا صغيرا متكاملا أكثر من نظامه يشمل عدد من الوظائف الخاصة كما هو الحال بالنسبة للأسرة الريفية والأسرة الحضرية تلك التي تسكن المدينة.

ومن خصائصها أنها أصبحت أكثر من الأسرة الريفية على اعتبار أن المدينة مركز اللقاءات والاحتكاك عكس الأسرة التي تخضع للضوابط الاجتماعية التقليدية التي تغير قانون عام يحكم سير الحياة بداخلها.

---

[1]R. Benkhelil. Definition et reproduction socio-demographique in reflescionsurtes structures. Inpeap Mat, 1982,p48

[2]حسن محمود: **الأسرة ومشكلاتها**، دار المعارف، 1968، ص 13.

[3]Jean Remy : La ville et l'urbanisme. E D Duculot 1974 p 131

[4]Placid Rambaud. : Societe rural et urbanisation 2 eme edition de seuil, 1989 p 40

إذا كانت المدن لا تظهر هكذا اعتباطا وإنما لأغراض استجوبها محيطها فمن هنا يمكننا تصور العلاقة بين المدينة والريف بأن هناك تفاعلا وثيقا بين الاثنين تتكون من الأفعال وردود الأفعال المتبادلة، فهذه العلاقة ليست جامدة ولكنها متطورة مع العصور والأحداث والجهوية والمحلية، فهي علاقة تاريخية، فقد قامت العلاقة على أساس التبادل في الإنتاج مهما كانت درجة بساطته حتى الحرفيين قد لعبوا دورا بارزا في هذه العلاقة إذ لم يكونوا من سكان المدن بل من سكان القرى، ولكنهم كانوا يزودونها بما يحتاج إليه من بعض الصنائع.

في العصر الحالي التي تطورت فيه المواصلات، تغيرت العلاقة بين الاثنين فأصبحت لا تفتقر على الموارد الغذائية والأشياء الضرورية بل تعدت إلى العلاقات الاقتصادية أكبرى، إذ أصبحت المدينة تؤدي وظيفتين أحداهما محلية خاصة بها أي لسكانها والثانية إقليمية خاصة بمحيطها الخارجي.

في الوقت الذي نجد فيه الجانب الثقافي لا يمكنه أن يزدهر إلا في وسط مدني أو حضري التي ترتكز فيها معظم وأهم النشاطات الثقافية والمراكز العلمية والفكرية والجامعات والمدارس الكبرى أو المعاهد العليا وهذا شيء طبيعي.

3. الفرق بين المجتمع الحضري والمجتمع القروي:

يختلف التغير الاجتماعي والثقافي عموما باختلاف المجتمعات مكانا وزمانا، وكما تبين سابقا، فإن ذلك يعود في الأساس إلى اختلاف الثقافة بين المجتمعات، فالمجتمعات الزراعية تكون التغيرات فيها مختلفة عن المجتمعات الرأسمالية، وهي بدورها مختلفة عن المجتمعات الاشتراكية.

كما أن التغيرات في المجتمع الواحد لا تكون على مستوى واتجاه واحد، لأن المجتمع يضم بيئات مختلفة، طبيعية واجتماعية، من بدوية وقروية 9وحضرية. ولذلك تكون سرعة التغير ومجالاته مختلفة أيضا.

إن اختلاف الحياة الريفية عن الحياة الحضرية يكشف عن مدى اختلاف التغير بينهما. ويبدو الاختلاف في عدة مظاهر أهمها: [1]

أ- العزلة النسبية في الحياة الريفية، خاصة عزلة العائلة التي من مهامها إشباع حاجات أفرادها الاقتصادية والاجتماعية. ومن المعروف أن العائلة تضم مجموعة من الأسر التي تتميز بالعمل الجماعي والإنتاج المشترك، وسيطرة العادات والتقاليد على سلوك أفرادها بشكل واسع.

---

[1] محمد عاطف غيث: **دراسات في علم الاجتماع**، نظريات وتطبيقات، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص ص 133-132

الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التغير الاجتماعي بوجه عام. أما في الحياة الحضرية فإن حياة الأسرة فيها أكثر تعقيدا في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي تستدعي توافق في هذه العلاقات، مما يؤدي بالتالي إلى سرعة التغير في العديد من المجالات.

فالتجمعات الحضرية تكون مراكز للتغيير، نتيجة للتفاعل المباشر بين أفرادها، أما في التجمعات القروية، فإن التغير يضعف البساطة مثل هذه التفاعلات بين الأفراد فيها.

ب- بدائية تقسيم العمل والتخصص في المجتمع القروي، ويشكل العمل الزراعي القيمة العليا لديه، حيث يقوم التخصص في الغالب على أساس الجنس والسن، ليتناسب والعمل المطلوب تحقيقه. أي أن طبيعة العمل الزراعي في القرية لا يستدعي التجديد، وإنما يتميز بالرتابة والثبات النسبي. ولذلك يكون التغير ضعيف وفي مجال محدود.

أما في المجتمع الحضري فيكون تقسيم العمل واسعة والتخصص متنوعة، الأمر الذي يتطلب توسيع حجم السوق مع تنوع النشاط الاقتصادي، ووجود مجالات عمل جديدة تفتقر إليها الحياة القروية، ولهذا فإن مجالات التغير تكون عديدة ومتسعة، ويبدو ذلك بوضوح في المجتمع الصناعي.

ت- عدم تنوع الوسائل التكنولوجية لدى المجتمع القروي، حيث يكتفي بوسائل بسيطة ومحدودة تفي بمتطلبات حياته، كاستعمال المحراث الخشبي في الزراعة، الذي مضى عليه آلاف السنين، وما زال قائما دون أن يطرأ عليه تغيير يذكر، كما أن القرويين لا يقبلون على استعمال الكماليات، ولا تشكل جزء من سيكولوجيتهم أو حوافزهم إلا بازدياد تأثير المدينة فيهم.

ويؤدي تنوع التكنولوجيا واستعمالاتها في عالم المجتمع الحضري إلى تراكمات ثقافية متعددة تعجل من عملية التغير الاجتماعي في كافة المجالات. فالتكنولوجيا واستعمالاتها عامل أساسي من عوامل التغير الاجتماعي.

ث- الثبات النسبي للبناء الاجتماعي في المجتمع القروي، ويظهر ذلك في صعوبة الحراك الاجتماعي Mobilité Sociale واستاتيكية القيم والعادات المتبعة، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة عملية التغير، في حين أن المجتمع الحضري يتصف بديناميكية تغير البناء الاجتماعي بشكل عام، وبالتكيف السريع مع عملية التغير. وهناك أيضا اختلافات جوهرية بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري من حيث شكل الأسرة في المجتمعين، وحجمها، وعلاقتها الداخلية والخارجية، ونوع الوظائف التي تقوم بها كل منهما.

فالشكل السائد في الريف، بوجه عام، هو الأسرة الممتدة، وعلى النقيض من ذلك نجد الأسرة النواة هي الشكل السائد في المدينة إلى حد كبير. ويزداد عدد أفراد الأسرة في الريف عنه في المدينة، نتيجة ارتفاع نسبة المواليد في الريف لأسباب عديدة[1].

هذا من ناحية البناء والحجم في الأسرتين، أما العلاقات الداخلية والخارجية فنجد أن الفردية ضعيفة في الأسرة الريفية، لأن شخصية الفرد تذوب في شخصية الأسرة، نتيجة للضغوط القوية على الأفراد، وضعف الاتصال بالخارج مما أدى إلى التماسك الشديد بين أفراد الأسرة الريفية الأمر الذي يصعب من عملية التغير الاجتماعي فيها.

وتبدو أهم الاختلافات بين الأسرة الريفية والأسرة الحضرية فيمايلي:[2]

أ- من حيث البناء:

1-الأسرة الريفية ممتدة في أغلب الأحيان، بينما الأسرة الحضرية فعلى العكس من ذلك.

2- تتميز العلاقات الداخلية في الأسرة الحضرية بالديمقراطية والمساواة والحرية والفردية أكثر من الأسرة الريفية .

3-الأسرة الريفية منعزلة عن العالم الخارجي، ومكتفية ذاتية، بعكس الأسرة الحضرية.

ب-من حيث الوظيفة:

1-توفر الأسرة الريفية أغلب احتياجاتها ذاتيا، في حين أن الأسرة الحضرية تعتمد على المؤسسات الخارجية.

2- اختلاف الأسلوب بين الأسرتين في التنشئة الاجتماعية تبعا لاختلاف درجة التعليم والمفاهيم والقيم وما إلى ذلك.

وبوجه عام، فإن التغير الاجتماعي يختلف من مجتمع حضري إلى مجتمع قروي نتيجة للفروق السابقة، ولذلك يكون أوسع انتشارا وعمقا في المجتمع الحضري، مع الأخذ بالاعتبار أن التغير في المجتمعات الحضرية ليس واحدة نتيجة لاختلاف الثقافة بينها.

---

[1] سناء الخولي: **الأسرة في عالم متغير**. الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، 1989، ص:140.

[2] سناء الخولى، مرجع سابق ص ص 134-135

ثالثا: المستويات الحضرية " مستويات تحضر المدن "

تعتبر دراسة المستويات الحضرية من المواضيع المهمة في حياة المجتمعات التي تعيش جميعها ظاهرة التغير التغير المتأصلة في حياتها وقد تنبهت العديد من المجتمعات الحضرية الى حقيقة هذا التغير والناتج عن تطور العديد من هذه المستويات والتي اثرت بشكل كبير نحو الانتقال من مرحلة تتميز بمحدودية المعيشة ونمطها العمراني الى مرحلة أخرى تتميز بنمط معيشي متسارع كان له انعكاسات على اختلاف الثقافات والأوضاع الاجتماعية التي كانت تعيشها الامر الذي يتطلب التحكم في هذه المستويات وفهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي تحدثها داخل أي مدينة والتي ساهمت بشكل مباشر في ظهور العديد من الحركات السكانية نحوها نتيجة للهده التغيرات والتي لها أهمية قصوي بالنسبة للفرد ويعمل على الحصول عليها، ومن أبرز مستويات التحضر في المجتمعات الحضرية نلخصها في العناصر التالية:

1- مستوى تعقد وتباين الحياة الحضرية

يعتبر موضوع الحياة من المصطلحات الأكثر انتشار في المجتمعات الحضرية إدا تتميز المدينة الحضرية بأسلوب حياة بداخلها يجعها مركز اجتماعي واقتصادي يبحث عنه الفرد ويتنقل من منطقة إلى منطقة أخري بحث عن حوافز تحسين المعيشة والتي تتوفر في الغالب في الأوساط الحضرية وتتجسد في نمط الحياة بداخلها والدي يتميز ببساطة والتعقيد في نفس الوقت، إدا أن المدينة تتسم بالسمات الحضرية وتكون جادبة للسكان لما تقدمه من حرية الاختيار حيث تضمن إتاحة الفرصة لأماكن وأنواع عدة للعمل والتعليم وإثراء الروح والعقل.

ومن أهم تعاريف الحياة الحضرية نجد:

يعرف العالم الأنثروبولوجي إدوارد تابلو الذي جاء في كتابه الثقافة البدائية" Primitive Cultural" عام 1989[1]، بأنها «ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاقيات والقانون والعادات والقدرات الأخرى، والتقاليد التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع».

وقد بقي تعريف تايلور للثقافة مدة ثلاثين سنة تقريبا هو التعريف الوحيد، إلا أنه بعد ذلك وحتى عام 1900م، أحصى ألفرد كروبر Alfred Kroeberحوال1994 تعريفا للثقافة. ونعتقد أن العدد قد تضاعف حتى عام1978 م.

[1] عادل عبد الغني محجوب، مرجع سابق، ص: 56

ويدل ذلك على سعة موضوع الحياة الحضرية وأهميتها، وتداخل العناصر المؤلفة لها، ناهيك عن اختلاف مصطلحاتها في لغات العالم، من عرب إلى فرنسيين إلى ألمان إلى إنجليز وغيرهم.

ويعرفها كليرنسكيز بأنها: «كل ما هو موجود لدى المجتمع من تراكمات وتغيرات اجتماعية، ومادية وخبرات وأدوات ورموز، وما إلى ذلك[1].

يلاحظ أن الثقافة تتضمن كل ما أنتجه الإنسان في الماضي وإلى اليوم. وهناك من العلماء من يميز بين الثقافة والمجتمع أمثال أفقر وهناك من لا يميز بينهما أمثال أوجبيرن، وأن دراس المجتمع تعني دراسة الثقافة.

ويعلق إيفانز برتشارد على إشكالية التمييز بين المجتمع والثقافة بأنها من أصعب المشكلات وأكثرها تعقيدا[2]. ومن المعلوم أن من أهم صفات المجتمع الحضري كونها ظاهرة إنسانية تنشأ من التفاعل الاجتماعي للأفراد، وهي تلبي احتياجاتهم البيولوجية والسيكولوجية والسيسيولوجيا، كما أن لها صفة التراكم والتعلم، والانتقال من جيل إلى جيل.

ويتبين من ذلك، الصلة الوجودية بين الثقافة والحياة الحضرية، بمعنى أن وجود أحدهما يستدعي بالضرورة وجود الأخر، وتتضاءل الصعوبة حول أقسام الثقافة، فالسائد عند معظم العلماء أن الثقافة تقسم إلى قسمين: مادي Matériel ولا مادي UN matériel، أي أنها تتضمن الجانب المادي واللامادي للمجتمع. فهي تضم نتاج المجتمع المادي والفكري في المجالات كافة.

ففي العائلة تكون المساكن والأثاث والطعام عبارة عن الجانب المادي ويكون الزواج والسلطة الأبوية أو تعدد الزوجات أو وحدانية الزوج عبارة عن الجانب اللامادي، والجانبان لا يمكن فصلهما إلا من أجل التحليل والدراسة، لأنهما يكونان عملية نظام العائلة، وهكذا يكون الوضع إذا امتد البحث إلى أي مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية.[3]

وفي أدبيات التغير، هناك من لا يقبل هذا التقسيم الثنائي للثقافة، أمثال سو روكينSorokin الذي يقول بالتعجيل الثقافي في التغير، وهناك من يقيم الثقافة إلى ثلاثة أنواع هي: العموميات والخصوصيات والبدائل.

---

[1] عادل عبد الغني محجوب، مرجع نفسه، ص: 86

[2] محمد عاطف غيث: **التغير الاجتماعي في المجتمع القروي**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1990.

[3] William Ogburn and Nimkoff: **A handbook of sociology**; Routledge &Kigan Paul Ltd. (1) London, 1960.p.25.

غير أن الغالبية من الباحثين في الثقافة يقسمونها إلى قسمين (مادي ومعنوي)، وهي تتضمن كل ما لدى المجتمع من عناصر مادية وفكرية.

وبالتالي يكون التغير الثقافي وهو كل ما يطرأ من تبدل في جانبي الثقافة سواء أكان مادية أم معنويا، أي أنه تغير يحدث في نواحي الحياة الحضرية مثال: اللغة، الفن، الفلسفة، التكنولوجيا وغيرها، فكل ذلك يعتبر تغيير ثقافية ولذلك فإن التغيير والتعقد يدخل ضمن التغير الاجتماعي، أي أن التغير الاجتماعي يصبح جزءا من التغير الثقافي لأن التغير الاجتماعي يبقى في الإطار الفكري دون أن يحتوي الإطار المادي أما التغير الثقافي فيحتوي الكلي.

وبمعنى آخر ليست جميع التغيرات داخل المجتمع الحضري هي تغيرات اجتماعية، أما العكس فهو جائز، وما دام التغير الثقافي كل ما يتغير في المجتمع سواء كان هذا التغير محدودة أم واسعة في ظواهر مادية وفكرية، وما دام التغير الاجتماعي، يتناول التغير في الجوانب الفكرية في البناء والوظيفة والعلاقات والقيم والعادات، أي جوانب لا مادية. لذا تكون هناك علاقة بين المتغيرين فيحدث تعقد كامل داخل هذا المجتمع الحضري ككل.

2- مستوى استخدام التكنولوجيا

أ-مفهوم التكنولوجيا

ينظر إلى تحديد مفهوم التكنولوجيا[1] نظرات متعددة، تختلف باختلاف تخصص الباحثين، ولهذا جاءت تعاريف عديدة منها: دراسة القواعد العلمية للفنون والصناعات المستعملة في المجتمعات الرشيدة دون غيرها التكنولوجيا أو التقنية هي «المهارة في تطبيق معلومات حسب عمل متواضع الإنجاز مشاريع معينة.

وتعرف بأنها الوسائل التقنية التي يستخدمها الناس في وقت معين من أجل التكيف مع الوسط البيو فيزيقي")[2].

ويري وليام أوجبيرن: بأنها دراسة التقنيات والأفكار التي تغطي المواضيع المادية، أي أنها تشمل الجوانب المادية للثقافة.

[1] **التكنولوجيا**: كلمة ترجع إلى أصل يوناني، وهي مؤلفة من مقطعين Techno ومعناها فن أو صناعة و Longie ومعناها علم أو دراسة. فيصبح معناها دراسة الصناعة أو علم الصناعة

[2] حول تعريف التكنولوجيا انظر: **معاجم العلوم الاجتماعية المختلفة**، ومنها معجم العلوم الاجتماعية لمنظمة اليونسكو

وتتضمن تطبيق العلوم النظرية لتحقيق الغايات العملية والعاجلة للإنسان، أي أنها ترتبط بالتطبيق أكثر من ارتباطها بالناحية النظرية. ولا شك أن في ذلك صعوبة في التمييز الواضح بين هذين العنصرين نظرة للارتباط السببي بين النظرية والتطبيق.

ويرى أحمد الخشاب أن التكنولوجيا هي كل ما ابتكره الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة.[1]

ويمكن تعريف التكنولوجيا بأنها مجموع المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والوسائل المادية والتنظيمية التي تستخدم في مجالات مختلفة بغية إشباع الحاجات البشرية المتزايدة، سواء على صعيد الفرد أم المجتمع، أي استخدام العلم والمعرفة لتوفير احتياجات الفرد والمجتمع، ولهذا لا تقتصر التكنولوجيا على معاهد خاصة بها، بل إنها تكون موضع اهتمام الباحثين في العلوم المختلفة، ومنها العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولعل هذا يرجع إلى الآثار المتعددة «للتقدم التكنولوجي على أساليب التفكير والعلاقات الاجتماعية، وتنظيم المجتمع.

ب. العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع:

ترتبط التكنولوجيا بالمجتمع ارتباطا وثيق فهي انعكاس لثقافة مجتمع المادية والفكرية، وتعبير صادق عن تقدم المجتمع الحضاري هذا من ناحية الارتباط، أما من ناحية التأثير فالعلاقة جدلية بينهما حيث يؤثر كل منهما في الآخر.

وتشمل التكنولوجيا العلم التطبيقي الذي يؤدي إلى صناعة الأشياء المادية. والقائلون بالعامل التكنولوجي –النظرية التكنولوجية –يرجعون التغيرات الاجتماعية إلى التكنولوجيا، وفي الواقع لا نهتم بالتكنولوجيا اهتماما مجردة، وإنما نهتم بها للآثار التي تتركها في المجتمع، أو بمعنى آخر لأهمية وظيفتها الاجتماعية، فصناعة السيارة مثلا كالة تقع في دائرة غير دائرة العلوم الاجتماعية، ولكن معناها أي آثارها واستعمالها يقع في دائرة العلوم الاجتماعية. فآثار السيارة واضحة في حياة الناس، وما يتعلق بوظيفتها في المجتمع من حيث الاتصال وتكوين العلاقات بين الأفراد وغير ذلك، وقس على ذلك، جهاز الهاتف والمذياع والكهرباء إلخ. إن وظيفة المخترعات المادية هي خدمة الحياة الاجتماعية، أي إن جوهر التكنولوجيا اجتماعي.

وبطبيعة الحال لا نتصور أن التكنولوجيا بوصفها آلات هي علم اجتماع، وإنما هي علوم طبيعية، وهي في نهاية الأمر ثقافة مادية، إلا أن معناها اجتماعي، وأن العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا متبادلة،

[1] أحمد الخشاب: **التغير الاجتماعي.** الهيئة العامة للتأليف والنشر، ال قاهرة1981، ص 21

فالحاجة الاجتماعية تتطلب اختراع آلات جديدة، وهذه الآلات بدورها تحدث تأثيره في حياة المجتمع. فإنتاج التكنولوجيا ووظيفتها تتعلق بحياة المجتمع عامة.

ومن الوجهة الاجتماعية فإن «معنى التكنولوجيا هو الذي يؤثر في تغير المجتمع. وتتلخص العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا في الأوجه التالية[1].

1-يؤدي الموقف السوسيولوجي إلى الاختراع المادي الذي يستعمل في المجتمع

2- يؤثر الاختراع التكنولوجي في حياة المجتمع من خلال استعماله .

3-وبفعل عامل الانتشار، تؤثر التكنولوجيا في مجتمعات لم تساهم في عملية الاختراع أو الاكتشاف. كما أنها لا تترك الآثار نفسها في المجتمعات كافة بفعل الاختلاف الثقافي فيما بينها.

ويتبين من ذلك أن العلاقة جدلية بين المجتمع والتكنولوجيا.

ث. <u>التكنولوجيا والتغير الاجتماعي</u>.

ترى النظرية التكنولوجية أن التغير الاجتماعي سببه العامل التكنولوجي، أي أن التكنولوجيا هي علة التغير في المجتمع، وترجع كل التغيرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية، وتتوقف طريقة إحداث التغيرات التكنولوجية للتغير الاجتماعي على فهم الطبيعة العلية التي هي في الواقع عبارة عن عملية اضطراديه، أي أن التأثير التكنولوجي لا يتوقف عند إحداث الأثر الأول، بل إن التأثير يتابع مؤدية إلى آثار مصاحبة، أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات، ولهذا فإن للعامل التكنولوجي أثرا مهمة في التاريخ الاجتماعي للمجتمعات ويؤدي إلى تقدمها، إن وطأة الاختراعات تؤدي إلى تأثيرات متعددة، تنتشر في اتجاهات مختلفة تشبه الموجات المائية الناتجة عن إلقاء حجر في الماء، فتشكل دوائر متصلة ببعضها. وهكذا يكون تأثير التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية تأثيرا متواصلا.

وتأتي التكنولوجيا استجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافه بأقل جهد ممكن، وبأقل التكاليف، وهي تتيح للإنسان ظروفا مناسبة من أجل راحته وسعادته. فالوسائل الفنية المستعملة في الزراعة قد أدت إلى زيادة الإنتاج، وتحسين الإنتاجية، وإلى تحسين طرق تربية الماشية، فازداد المردود الحيواني كما وكيفا، وصاحب ذلك تحسن في الاقتصاد الزراعي، وتغير إيجابي في الحياة القروية بوجه عام.

وقد تغيرت العلاقة بين الزراعة والصناعة، وزادت الهجرة الريفية والهجرة الزراعية، وانتعشت الحياة في المدن بشكل ملموس، وبذلك نستطيع القول إن التغير التكنولوجي أصاب النظام القروي والنظام الاجتماعي عامة.

[1] محمد عبد المولى، مرجع سابق ص 113 -116.

لقد أدى التقدم في وسائل الاتصال إلى تغيرات اجتماعية بعيدة المدى، ولعل التغيرات التي تشهدها المدينة الحضرية هي نتيجة استخدام التكنولوجيا، وقد بين وليام أوجبيرن ذلك بوضوح، حين قام بدراسة تأثير المذياع على الحياة الاجتماعية، وقد ذهب إلى أن التكنولوجيا أدت إلى تغير في العادات والمؤسسات الاجتماعية بشكل واسع .

وترى النظرية التكنولوجية أن أي اكتشاف أو اختراع تقني يؤدي مباشرة إلى تغيرات اجتماعية، واقتصادية وسياسية وثقافية، فاكتشاف الطاقة الذرية أدى إلى تغيرات عميقة في حياة المجتمعات، فعلى سبيل المثال أدت إلى حدوث تغييرات في الاستراتيجية العسكرية، وإلى قيام علاقات دولية جديدة،

كما أن وسائل النقل أدت إلى تغيرات اجتماعية مهمة، منها تشكيل مؤسسات اجتماعية مثل: التأمين ومدارس السياقة وإدارة شرطة المرور وغير ذلك، وهذا ما سهل عملية تنقل الافراد من منطقة الى أخرى نتيجة العديد من التطورات غيرت طبيعة الحياة داخل المجتمع الامر الذي اجبر العديد من سكان الى تغير سكنهم بحث عن عوامل تحسين المعيشة مثل العمل والتعليم والإقامة وغيرها فالتطور التكنولوجي مس جميع هذه المجالات ودفع الى التنقل المستمر احداث توازن بين القيمة الذاتية ومستوى الاجتماعي لكل اسرة.

ج. <u>الاتجاهات الحديثة للتكنولوجيا</u>

ساهمت التكنولوجيا في تكوين اتجاهات عدة داخل المجتمع المتحضر ومن هذه الاتجاهات نذكر منها:

-**التخصص في العمل:** حيث تقوم التكنولوجيا بوظائف متعددة وتصل الى انجاز عملها بكفاءة كبيرة، وتوجد وظائف عديدة وهي تعمل على ابراز ظاهرة التخصص في العمل، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح كلما تقدم المجتمع في الصناعة، وتؤدي الى ظهور أنظمة قانونية وغير ذلك.

-**إيجاد الظاهرة الإمبريالية:** الناتجة عن الثورة الصناعية التي أدت إلى فائض في الإنتاج الصناعي، الأمر الذي أدى بالدول الصناعية إلى القيام بالبحث عن أسواق جديدة لتصريف هذا الفائض، وتشكيل الشركات المتعددة الجنسيات، وإلى استيطان ما يعرف بالعالم القديم، واستعماره في نهاية الأمر. وترتب على ذلك إنشاء ظاهرة التبعية Dépendance - حتى بعد الاستقلال -التي تعاني منها معظم الدول النامية اليوم.

-**التغير في مجال القيم الاجتماعية:** لقد صاحبت تغيرات اجتماعية عديدة لمتغيرات التكنولوجية في مجال القيم الاجتماعية مثال: قيمة الوقت، وقيمة المرأة، وقيمة العمل وغير ذلك، فقد جاءت قيم جديدة

لتتلاءم والعمل الصناعي، وتزداد التغيرات الاجتماعية بزيادة التراكمات المادية وانتشارها، وأن عمل الإنسان يؤدي إلى تغيره.

ولا يعني ذلك أن كل التغيرات في المجتمع وليدة التكنولوجيا، وإنما هناك من المؤثرات على الحياة الاجتماعية ما يناظر أثر التكنولوجيا إن لم يزد عليه في بعض الأحيان، مثل أثر الاقتصاد والديموغرافيا وغيرها.

- **ظهور أهمية المجتمعات الصناعية:** وسرعة تقدمها مقارنة بالمجتمعات الأخرى. إن زيادة التغير تقترن بمدى التراكمات التكنولوجية الحادثة في المجتمعات الصناعية، وهذا ما يفسر لنا سرعة التغير في المجتمعات الصناعية دون غيرها. وفي مجال التغير الاجتماعي كمعلول لعلة التكنولوجيا.

3-مستوى تقسيم العمل وتنوع الأنشطة الاقتصادية.

لعل من أهم المتغيرات التي حدثت في المجتمعات الحضرية هما ظاهرة تقسيم العمل والعلاقات العمالية، والبيروقراطية والحراك المهني، وبالمقابل حدثت تغيرات مهمة في الحقل الاجتماعي العام، خاصة في مجال الأسرة فيما يتعلق بالبناء والوظيفة، والحراك الاجتماعي والجغرافي، وهذه المتغيرات الأخيرة رغم أهميتها إلا أنه سيقتصر تحليلنا على المتغيرات الأولى، تلك التي تقع في مجال العمل أي داخل المدينة لأنها متغيرات اجتماعية وأحد الأسباب المباشر للحراك السكاني في أي منطق.

أ- تقسيم العمل والتخصص:

بدأ تقسيم العمل في بداية تكوين فائض الإنتاج، حيث بدأ الفصل بين العمل الذهني والعمل العضلي، وقد أدت الصناعة إلى تعميق هذا التقسيم وإيجاد ظاهرة التخصص الدقيق.

لقد انطوى تقسيم العمل في الصناعة على سلطة مطلقة مارسها الرأسماليون تجاه العمال الذين أصبحوا عبارة عن أجزاء في جهاز اجتماعي متكامل، وقد صاحب تقسيم العمل زيادة في الإنتاج وتحسن في الإنتاجية والتركيز على التخصص الدقيق، الأمر الذي أدى إلى فصل العامل عن محيطه العمالي، والقيام بعمليات محدودة، في إطار العملية الإنتاجية العامة التي تنقسم إلى وظائف فرعية تنتهي إلى مهنة، أو عمل واحد يقوم على إنجازه عامل بعينه.

ب-عيوب ومزايا لظاهرة تقسيم العمل

- **مزايا تقسيم العمل:**

ومن أهم هذه المزايا ظاهرة تقسيم هي:

1-زيادة **مهارة العامل:** لقد أدى تقسيم العمل والتخصص إلى زيادة مهارة العامل نتيجة لتكرار العمل نفسه يوميا، مما يؤدي إلى إتقانه وزيادة مهارته والوقوف على التفاصيل الدقيقة المتعلقة به، والتغلب على الصعوبات التي تعترض سبيله، فضلا عن أنه قد يبتكر وسائل تؤدي إلى زيادة مستوى أدائه لعمله.

-الاقتصاد **في الوقت:** فالتخصص في أداء نوع معين من الوظائف يؤدي إلى اقتصاد في الوقت، لأن تنقل العامل من مكان إلى آخر يؤدي إلى ضياع كثير من الوقت من أجل أن يتهيأ نفسيا وذهنية لعمل جديد.

-الاستفادة **من المهارات المختلفة:** لأن التخصص وتقسيم العمل تتيحان الفرصة لاستخدام المهارات المختلفة. إذ يمكن لكل فرد أن يمارس العمل الذي يراه ملائمة لمواهبه الخاصة، فيمكن للعامل العادي أن يعمل بكل قوته، والعامل الماهر أن يعمل بكل مهارته اليدوية، والمنظم بكل قدرته الإدارية. أي أن كل فرد يتجه إلى الأعمال التي تلائم ميوله ومواهبه الخاصة، فتتحقق مقولة: العامل المناسب في العمل المناسب.

هذه المتغيرات السابقة تعتبر من أهم محاسن تقسيم العمل داخل المدينة الحضارية كونها تمس مختلف جوانب الحياة اليومية وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وهذا من شانه ان يؤكد تسارع الذي تشهد أعلى المدن ويوفر قدر كبير من الوقت في أغلب المنتوجات.

- **عيوب ظاهرة تقسيم العمل**

مساوي التقسيم والتخصص: فتبدو في عدة مظاهر أهمها:

-إحداث **بطالة عند العمال:** إن تقسيم العمل داخل المصنع، أو الوحدة الإنتاجية، يتطلب بطبيعة الحال تخصص العمال في عملية إنتاجية أو أكثر من العمليات الجزئية في مختلف مراحل الإنتاج، لسلعة معينة. لذلك فإن الاستغناء عن هؤلاء العمال أمر ينطوي على خطورة، إذ يصعب عليهم القيام بعمل جديد قد يختلف في نمط أدائه عن العمل السابق، مما يؤدي إلى استغراق وقت طويل من المران والتدريب على العمل الجديد.

- **انتشار الملل** : إن العامل الذي يقوم بعملية واحدة بسيطة طوال النهار على مدار سنين طويلة - أي الأداء التكراري - لعملية واحدة يؤدي إلى إصابة العامل بالملل والسأم ويشعره بتفاهة العمل الذي يؤديه لعدم بذل مهارة فنية كبيرة. وللقضاء على هذه الظاهرة، يتطلب إدخال فترة الراحة القصيرة خلال العمل

اليومي، وترقية العمال الذين يظهرون مهارة عالية، وغير ذلك من الوسائل وفي مختلف مجالات الحياة اليومية داخل المدينة.

-تقليل **أهمية المهارة عند العمال:** إن زيادة التخصص، تحرم العامل من الحافز الناتج عن الاعتزاز بما يحققه نتيجة لمهارته، ويريفريدمان أن من مساوي التخصص القضاء على المهارة الفنية التي كانت تتوفر في الصانع القديم، وذلك لأن الإنتاج الوفير اليوم يقوم في معظمه على عمال نصف مهرة، ولأن وظيفة العامل ليست في الإنتاج الحقيقي بل في مجرد السيطرة على الآلة وكيفية تشغيلها، والمحافظة عليها كي تبقى في حالة جيدة. أما المقدرة الفنية فقد قضي عليها إلى درجة كبيرة بواسطة التقسيم الصناعي وأصحاب الياقات البيضاء[1].

4- مستوي توفر المراكز الحضرية centres urbains

تتعرض المركز الحضري للمدينة لكثير من التغيرات التي أثرت فيع عبر العصور المختلفة لتطوره إلا أن الثورة الصناعية وما صاحبها قد غيرت من المركز الحضري للمدينة بطريقة جدرية كما ورد بدراسة التطور التاريخي للمركز الحضري، وتنقسم الأنماط والأشكال للمراكز الحضرية في المدن إلى ثلاث أنماط عمرانية مختلفة تقدم مختلف الوظائف في دور المراكز الحضرية داخل المدينة على الرغم من اتساع المتواصل للتكتلات الحضرية حول العالم سواء في حجمها أو عدد سكانها فإن جودة السمات الحضرية هي المحرك الأساسي الدي يبحث عنه الفرد ويتنقل من مكان لأخر بحث عنه.

4-1. مفهوم المركز الحضري:

لكي نشير إلى مفهوم المركز الحضري لابد أن نربطها أربع شروط وهي:

ج- توفر فرصة الاتصالات المباشرة بين الأفراد

ح- توفر فرصة التبادل الحر للأفكار والبضائع والسلع ومختلف الخدمات

خ- التمتع بالحرية الإنسانية والتي تتضح من توافر فرص الاختيار المتعددة

د- تتميز بمواصفات الحضرية

إن المدينة التي تتسم بالسمات الحضرية تكون جادبة للسكان وتعد حرية الاختيار أكثر هده الشروط جاذبية حيث تضمن إتاحة الفرصة لأماكن وأنواع عدة للعمل والتعليم وإثراء الروح والعقل.

[1]George Friedman: Industrial sociology. The emergence of the human problems Paris, 1988.p. 29.

وإدا فرضنا أن كلمة " مدينة" تعني توافر السمات الحضرية، فإننا نلاحظ أن معظم المدن الكبرى الأن أو على الأقل التي يقطن بها الغالبية من السكان لم يعد يتوافر بها السمات الحضرية، على هدا فإنها يظهر داخل حدودها العديد من الوظائف الحضرية متجمعة والتي يظهر يبينها العديد من العلاقات الحيوية الهامة في نسيج حضري متقن، وعلى دلك فإن المراكز الحضرية تعني توفر كل الشروط الخاصة بالسمات الحضرية.

ويمكن القول أن الكثير من الأدوات التكنولوجية ساعدت على زيادة أهمية المنطقة الحضرية وساعدت السياسات الحكومية المتبعة والتشريعات الخاصة باستخدام الأرض وغيرها، وتنتشر مثل هده المدن الغير حضرية في صورة حلقة مفرغة، حيث كلما زاد الانتشار والزحف العمراني زاد الاعتماد على وسائل النقل لكونها المساعدة على للانتقال الأفراد والبضائع في ظل المناطق المتخلفة، كما تقل ملائمة المواصلات العامة وعمليتها وكلما زاد استخدام وسائل لنقل من سيارات وشاحنات وغيرها زادت الحاجة إلى تمزيق النسيج العمراني عن طريق مد الشوارع وطرق النقل، وكلما زاد الضرر الناتج عن وسائل النقل والمواصلات زادت الحاجة إلى فصل الوظائف والتي تعتمد على عدد كبير من هده الوسائل عن غيرها، وهدا يعني أن بعض الوظائف الحضرية خاصة العمل وجميع أنواع الوظائف الخاصة بالتسويق وغيرها يجب أن تنفصل على الوظائف السكنية، والشكل التالي يوضح معالم ظهور المدن الغير حضرية:

شكل رقم(09): الحلقة الفراغة المتسببة في ظهور المدن الغير حضرية

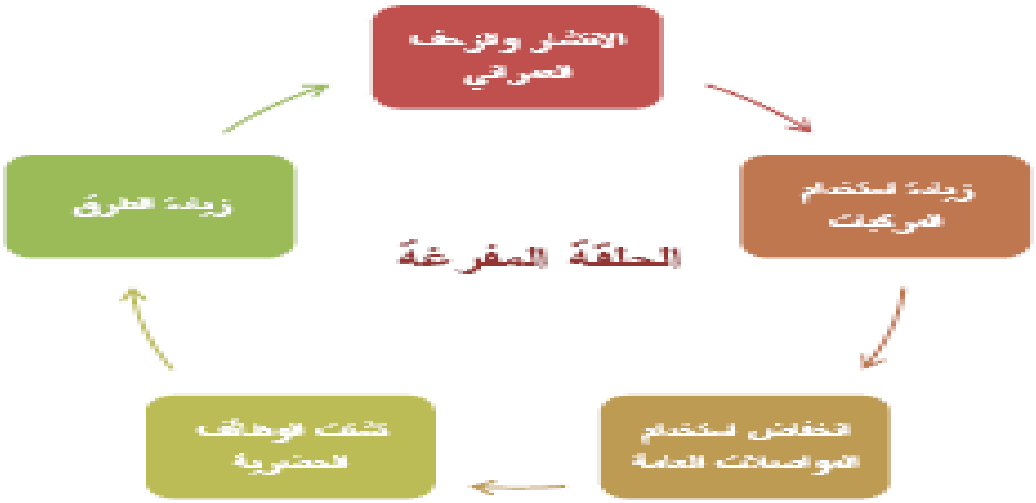

المصدر: أحمد عبد المنعم حامد القطان: منهج تطوير وتحديث المركز الحضرية الكبرى، دراسة تطبيقية على مدينة القاهرة، مقترح دراسة في دكتوراه في الفلسفة المعمارية، جامعة الأزهر-مصر-2009، ص:64

والملاحظ أن الزحف العمراني والدي نتج عنه ظهور حلقة فارغة وتشتت الوظائف الحضرية بالإضافة إلى التحركات السكانية من المنطقة السكنية إلى الأعداد الكبيرة من المراكز الحضرية وهي تعد الجهات المقصودة، فإن أي محاولة للمواصلات العامة للتغلب على مثل هده المشكلة ستبوء بالفشل ولابد من وجود استثمارات لإنشاء شبكة طرق حتى تقوم بوظيفتها، كما يجب أن تمد هده المناطق الشاسعة بشبكة من الخدمات العامة مما يزيد نت أعباء النفقات العامة نتيجة للانتشار الزحف العمراني والسكاني.

4-2. المراكز الحضرية داخل المدن الكبرى

يمثل مركز التسوق نوعا هاما من المراكز الحضرية ويعد توفرها من أهم الأسباب المشجعة على تنقل الأفراد إليها وسببا في تشجيع على الاستقرار ومحاكاتها بفضل مجموعة الخدمات التي تقدمها هده المدن والتي نلخصها فيما يلي:

أ- المراكز الصناعية: industriels centres

تظهر المراكز الصناعية عندما يتم تجميع المشاريع الصناعية والتي تتسم بسمات مشتركة أو متعمد على وسائل مواصلات معينة في منطقة محددة، وغالبا ما تقدم مثل هده المراكز في مناطق غير مناسبة في المدن كما تضم بعض الخدمات الوظيفية التي لا تسبب أي نوع من التلوث ودلك بفضل التقدم التكنولوجي وبها العديد من المعامل البحثية ووحدات الإنتاج الطاقة وبعض المناطق الخاصة بالوظيفية السكنية للعاملين بها.

ب-مراكز مدنية: centres civiques

وتضم أكبر تجمع للمكاتب الحكومية حيث يوجد بها الموظفين وتقدم مختلف الخدمات الإدارية للأفراد الساكنين في المنطقة.

ت-مراكز مالية: financiers centres

يوجد بها تجمعات البنوك وسماسرة البورصة وأسواق الأسهم وجميع القطاعات المالية المسيطرة على اقتصاديات المدينة.

ث-مراكز ثقافية: culturels centres

يوجد بها المتاحف والمعارض وقاعات العرض المسرحي وجميع الأنشطة المتعلقة بثقافة.

ج-مراكز تعليمية: éducatifs centres

حيث يوجد المدارس الإعدادية والمتوسطة والثانوية وحرم الجامعي والتي تفصل الشباب عن كبار السن برغم من دورها الفعال كمؤسسات تعليمية.

ح-مراكز طبية: centres médicaux

حيث تضم العديد من المؤسسات الاستشفائية العمومية ومراكز العلاج والكثير من العيادات المخصصة في الاستعجالات الأولية.

خ-مراكز التسوق centres commerciaux

حيث تضم العديد من الأنشطة الاقتصادية والخدماتية والتي تعكس جودة المنطقة من خلال فتح المحلات تجارية ومطاعم ومقاهي ومراكز التسوق ومختلف المحلات متعددة الأنشطة.

د- مراكز دينية: centres religieux

بحيث يجب فصل هده المراكز عن بقية المراكز الحضرية الأخرى والمتمثلة في المساجد ودور العبادة والأنشطة القرآنية مالها من خصوصية بالنسبة للمجتمع العربي.

هـ-مراكز ترفيهية: centres de loisirs

وتتمركز هده المراكز في وسط المدينة أو بقرب منها نظرا لأهميتها في الحياة اليومية، وتتمثل في مختلف الأنشطة الترفيهية للأطفال والحدائق والساحات الخضراء والتي تشهد إقبال وقت العطل والمناسبات

4-3. القوي المتحكمة في إنشاء وتطوير المراكز الحضرية الكبرى

لكي نتمكن من تطوير المركز الحضرية الكبرى في المدينة يجب أن نحدد القوي المتحكمة التي ستؤثر في تطوير وتحديث العمراني والاجتماعي والاقتصادي ومن المؤكد أن هده القوي نشأت وتطورت بمرور الزمن متزامنة مع مراحل نشوء مظاهر العولمة.

ومن أهم تلك القوي المتحكمة في تطوير وتحديث المراكز الحضرية نجد منها: [1]

أ-الركود الاقتصادي العالمي: يعمل على زيادة الضغط على الدول والمدن الكبرى للمشاركة في شبكة اقتصاد العالمي كجدب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي إلى تنافسية جديدة بين الدول من أجل تنمية مراكزها الاقتصادية وخدماتية وتطوير بنبتها الأساسية والتقنية ورفع كفاءة النظم الاتصالات ووسائل المواصلات لتوفير الاستثمارات الكافية للتشغيل اليد العاملة فيها.

ب-التقنية: إن النمو السريع للتقنيات ووسائل المعلومات والاتصالات سيكون له تأثير واضح في شكل العمران داخل المراكز الحضرية وأنماط نشاط الإنساني.

[1] أحمد عبد المنعم حامد القطان: **منهج تطوير وتحديث المركز الحضرية الكبرى**، دراسة تطبيقية على مدينة القاهرة، مقترح دراسة في دكتوراه في الفلسفة المعمارية، جامعة الأزهر-مصر-2009، ص:118

ت-الطبقة **الاجتماعية المسيطرة:** إن الانكماش الوضح في فرص العمالة الصناعية والخدماتية سيمكن الفئة العاملة في مجال تقنيات المعلومات من السيطرة على الاقتصاد العالمي وستصبح هده الفئة المسيطرة الركيزة أساسية في توجيه سياسات التنمية العمرانية والاجتماعية مما يتوافق مه أهدافها.

ج-مركزية الثروات: وتكون نتيجة حتمية للسيطرة قوي السوق الحرة على نظام الاقتصادي العالمي بدلا من سيطرة الحكومات، مما يؤدي إلى تعيير أنماط الاستهلاك والادخار سوء في المجتمعات الغنية أو الفقيرة.

ح-التغير الديموغرافي للسكان: هو نتيجة الزيادة الكبيرة في النسيج العمراني والدي هو نتيجة حتمية للزيادة السكانية داخل المدن الكبرى نتيجة تنقلات الأفراد المتزايدة.

خ-مستوي التعليم: سيصبح رفع مستوي التعليم عاملا فعلا في قدرة المدن المنافسة في إطار الاقتصاد العالمي وسيعمل سكان المدن على رفع مستوي مهارتهم للإسجاد فرص عمل أفضل، ممل سيجعل تنمية المؤسسات البحثية والأكاديمية والتعليمية جزء أساسيا من استراتيجيات التنمية العمرانية للمراكز الحضرية الكبرى، والشكل التالي يوضح بشكل أدق القوي المتحكمة في تمركز المراكز الحضرية داخل المدن الكبرى وهدا كتالي:

الشكل رقم(10): بوضح القوي المتحكمة في تطوير وتحديث المراكز الحضرية الكبرى

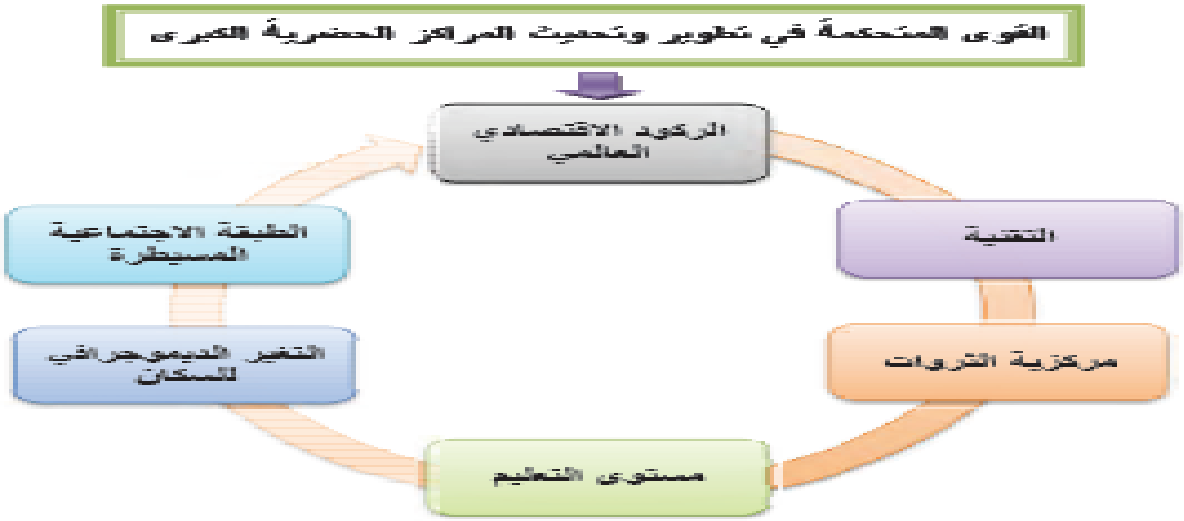

المصدر: أحمد عبد المنعم حامد القطان، مرجع سابق، ص: 119

4-4. مشاكل الناجمة عن إنشاء المراكز الحضرية داخل المدن

أ- التحرك الإجباري للأفراد: mouvement force de personnes

تسبب مثل هده المراكز الحضرية والتي تعتبر سمة من سمات التطور في العصر الحالي، حيث يتحرك الإنسان إما تحرك طوعي أو تحرك إجباري، يكون التحرك الطوعي أمرا ضروريا يمنح الفرد الفرصة لتوسيع أفاقه عن طريق السفر لمكان أخر بدولة من العالم، أما التحرك الإجباري وهي التي تفرض على الأفراد عندما يصبحوا في حاجة إلى تغيير إقامتهم للبحث عن وظيفة عندما يقل دخللا الفرد فيبحث عن مأوي أو تكاليف أو عندما يزداد دخله للبحث عن منطقة سكانية راقية تتناسب مع دخله.

ب-الأعباء المادية: charges matérielles

إن إنشاء المراكز الحضرية يؤدي إلى الكثير من النفقات العامة والخاصة، بالإضافة إلى عامل إهدار الوقت، حيث أن الوقت الدي يقضيه الإنسان طواعية لا يمكن تقديره بقيمة الخسائر المادية العامة للأفراد.

4-5. العوامل التي تؤثر على مواقع وتوزيع المراكز الحضرية للمدن

تعتبر المراكز الحضرية بالمدينة واحدة من العناصر الرئيسية والهامة في تكوين وبناء هياكل المدينة العمرانية والاقتصادية وهي في دلك تتأثر في بنائها بعوامل عديدة أغلبها طبيعية ووظيفية واجتماعية واقتصادية وسياسية، كدلك تؤثر المراكز الحضرية في المدينة تأثير مباشر من حيث أنها تعطي الفكرة العامة للنمط التخطيطي على المدينة نفسها وتحديد احتمالات النمو المستقبلية واتجاهاتها المكانية وحجم التغير المطلوب فيها، والمنظور المكاني للموقع المراكز الحضرية بالمدن يوضح أنها تمثل موقع العمود الفقري في الهياكل العمراني للمدينة حيث تمثل منطقة القلب من الهياكل والدي يسجل أعلى أسعار أراضي في المدينة وتلقي على حدوده كافة المواصلات التي تتفرع منه الشبكات الفرعية المختلفة التي تغدي المناطق المختلفة للمدينة ومهما اختلفت أنماط البناء والتكوين للمدينة إلا أنها تتحدد فيما بينها في أهمية موقع المراكز من هيكل المدينة العمرانية والتحديد المكاني للمراكز الحضرية بأنه يمثل منطقة القلب من المدينة يجعل من علاقة المركز بالتغييرات التي تتم في المدينة نتيجة للنمو والتحضر علاقة مباشرة وإيجابية من حيث سرعة التأثير التي تتطلب معها تلبية فورية لاحتياجات هدا التغيير، وقد يسمح النمط التخطيطي للمدينة بدلك للتغيير والتنمية، ولتحديد الإشكاليات وإمكانيات المعالجة والتنمية يجب بداية التعرض لأهم العوامل التي تؤثر في بناء المراكز الحضرية بالمدينة كما هو موضح بالشكل التالي:

شكل رقم (11): يوضح العوامل المؤثرة على مواقع وتوزيع المراكز الحضرية للمدينة

المصدر: أحمد عبد المنعم حامد القطان، مرجع سابق، ص: 126

أ- العوامل الطبيعية: facteurs naturels

تمثل العوامل الطبيعية أهم العوامل المؤثرة في تشكيل النمط التخطيطي لأي مركز حضري بالمدينة دلك لأن الظروف الطبيعية للموقع العام للمدينة قد تفرض نمطا معينا يتناسب وإمكانيات دلك الموقع كأن تمتد المدينة على ساحل البحر أو نهر مكونة شكل للنمط الشريطي أو يكون الموقع دو طبوغرافية شديدة التباين بين الارتفاع والانخفاض فيتأثر بها التخطيط العام للمدينة متخذا للنمط التمركز أو المتناثر والمشتت وفي تلك الحالة يأخذ لمراكز حضري للمدينة ما بإعطائها الصبغة الإقليمية والمركزية لمركز خدماتها عن طريق تحكمه وسيطرته على مراكز التجمعات الواقعة في النطاق الحضري لتأثير لتلك المدينة ومراكزها، فقد تقع المدينة على ميناء بحر عام يجعل من مركزها سوق عالمي لمختلف الأنشطة أو قد تقع المدينة في مركز التقاء شبكة للطرق الإقليمية مما يؤثر على دورها في شبكة للتجمعات، وعلى دالك فإن الموقع الجغرافي يساهم في وضع الإطار العام الدي تتخذه فيه وظيفة ودور المدينة ومركزها الرئيسي في شبكة تجمعات الإقليم مما يتيح لها تحديد ملامح شخصيتها وخصائصها من واقع أبعاد المواقع الجغرافية، ويؤدي تحديد العلاقة المكانية بيم موقع المدينة الجغرافي ومراكز الثقل الحضارية والاقتصادية في الإقليم إلى إدراك احتمالات التغيير التي قد اؤثر على طبيعة هده العلاقة سواء بزيادة الأهمية المدينة الطبيعي واي من عمليات النمو الحضري التي سيسلكها المركز تبعا لدلك سواء عن طريق عمليات التوسع الطبيعي بامتداد للمدينة أو عن طريق التغيير بالتجديد داخل نفس الحيز الحضري.

ب-العوامل الاجتماعية والاقتصادية facteurs socio –économiques

بشكل عام تؤثر الحالة الاقتصادية للمدينة ومستويات السكان الاجتماعية بها ومستوي الدخول وأوجه الإنفاق التي تفرض نوعيتها من المستويات الاجتماعية، وبالتالي تشكل الاحتياجات السكانية حجم الوحدات والمؤسسات الخدمية ومعدلاتها ومستوي أدائها والتي تتحكم بدورها في حجم المركز الحضري بالمدينة، فكلما ارتفع المستوي الاقتصادي ومستوي دخول الأفراد في المدينة كلما تعددت وازدادت الاحتياجات السكانية التي تفرضها التكوينات الاجتماعية لهم سواء كانت هده الاحتياجات أساسية أو غير أساسية وبالتالي يتأثر حجم مركز الخدمات ومساحة الأنشطة به بناء على دلك، كما يتدخل حجم السكان ومعلات الزيادة السكانية بشكل مباشر في التأثير على حجم ومركز الأنشطة والخدمات بالمدينة ومستويات الخدمة المطلوبة وجود أدائها ونوعياتها المختلفة، وكمثال فإن حجم الخدمات التعليمية المطلوبة للمدينة ما بمستوياتها المختلفة يتوقف على حجم السكان المدينة ومعدلات الزيادة السكانية وتركيب الهرم السكاني بها الدي يحدد حجم المؤسسات الخدمية المطلوبة لكل مرحلة تعليمية في المدينة، ومن دلك تظهر أهمية عدد السكان ونموهم الحضري في المدينة واحتياجات دلك النمو في المستقبل من خدمات مختلفة وإمكانية المركز في تلبية تلك الاحتياجات المقابلة لدلك النمو وتغيراته.

ت-العوامل الوظيفية:

تختلف المدن طبقا لأحجامها موقعها في شبكة التجمعات الإقليمية التي تحدد دور ووظيفة كل مجتمع وعلاقته بالتجمعات الأخرى وللمراكز الحضرية لتلك التجمعات أدوار ووظائف أبضا يحددها موقف التجمع وأهميته، وتحدد عناصر المركز وأنشطة المختلفة الوظيفية الأساسية للمدينة فتظهر المدينة الإدارية والمدينة الصناعية والمدينة الزراعية وغيرها، وداك طبقا للنشاط الغالب على المؤسسات الخدمة بالمركز والتي تفرض عليها الوظيفة تبعا للدور الدي تؤديه المدينة غي الحيز الحضري الإقليمي لشبكة التجمعات، وعلى دلك أيضا يظهر المركز الإقليمي للأنشطة والخدمات ومركز المدن العواصم وبالمراكز المحلية وغيرها من مستويات الخدمة ووظائفها.

ث-القرار السياسي:

يتدخل القرار السياسي في كثير من الأحيان في التأثير على بناء وتركيب المراكز الحضرية للمدن التي غالبا ما تنشأ بقرار سياسي فيتحول مركز المجتمع الصغير أو المركز الريفي إلى مركز لمدينة حضرية كبيرة بصدور قرار باعتبار هدا المجتمع مدينة وبالتالي تتغير معها مكونات هدا المركز ليفي بالمتطلبات الحضرية للمركز الحضري الجديد كدلك بصدر القرار السياسي باعتبار بعض المدن كمدن حرة فتتحول

كافة الأنشطة والخدمات بالمدينة إلى ما يتناسب ووضع المدينة الحرة كدلك بالنسبة للقرارات السياسية التي تصدر في أوقات الحرب باعتبار بعض المدن من مدن المواجهة العسكرية تتطلب بناء على دلك تغييرات على نشاط مركز تلك المدن.

ومن هنا يظهر التأثير القرار السياسي كأحد المؤثرات الهامة في تركب وبناء المراكز الحضرية للمدن.

5- مستوى تطو البناء الديمغرافي

مفهوم البناء الديمغرافي

يقصد بالديمغرافيا مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة او النقصان، ومن حيث الكثافة أو التخلخل، وكذلك التوزيع حسب الهرم السكاني وما إلى ذلك[1].

وقد بدأ الاهتمام بالمسألة الديموغرافية مع بداية الثورة الصناعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، لكون العمال يشكلون العامل المهم في العملية الإنتاجية، ولأن كل عملية إنتاجية تتوقف إلى حد ما على عدد المشاركين فيها، وعلى العلاقات والمتغيرات الاجتماعية لهؤلاء المشاركين. فالظواهر الاجتماعية تتأثر بعدد الأفراد الذين يأخذون بها.

ومن المعروف أن الحركة السكانية تتأثر بعاملين: عامل المواليد، وعامل الوفيات، وتؤكد الدراسات السكانية الحديثة على وجود علاقة بين السكان وقضايا التخلف والتقدم، أي بمسألة التغير الاجتماعي، عموما، من خلال العلاقة بين البناء الديموغرافي والبناء الاقتصادي بوجه عام، واستغلال موارد المجتمع ومعدلات التنمية الشاملة، وترتبط الحركة السكانية بالحركة الاقتصادية، أي لا نستطيع فهم اتجاه النمو السكاني بمنأى عن البناء الاقتصادي.

وقد أكد أغلب الباحثين الاجتماعيين في تحليل للعامل الديموغرافي والتغير الاجتماعي على أن تقسيم العمل قد أحدث تغييرات جذرية Transformation ridicule بالانتقال من التضامن الآلي Solidarité Mécanique إلى التضامن العضوي Organique Solidarité، ويعود ذلك إلى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم وتوزيعهم المكاني، وطبيعة العمل الذي يقومون به من زراعة أو صيد، والوسائل المستخدمة فيه، وكل التخصصات تؤدي إلى التكامل.

[1] هناك آراء عديدة حول تاريخ استخدام المصطلح –الديموغرافيا –كعلم، فمنهم من يرجعه إلى جون جرانت في عام 1992 م، بين أن نسب الوفيات ترجع إلى أسباب معينة ودائمة. وهناك من يرى أن جيلارد Guillard هو أول من استخدم المصطلح عام 1800 وعرفه بأنه التاريخ الطبيعي». والاجتماعي للأنواع الإنسانية، وهو يشير إلى الدراسة الرياضية للسكان من حيث تحركهم وأحوالهم الحضارية والفكرية والأخلاقية.

ويؤكد على أن تقسيم العمل وتعدده يرتبط بحجم السكان وكثافتهم. الأمر الذي يؤدي إلى التقدم الاجتماعي، بمعنى أن التقدم الاجتماعي يرتبط بمدى كثافة السكان وحجمهم. [1]

ويذهب الباحث الديمغرافي في تحليلاته لزيادة السكان، أن الكثافة الديموغرافية ليست سببا في تقسيم العمل فحسب وإنما تؤدي إلى الكثافة الأخلاقية La densité morale التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع، وتحدد السبب الرئيسي للتقدم، وفي تقسيم العمل المرتبط بالحضارة، وترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطا شديدة بعدد الأفراد المشاركين فيها. ومن خلال هذه النظرة فإن الحضارة تظهر ليس باعتبارها هدفا، وإنما بوصفها مجالا يمارس من خلاله الأفراد وظائفهم الاجتماعية وقد توصل إلى علاقتين سببيتين:

- إن نمو الكثافة السكانية يصاحبه نمو تقسيم العمل والكثافة الأخلاقية (الحضارة).
- إن تقسيم العمل والكثافة الأخلاقية تؤديان بالضرورة إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ويترتب على ذلك، أن للكثافة السكانية التأثير الواسع في عملية التغير الاجتماعي، وخطط التنمية بوجه عام، ويؤيده في ذلك، جورج بالندي.G. Balandier في أن العامل الديموغرافي يحدد المجالات الاقتصادية، وتتحدد بموجب ذلك الملامح الاجتماعية، والثقافية للسكان، ويؤكد على العلاقة التبادلية بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وينتهي إلى أن الخصائص السكانية تحدد القدرة على التنمية، وتوجيه التغير الاجتماعي[2]

وقد ظهرت نظريات عديدة تربط بين البناء الديموغرافي والبناءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع منها:

نظرية دبلداي Doubleday التي تربط بين النمو السكاني ، و بين البناء الطبقي للمجتمع من خلال تطبيق القانون العام للوراثة لدى الكائنات الحية ، ومؤداه إذا ما تعرض أحد الأنواع الحية للانقراض، فإن الطبيعة تعمل على زيادة عدد أفراده حفاظا على النوع من خطر الانقراض ، وفي أثناء تطبيق هذا القانون على المجتمع ، وجد «دبلاي» أن خطر الانقراض يتوافر لدى أبناء الطبقات الدنيا للمجتمع بسبب معاناتها من انخفاض الدخل، وسوء التغذية ، وانخفاض مستوى الرعاية الصحية والثقافية ، أما الطبقات العليا فلا تتعرض لهذا الخطر، وهذا ما يفسر لديه ارتفاع نسبة الخصوبة والتوالد بين أبناء الطبقات الدنيا، وانخفاضها بين أبناء الطبقات العليا .

---

[1]Emile Durkheim:De la division du travail social. 7e éd. P.U.F.. Paris, 1960.p. 244.

[2]Georges Balandier : Sociologieactulle de L'Afrique noire 2e éd. P.U.F.Paris. 1963. P.490.

وفي الحقيقة أن نظرية «دبلاي، أهملت التفرقة بين معدلات الخصوبة، وبين معدلات الزيادة السكانية، لأنها أهملت عامل الوفيات، ناهيك أن التوزيع الطبيعي للزيادة السكانية لا ينطبق على الواقع في كل الأحوال والظروف.[1]

وهناك من يربط بين معدلات التوالد، وبين الحراك السكاني الرأسي داخل المجتمع، على اعتبار أنه مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي، ومن هؤلاء أرسين ديمونت. DimontA حيث يفترض أن الإنسان يسعى لتقليد المركز الاجتماعي العالي، وفي سبيل ذلك، يكون على استعداد لتكوين عائلة كبيرة الحجم، وفي المجتمعات التي لا توجد فيها عقبات أمام الفرد تحول دون التنقل الرأسي الطبقي، يقل الاتجاه نحو تكوين أسر كبيرة الحجم. ونتيجة لسيادة روح الديموقراطية في فرنسا، وعدم وجود عقبات أمام التنقل الطبقي فإن معدلات المواليد منخفضة لديها على عكس ما هو سائد، في الهند ذات النسق الطائفي المتحجر Caste System الذي يحول دون التنقل الطبقي الاجتماعي [2]

ويتبين أن العامل الديموغرافي يقف وراء التغيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع، بمعنى أن الديموغرافيا تستطيع تفسير مقولة التغير الاجتماعي. وفي الحقيقة، إن للعامل الديموغرافي أهمية في التأثير على التغير الاجتماعي لكنه لا يعتبر عاملا أساسية منفردا في توجيه التغير الاجتماعي.

رابعا: تعقيب على ظاهرة التحضر في المدن الجزائرية

في ظل التطور العمراني والسكاني لعدد كبير من المدن الجزائرية تتجه أغلبية هده المدن إلى التحول الكلي من مجتمع تقليدي يعتمد في نشاطه الرئيسي على الزراعة والصناعات التقليدية والحرفية إلى مجتمع حضري يرتكز على الصناعات التحويلية وعلى الأنشطة التجارية المختلفة باستخدام مختلف وسائل تكنولوجيا الحديثة والتي تعكس تطور أي منطقة حضارية في استخداماتها في مختلف المؤسسات الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها، بحيث تشهد المدن الجزائرية تطور كبير في مختلف المجالات التي تمس الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري، فأصبحت أغلبية هد المدن تشهد استقطاب لعدد من سكان بشكل مستمر نظرا للتوفر ها على مختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها الأمر الدي يشجع الانتقال إليها والانتفاع بهده الخدمات وخاصصتن من سكان ضواحي وأطراف المدن التي تشهد نقص في توفير مستلزمات اليومية فيعمل الفرد فيها إلى التوجه إلى المدن الرئيسية من أجل قضاء مختلف حاجته بشكل دوري.

---

[1] نبيل السالوتي: **علم اجتماع التنمية**، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية 1987، ص 57.

[2] نبيل السالوتي: **علم اجتماع التنمية**، المرجع نفسه، ص 58.

بحيث تحولت المدينة الجزائرية إلى قطب اقتصادي يعمل على جدب السكان من مختلف المناطق، هدا من جهة ومن جهة أخري ساهم التطور الكبير في وسائل النقل والمواصلات بدخلها إلى سرعة التنقل في مختلف مراكزها بحيث أصبح الانتقال من مدينة إلى أخري يستغرق بضعة دقائق وهدا بفضل التنوع في وسائط النقل وسرعتها برغم من الاكتظاظ السكاني الدي تشهده هده المدن لأنها تضم الأف من الوافدين إليها بشكل يومي من مدن مجاورة والقدوم للأغراض سياحية أو مهنية أو تجارية التي تدفع الفرد الجزائري للبحث عن نمط معيشي أفضل لأن أسلوب الحياة داخل المدينة يختلف عن أطرافها وضواحيها أو عن المجتمع الريفي فهي تمتاز بأسلوب عيش يغلب عنه طابع السرعة وعدم التقيد بأعمال معينة وقابيليه للتغير المستمر والدي تفرضه الحياة بداخلها، بحيث أدي البحث عن جميع حوافز تحسين المعيشية بالنسبة للفرد الجزائري من سكن وتعليم وفرص عمل ومختلف المتغيرات الحضارية إلى محاولة التأقلم في مختلف هده الظروف، فأصبح نمط الغداء وأسلوب الحياة وطريقة العيش جميعها خصائص تفرض على الساكن فيها التقيد بسلوك حضاري،

وهنا نلاحظ أن المدن الجزائرية يغلب عليها أعداد العمال العاديين غير المهرة أقل بكثير من العمال المهرة بسبب التوسع في المراكز التجارية والأنشطة الاقتصادية وبالإضافة التعليم والتدريب وتطور في استخدامات تكنولوجيا، بحث تغدوا المدن الجزائرية غير قادرة على توفير احتياجاتها تمثل هذه العمالة وخاصة بالنسبة لبعض المهن في قطاع الخدمات مما يشكل إمكانية تأمين عمل لهذه الفئة من العمال في المدينة أكثر من الريف ويدفعهم إلى الانتقال إليها ويشجعهم إلى الاستقرار فيها، لأن أسلوب الحياة داخل المدن يفرض على الفرد الجزائري الاندماج فيها برغم من وجود عديد من المشاكل الناتجة عن هدا التنقل من أهمها الاكتظاظ السكاني في النطاق الحضري والدي يتسبب في ظهور مظاهر التلوث البيئي والازدحام السكاني الدي يؤثر على نمط العيش، ومن أهم الخصائص التي يمكن اعتبار المدن الجزائرية أنها تمتاز بمواصفات حضارية هو التطور والتنوع في البناء الديموغرافي بحيث أن أغلبية المدن الجزائرية وخاصتنا في شمال تمتاز بمستوي عالي من حيث بناء العمراني وأنا التوسع في النسيج العمراني والدي هو نتيجة النمو السكاني يعتبر مؤشر للتطور أي مدينة الأمر الدي ينعكس في تطور استخداماتها للتكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية والصحية والخدماتية، هدا التطور في استخدام التكنولوجيا ينعكس في تطور أسلوب الحياة الدي يمتاز بتغير في مختلف المجالات الأخرى.

خلاصة الفصل:

شهد هذا الفصل عرض كامل حول المدينة الحضرية وكل سمات التي تتضمنها وذلك من خلال عرض وحيز لاهم الاتجاهات النظرية المفسرة للنمو المدينة والتي كان لها دور في رسم المعالم التراث نظري والتمركز الحضري والذي لاعب دور في عملية نمو وتشكل وتطور والتوزيع المكاني للسكان هذا من جهة ومن جهة أخرى التطرق الى دراسة أنماط المدن في العالم وإبراز الاختلاف بين المدن القديمة وصولا الى المدينة الحضرية ونمط العمراني الذي يدخل ضمن التركيب الداخلي للمدن.

كما تطرق هذا الفصل الى عرض كامل حول سيوسيولوجيا المجتمع الحضري وهذا من خلال معرفة الطبيعة التركيبية لهذا المجتمع وماهي مميزات سكانها وخصائص الاسرة الحضرية إضافة الى معرفة الفروق بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي.

وهذا بالإضافة الى التطرق الى اهم المستويات الحضرية التي تؤدي إلى تغبير المدينة ونموها والتي حددنا خمس مستويات وهي مستوى تعقد وتباين الحياة الحضرية ومستوى تقسيم العمل ومستوى استخدام التكنولوجي ومستوي توفر المراكز الحضرية ومستوى البناء الديمغرافي الذي يدخل تركيب العمران والتحضر بحيث لا يمكن دراسة المجتمع الحضري دون التطرق الى هذه المستويات نظرا لأهمية الدور الذي يلعبانه في عملية تطور المدينة وخاصة في مدينة الجزائر من خلال التهيئة والسياسات الحضرية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الحراك السكاني ودوافعه

تمهيد

أولا: الحراك السكاني ومتغيراته

1 مدخل سوسيوغرافي حول ظاهرة الحراك السكاني

2. الحراك السكاني ودوافعها

3. محددات الحراك السكاني

4.أسباب تنقل الأفراد في الوسط الحضري وعوامل المؤثرة فيها

ثانيا. أنواع الحراك السكاني ودوافعه

1. الهجرة السكانية

2. النزوح الريفي

3. التنقل الحضري

ثالثا. العوامل المساعدة على الحراك السكاني

لمحة عن ظاهرة الحراك السكاني في المدن الجزائرية "

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر النظريات والاتجاهات من أهم الأسس التي تفسر ظاهرة معينة من خلال دراسة شاملة حول الواقع المعاش ومدي فهم أسباب ودوافع ظهور هذه الظاهرة إذا تعطي النظريات بعدا فكريا يعمل على صيغة شاملة حول أي موضوع، وتظهر النظريات المفسرة للنمو السكاني من أبرز النظريات الاجتماعية والسكانية والديمغرافية في دراسة التركيبة السكانية وكيفية ظهورها، والجزائر كأحد البلدان تشهد في الأومنة الأخيرة زيادة كبيرة في النمو السكاني الذي أصبح التحكم فيه تحدي جميع الفئات المسؤولة عن السياسة السكانية من خلال الانعكاسات التي تبرزها على المجالات المعيشية كونها تعتبر أهم محدد لتنقل الأفراد في الوسط الحضري وخارجه .لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة شاملة جول ظاهرة الحراك السكاني وأهم أنواعه والمتغيرات الحضرية المتحكمة فيه، وهذا من خلال المحاور التالية :

أولا: مدخل سوسيوغرافي حول ظاهرة الحراك السكاني

ثانيا: أنواع الحراك السكاني ودوافعه

ثالثا: العوامل المساعدة على الحراك السكاني

- **ظاهرة الحراك السكاني داخل المدن الجزائرية**

أولا. مدخل سوسيوغرافي حول ظاهرة الحراك السكاني

1. مفهوم الحراك السكاني ومحدداتها

أ. تعريف الحراك السكاني mobilité de la population

الحراك السكاني أو تنقل الأفراد عملية سكانية تزايدت معدلاتها في العالم المعاصر بشكل ملحوظ نتيجة التحولات العديدة التي أطرأت على المهن وعلى أنظمة العمل والإنتاج خلال القرن الماضي في أغلب المجتمعات وخاصة الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي وإلى العمل في قطاع الخدمات المتضخم فالإنتاج الزراعي أصبح عاجزا عن توفير فرص العمل ومستويات المعيشة مقبولة للسكان الريف لذلك ينظر إلى تنقل الأفراد بأنها علامات بارزة بالتحولات الجارية في قطاعات وظنيا وعالميا.

ويعرف الحراك السكاني بأنها عملية انتقال الأشخاص أو الجماعة أو الأفراد من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخري داخل حدود البلد الواحد وتتطلب عملية الانتقال هذه حركة فيزيقية تشمل تغيير مكان السكن لكنها لا تقتصر عن ذلك بل قد تشمل تغيير البيئة الاجتماعية والاقتصادية وأحيانا الثقافية المحيطة بعملية الانتقال.[1]

ويفترض رسم حدود الفاصلة بين مفهوم الحراك السكاني والهجرة بشكل عام وبين غيرها من المفاهيم المشابهة فالمهاجرون مثلا يختلفون عن المتنقلين لأن المهاجر الذي يغير مكان الإقامة المعتاد من منطقة إلى أخري يختلف عن الذين ينتقلون من بيت لأخر حتى ولوا اضطرهم ذلك لنخطي حدود بلدهم لأن نقل مكان الإقامة في حالة المهاجر يترتب عنه بالضرورة نقل الحياة الإنسان المهاجر برمتها أما الذي ينتقل بين المسكن وأخر قد يستمر في ممارسة حياته كلها في مكان السكن الأول كذلك تجدر الإشارة إلى أهمية التميز بين التفاعل الاجتماعي والحراك والهجرة فالتنقل الاجتماعي تعتبر من قبل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي وربهما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون حاجة إلى الانتقال إلى منطقة أخري أو الهجرة كما أن الهجرة باعتبارها عملية تغيير فيزيقي في مكان الإقامة المعتاد وبالتالي تغيير جذري في حياة المهاجر غالبا ما يحقق حركا اجتماعي أفقيا أو عموديا يصاحبه مهني وتغيير في مستوي حياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .[2]

---

[1] محدي المالكي، ياسر سلبي: **الهجرة الداخلية والعائد في الضفة الغربية قطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس للطبعة ونشر .2000، ص:1.

[2] محدي المالكي، ياسر سلبي مرجع نفسه، ص ص :2/3.

وتختلف عملية الحراك السكاني عن الهجرة بشكل عام فهي أقل تكلفة بحكم أن الانتقال يكون عادة مسافات قصيرة فضلا عن غياب مشاكل الخروج والدخول الحدودية التي تعترض في بعض الأحيان المهاجرون دوليا هذا بالإضافة إلى عدم تعرض المهاجرون الداخلي إلى مشاكل اللغة وضروريات الاستعداد الخاص من النواحي الثقافية والنفسية والاجتماعية لمواجهة البيئة الجديدة في المجتمع المستقبلي كما هو الحال في الهجرة الداخلية وكما هو معروف تمثل الهجرة من الريف إلى الحضر الجزء الأكبر من عملية الانتقال وخاصة بعد التطور الاقتصادي الذي شهادته المراكز الحضرية.

ويتم تصنيف عمليات الحراك السكاني ضمن الهجرة والتي تعود إلى الهجرة العامة وتصنف إلى الهجرة إرادية وهجرة قسرية والهجرة الإرادية تشمل كل أنواع الهجرة داخلية أو خارجية والتي يقوم الأفراد أو الجماعات بإرادتهم إلى التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى أخر وتغيير مكان الإقامة المعتاد دون الضغوط بينما يعني الهجرة القسرية إجبارية الأفراد أو الجماعات على الانتقال لأسباب سياسية أو طبيعية ويدخل في هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم التهجير.

وتصنف الهجرة الداخلية حسب الزمن أو عملية انتقال بصفة دائمة أو مؤقته وتمثل الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة لأخرى وما يصاحبها من تغيير لظروف الحياة المقيمين الذين يرتكزون في محل إقامتهم الأصلي نهائيا ولا يعدون إليه بينما تشمل بصفو مؤقتة الأفراد أو الجماعات الذين ينتقلون من منطقة إلى أخري انتقالا مؤقتا بين أماكن سكنهم وأماكن عملهم.

ب. أسباب الحراك السكاني

بدأت المساهمات النظرية المفسرة للحركات السكانية بالظهور في منتصف القرن التاسع عشر متأثرة بمفاهيم الاقتصاد السياسي السائد آنذاك والتي كانت تنظر للإنسان كأن اقتصادي يستجيب للضغوط المحيطة بع للتحسين ظروفه المادية أو للتحقيق طموحاته الاقتصادية وترجع عملية حراك السكاني إلى أسباب كثيرة وهي متشابهة وتداخله لكن يمكن الإحاطة بها عموميا على أنها أسباب ذات طبيعة اقتصادية واجتماعيا وبيئية والتي نلخصها كما يلي[1]:

[1] زكريا خضر، السباعي بسام: **استراتيجية الوطنية المفتوحة للهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السعودية**، 1991، ص: 14

*الرغبة في ضمان وتأمين حياة اقتصادية أفضل لأن الركود الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض مستوي وعدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم والمناطق مما يدفع الأفراد إلى الانتقال كما أن الاكتظاظ السكاني يؤدي إلى عرض كبير لليد العاملة والذي يشكل ضيقا يفرض العمل فضلا عن تفشي البطالة وارتفاع مستواها وهذا يدروه يقود إلى الهجرة والانتقال ومن هذا وذلك نجد أن السعي في الحصول على مستوي معيشي أفضل من الحالي يشكل أحد أسباب الانتقال والهجرة إلى مكان أخر.

*الرغبة في الحصول على أوضاع سكنية جديدة وعلى جملة من خدمات التي تقدمها المدينة " المراكز الرعاية الاجتماعية والثقافية والمواصلات ومختلف المرافق الخدماتية " وهي بمجملها تمثل عوامل جذب في المدينة وتدفع إلى الانتقال.

*الرغبة في تحقيق بعض المكاسب السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى الهروب من الصراعات العشائرية والقبلية وكذلك تمتع بأوقات الراحة والاستجمام وبإشباع الحاجات الثقافية والبيئية.[1]

بحيث تتفاعل هذه الأسباب مع بعضها البعض وكذلك مع عدة عوامل أخري وبالنتيجة يكون أمام الفرد قرار الانتقال إلى منطقة أخري تلبي احتياجاته.[2]

ج. دوافع الحراك السكاني: وتتمثل عملية تنقل الفرد من مكان إلى مكان أخر بعديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومهنية أهمها:

*عدم قدرة المناطق المستقبلية للوفدين إليها في تحمل تكاليف الباهظة المترتبة على توسع في إعداد الخبراء والفنيين من موطنها ما يدفعها إلى تلبية الاحتياجات من المناطق الأقل نمو والقريبة من عاصمة.

*تعمل بعض المناهج تعليم والتدريب في المناطق الحضرية في تخريج مهنيين يفضون عن احتياجات هذا الطبقات ويكونون أكثر ملائمة للسوق العمل في المناطق الأخرى.

---

[1] زكريا خضر، السباعي بسام: **استراتيجية الوطنية المفتوحة للهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السعودية**، 1991، ص: 15/14

[2] سهاونة فوزي: **الهجرة دولية " ماضيها، حاضرها، مستقبلها** " مطبوعات الجامعة الأردنية ، 1982، ص: 61

*أدي التطور التكنولوجي المتزايد إلى زيادة نسبة المختصين والفنيين من إجمالي القوة العاملة بالمقارنة مع العقود الثلاثة الماضية وهذا ما يؤدى بدوره إلى زيادة الطلب عن هذه المهن بصورة تفرض العرض المتاح من هذه المهن في المناطق الحضرية.

*أدي النشاط الاقتصادي الذي حدث في السبعينات من القرن الماضي إلى انتعاش اقتصادي أدي بدوره إلى ارتفاع الطلب الكلي على العمالة ومن تم أطرت المناطق الحضرية إلى تلبية احتياجاتها من العمالة من المناطق الريفية.

*بلغت معدلات الخصوبة في المناطق مستويات متدنية جدا بحيث لم تستطيع تأمين أحلال سكاني لذا كان لابد من الاستعانة بأعداد من القوي العاملة لمناطق الأقل تحضرا.

*اللامساواة في توزيع الدخول والموارد بين المناطق المرسلة والمناطق المستقبلة للسكان من المتوقع أن تساهم انتقال الأفراد من منطقة لأخرى في زيادة التفاوت في النمو الاقتصادي

بين المناطق المرسلة والمستقبلة مأسوف يؤدي من حيث نتيجة إلى استمرار تيارات الانتقال وبالتالي إلى نمو سكاني كبير.[1]

*يلاحظ أن أعداد العمال العاديين غير المهرة في المناطق الحضرية أقل بكثير من العمال المهرة بسبب التوسع في التعليم والتدريب بحث تغدوا المناطق غير قادرة على توفير احتياجاتها تمثل هذه العمالة وخاصة بالنسبة لبعض المهن في قطاع الخدمات مما يشكل إمكانية تأمين عمل لهذه الفئة من العمال في المدينة أكثر من الريف ويدفعهم إلى الانتقال إليها.

2. محددات حركات السكانية

تعتمد تحولات الإفراد والعمال على ثلاثة من عوامل وهي التي تتصف بالأفراد أنفسهم والعوامل التي تتصرف إلى المدينة أو الدولة المستوردة العمالة والعوامل التي تتصرف إلى دون الأصل ولا يجب خلط بين هذه العوامل ومجموعة العوامل المؤثرة على عملية تنقل الأفراد دائما والتي يطلق عليها عوامل الدفع وجذب أن تتصرف هذه العوامل الأخيرة إلى محددات قرار الهجرة والانتقال من مدينة إلى مدينة أخري المستوردة وفيها نتناول العوامل المؤثرة على تحولات والتنقل وهي:

[1] سهاونة فوزي، المرجع السابق، ص ص:64 /66.

أ-العوامل الخاصة بالأفراد والعمال المتنقلين:

تتصف هذه العوامل إلى الخصائص الديمغرافية مثل العمر ونوع ومستوي التعليم والحالية الاجتماعية وعدد الأطفال وعدد الأسرة المقيمين فعلا مع المتنقلين في المدينة المضيفة وطبيعة الصلات التي تربط بين المتنقلين وأفراد عائلته في دول الأصل كذلك فإن المستوي الوظيفية العليا عادة ما يطبعون أسرهم إلى الدول المستوردة للعمالة ومن ثم يتوقف ذلك الجزء من تحويلاتهم الذي ينم للتمويل احتياجات أسرهم في الدولة الأصل كذلك فإن وعي هؤلاء المتنقلين يفرض الاستثمار في الداخل والخارج قد يجعلهم يعزفون عن تحويل مدخراتهم إلى بلادهم أو مدينة أذا كانت فرض الاستثمار المرجع في هذه المدينة أو المنطقة محدود أما بالنسبة للعمال ذوي الاستثمار والمستويات الوظيفية المنخفضة فإنهم عادة ما يقومون بتحويل مدخراتهم إلى مدينة الأصل للتمويل احتياجات أسرهم كما أن نقص وعيهم يفرض الاستثمار المتاحة خارج دولهم يدفعهم إلى تحويل جميع مدخراتهم إلى مدينة الأصل عند الانتهاء إقامتهم في المدينة المضيفة .[1]

ب-العوامل الخاصة بمدن الجذب:

بالرغم من أنه قد يبدو أن التحولات في السلوك الخاص بالأفراد المتنقلين إلا أن العوامل الخاصة بالمدينة المستوردة العمالة تلعب دور هاما في تحديد معدلات تدفق التحولات وتنقلات الأفراد إلى المدن، فتحولات الأفراد والعمال لا تعد متغير خارجيا بالنسبة للاقتصاديات المدينة ،فلاشك أنه في إيطار أي نموذج اقتصادي للمدينة المستوردة العمالة سوف تعد تحولات الأفراد أو العمال أحذ المتغيرات الداخلية أي تلك التي تحدد من داخل النموذج الكلي، إذا أن المتغيرات الاقتصادية داخل المدينة المضيفة تلعب دور هاما في تحديد حجم التدفق الصافي للتحولات ويصفه عامة يعتمد التدفق الداخلي من المدينة على مجموعة من العوامل هي[2] :

*إن معدلات النمو الاقتصادي ودرجة التقلب في النشاط المدينة المضيفة يؤثران على طلب على العمال المتنقلين فالبرعم من أي الطلب على العمال والإفراد المتنقلين يعتمد على الظروف فائض الطلب في أي أسواق العمال، فإنه يفرض أن العرض من عمال المتنقلين مرن مرونة لانهائية.

[1] محدداي المالكي، ياسر شلبي، مرجع سابق، ص: 11.

[2] تفس المرجع السابق، ص ص :12/11.

وهدا ما ينطبق إلى حد كبير على ظروف عرض في منطقة حضرية فإن معدلات النمو الاقتصادي ودرجة التقلب في مستوي النشاط الاقتصادي في هذه المدينة سوف تحدد إجمالي كمية الأفراد المتنقلين وشكل عام فإن معدلات النمو الاقتصادي تحدد مستويات الأجور التي يحصل عليها المتنقلين من خلال وظائفهم.

*إن معدلات التضخم في الدولة تحدد كمية المدخرات التي يمكن أن يحققها العمال أثناء إقامتهم فيها أذ يترتب على ارتفاع معدل التضخم في الدولة تخفيض مستوي الأجر لأفراد ومن ثم مستويات مدخراتهم وتحويلاتهم ويرجع السبب في ذلك إلى أن التغيرات في الأجور الحقيقية عادة لا تتماشي مع التغيرات في مستوي الأسعار في الدولة.

*أن معدلات العائد للاستثمار المختلفة وبصفة خاصة الأصول المالية في الدولة تؤثر على اتجاه العمال والأفراد المتنقلين نحو تحويل مدخراتهم إلى مدينة أخري إذا عادة ما يقبل المتنقلين نحو تحويل مدخراتهم في أصول ترتفع درجة سيولتها بشكل عام تسهل عملية تحويل المدخرات أذا ما طرأ من عوامل تقتضي العودة السريعة للعمال.

*إن تحويلات الأفراد من مدينة لأخرى تعتمد على نظرة الدولة إلى تحويلات العمل من حيث هيكل القيود المفروضة من جانبها على عمليات التحويل ودرجة الاستقرار السياسي للدولة تلعب دور هاما في التأثير على ميل المتنقلين نحو تحويل مدخراتهم إلى موقع أخر فكلما ازدادت درجة الاستقرار السياسي للدولة كلما مال المتنقلين نحو تأجيل قرار تحويل.[1]

ج-العوامل الخاصة بدول الجذب:

فيما يتعلق بدولة يفترض أن المتنقلين يقومون بإيجاد العديد من القرارات المتصلة بمكان الإقامة وأن على المتنقل أولا أن يحدد ما إذا كان سيحفظ على المسكن فإذا ما قرر تحويل المكان فإن لابد بأن يقوم بتجديد مكان الإقامة الرسمي ومكان العمل الدائم، ويقوم المتنقلين بتحويل إلى موقع أخري لغرضيين: الأول هو توفير الاحتياجات المعيشية للأسرة في مكان محدد والثاني هو الأسرة من العناصر المهمة المتعلقة بقرار التنقل أساسيا.

[1] محدداي المالكي، ياسر الشلبي. مرجع سابق ص ص: 13.

وعادة ما يتأثر هذا الجزء من تحويلات بأي من الحوافز المختلفة للدولة والتي قد يهدف إلى الحد من عمليات التضخم كما ليتأثر بالحوافز في منطقة أخري والتي تهدف إلى زيادة عمليات التضخم تحويل وتلعب مستويات الدخول في الدولة الدور الأساسي في تحديد مقدار هده التحويلات وبما أن هذه التحويلات سوف تستخدم لدعم استهلاك الأسرة فإن انخفاض مستويات الدخول هناك سوف يدفع بالمزيد من تحويلات للمحافظة على مستويات المعيشة.

ويلعب معدل التضخم دور أساسيا في تقلبات الدخول بالنسبة للكثير من الدول ومن ثم يؤدي ارتفاع التضخم في الدول إلى تشجيع الأفراد نحو تحويل إلى مناطق سكنية أخري للمحافظة على مستويات الاستهلاك غير أن المناخ التضخمي السكاني في الدولة الأصل يؤدي غالبا إلى تخفيض قيمة المستوي المعيشي.[1]

من ناحية أخري فإن تحويلات الأفراد لأغراض الاستثمار تعكس فروق معدلات العائد على الأصول المالية بين المدينة وأخري في الدولة الواجدة فإن كانت معدلات العائد في المدينة الأصل أقل من المدينة المضيفة فإن المتنقلين سوف يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم ومن المفترض أن يكون المتنقل مهاجر هجرة مؤقتة بهدف حيث يتمثل الهدف في هذه الحالة في تكوين قدر محدد من الاستقرار ومع ذلك فإنه في ظل ظروف التنقل المؤقتة سوف أمام خيار الاحتفاظ بمسكن محدد ويقوم بتحويل قدر صغير منها لأغراض الحالة الأسرة وبالطبع كلما زادت مدة الإقامة المتنقل أو توقع أقامته فتره طويلة فإنه يصبح أكثر اندماجا في المدينة المضيفة [2]

3. أصناف تنقل الأفراد في الوسط الحضري العوامل المؤثرة في التنقل

أ-أسباب تنقل الأفراد:

إن تنقل في الوسط الحضري شيء لابد منه لاسيما إذا تعلق الأمر بالأنشطة تجب القيام بها كالتنقل على سبيل المثال من المنزل إلى العمل كما يمكن أن يكون التنقل اختياريا أو طوعيا يتعلق بأوقات الفراغ مثلا ويمكن تقسيم تنقلات الأفراد في الوسط الحضري عموما إلى:

[1] محدداي المالكي، مرجع سابق، ص:13

[2] نفس المرجع سابق، ص ص:15/13.

***التنقلات المهنية:** تتمثل في التنقلات التي تتعلق بمهنة أو عمل فرد كالاجتماعات وخدمة العملاء والتي تحدث عادة في ساعات عمل المقررة.

*-**التنقلات الشخصية:** أما عن التنقلات الشخصية فهي تنقلات التي تقوم بها الأفراد بشكل طوعي أو اختياري ترتبط هذه تنقلات عادة بمراكز الأنشطة التجارية بغرض التسوق أو الترفيه.

***التنقلات السياحية:** هي تلك التنقلات التي تتم عادة في مدن التاريخية ذات المعالم السياحية والمرافق الترفيهية كفنادق والمطاعم هذه التنقلات عادة ما تكون موسمية.[1]

***تنقلات الشحن والتوزيع:** تتعلق تنقلات الشحن والتوزيع الشحنات وإمداد المصانع والمحلات للتلبية احتياجات للاستهلاك فتكون مراكز التوزيع مرتبطة بمنافذ بالتجزئة.[2]

ب-العوامل المؤثرة في تنقل الأفراد:

إن طبيعة التنقل في الوسط الحضري ومدي كثافتها دليل على التطور الحضري للمدينة كما تعتبر عن قدرة المخططين في ضمان مدينة منظمة تؤدي وظائف على أكمل وجه وتوفير الراحة والأمان لسكانها فعندما يراد المحافظة على المدن العتيقة أو توسيعها تبرز مشكلة النقل كمسالة جد هامة بالإضافة إلى أسباب تنقل هناك مجموعة من العناصر التي تتحكم في طبيعة وكيفية تنقل الأفراد داخل المدينة وأهم العناصر:

- **أصل أو منبع الحركة:** هو مكان أو نقطة انطلاق الشخص نحو مقصد معين وفي المتوسط فإن واحد من سكان الوسط الحضري يقوم بثلاثة أو أربعة تنقلات في الوسط الحضري يوميا لغرض ما بحيث في كل مرة يتم تلبية الغرض يتولد تنقل جديد وتتغير الفترة الزمنية بين تنقل أخر جديد حسب الغاية من التنقل، ويوضح الشكل التالي تخطيط مبسطا للطريقة التي تتحكم في الحراك السكاني داخل المدينة والمرتبطة بمراكز الحضرية إدا يختلف الحراك السكاني بين ثلاث طبقات طبقة فقيرة تتميز بحراك سكاني كبير وطبقة متوسطة داتا وتيرة حراك سكاني متوسط وطبقة غنية محدودة الحركة وهدا كتالي:

---

[1] شاكر بالخضر: **مشروع القطار الحضري بمدينة بأتنه**، دراسة الشرافية، مذكرة ماجستير، الجزائر، بأتنه ، 2011/2010. ص ص: 15/14.

[2] شاكر بلخير، المرجع سابق، ص: 17/15.

الشكل رقم(12): الحراك السكاني للأفراد وفق ثلاث فئات: طبقة اجتماعية فقيرة/ ومتوسطة/ وراقية

المصدر: أحمد عبد المنعم حامد القطان، مرجع سابق، ص: 161

ونظرا لاختلاف الطبقات فإن لكل أسرة أو طبقة تعيش بمنطقة مختلفة من المدينة، فطبقة داتا الأسرة الراقية تعيش بعيدا عن أي إزعاج ناتج من مركز المدينة. بينما الأسرة الفقيرة ليس أمامها حل سوي أن تعيش في ضواحي المدينة، أما الأسرة المتوسطة فتعيش في منطقة متطور بقرب من وسط المدينة، وبالطبع يوجد بين هده المناطق مجموعة من المراكز الحضرية مختلفة الخدمات التي يبحث عنها الفرد.

***نمط النقل:** يقصد بنمط النقل المستخدمة بحيث يتوقف اختيار نمط نقل معين على حساب بقية أنماط النقل على عدد من عوامل كدخل والوقت وأنماط التنقل المتاحة والمتوفرة وتكنولوجيا.

***المسلك المتبع:** يشمل المسلك أو المسار الطرق التي يتم استخدمها أثناء التنقل داخل المدينة حيث يمكن للمسالك المتبع أن يتغير في أثناء احتقان المرور أو حالة وجود نشاط معين لكن في أغلب الأحيان يكون ويبقي ثابتا.

***المقصد:** يعني الواجهة النهائية المراد بلوغها أو المكان المتجه نحوه يؤثره توزيع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الحضري للمدينة بشكل كبير في تغيير المقصد المطلوب.

إلا أذا كانت وجهة المتنقل هي العمل في السابق كان وسط المدينة مقصد أساسيا لكن انخفضت حصة الوسط المدينة من التنقلات بسبب زيادة تنقلات نحو ضواحي المدينة.

ثانيا. أنواع الحركات السكانية ودوافعها

1. الهجرة السكانية

تعتبر الهجرة ظاهرة جغرافية قديمة ظهرت مع وجود الإنسان والحاجة إلى التنقل، هذه الظاهرة شأنها شأن أية ظاهرة جغرافية أخري، تحدث ضمن حيز جغرافي وفق أطر اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث تطورت مع تطور المدينة والأنشطة الإنسانية المختلفة التي تتضمنها هذه الأخيرة التي أصبحت تستقطب مختلف التركيبات السكانية التي لها أهمية كبيرة في تغيير الخصائص الديمغرافية للسكان في مناطق الطرد والجذب.

أ. مفاهيم عامة حول الهجرة:

تعرف الهجرة السكانية على أنها مجموعة من التحركات السكانية التي تعكس رغبة الإنسان في مغادرة منطقة معينة يصعب العيش فيها أو تشهد نقص في مختلق الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها من مستلزمات العيش اليومية، والانتقال إلى منطقة أخري يعتقد أنه ستمكن من العيش فيها بصورة أفضل.

كما تعرف الهجرة على أنها عملية التغيير الدائم في مكان الإقامة، وقد تشهد شخصا واحد أو أسرة أو ربما قرية بأكملها، إضافتان إلى أن الهجرة هي تغيير مكان السكن لرب الأسرة شرط أن تتبعها إقامة بشكل دائم في الوطن الجديد، على ألا تقل فترة الإقامة عن سنة واحدة.

الهجرة في اللغة تفيد معني الترك والمغادرة، ويقال: هجر الشيء إذا تركه وقد أعطي الباحثون للهجرة تعريفات متنوعة، فالجغرافيون أو علماء السكان يعتبرونها ظاهرة جغرافية وتعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى قم ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد ومع ما في هذا التعريف من الصحة أنه يفتقر إلى الدقة والوضوح والتحديد فيما يتعلق بالبعد ألزماني والمكاني.

وهناك تعريف إحصائي للهجرة السكانية يعتبر أن كل حركة من خلال الحدود ما عدا الحركات السكانية، تدخل في إحصائيات الهجرة، وإذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر فتحسب هجرة وإذا كانت أقل من سنة تعتبر مؤقتة.[1]

وتعتبر حركة الهجرة جزءا من الحركة العامة للسكان إذا أن حصيلة المواليد تدعي " حركة السكان الطبيعية " أو " نموهم الطبيعي " أو الهجرة إلى البلاد والنازحين منها " حجم الهجرة " وينسب إلى متوسط عدد السكان في السنة أو في خلال فترة مسماة، فيحصل معدل حجم الهجرة وهو يقيس حركة الهجرة الداخلية التي تحدث من البلاد إلى خارجها والعكس فيظهر هذا القياس مدى نشاط تلك الحركة.[2] والفرق بين القادمين والنازحين أو الداخلين والخارجين يدعي " صافي الهجرة " أو ميزان الهجرة وإذا زاد عدد المهاجرين إلى البلد على عدد المهاجرين منه دعي الفرق " فيض الهجرة " وإذا نقص عنه دعي " غيض الهجرة "

ب. <u>تصنيف الهجرة</u>

للهجرة السكانية العديد من التصنيفات تختلف باختلاف نوعية الانتقال، فمنها تكون على أساس المكان الذي يتم الانتقال إليه، أو على أساس إرادة القائم بها أو على أساس مدة المستغرقة للهجرة، وتصنف الهجرة حسب المكان: إلى الهجرة الداخلية وأخري خارجية.

- **الهجرة الداخلية:**

تشير عملية الهجرة الداخلية إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل البلد واحد أو منطقة أخرى في نفس هذا المجتمع، والواقع أن هناك متغيرات تجعل الهجرات الداخلية التي يشهدها العالم يزيد حجمها عن حجم الهجرات الدولية والخارجية ومن أهم هذه العوامل أن الهجرة الداخلية قليلة التكلفة ، وتتميز بأنها تأخذ تيارات واتجاهات عكسية ، بمعني أن مناطق طرد السكان تجذب في نفس مهاجرين إليها، كما أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان إلى خارجها،

[1] عبد الكريم الباقي: **<u>الهجرات وتحركات السكان</u>**، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الرابع، 1975، ص900.

[2] عبد القادر القصير: **<u>الهجرة من الريف إلى المدن</u>**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص:106.

وهنا يصدق قول البعض بصدد الهجرة عموما، أنه في كل حركة تنقل كبرى من مجتمع إلى أخر إلى التعويض عن طريقة حركة معاكسة من جانب السكان .[1]

وبالإمكان تقسيم الهجرة الداخلية ذاتها إلى نوعين:

أ-هجرة من إقليم إلى أخر ومن ولاية إلى أخرى ومن منطقة إلى ثانية أو من محافظة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة وبين منطقتين يحملان نفس الصفات الثقافية والحضرية.

ب-هجرة ريفية حضرية وهي من أشهر أنواع الهجرات وأوضحها تلك التي يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

وتزداد هده الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمراكز جذب وكلما اتسع نطاق مراكز الصناعية الجديدة في الوقت الذي يزداد فيها سكان المناطق الريفية فيزيد عن حاجة العمل الزراعي الحقيقي.

ولقد بدأت الهجرة الريفية الحضرية أو النزوح الريفي إلى المدن تتدفق إلى المدن على أثر الانقلاب الصناعي في العديد من البلدان وخاصتنا الأوربية منها حيث شهدت ثورة صناعية بدخلها وظهرت فيها الحاجة إلى أيدي عاملة وهذا مما شجع عملية الانتقال إلى المركز التي أصبحت تتسم بأسلوب الحضرية تتوفر فيها جميع متطلبات حوافز تحسين المعيشة ، ولكن مع إسهام الهجرة في توفير هذه العملية ، فإن الهجرة بدأت تشكل إحدى المشاكل الكبرى التي تعانيها المجتمعات الصناعية نتيجة تزايد التعداد السكاني بدخلها بشكل يفوق الحجم الديموغرافي هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهور العديد من الأزمات الحضرية كصعوبة في التنقل وتزايد الاكتظاظ السكاني مما أدي إلى ظهور سكنات عشوائية ترتكز معظمها في أطراف وضواحي المدينة .

- **الهجرة الخارجية:**

تشير الهجرة الخارجية إلى انتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع أخر طلب لحوافز تحسين المعيشة أو فرارا من الاضطهاد أو تطلعا لغرض أحسن في الحياة أو غيرها، وتنحصر الهجرات الخارجية أو الدولية الرئيسة التي شهدها العالم في العصر الحديث فيها يلي:

[1] محمد غلاب ومحمد صبحي عبد الحكيم: **السكان جغرافيا والديموغرافيا، مرجع** سابق، ص: 52.

تختلف الهجرات الخارجية يختلف كل دولة إذا شهدت الهجرات الأوربية فيما وراء البحار إلى أمريكا، والهجرات الدولية داخل أوروبا والهجرات الإفريقية والهجرات الأسيوية ولقد أسهمت هذه الأنواع من الهجرات في إقامة مجتمعات بأسرها.[1]

ولازالت الهجرة الخارجية في الوقت الحالي من المسائل التي تشغل بال المجتمعات المتقدمة ودول عالم الثلاث نتيجة عدم استقرار اليد العاملة داخل المدن والحاجة المستمرة إلى محفزات تحسين المعيشة مما تجبرها على علية الانتقال وهذا ما دفعها إلى سن العديد من القوانين التي تنظمها إما بالتحديد أو المنع أو بالتعيين بتصنيف المهاجرين الذين يمكن قبولهم.

وتصنف الهجرة حسب إرادة القائمين بها إلى هجرة إرادية وهجرة قسرية أو اضطرارية أو مخططة

وهي كتالي:

***الهجرة الإرادية:** وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى أخر تغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو إجبار رسمي.[2]

***الهجرة الاضطرارية:** ونعني بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، أو بعبارة أخرى إجبار السلطات لبعض الأفراد والجماعات على النزوح من منطقة معينة أو أخلائها خشية كارثة كالزلزال أو الفيضانات أو الحروب وما إليها.[3] ولذلك قد يدخل في هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم التهجير والأمثلة على ذلك النوع من الهجرة الاضطرارية على المستوي الدولي والمحلى أمثلة كثيرة ولا حصر لها.

***الهجرة الدائمة:** وتمثل الهجرة الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى وما يصاحبه من تغير كامل لكل الظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائيا ولا يعودون مرة أخرى.

---

[1] محمد غلاب ومحمد صبحي عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص:122-125.

[2] على عبد الرزاق حلى: **علم الاجتماع السكان، كلية** الأدب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص: 145.

[3] محمد عودة: **الهجرة إلى مدينة القاهرة، دوافعها وأنماطها وأثارها**، مجلة الاجتماعية القومية، العدد الأول، المجل د11، ص ص:6-7.

***الهجرة المؤقتة:** فهي تمثل هجرة التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا، ومن أمثلة الهجرة بسبب العمل الخارجي أو داخل البلد لفترة مؤقتة، مثلما يحدث بالنسبة لهجرة عمال الترحيل في مواسم العمل أو هجرة العمالة الفنية وغيرهم إلى يفضل البلدان التي تتوفر فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة ويطلق على هذا النوع من المهاجرين العائدين والذين يترددون بين حين وأخر على موطنهم الأصلي نظرا لارتباطهم بهذا الموطن لأسباب اجتماعية واقتصادية.

***تصنيف الهجرة من حيث القائم بها:**

وينقسم هذا التصنيف إلى هجرة فردية وهجرة أسرية وهجرة جماعية، فالهجرة الفردية هي التي تحمل الأفراد منفردين قريبا أو بعيد من أمكنتهم الأصلية للأسباب التي دفعتهم للهجرة ، أما الهجرة الأسرية فهي عندما يقرر الفرد المهاجر عدم العودة إلى مواطنه الأصلي والاستقرار في مهجره، يصطحب أسرته إلى بلد المهجر وأخيرا الهجرة الجماعية التي يشترك فيها جملة أفراد أو أسر وهي غالبا ما تنجم عن الكوارث الطبيعية أو سبيل تحقيق مشروعات تنموية أو اقتصادية أو تخطيطية وأحيانا تنجم عن الحروب والاضطرابات السياسية والأطماع الاستيطانية .

***تصنيف الهجرة من حيث الكيفية:**

ينقسم هذا التصنيف إلى هجرة عمودية وهجرة أفقية : فالهجرة العمودية يقصد بها تلك الهجرة التي يهدف المهاجر إلى إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو كليتيهما، والسعي نحو ما يظنه الأحسن أو الأفضل أي من الأدنى إلى الأعلى مثل : ذلك الفلاح الذي سعي وراء العلم حتى توصل إلى إنهاء الدراسة الجامعية وانتقل إلى المدينة ليعمل في مجال دراسته طبيبا أو محاميا وغير ذلك، لأنه لا يجد المجال المتناسب مع وصل إليه من درجة علمية في قريته ومثله العامل العادي الذي تدرب على استخدام الآلة حتى أصبح عاملا فنيا فقصد مراكز الصناعية التي تتيح له فرصة الإفادة من اختصاصه وهي في المدن عادة .[1]

[1] أبو عيانة، مرجع سابق، ص: 95.

-أما الهجرة الأفقية فهي تعني تغيير مكان الإقامة مع الاحتفاظ بذات العمل كأن ينتقل عامل من مدينة إلى مدينة ليلتحق بعمل للنسيج أوسع من العمل الذي تدرب فيه، أو ينتقل من قريته لضيق أرضه أو جفافها ليذهب إلى قرية أخرى تتوافر فيها الأرض والمياه وفي كلتا القريتين يعمل مزارع.

***الهجرة حسب الزمن:**

إذا يعتمد بعد الفترة الزمنية التي يستقر أثناها المهاجر في بلد الاستقبال أو الوفود، وتقسم إلى هجرة مؤقتة لفترة محدودة، وأخرى دائمة أو مستقرة وهذا التصنيف وإن عد بمعني من المعاني دقيقا، إلا أنه لم يحسم بشكل قاطع الفترة الزمنية التي إذا فضاها المهاجر في مكان المهجر عدت هجرته دائمة وحتى ولو عاد إلى موطنه الأول بعد فترة محددة.[1]

د. دوافع الهجرة وأسبابها:

تتعدد الدوافع الكامنة وراء اتخاذ قرار الهجرة، وقد تتداخل هذه الدوافع في كثير من الأحيان تبعا للتنوع والاختلاف في خصائص المهاجرين، وتقسم هذه الدوافع والأسباب إلى:

- **الأسباب الاقتصادية:** وتعتبر الدافع الأبرز إلى الهجرة السكانية أكثر من غيراها، حيث إن فقر بعض المناطق وندرة مواردها والفرو قات الاقتصادية بين الأقاليم داخل الدولة الواحدة وتدني مستوي المعيشة نتيجة لتدني الأجور، دفع بالكثير من الأفراد للبحث عن المناطق أوفر موردا وإنتاجا، ومن أبرز الأمثلة التاريخية على هذا النوع من الهجرات، هجرة الأوربيين نحو الأمريكيين.[2]
- **الأسباب السياسية والأمنية:** وتتمثل في سياسة الدولة التي تسعي لتهجير عدد من سكانها بهدف إعادة توزيع السكان وتطوير مناطق جديدة ضمن خطط تنموية، أو السياسات الاستعمارية التي تجعل الدول تدفع بقسم من سكانها إلى مناطق المستعمرات بهدف حماية ممتلكاتها وتثبيت أقدامها في تلك المستعمرات، ومن أمثلتها الهجرات اليهودية إلى فلسطين.[3]

---

[1] علي معمر عبد المؤمن: **التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع** الليبي، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2006، ص34.

[2] أبو عيانة، مرجع سابق، ص: 52

[3] سهاونة، مرجع سابق، 154.

- **الأسباب الدينية: حيث** إن تعرض الطوائف الدينية أو العرقية إلى الاضطهاد والعنف يدفعها إلى ترك مناطق سكنها والبحث عن أماكن أكثر تستطيع فيها القيام بشعائرها الدينية دون الخوف على حياتها.
- **الأسباب الطبيعية:** حيث حدثت الكثير من الكوارث الطبيعية التي أجبرت الأفراد على ترك مناطق سكنهم والبحث عن مناطق أكثر أمنا مثل الفيضانات والأعاصير والزلازل والبراكين.
- **الأسباب الاجتماعية:** إذا أن ما تتميز به المدن من توفر للخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية ووسائل الراحة والترفيه جعل منها منطقة جاذبة للسكان، خاصة هجرة ريفية إليها.
- **الأسباب الديمغرافية:** حيث يزيد عدد السكان في الريف زيادة طبيعية بمعدل أعلى من المراكز الحضرية بسبب العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإن الأرض في الريف تصبح غير قادرة على استيعاب هذه الأعداد من السكان، ما يدفعهم للهجرة إلى المدن.

أ. **نتائج الهجرة السكانية وأثارها على مجتمع الحضري والريفي**

إن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن شائعة في مختلف مدن العالم، تنجم عنها مجموعة من النتائج الديناميكية التي تنعكس بدورها على مجتمعي الطرد والجذب، حيث أنها تغير حجم السكان والتركيبة العمرية والنوعية لهم في كل من المناطق الطاردة والجاذبة للسكان، ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى:

- **أثار الهجرة الداخلية على المجتمع الريفي:**

ترافق عملية الهجرة من الأرياف إلى المدن العديد من التغييرات على المجتمع الريفي ومنها: [1]

-حرمان القرية من الأيدي العاملة ذات كفاءة في قطاع الزراعة، ما أدي إلى ارتفاع الأجور ونقص إنتاجية العامل الريفي.

-حرمان القرية من الشباب المتعلمين نتيجة الهجرة إلى المدن، بحيث يحدث فجوة كبيرة بين المجتمعين الريفي والمدني من الناحية الثقافية والتعليمية.

[1] أبو عيانة، مرجع سابق، ص: 56

– هجرة الشباب تؤدي إلى ظهور مشكلة في التركيبة النوعية والعمرية في القرى، حيث تزيد نسبة الإناث والشيوخ والأطفال وهو ما يؤثر على إنتاجية القرى، وخلق المشكلات الاجتماعية،

– نقص الخدمات العامة الصحية والتعليمية وغيرها نتيجة الاهتمام بتطوير المراكز الحضرية والمدن الكبرى، كذلك ترك مساحات شاسعة من الأرض دون استغلالها، ما يؤثر في إنتاجية الأراضي الزراعية في المجتمع الريفي.

- **أثار الهجرة الداخلية على مجتمع الحضري:**

تحدث عملية هجرة العديد من التغيرات على المجتمع الحضري، ومن أهمها:

–التضخم السكاني السريع في المدينة نتيجة هجرة أعداد كبيرة من الريف إليها، خاصة من فئة الشباب.

–ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية نتيجة لخرق القانون ومحاولات التكيف والتطبع بأسلوب حياة المدينة، وهو ما يدفع بالعديد من المهاجرين إلى تحطيم القيود مثل تفكك الروابط الأسرية.

–الزحف العمراني على الأراضي الزراعية على الأراضي المحاذية للمدينة من أجل تطوير مشاريع الإسكان والخدمات والضغط على الخدمات في المدينة، ما يسبب زيادة في الأعباء المادية من أجل توفيرها.

- **الهجرة الداخلية وعلاقتها بتطور سكان المدن**

تعتبر دراسة سكان المدينة عنصر أساسيا في تكوينها، وهي جزء جوهري يؤثر في النمو الحضري بوجه عام، حيث إن العديد من المخططات الخاصة بالمدن تركز في أهدافها على تنظيم حركة النقل والمرور ونمو السكان في المدينة وتوزيعهم وخصائصهم والمشكلات التي ترتبط بالسكن، كذلك تتطرق إلى مسالة التلوث والخدمات الاجتماعية المقدمة للأفراد، والمرافق العامة وأماكن الترويح.

ومن أسباب تضخم وتزايد أحجام المدن في العالم بالدرجة الأساسية إلى الهجرة من المناطق الريفية التي تحدث على شكل هجرات داخلية للمدن معينة داخل دولة، فمثلا ازداد عدد سكان

مدينتي عمان والزوفاء الأردنيتين من 108304 أفراد عام 1952، إلى 2462380 فردا عام 1997، نتيجة للهجرة القسرية التي فرضت على الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية الأردنية من المناطق الريفية إلى المدن الرئيسية. [1]

ومن الأسباب الفعلية لتضخم أغلب المدن هو الهجرة بأنواعها والزيادة الطبيعية للسكان، سواء في المدن المتقدمة أو الدول النامية ، كذلك فإن المهاجرين نحو المدن غالبا ما يستقرون في مناطق البلدة القديمة من المدينة، إضافتان إلى متخلف ضواحي وأطراف هذه المدن والتي تكون قريبة من مراكز عملهم أو من منطقة الأعمال المركزية والإدارية ،حيث تتوفر سبل العمل وتوفير الوقت لهم، أو أنهم يستقرون في مناطق الحواف في المدينة حيث تكون أسعار الأراضي منخفضة، ما يمكنهم من بناء مساكن لهم أو أن يقوموا بإنشاء أكواخ وبيوت الصفيح كما هو الحال في العديد من المدن في الوطن العربي.

- **الهجرة الداخلية وعلاقتها بالتحضر**

يعتبر التحضر إحدى عمليات التغير الاجتماعي، يتم من خلاله انتقال سكان الريف إلى المدينة ومحاولة اكتسابهم أنماط التحضر في سلوكهم وقيمهم بشكل تدريجي، وترتبط بما التحولات والمشكلات التي تتيح عن هذه الظاهرة، وبالتالي يرتبط بمفهوم التحضر مصطلحان أساسيان هما: درجة التحضر والنمو الحضري، ويقصد به مقدار الزيادة في عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة، وهو ما يؤدي إلى التغيير في البنية الديمغرافية في المناطق الحضرية، وهنالك علاقة بين الهجرة والتحضر داخل المدن من خلال ارتباطها بعديد من المتغيرات منها:

-التغيرات الاقتصادية حيث تعد التغيرات الاقتصادية من أهم أسباب نمو المدن، حيث إن المدن أصبحت تشكل مراكز اقتصادية ضخمة من حيث الإنتاج الاقتصادي، والتنظيم الاجتماعي ولمعلوماتي، وهذا ساهم بدوره في ارتفاع مستوي التحضر في المدن.[2]

[1] سهاونة فوزي، مرجع سابق، ص: 154.

[2] سهاونة فوزي، مرجع نفسه، ص:164/165.

2. النزوح الريفي

تعد ظاهرة النزوح الريفي من المظاهر الهامة للحراك السكاني داخل المدينة وخارجها ومن الصعب قياسها على مستوي الإقليمي إلا إذا تضمنت التعدادات وبيانات عن المهاجرين ومواطنهم الأصلية وتواريخ قدومهم ، وتختلف عوامل الجذب والطرد للنازحين من بيئة لأخرى بطريقة تجعل تيارات الهجرة تأخذ اتجاهات مختلفة على رقعة الدول وينظر إلى العوامل الاقتصادية على أنها على أكثر العناصر المؤثرة في الهجرة جذبا وطردا وكذلك فإن العوامل الديمغرافية التي تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ونزايد الضغط البشري على الموارد الاقتصادية توثر هي الأخرى في طرد كثير من السكان من تلك البيئات التي تتميز بهذه المعدلات العالمية.

أ-تعريف النزوح الريفي:

تعتبر ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن الحضرية من أهم مظاهر الحراك السكاني وخاصة بالنسبة لدول التي تتميز بارتفاع في مستوي التنمية الصناعية وتقدمها الاقتصادي وارتفاع دخول أفرادها في قطاعات مرتبطة بالصناعات ومختلف الخدمات الاجتماعية ، وهذا ما دفع إلى أعداد كبيرة من السكان الريفيين إلى الاتجاه نحو المراكز الحضرية والتي غالبا ما تكون مراكز رئيسية للصناعة وتكون الهجرة عاملا هاما من عوامل المراكز الحضرية وتختلف أسبابها في هذا النمو باختلاف العوامل الكامنة في تلك المراكز وقدرتها على جذب السكان إليها ويقابل ذلك بطبيعة الحال وجود عوامل طرد في البيئات الأصلية للنازحين تحفزهم على النزوح وتتفق معظم دول العالم النامي في تلك الظاهرة والتي تجلب في تدفق أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن وأدي ذألك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني بتلك المدن ارتفاعا يفوق النمو في المنطقة ككل .[1]

عرف أغلبية الاجتماعيون النزوح الريفي على أنه عملية انتقال فئة من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد وخارج حدود هذا البلد وتتم هذه العملية إجمالا بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم، فالنازح إذن هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد ليقم فيه ويعيش فيه من عمله والسبب الأساسي الدافع للنزوح هو رغبة الإنسان في تحسين حالة ومستوي معيشة.

---

[1] فتحي محمد أبو عيانة: **دراسات في علم السكان**، النهضة العربية، بيروت، ص: 172-171.

ومن هنا ينظر إلى النزوح الريفي باعتبارها على التغير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية ونروح ريفي سكاني من الريف إلى المدن ومن مدينة إلى أخري في نفس البلد ومن مجتمع إلى أخر والتي تعتبر من أهم سمات هذا القرن.[1]

ولهذا حددت عملية النزوح بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منقطة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد واحد أو منطقة إلى أخرى خارج هذا البلد، وبناء على هذا التحديد لمفهوم النزوح الريفي ينبغي لنا أن نرسم الحدود الفاصلة بين هذا المفهوم وبين غيره من مفهومات أخرى متشابهة له، وفي هذا الصدد فالمهاجرين يختلفون عن المتنقلين ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى أخر حتى ولو اضطرهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم، لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة بترتيب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها أما الذي يتنقل بين مسكن وأخر قد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول .

كما أن هنالك اختلف واضحا بين التنقل الاجتماعي والهجرة ذألك أن التنقل يعتبر من قبل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون الانتقال إلى منطقة أخرى، كما أن النزوح الريفي باعتباره تغير فيزيقي في مكان الإقامة المعتاد وبالتالي تغير جذري في حياة المهاجر فهي تنطوي بين طياتها عملية انتقال اجتماعي ذألك لأن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منقطة المهجر مستوي من الحياة الاجتماعية ويصل إلى بعض المراكز ويتمتع بمكانة اجتماعية اقتصادية لم تكن له في المنقطة التي انتقل منها وهجرها .[2]

ب. خصائص النزوح الريفي

*يتم النزوح الريفي إلى المدينة نتيجة للحوافز الاجتماعية والسياسية والثقافية المتوفرة داخل البيئة أو المحيط الاجتماعي وهذه الحوافز جميعها سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، والتي بدورها تعطي أهمية للموقع الجديد الذي تحول بناء على توفر تلك الحوافز أو بعض منها إلى المركز جذب للسكان المتنقلين ونتيجة لتلك التغيرات الداخلية للبيئة التي طرأت على هذا الموقع.

[1] عبد المنعم الشافعي: **مذكرات في إحصائيات الهجرة**، المركز الديمغرافي ، 1965، ص:105.

[2] عبد الكريم الباقي: **الهجرات وتحركات السكان**، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الرابع ، 1975، ص:901.

أثر ذلك بدوره على مدي التغيير الذي بدأ على مبدأ التقويم الشخصي لهذا المكان حيث تتولد الرغبة الشخصية في النزوح إلى المدينة، وخاصة إذا كان هذا الشخص يعيش بعدم الرضا على مستوي معيشته.[1]

*إن النزوح الريفي قد يفصل المتنقل إلى المدينة عن منطقتهم الأصلية ونجعلهم في شبه عزلة في الحياة الحضرية لذي يطروه إلى الاندماج فيه، بالتدريج أي في ثقافة وتراثه القومي.

*النزوح الريفي ظاهرة اجتماعية تحمل ما تحمله أي ظاهرة اجتماعية من صفات تتمثل في كونها إنسانية، إلزامية، عمومية، تلقائية، ترابطية، موضوعية.

وهذه الظاهرة تتعلق بالحاجة الحيوية للأم والشعوب لتبادل العناصر فيما بينها فالنزوح الريفي عملية انتقال إلى المدينة التي تشكو نقصا في اليد العاملة المختصة في سبيل استغلال مواردها الاقتصادية والطبيعية على أحسن وجه.

أ- قانون النزوح الريفي من الأرياف إلى المدن

إن قلة الدراسات حول ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن الحضرية التي أجريت في العديد من دول العالم حاولت وضع بعض القوانين التي تفسر هذه الظاهرة باعتبارها من أهم الموضوعات في علم الاجتماع، ويعتبر " **رافنستين Hagenstein** " أول من وضع قوانين النزوح من الأرياف إلى المدن عام 1889 في مقاله المعنون " Law **of migration**" ولقد وصل إليها بفضل الدراسة الإحصائية المستفيضة للظاهرة النزوح الريفي في المجتمع الانجليزي ومن هذه القوانين نذكر ما يلي:

-يقابل تيار النزوح تيارا يعوض ما فقدته المناطق الطاردة للنازحين.
-إن عدد النازحين يتناقص تدريجيا كلما زادت المسافة.
-إن النازحين لا يقطعون مسافات طويلة إلا في حالة رغبتهم الاستقرار في المراكز التجارية والصناعية الكبرى.
-يقل ميل سكان المدن إلى النزوح عند سكان المناطق الريفية.
-إن ازدهار الصناعة يضاعف عملية النزوح تجاه المدن الصناعية.

[1] عبد الكريم الباقي: **الهجرات وتحركات السكان**، مرجع سابق، ص:901.

*إن رغبة الناس في تحسين أحوالهم الاقتصادية هي أقوى حافز لهم على النزوح وإذا ما حللنا هذه القوانين وجدناها لا تنطبق على جميع البلاد وذلك للأسباب الآتية:

*تختلف هذه القوانين حسب ظروف البلد

* هنالك حالات لا يندرج فيها النازحين من مدينة صغيرة إلى المدينة أكبر بل أنما يهاجر أساسا من الريف متجها نحو المدينة توفر له عملا.[1]

*إن هذه القوانين لو صدقت في الفترات العادية، فإنها تنفي تماما في الفترات الأخرى إذا لا تكون المدن صالحة لمدة طويلة الاستقبال سكان جدد بل بالعكس فقد تقذف بجزء من سكانها إلى الريف في فترات الأزمات الاقتصادية الشديدة والحروب.

* إن ظاهرة النزوح الريفي تتجه نحو المدن على الدوام ويتناسب ازدياد التيار عكسا مع بعد المسافة.[2]

*هنالك عملية امتصاص تسبق الهجرة النهائية إلى المدينة وذلك في المنطقة المحيطة بالمدينة مباشرة، وهذا ما يحدث خليلة في سكان الريف المجاور للمدينة وتكون عملية الامتصاص هذه ناشئة عن تيار أساسي يستطيع النفاذ إلى المدينة، فيعوض التيار الأخر أي أن كل تيار أساسي للنزوح الريفي ينشأ عنه أخر فرعي ملازم له.

* يتحدد تيار النزوح الريفي دائما للمسافات بعيدة من مناطق الطرد إلى المراكز التجارية والصناعية الكبرى.

وعلية فإن النزوح الريفي يرتبط أساسا بتزايد السكان الذين تعجز الأراضي الزراعية عن توفير فرص العمل لهم، فهي ظاهرة اجتماعية طبيعية بل حتمية، ثم هي صحية كذلك خاصة حين نحاول إقرار التوازن بين المجتمع الريفي والحضري.

أ. المقاربة السوسيولوجية لظاهرة النزوح الريفي

يختلف تفسير ظاهرة النزوح الريفي في عدة اتجاهات، حيث توضح النظريات المفسرة لظاهرة النزوح الريفي في اتجاهات المفسرين والمنظرين.

[1] عبد القادر القصير: مرجع سابق، ص:144-146.

[2] عبد القادر القصير: مرجع نفسه، ص: 147/146.

فالمتخصص في الجغرافيا يقدم تفسير لظاهرة النزوح الريفي حسب خبراته الأكاديمية والاقتصادية يفسرها اقتصاديا ويقدم الاجتماعيين تفسيرات مرتبطة بالجماعة والمجتمع، ولذلك فثمة اتجاهات نظرية محددة في تفسير ظاهرة النزوح الريفي.[1]

ويعتبر البعد التفسيري في ظاهرة النزوح الريفي أحد المصادر التي تضفي أهمية خاصة على دراسة ظاهرة النزوح الريفي، فمن الواضح أنه ليس ثمة اتفاق على نظرية واحدة في تفسير هذه الظاهرة، ولازالت مختلف النظريات الثلاث تواجه جوانب قصور واضحة، فالنظرية الاقتصادية والجغرافية تقدم تفسيرات حتمية لظاهرة النزوح ومعروف أن التفسير معيب لتجاهله الكثير من العوامل المؤثرة في تشكيل الظاهرة وتركيزه على عامل واحد.

أما النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة النزوح الريفي فما زالت في طور التكوين وليس ثمة وضوح حقيقي لهذه النظريات بل أن النظريات الاجتماعية المفسرة للهجرة لم تحتل بعد مكانتها كاتجاه تفسيري في دراسة ظاهرة النزوح الريفي.

ومن جهة أخري فإن دراسة النازحين قد تسهم أيضا في إيضاح ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن والعوامل المؤثرة في النازحين وفي المهاجرين بشكل عام، بجانب أن مثل هذه الدراسات التي تتناول المهاجرين والنازحين في المجتمع قد تقدم إسهاما في تفسير تكيف النازحين سواء في المجتمع المدني أو في المجتمع الريفي وهذه النقطة لم تهتم بها معظم النظريات والتفسيرات المتعلقة بظاهرة النزوح الريفي إلى المدن.

حيث نجد أن معظم النظريات تهتم فقط بالعوامل التي تعمل على طرد النازحين من مواطنهم الأصلية والعوامل التي تجذبهم إلى المجتمعات الاستقبال أو موطن الجذب.[2]

وهذه النظريات الاجتماعية أهملت تفسير العوامل المؤدية إلى تكييف النازحين في المجتمع الحضري أثر متطلبات التكيف على العلاقات الاجتماعية والخصائص الاجتماعية للنازحين، وحتى تلك الدراسات القليلة التي اهتمت بهذه النقطة ركزت تركيزا شديد على العوامل الاقتصادية.

---

[1] عبد الله عبد الغني غانم: **المهاجرون، دراسة سوسيوأنثروبولودية**، جامعة الإسكندرية، كلية الأدب، ط2 ،2002، ص ص: 22-23.

[2] عبد الله هبد الغني غانم، مرجع نفسه، ص: 24.

وهدا من جانب تفسير عملية التكيف والاندماج داخل المدينة وأكدت هذه النظريات أن التكيف الاقتصادي للنازحين هو محطة الوصول إلى التكامل الثقافي للأفراد من خلال كسب معطيات الحضارية، ومن أبرز النظريات التي حاولت تفسير التزوج الريفي إلى المدن في ضوء توفر المراكز الحضرية نجد نظرية ويلتر كرستر والدي حاول استنباط أساس يمكن خلاله التحكم في المراكز الحضرية ومدي استقطابها للهجرات الخارجية من خلال تحديد احجامها وتباعدها، والشكل التالي يوضح دلك:

شكل رقم(13): بوضح نموذج ويلتر للشكل السداسي للتمركز المراكز الحضرية داخل المدينة

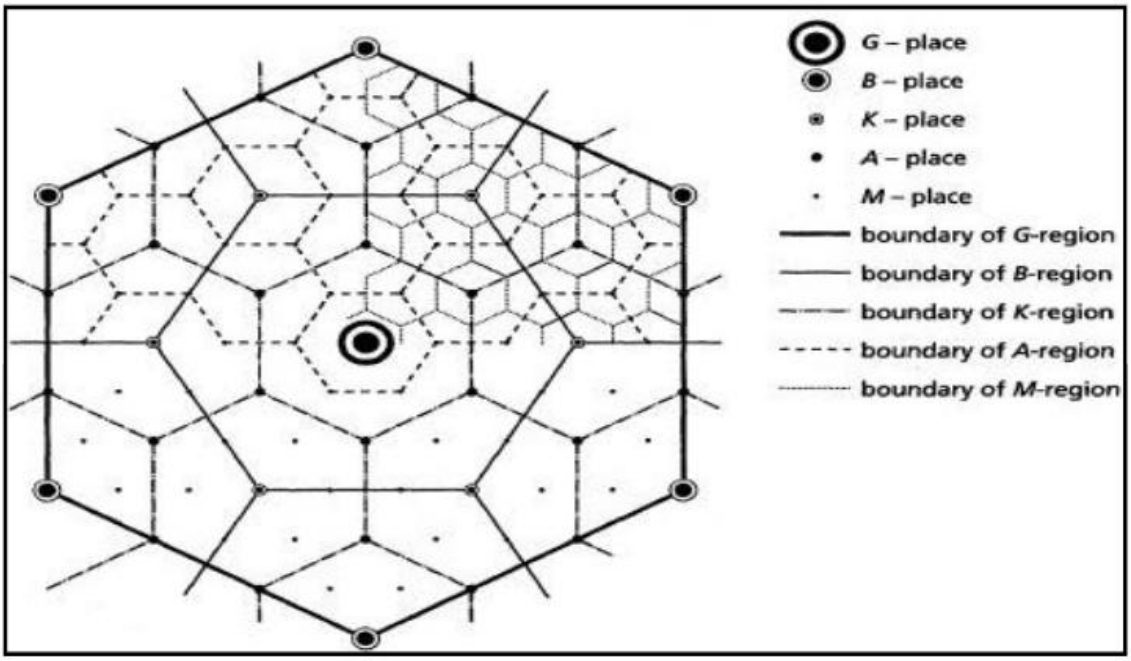

المصدر: أحمد عبد المنعم حامد القطان، مرجع سابق، ص: 51

والافتراض الأساسي للهده النظرية هو وجود مراكز حضرية تمثل جميعها أقطاب اقتصادية توفر مختلف الخدمات الأساسية للمدينة هدا من جهة ومن جهة أخري تتوسع بشكل سداسي نتيجة تأثير عوامل خارجية تؤدي إلى نموها وتوسعها وبتالي حدوث العديد من المشاكل ديموغرافية وحسب النظرية يجب توزيع مختلف المراكز الحضرية بشكل متساوي من أجل الحفاظ على مركز الأساسي للمدينة و المتمثل في وسطها، ويظهر تأثير النزوح الريفي إلى هده المناطق وفق العديد من المؤشرات الحضرية والتي تكون بشكل عشوائي مما يتسبب في نمو أطراف المدينة وضواحيها بشكل مستمر لكن دون المساس بمركز الرئيسي.

***التفسير الاقتصادي لظاهرة النزوح الريفي**

ينظر التفسير الاقتصادي للظاهرة النزوح الريفي إلى العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التنقل إلى الوسط الحضري، ورغم أن البعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الجاذبة في المجتمع الحضري.

إلا أن معظم التفسيرات الاقتصادية لظاهرة النزوح إلى المدن توكز على العوامل الاقتصادية في المجتمع فقط، وعموما فإن التفسيرات الاقتصادية تقترب من التفسيرات الحتمية للظاهرة بما يكتنف مثل هذه التفسيرات من عيوب تمثل في تجاهل تداخل العوامل المختلفة المؤثرة في سلوك الإنسان من ناحية فضلا عن تجاهل التعدد الكبير لمثل هذه العوامل، ومن أهم العوامل المؤدية إلى للتفسير ظاهرة النزوح الريفي نجد:

– إن حدوث النزوح يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة وقد قيل هنا أن الحالة الاقتصادية المناوئة في الوطن الأصلي تدفع الناس إلى مغادرته وتركه وفي نفس الوقت فإن الحالة الاقتصادية الرائجة والجاذبة في المجتمع المدني تجذب النازحين إليه.

–إن سلوك النازح يساير نموذج تعظيم المنفعة الذي يفترض أن المتنقل أو النازح يستهدف تعظيم منفعة اقتصادية من خلال قيامة بالنزوح.

وطبقا للتفسيري الاقتصادي يري أن الدوافع التي تدفع الأشخاص للنزوح توصف بأنها دوافع اقتصادية وبمعني أخر فإنه ينظر إلى النازحين على أنهم باحثون أساسا على الرزق وأسباب العيش، وهذا بما يتضمنه ذلك بالطبع من اتجاه النازح إلى حيث يجد العمل.

وقد تعرض التفسير الاقتصادي لبعض الانتقادات منها:

–إن التفسير الاقتصادي يتجاهل عوامل عديدة تتدخل في تفسير السلوك الإنساني وأنه أحد أشكال التفسيرات الحتمية وليس هناك ما يبرر الاقتصاد في دراسة النزوح على إبراز الدور الذي تلعبه الأوضاع الاقتصادية في الموطن الأصلي مع نزوح العناصر المهاجرة وإغفال النظم ولأنساق الاجتماعية الأخرى التي قد تتعاون فيها بينها بحيث تجعل من ذلك الموطن الأصلي منطقة دافعة أو طاردة لسكانها.

-إن التفسير الاقتصادي ينظر إلى المهاجر على أنه سيد قراره متجاهلا ظروف البلد المضيف وسياسيات الحكومات المختلفة في الحد من استقبال النازحين ويتجاهل هذا التفسير بذلك أثر الموانع القانونية والسياسات التي قد تحول دون نزوح المواطن إلى بلد أخر، فضلا عن موقف أبناء الشعب في المنطقة التي يري فيها المهاجر جذبا اقتصاديا يغري بالنازح إليه.[1]

-يتجاهل التفسير الاقتصادي أن النزوح قد يتم ليس لفقر المواطن الأصلي بالمقارنة بثراء وفرص العمل بالمجتمع المضيف ولكن بسبب سياسة الإفقار المقصود لمناطق الطرد.

- **التفسير الجغرافي لظاهرة النزوح الريفي**

يقوم التفسير الجغرافي على مقولتين أولاهما بتفسير سبب الطرد من الموطن الأصلي وثانيهما ترتبط بتحديد مجتمع الاستقبال أما عن النقطة الأولى فيقوم التفسير الجغرافي على مقولة ديموغرافية ، ويقوم هذا التفسير على افتراض أن ثمة توازن بين خصائص المنطقة وخصائص سكانها ، وهنا فإن الجغرافيون يرون أن الظروف الجغرافية والفيزيقية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعدد محدد من السكان وأن عدد يزيد منهم عن العدد المسموح يصبح عددا زائدا يدخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة ، ومن ثم فإن المخرج الوحيد أمام هذا العدد هو النزوح إلى مكان أخر

أما النقطة الثانية التي تقدم النظرية الجغرافية تفسيرا لها فهي اختيار مجتمع الاستقبال بالنسبة للنازح وتري النظرية الجغرافية أن النازح يختار مجتمع الاستقبال أو بالأحرى المنطقة الاستقبال في ضوء ظروفها الجغرافية مع ظروف منطقة الطرد، وثمة عامل أخر اهتم به الجغرافيون في تحديد النازح لمنطقة الجذب التي يهاجر إليها ألا وهو عامل المسافة، وطبقا لذلك العامل فإن عدد النازحين إلى بلد معين يرتبط عكسيا مع طول المسافة التي تفصل بين هذا البلد والموطن الأصلي الذي خرج منه النازحين بينما يرتبط طرديا مع فرص العمل المتاحة .[2]

- **التفسير الاجتماعي والثقافي لظاهرة النزوح الريفي إلى المدن**

يختلف التفسير الاجتماعي لظاهرة النزوح الريفي عن التفسير الجغرافي والاقتصادي من حيث أن تفسير غير حتمي فهو لا يركز على عامل وحيد في النزوح الريفي هذا من جهة.

---

[1] أحمد أبو زيد: **الهجرة وأسطورة العودة**، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد 2 ، 1986، ص: 277

[2] أحمد أبو زيد: مرجع نفسه، ص: 277.

ومن ناحية أخرى فهو لا يركز على عوامل الطرد وحدها بل بنظر إلى الهجرة والنازحين نظرة متكاملة فيرى أن النازحين على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الظروف السائدة في كل المجتمعين تلقي بأثرها على النزوح والنازح وتحدد قرار النزوح والاتجاه والمدة، بجانب أنه يعتمد أساسا على الواقع بمعني أنه يعتمد في استخلاص ما يتوصل المبحثين وذلك من خلال أدوات البحث الاجتماعية والأنثروبولوجي والمتمثلة في المقابلة والاستبيان والملاحظة وغيرها.

ثالثا: العوامل المساعدة على الحراك السكاني

يتنقل الأفراد في الوسط الحضري من أجل الحفاظ على مجموعة من المتطلبات الحياة اليومية التي تتحكم فيها مجموعة من الحوافز المتعلقة بمعيشة الأفراد إذا أن استقرار السكاني في مكان معين تربطه العديد من المتغيرات من أبرزها: السكن والتعليم وفرص العمل المتاحة هذه المتغيرات تساهم بشكل كبير في تحديد الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأي أسرة، لدلك يعمل أغلبية الأفراد إلى التنقل من بيئة سكانية إلى بيئة سكانية أفضل وفق العديد من المتغيرات والتي سهل عليها التطور الكبير في وسائل النقل والموصلات كأحد الأسباب المباشرة للعملية التنقل أو الحراك السكاني، إدا ساهمت هده الوسائل باختلافها في تقريب المسافات واختصارها في بضعة دقائق أو ساعات وهدا حسب المنطقة المراد الوصول إليها من جهة ومن جهة أخري تعتمد على وسيلة النقل المستخدمة في عملية التنقل.

وبهذا سوف تستعرض أهم وسائل النقل وأنماطها والدور الدي تلاعبه في عملية الحراك السكاني للأفراد داخل المدينة وخارجها وهدا كتالي:

1-أقسام النقل

أ-**النقل البري:** للنقل البري أشكال مختلفة منها بالطرق البرية والنقل بالسكك الحديدية والنقل بخطوط الأنابيب وخطوط نقل طاقة كهربائية. النقل بالطرق البرية يعد أقدم وسائل النقل التي عرفتها الإنسان منذ بداية الحياة على سطح الأرض.

ب-**النقل بالسكك الحديدية:** بدأ عصر السكك الحديدية في عالم في النصف الأول من القرن 19م وكانت الريادة لبريطانيا عام 1825م ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1831 م فقد أنشي أول خط حديدي في أمريكا بين مدينتي سكنتك والباني بطول حوالي 25 كلم ويتألف نظام نقل السكك الحديدية من عنصرين رئيسين: القاطرة الحديدية والخط الحديدي. لقد شهد النقل بسكك الحديدية تطور كبير فقد انتقلت القطارات من مرحلة القطارات البخارية إلى مرحلة القطارات الكهربائية ذات السرعة الفائقة كالتراوري والمترو ويعتبر النقل بالسكك الحديدية في مقدمة التي تعتمد عليها الدول اعتماد كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية كما أنها تعتبر حلا لمشاكل النقل وهذا ما يؤكد جورج شارباك الحاصل على جائزة نوبل في الفيزياء 1992 في قولة " أعتقد أن السكك الحديدية تلعب دورا في وضع حلا الاكتظاظ المروري على الطرقات ".[1]

ت-النقل الجوي: يعد النقل الجوي في الوقت الحاضر العنصر الحاسم لمقتصدي الوقت المسافرين عبر الدول والقارات حتى أن طائرة الكونكورد تقطع المسافة بين لندن وباريس في أقل من أربع ساعات ويزود التقدم العلمي بأكثر من خصائص الخدمة المتميزة سواء في السرعة غير المسبوقة أو مستويات الراحة أو السعة التقلية المتزايدة.[2]

-**النقل البحري:** من أهم التحولات التي حدثت في عالم النقل والملحة البحرية التحول من استعمال الشراع إلى استعمال البخار ثم التحول الذي حدث بعد ذلك من استعمال الوقود الصلب إلى استخدام الوقود السائل كقوي محركة وتسبب التحول الأخير في تغيير القوي المحركة للازمة لتسيير السفن فحسب وأنمى أدي أيضا إلى أحداث ثورة كبيرة في تغيير أنماط البضائع.[3]

2-أنماط النقل المساعدة على الحراك السكاني:

دفعت حاجة تنقلات الأفراد المتزايدة إلى استحداث طرق عديد للنقل منها الفردية والجماعية وذات الموافق الخاصة والجماعية، بحيث يتوقف اختيار وسيلة النقل على مجموعة من الخصائص كسرعة وسيلة النقل ومستوي الراحة الذي توفرها ومدي تدفق المسافرين.

---

[1] سعيد عبده، مرجع سابق، ص: 190.

[2] حمده فريد منصور، مرجع سابق، ص: 131

[3] حمده فريد منصور مرجع سابق، ص:27

كما يمكن أن يتوقف على المراكز الاجتماعي للأفراد ومستوي دخلهم ويمكن تقسيم وسائل النقل والموصلات في الوسط الحضري إلى وسائل النقل الجماعي ووسائل النقل الفردي كتالي:

2-1. وسائل النقل الجماعي: لا تستغني المدن عن النقل الجماعي للنقل الأفراد إلى أماكن مختلفة ضمن الوسط الحضري من أهمها المراكز الحضرية والمرتبطة بالعمل وسوق أو الحصول على الخدمات المختلفة، ويرتبط تشكل هدا النوع من النقل بعدد الركاب المسافرين والمسافات المطلوب قطعها للوصول وأهم وسائل النقل الجماعي ما يلي:

أ-قطار الأنفاق الميترو: يتميز هذا النوع يكون ممراه تحت الأرض بسبب ثقل تجهيزاته وعلاء تكاليفه الاستثمارية ويزيد طول شبكة عن عشرات الكيلومترات وهي ضروري للمناطق الحضرية.

التي تفوق سكانها المليون نسمة ويساهم بفعالية في التحقيق من مشاكل المرور ويتميز أيضا بسرعته التجارية العالية.[1]

ب-القطار الحضري: هو نموذج حديث محدود بخط سير معين لسكة الحديدية داخل المدينة لا يحدث ضوضاء وغير ملوث لجوء واقل استهلك للطاقة لأنه يعمل على الكهرباء يتم استخدامه أذا كانت مسافات التنقل تزيد عن 2كلم وتقل 10كلم تقع محطاته فوق سطح الأرض ولا يصلح للشوارع الضيقة أو المنعرجة.

ت-القطار: وسيلة من وسائل النقل المخصصة للمناطق العمرانية ذات الكثافة السكانية العالية وهو عبارة عن محرك فوري يعمل بالفحم أو النفط أو الكهرباء تجر وراءه عربات تتصل به حيث يسير على فضيان حديدية تحدد مساره تسمي سكة الحديد وله أنواع عديدة.[2]

ث-الحافلة: هي وسيلة النقل الحضري بامتياز في أغلب المدن ابتداء من المدن الصغيرة إلى المدن الكبرى تسير معظم الحافلات بزيت الديزل أو البنزين ويمكن للبعض الحافلات أن تتألف من عدة مفاصل مترابطة متصلة بغطاء مرن يهدف زيادة طاقتها التحميلة إضافة إلى مرونتها يمكن لحافلة أن التنقل عدد حيدا من الركاب كما يمكنها أن تعبر الشوارع الملتوية والضيقة والمنحدرة بشكل جيد إلا أنها ملوثة للبيئة لأنها لاستخدم طاقة نظيفة.

---

[1] لامية عبيد الله: **خدمة النقل الحضري الجماعي وعلاقتها بالبعد الاجتماعي والتنمية المستمدة**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص: **اقتصاد النقل والامداد**، جامعة الحاج لخضر، بأتته ، 2011/2010. ص:22

[2] لامية عبيد الله، مرجع نفسه، ص: 23/25.

يفضل في المدن الصغيرة الحجم استخدام الحافلات صغيرة لأن ذلك سيكون أفضل عوض عن استخدام حافلات كبيرة الحجم لأن الحافلات الصغيرة لا تحتل حيزا كبيرا من الوسط الحضري كالحافلات الكبيرة كما أنها تؤدي نفس الغرض.[1]

ج-الحافلة الكهربائية : هي حافلات تعمل بالطاقة عوض عن زيت البنزين ويتم ذلك خلال شبكة من الخطوط الكهربائية الممتد على مدي كامل المسار المسطر للحافلة في الجو، وتعتبر الحافلة الكهربائية حلا بديلا للحافلة النقل العدية والقطار الحضري، حيث تجمع بين مميزة القطار الحضري فالحافلة الكهربائية تتميز بانعدام والضجيج لكن تكلفة تأسيسها أكبر من تكلفة تأسيس الحافلة العادية كما أنها أقل مرونة منها لأنها مرتبطة بحركتها مع الشبكة الكهربائية التي تغذيها فضلا عن كونها تشغل مساحة كبيرة من الشارع لاسيما عند تجاوز بعضها البعض.

هـ-حافلة المستوي العالي من خدمة: هي أحدي أنظمة النقل الخفيف ذات الممرات الخاصة يعود ظهورها النمط من التنقل إلى السنوات القليلة الماضية حيث يعني تقديم مستوي خدمة أفضل من المستوي الخدمة التي تقدمها الحافلات العادية دون الحاجة إلى ايقاف الكثير من الأموال مقارنة مع الاستثمار في مشروع قطار حضري أو قطار أنفاق مدخلات أظهرت فعاليتها في الكثير من المدن العالم مثل سان بالو والصين وكولومبيا.[2]

2-2. وسائل النقل الفردي

أ-السيارة الخاصة: السيارة مرادف الحرية والمركز الاجتماعي هي وسلة النقل الفردي بامتياز وسيدة الموقف في المسافات القريبة للسيارة مجموعة من المزايا مقارنة مع وسائل النقل الأخرى فضلا عن صورتها فهي نمطية أي يمكن أن تنقل الشخص واحد كما يمكن تنقل خمسة أشخاص وحتى بعض المعدات كما يمكن استخدمها في المسافات القصيرة والمسافات الطويلة على حد سواء وفي مختلف الأماكن والاتجاهات حتى يتطلب الوصول إليها وطرق وعرة وصحارى أو مناطق نائية نتيجة عدم تقيدها بمخطوط محددا أو مواعيد منتظمة رغم أن السيارة وسيلة نقل تتمتع بالعديد من المزايا إلا أنها اليوم تواجه جملة من الانتقادات خاصة فيما يتعلق بمدى كفاءة استخدام الطاقة والمكان أو الحيز الذي يعد في غاية الأهمية ،فضلا عن مشكل التوقف والتلوث البيئي الذي تتسبب فيه { التلوث الجوي والتلوث الضوضائي }.

---

[1] محمد توفيق سالم: **هندسة النقل والمرور**، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان. 1985، ص: 220

[2] لامية عبيد الله، مرجع سابق، ص: 23.

ورغم ذلك تبقي السيارة أكثر وسائط النقل هيمنة وتفضيلا لنقل الركاب للمسافات المتوسطة {200-300كم} كما قد تصل إلى 400كم في بعض الأحيان إلا أنها تسبب خسارة للبيئة.

ونتيجة لزيادة استخدام السيارة الخاصة في التنقل في الوسط الحضري أصبحت الطرق للجزائر العاصمة تعاني من خناق مرور رهيب للتخفيف من حدة هذا الازدحام تبنت السلطات القائمة على قطاع النقل {مشروع الخط الأزرق la ligne bleue} حيث تم تخصيص الرواق الأيسر من الطرق السيارة للجزائر العاصمة للمركبات التي تحمل 3 أشخاص فما فوق تشجيعا للأفراد على استقلال سيارات جماعية للتقليل م حدة ازدحام وشلل حركة المرور.

ب-سيارة الأجر ة { taxi }: نمط نقل م الصعب تصنيفه حيث يمكن اعتباره كنمط نقل فردي في حال نقل راكب واحد فقط كم يمكن تصنيفها ضمن النقل الجماعي في حال تعدد الركاب المنقولين خلال نفس الرحلة ونحو نفس الوجهة في الغالب تنقل سيارة الأجرة شخصا واحدا لذلك يتم تصنيفها ضمن وسائل النقل الفردي فضلا عن مزايا السيارة الخاصة توفر سيارة الاجرة مزايا إضافية فهي تريح المسافر م القيادة لأنه ليقاود بنفسه كما في السيارة الخاصة كما أن المسافر ليس بحاجة للبحث عن مكان لركن سيارته وبالتالي فإن سيارة الأجرة تجمع بين مزايا الخاصة ومزايا أخري إضافية .

ث-الدراجة النارية {deux –roues motorisés}: نمط نقل في غاية الأهمية لأنها توفر تقريبا نفس المرونة الذي توفره السيارة خصوصا من حيث المسار المتبع وتختلف عن السيارة الخاصة فقط من ناحية الطاقة التحميلة إلا أنها تتميز ع السيارة الخاصة في كونها لا تشغل حيزا كبيرا كما أنها أقل استهلاك من حيث الطاقة.[1]

ج-الدراجة الهوائية: يتزايد استخدام الدراجة الهوائية يوميا بعد يوم ويتميز هذا النمط من النقل بأنه واسطة نقل اقتصادية للغاية كما أنها تعزز خاصية تعدد الوسائط ولا تشغل مكانا كبير من الحيز الحضري فضلا عن كونها غير ملوثة إطلاقا للبيئة أثناء استخدامها وأنها تشجع النشاط البدني للسكان المدينة أنها بلا منازع سفير النقل العدائية.[2]

---

[1] لامية عبد الله، مرجع سابق، ص54

[2] نفس المرجع السابق، ص: 56

* 60%" من تنقلات الجزائريين تتم سيرا على الأقدام من 0,3% إلى 2,5% من تنقلات تتم بواسطة الحافلة 0,15 % بواسطة السيارة الخاصة والباقي يتم بواسطة وسائط النقل الأخرى.

*** ظاهرة الحراك السكاني في الجزائر "**

يعنبر تزايد الحراك السكاني في المدن الجزائرية ظاهرة ديموغرافية في العصر الحالي، كون أغلبية هده مدن تشهد توسع في النطاق الحضري وتمركز مختلف مؤسسات الصناعية وتجارية كونها أصبحت كقطب اجتماعي واقتصادي منفتح على بقية المدن المجاورة، فمدن المتمركزة في شمال تمتاز بقدر عالي في توفير المرافق الترفيهية والسياحية والمؤسسات الصناعية وتجارية، في المقابل تمتاز المدن في الجنوب بتوفر اليد العاملة والتوسع في النطاق الزراعي خدماتي، هده المميزات جعلت من المدن الجزائرية ملجأ لعديد من السكان من داخل الوطن وخارجها بحيث تشهد هجرة داخلية متسارعة في الانتقال من مدينة إلي أخري بحث عن متغيرات حضارية ومعيشية وهجرة خارجية في القدوم إليها بحث عن علاقات تجارية وسلع وخدمات بموصفات محددة، بحيث أنها تشهد تفتح اقتصادي وتجاري ساهم في تطورها من جهة وإلى تزايد التعداد السكاني بداخلها كون حوافز المعيشية التي يبحث عن الفرد يعتبر عامل جادب للمختلف للفئات العمرية والسكانية، حيث تتميز هذه المدن بقدر عالي من توفير فرص العمل الأمر الذي يشجع أغلب الأفراد الاستقرار بداخلها ويخلق تركيبة سكانية جديدة لها قيم حضارية حديثة نتيجة الانتقال لمثل هذه المدن بحيث تعتبر هذه الحوافز عامل استقطاب للأغلب السكان .

إذا شكل تزايد الحراك السكاني الذي تشهده معظم المدن الحضارية في الجزائر خصوصا في السنوات الأخيرة عاملا أسرع في توفر مجموعة من الحوافز المعيشية التي لا نجدها في أطراف المدن وضواحيها والتي يبحث عنها الفرد بصفة مستمرة، بحيث أثرت على التمركز السكاني فيها حيث أختلا فت التركيبة السكانية وظهور أزمة حقيقة تتمثل في تمركز سكاني غير مخطط له نظرا لما توفره هذه المدن من استقرار سكاني وتوفر فرص العمل في مجالات مختلفة والاندماج في مختلف المرافق الضرورية لحياتهم اليومية.

وفي ظل هذا أصبحت حوافز تحسين المعيشية التي يبحث عنها الفرد من تعليم وسكن وفرص عمل أفضل العامل الأهم في انتقال الأفراد من حي لأخر وإلى السكان من مدينة إلى أخري فالوضع الحالي لأغلب المجتمعات خلق الرغبة في تغيير البيئة الحالية نحو بيئة اجتماعية واقتصادية أفضل داخل المدن وخارجها والتي تتميز بتوفير قدر عالي من متطلبات المعيشية أفضل.

بالإضافة إلى توفر فرص العمل بشكل مستمر كونها تضم العديد من المراكز الحضارية والتجارية والخدماتية الأمر الذي يشجع الانتقال إليها وحتى الاستقرار بداخلها، فأمام الطلب على المتزايد على الانتقال إلى المدن الكبرى والاستقرار فيها يوفر العديد من المميزات من بينها تنشيط السياحة وتوفير اليد العاملة في مختلف المؤسسات الصناعية وخدماتية وغيرها، في المقابل يؤثر هدا التنقل على المناطق العمرانية والسكانية بداخلها الأمر الذي برز من خلال للأحياء السكانية وظهور ظاهرة الاكتظاظ السكاني ونمو الديموغرافي الدي يفرض الاستقرار بداخلها كونا هذه المدن توفر مستوي تعليمي للأغلب الأسر هذا بفضل المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين بداخلها الأمر الذي يفرض التنقل إليها فيخلق حراك سكاني بداخلها بصفة مستمرة.

رغم ما تشهده المدن الجزائرية من تحضر وتزايد في عدد سكانها وغني مورثها المعماري لم تبق محافظة على مميزاتها إلا في مناطق معينة وهي ضئيلة جد مقارنة مع عرفتها تاريخها القديم، إذا عرفت أغلب هده المدن نمو سكاني كبير أثر على مكونتها الأساسية وظهور أزمة حقيقة تتمثل في أزمة السكن والإسكان والناتجة عن مشكل الاكتظاظ السكاني الدي هو نتيجة النمو السكاني من جهة ومن جهة أخري ارتفاع معدل الحراك السكاني الناتج عن تنقلات داخلية من مدينة إلى مدينة أخري مما خلق مشكل داخل المدن الكبرى في كيفية السيطرة على معدل التعداد السكاني المتزايد أو الحد منها، في ظل التوسع السكاني اعتمدت الدولة الجزائرية على وضع سياسة سكانية تعتمد بشكل كبير في تغيير ملامح المدن وذلك بإدخال أنماط عمرانية جديدة على تلك التي كانت موجودة وقد أدت هذه الأنماط العمرانية الجديدة على القضاء بشكل تدريجي على مظاهر البناء العشوائي المتمثل في البيوت القصديرية والبناء الفوضوي في أطراف وضواحي مختلف المدن الكبرى من ثم محاولة تحسين مختلف الأحياء السكانية هذه الأخيرة التي تتميز بالتصاقها بحيث ظهرت بشكل جديد في شكل عمارات سكانية كمشروع سكاني جديد ظهر من أجل القضاء على مشكلة السكن والإسكان في المدن الجزائرية والناتج بالأساس على التنقلات الداخلية للأفراد والسكان وفي الظهور الفجائي للأحياء السكانية الذي كان نتيجة للنمو السكاني الكبير داخل المدن بشكل غير مدروس نتيجة الاتجاه نحو المدينة والخدمات الاجتماعية التي تقدمها كونها وسط حضري، هذه الظاهرة تفتقر للتنظيم والتي طرحت إلى غاية اليوم مشكلة في التخطيط الديموغرافي وايجاد المرافق الضرورية لسكان هذه المناطق .

ومن أجل توضيح معالم ظاهرة الحراك السكاني قمنا تصميم الشكل التالي:

شكل رقم(07): يوضح تصميم كامل حول الحركات السكانية ودفوعها[1]

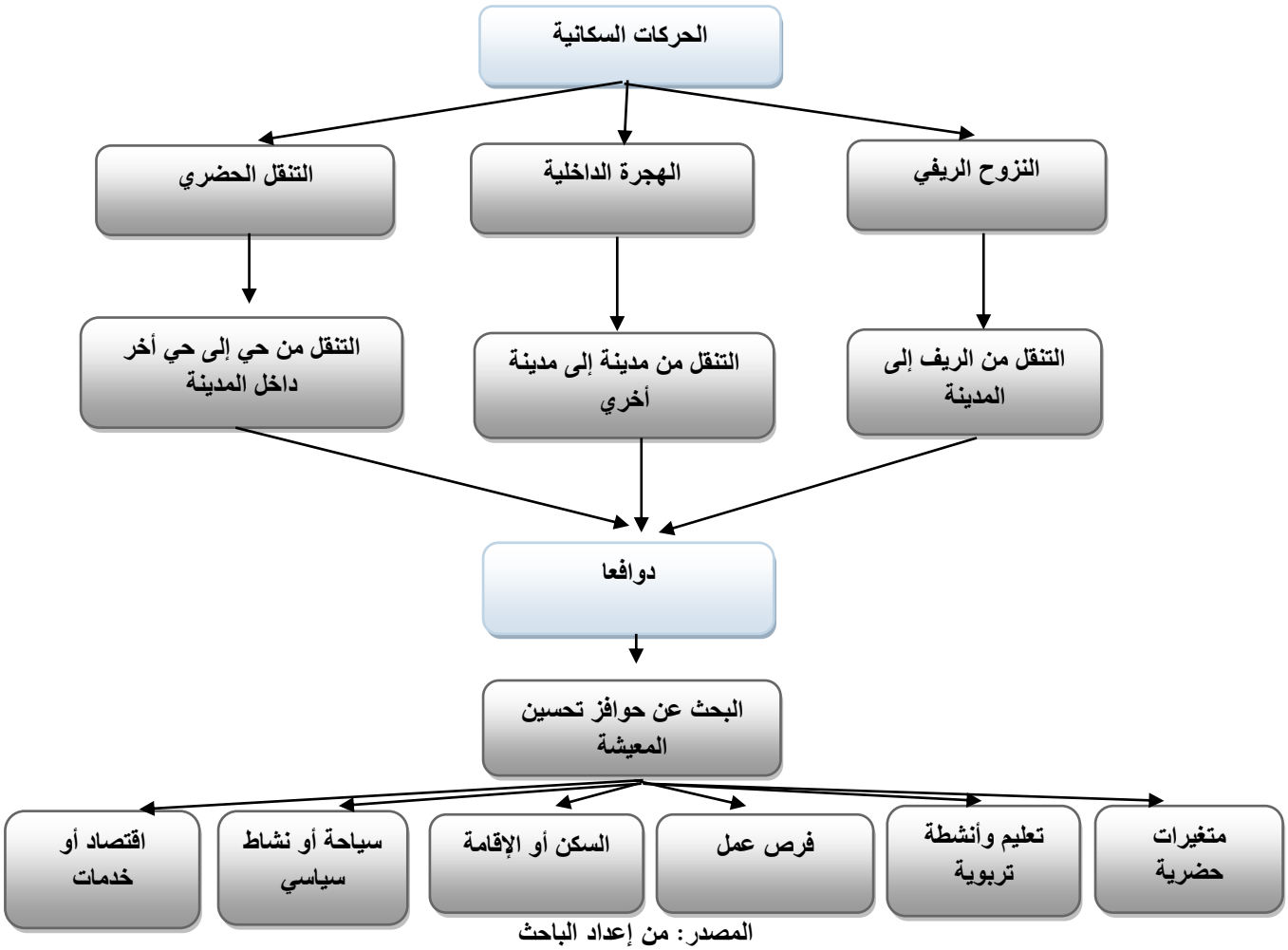

المصدر: من إعداد الباحث

يتنقل الأفراد إلى الوسط الحضري من أجل الحفاظ واكتساب مجموعة من المتطلبات الحياة اليومية التي تتحكم فيها مجموعة من الحوافز المتعلقة بمعيشة الأفراد إذا أن استقرار السكاني في مكان معين تربطه العديد من المتغيرات من أبرزها" السكن والتعليم وفرص العمل المتاحة" هذه المتغيرات تساهم بشكل كبير في تحديد الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأي أسرة، لدلك يعمل أغلبية الأفراد إلى التنقل من بيئة سكانية إلى بيئة سكانية أفضل وفق العديد من المتغيرات الاجتماعية.

[1] ويفترض رسم حدود الفاصلة بين مفهوم الحراك السكاني والهجرة بشكل عام وبين غيرها من المفاهيم المشابهة فالمهاجرون مثلا يختلفون عن المتنقلين لأن المهاجر الذي يغير مكان الإقامة المعتاد من منطقة إلى أخري يختلف عن الذين ينتقلون من بيت لأخر حتى ولوا اضطرهم ذلك لنخطي حدود بلدهم لأن نقل مكان الإقامة في حالة المهاجر يترتب عنه بالضرورة نقل الحياة الإنسان المهاجر برمتها أما الذي ينتقل بين المسكن وأخر قد يستمر في ممارسة حياته كلها في مكان السكن الأول.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم عرضه في هذا الفصل، نستخلص أن دراسة ظاهرة الحراك السكاني ظهرت منذ ظهور الإنسان، حيث طالما اهتمت بالحجم الأمثل للسكان والذي يجب أن يتوافق مع الموارد الاقتصادية للمنطقة بما يضمن حياة كريمة لأفراد المجتمع وبحث المستمر على حوافز تحسين المعيشة التي يسعي الإنسان إلى الحصول عليها بشكل دائم ومستمر.

ومع تطور العلوم أصبحت الدراسات السكانية أكثر خضوعا للمنهج العلمي الكمي والكيفي، وكما سبق الذكر فقد ظهرت عدة نظريات علمية حاولت كل منها تفسير أسباب الحراك السكاني ومن أهم العوامل المؤثرة فيه والنتائج المترتبة عن هدا التنقلات السكانية التي يؤثر بها المجتمع الحضري عن غيره من المجتمعات الأخرى تظرا للتوفر على مختلف الأقطاب الحضرية الأخرى المساعدة على استقطاب السكان.

وتتمثل هذه العوامل في الحركات السكانية أو الهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية أو تنقلات من حي للحي أخر بالإضافة إلى ظاهرة النزوح الريفي التي تشهد ارتفاع في وتيرة التنقل إلى المدن كما تم عرض أسباب الحراك السكاني والتطرق إلى واقع هده الظاهرة في المدن الجزائرية من خلال سرد للدوافع ها وخصائصها وسلبياتها.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري

تمهيد

أولا. ماهية التغيير الاجتماعي

1. تعريف التغيير الاجتماعي
2. آليات التغيير الاجتماعي
3. مصطلحات التغيير الاجتماعي
4. عوامل التغيير الاجتماعي
5. تفسير عملية التغيير الاجتماعي

ثانيا. نظريات التغيير الاجتماعي

1. نظرية التقدم الاجتماعي
2. نظريات الدور الاجتماعي
3. نظريات التطور الاجتماعي

ثالثا. إفرازات التغير الاجتماعي وعوائقه في الجزائر

1. إفرازات التغير الاجتماعي
2. عوائق التغير الاجتماعي
3. صعوبة دراسة التغير الاجتماعي

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر موضوع التغير الاجتماعي من المواضيع المهمة في حياة المجتمعات التي تعيش جميعها ظاهرة التغير المتنامية في حياتها بحيث تشكل ظاهرة اجتماعية وعامة على مختلف المجالات فتغير صفة ملازمة منذ القديم حتى في عصرنا الحالي فهو يتميز بصفة الاستمرارية بمختلف مجتمعاتنا سواء كانت صناعية أو زراعية أو اشتراكية نامية كانت أو متقدمة بحيث قامت العديد من الدراسات المختصة من اجل فهم التغير وتوجيهه وجهة إيجابية من اجل تنمية المجتمع ورفع هيبته رغم كونه عمليه معقدة التركيب ومتداخلة العوامل. ومختلفة باختلاف الثقافة والأوضاع الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات.

فالتغير اليوم تحدثه المجتمعات فلم يعد تلقائيا يسير دون وقعيه وإنما هو تغير مقصود وإرادي يتم وفق خطة مدروسة وأصبحت المجتمعات في هذا العصر تستحدث أهم المناهج والوسائل من اجل التغير والتغيير والتنمية بوجه عام.

والجزائر كوحدة من هذه المجتمعات تشهد في السنوات الأخيرة تغير اجتماعي متصارع مس اغلب مدنها الحضارية وما جاورها وهذا نتيجة للتطور اغلب جوانب الحياة وكذلك إلى طبيعة المجتمع الذي يبحث عن التغير بصفة تلقائية فهو يأخذ الجوانب التي يتميز بهيا المجتمع ويضيف عليها تمشي عمليات اجتماعية تندمج مع متطلبات وعلى طبيعة هذا المجتمع وانطلاقا من هذا التغير وأهميته في الجزائر سنحاول في هذا الفصل الإحاطة بموضوع التغير الاجتماعي من خلال المحاور التالية:

- **ماهية التغير الاجتماعي**
- **نظريات التغير الاجتماعي**
- **إفرازات التغير الاجتماعي وعوائقه في الجزائر**

أولا. ماهية التغير الاجتماعي

يشير مفهوم التغير الاجتماعي Social Change إلى التحولات التي تطرأ على بناء أي مجتمع من خلال خلال زمن معين؛ وهدا ما يعني وجود قوى اجتماعية تسهم في حدوث التغير في اتجاه معين وبدرجات متفاوتة الشدة وهو قد يطال بناء المجتمع بأسره كما هو الحال في البلدان التي شهدت أزمات عسكرية، كما قد ينحصر في نظام اجتماعي معين، كالأسرة والسياسة والدين، وعندما نقول التغير الاجتماعي يعني الانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر؛ من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث فالنظام الاجتماعي الموجود الآن يختلف عن النظام الاجتماعي السابق، للنظام أقطاعي قبل رأسمالي، أو المجتمع أقطاعي قبل صناعي؛ أي أن المجتمعات البشرية عرفت العديد من الأنظمة الاجتماعية قبل أن تصل إلى هذه المرحلة من التطور، والدافع وراء تغير الأنظمة الاجتماعية، هو أن النظام الموجود لا يعبر عن إرادة الأفراد المكونة للمجتمع ، فطالما أن هناك فجوة بين ما هو قائم وما ينبغي أن يكون يحدث التغير للوصول إلى مجتمع يعبر عن إرادة أفراده[1]

1. _تعريف التغير الاجتماعي

لقد تعددت تعريفات التغير الاجتماعي وذلك لأهمية هذا المفهوم لاستخداماته المتعددة في جميع الميادين والمجالات سواء كان في علم الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة أو غيرها من هذه التعريفات نذكر:

– **التعريف اللغوي:** التغير في اللغة العربية من الفصل غير أي استبدال الشيء بالشيء أخر نقله من مكان إلى مكان أخر والتغير ضد الثبات وهو يمثل ظاهرة عامة في كل المجتمعات الإنسانية وظاهرة حقيقية إنسانية، وهو سنة من سنن الحياة لا يمكن إخفائها لمن يتصدى لفهم الحياة الاجتماعية [2]

– **التعريف الاصطلاحي:** لقد اختلفت تعريفات التغير الاجتماعي وذلك لأهمية هذا المفهوم لاستخداماته المتعددة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة أو غيرها من المجالات العلمية التي تعتبر التغير الاجتماعي مجالا خصبا لأفكارها ونظرياتها، ومن عديد هذه التعريفات نذكر على سبيل المثال مجموعة من هذه التعريفات منها تعريف الدكتور حسين الخوالي والدي عرفه " بأنه تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية، أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية".

– كما عرفه عاطف غيث أنه " تلك التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناءات المتعدد والمختلفة".

---

[1] احمد زيدان: **التغير الاجتماعي.** مكتبة الانجلو المصرية ،2006، ص 19.

[2] حسين عبد الحميد احمد رشواني ، **التغير الاجتماعي والمجتمع،** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

– وقد عرف وميلز التغير الاجتماعي على انه " التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي الذي يتضمنه البناء الاجتماعي في مده معينه من الزمن".

وعرف الدكتور رفعت بشر التغير بأنه تغير بنائي يصيب المجتمع في تركيب سكانه، وعلاقات أفراده وفي نظمه ومؤسساته وظواهره الاجتماعية كذلك يؤدي إلى تغيرات في القيم الاجتماعية المعايير والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة، والتي اتفق على تسميتها بثقافة المجتمع[1].

– كما تعرفه فاديه عمر الجيلاني في كنايها التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير نقلا عن الدكتور مصطفي الخشاب بأنه ظاهرة التحول والنمو والتكامل والملائمة. [2]

– كما يعرفه جند برج بالقول انه التغير في المجتمع وتركيبه ونمط التوازن بين أجزاءه وأنماط تنظيماته تطاول حجم الأسرة وتحلل الاقتصاد المعيشي على إثر ظهور المدن والتحول من الطوائف المهنية إلى الطبقات. [3]

– ومما سبق من تعريفات يمكن القول بأن التغير الاجتماعي هو كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي، سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

ولقد ذهب جي روشي في كتابه" التغير الاجتماعي" مدخل إلى علم الاجتماع العام الذي ألفه عام 1968، إلى أن التغير الاجتماعي يتميز عن غيره من التغيرات غير الاجتماعية، فهو يختلف عن الحادثة فالانتخاب حادثة، والأحزاب، والتجمع، والحريق، هذه كلها حوادث فهي جزء من التغير الاجتماعي أو يمكن أن تصاحبه أو تسببه وليست بالضرورة تؤدي دائما إلى التغير الاجتماعي.

– وللتغير الاجتماعي أربع صفات نختصرها في النقاط التالية وهي:[4]

- التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين وتؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.

---

[1] احمد زيدان: التغير الاجتماعي، مرجع سابق ص 20.

2 فاديه عمر الجولاني: **التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية التحليل التغير**، مرجع سابق، ص 13.

[3] احمد زيدان: **التغير الاجتماعي**، مرجع سابق ص 19.

[4] محمد عبد المولى الدقس: **التغيير الاجتماعي بين النظرية وتطبيق**، الطبعة 3، دار محداوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2014، ص 15.

•التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي: أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء، فالتغير الاجتماعي المقصود هنا هو أن التغير الذي يحدث أثرا عميقا في المجتمع، وهو الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة، أو على النظام الاقتصادي أو السياسي وما إلى ذلك، هذا التغير هو الذي يمكن تسميته بالتغير الاجتماعي.

•يكون التغير الاجتماعي محددة بالزمن أي يكون ابتداء من فترة زمنية ومنتهية بفترة زمنية معينة، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة ومن أجل الوقوف على مدى التغير وملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له هذا هو التغير الاجتماعي.

ويشير عاطف غيث إلى التغير الاجتماعي بأنه «التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة. [1]

ويرى أن التغيرات الاجتماعية تأتي على عدة أشكال: [2]

•**التغير في القيم الاجتماعية:** تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي كالانتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى النمط التجاري الصناعي، الذي صاحبه تغير في القيم التي ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين في النظرة إلى العمل وقيمة القائمين به وغير ذلك.[3]

• **التغير في النظام الاجتماعي:** أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار، أي في المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة، ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية، ومن النظام الذي يقوم على المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية.

•**التغير في مراكز الأشخاص:** ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت، ومن المهم أن تدرك الأهمية الدائمة التي تكون ولا يتأنى إدراك ذلك إلا بالوقوف على الحالة السابقة، أي أن قياس التغير يكون انطلاقا من نقطة مرجعية في الماضي.

•**أن يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية:** وذلك من أجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده، أما التغير الذي ينتهي بسرعة فلا يمكن فهمه ولذلك فالتغير الاجتماعي يكون واضحة من خلال ديمومته.

ولهذا فإن التغير الاجتماعي عند جي روشي هو كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتا وسريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها[4].

---

[1] محمد عاطف غيث: **التغير الاجتماعي والتخطيط.** ط 2، دار المعارف، الق: التغير المعارف، القاهرة، 1966، ص:19

[2] المرجع نفسه، ص ص 22-20

[3] Harry Johnson: Sociology; a systematic introduction. The Indian edition, Bombay, 1970, p. (3) 627.

[4] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص17.

ويتعرض كل من جيرت وملز إلى ماهية التغير الاجتماعي، ويعتبران التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن[1].

ويذهب جنزبيرج Ginsburg في أن التغير الاجتماعي" هو كل نغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن"[2]

ويمكن تفسير هدا التعريف هو أننا إذا حاولنا تحليل مجتمع في ضوء بنائه القائم، وجب أن ننظر إليه من خلال لحظة معينة من الزمن، أي للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة، لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث الاجتماعية.

ويلاحظ من خلال عرض كافة التعاريف أن المفكرين متفقون في النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي الذي هو" كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن" وقد يكون هذا التغير إيجابية أي تقدما وقد يكون سلبيا أي تخلفا، أي ليس هناك اتجاه محدد للتغير.

ويحتوي المجتمع على عمليات اجتماعية، تحاول أن تدعم البناء والحفاظ عليه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وبعض من هذه العمليات تحاول تغيير شكل البناء، ووظيفته من أجل مستقبل أفضل، فالتغير في بناء الأسرة يتبعه تغير في وظائف أعضائها، فالانتقال من نظام الأسرة الأموية إلى نظام الأسرة الأبوية تبعه تغير في وظيفة الأم في الأسرة، وكذلك هي عمليات التغير الاجتماعي فهي تتغير بشكل مستمر لكن مع وجود العديد من العوامل المتأثرة فيها للتخلق هده الغير

2. آليات التغيير الاجتماعي

تختلف مصادر التغير الاجتماعي وتتعدد نظرة المفكرين ولكن يمكن القول في البداية أن هناك مصدرين للتغير هما:

أ-المصدر الداخلي: أي أن يكون قائما في داخل النسق الاجتماعي، وإطاره المجتمع نفسه، أي أنه نتيجة لتفاعلات تتم داخل المجتمع.

ب-المصدر الخارجي: الذي يأتي من خارج المجتمع نتيجة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى.

---

[1] احمد الكلاون: **التغير والبناء الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968، ص 8.

[2] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص18

وبطبيعة الحال سواء أكان المصدر من الداخل أم من الخارج فإن ذلك يقوم على آليات محددة هي:

-**الاختراع والاكتشاف:** يبدو في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثال ذلك، اختراع الكهرباء والسيارة أو إعادة تحسين كفاءة مخترعات قديمة، كتحسين الآلة البخارية، وتحسين صناعة القطارات والطائرات وما إلى ذلك. كل ذلك يؤدي إلى تغيرات ثقافية قد تتراكم وتؤدي إلى تغيرات اجتماعية. وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للاكتشافات التي تعني معرفة أشياء كانت موجودة أصلا، اكتشاف القارة الأمريكية ورأس الرجاء الصالح، أو اكتشاف عناصر جديدة في الطبيعة، واكتشاف القوانين المختلفة وغيرها، وهذه بدورها تؤدي في النهاية إلى تغيرات اجتماعية، أي تشكل ميكانزمات للتغير الاجتماعي. وبطبيعة الحال، فإن الحاجات هي التي تدعو إلى الاكتشاف والاختراع، تلك الحاجات التي هي اجتماعية في المقام الأول.

-**الذكاء والبيئة الثقافية:** بلا شك أنه ليس بمقدور أي فرد الاختراع أو الاكتشاف، إنما يتطلب ذلك مستوى مرتفع من الذكاء. أي أن الذكاء يؤدي إلى الاختراع. ويرى علماء النفس أن الذكاء يكون موروثاً ومكتسباً، ولهذا لن يكتب النجاح للفرد الذكي ما لم تتوافر لديه البيئة الثقافية لتساعده على الاكتشاف أو الاختراع.

-**الانتشار**: إن المخترعات لن يكتب لها النجاح ما لم تنتشر عند أفراد كثيرين في المجتمع حتى تعم، وتؤدي إلى عملية التغير، والانتشار يعني قبول التجديد من قبل أفراد المجتمع ولهذا لن تقبل الاختراعات والاكتشافات إذا لم تصادف قبولاً لدى أفراد المجتمع، أو لدى مجموعة كبيرة منهم، وطبيعي أن عملية القبول لا تأتي فجأة وإنما عبر مراحل معينة تتنوع حسب ثقافة المجتمعات، وقد تكون إرادية أو مفروضة ولهذا فإن القبول يؤدي إلى سرعة الانتشار.

3. مصطلحات التغيير الاجتماعي:

يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلحا حديثا نسبيا بوصفه دراسة علمية، ولكنه قديم من حيث الاهتمام بهو ملاحظته وقد كان يعني معاني عدة مختلطا مع مصطلحات أخرى مثل التقدم والتطور والنمو، تلك المصطلحات التي بدا التمييز بينها عن التغيير في الدراسات الراهنة مع بداية هذا القرن وإن كان الخلط جائز، في عصور سابقة نظرا لعدم وجود دراسات علمية تبحث في ماهيته والتغير وعوامله واتجاهاته فإنه أصبح من غير الممكن الاستمرار في هذا المنهج أمام التقدم في الدراسات الاجتماعية عموما.

وسنقوم بتوضيح لتلك المصطلحات المشابهة لمصطلح التغير الاجتماعي التي تحدث تحول يطرأ على البناء الاجتماعي في النظام والقيم والأدوار وما يمكن مشاهدته خلال فترة معينة من الزمن.

أ. التقدم الاجتماعي:

استعمال مصطلح التقدم الاجتماعي في البداية باعتباره مرادف لمصطلح التغير الاجتماعي، وقد جاء ذلك واضحا في كتابات أوجست كونت وكون درسه وغيرهم، فالتقدم يعني حركة تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيرا أو تنتهي إلى النفع.

وينطوي التقدم على مراحل ارتقائية أي أن كل مرحلة تكون أفضل من سابقتها وهو يشير إلى انتقال المجتمع إلى مرحلة أفضل من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة.

ويعرف التقدم الاجتماعي بأنه العملية التي تأخذ شكلا محددا واتجاهاً واحداً ويتضمن توجيها واعيا مقصود لعملية التغير، وهو يتضمن مدخلا معياريا قيمي للحكم على الأحداث والاجتماعية أي أن التقدم الاجتماعي يبحث عن المجتمع[1].

ولذلك يعني التقدم الاجتماعي العملية التي تأخذ اتجاه واحد نحو الأمام ومتجهة نحو تحقيق الأهداف المرسومة، أي فعل مخطط له عن طريق وضع سياسات مدروسة ومحكمة وفق استراتيجيات مضبوطة.

كما أن مفهوم التقدم يختلف من مجتمع لأخر حسب ثقافة المجتمع والظروف المحيطة به، فقد كان يعني في القرن الثامن عشر بالنسبة للمجتمعات الأوروبية التحرر من تقاليد العصور الوسطى، ومن الأنظمة الاستبدادية، ويعني في القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى والغربية من القارة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وهو يعني اليوم بالنسبة للعالم العربي الحرية وإنهاء التبعية، ومحاربة التخلف بكل أشكاله من أجل حياة كريمة للمواطن العربي[2].

أي أن فكرة التقدم قد تتغير بتبدل الأحوال والأزمنة وهي تحمل معن قيمي، حيث يعتقد معظم مفكري كل عصر أن التقدم الذي وصلت إليه المجتمعات كان نتيجة حتمية لتطوير الحياة الحضرية والتي أدت إلى ظهور فلسفة التقدم بوجه عام، والتركيز للجوانب الكمية والكيفية في حياة الإنسان

وأوجه التقدم عديدة فالأفكار والنظريات تدل على تقدم المجتمع، وكذلك الزيادة السكانية، فالزيادة تعني التقدم، مع الملاحظ أن زيادة السكان مسألة مختلف ومرتبطة بعوامل ديموغرافية أما التقدم الاجتماعي فهو مرتبط لعديد من المؤشرات الحضرية والتي تسير وفق استراتيجيات يتم دراستها من قبل أجل ضمان نجاح العملية الإصلاحية.

---

[1] محمد عبد المولى الدقس. مرجع سابق، ص 23.

[2] أحمد زكي بدوي: **معجم العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت،1982، ص 331.

ب. التطور الاجتماعي

يعني بمفهوم التطور الاجتماعي النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة.

ويعرفه معجم علم الاجتماع بالعملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الإنسانية نموا مستمرا مرور بمراحل متلاحقة مترابطة أي إن التطور الاجتماعي بهذا المفهوم يحمل معني التقدم التدرجي.

ولقد استعمل مفهوم التطور الاجتماعي بشكل واسع في العلوم الاجتماعية وفق علم الاجتماع بشكل خاص بعد أن وضع دارون كتابة المعروف تأمل الأنواع البشرية عام 1859 مبين نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحية ومن هنا أشار العديد من المفكرين المحدثين إلى الفروق القائمة بين النظرية البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الاجتماعي وفق هذا الخصوص بين وليام اوجبرن أن المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة والتنوع الإنجاب في النظم الاجتماعية لم تستقر إلا عن القليل من النتائج الحيوية الهامة [1]

أما المفكر جوردن تشايلد فقد ميز بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي موضحا أن الإرث الاجتماعي للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة التي نشأت منها بل عن طريق التراث الذي لا يبدأ في اكتسابه إلا بعد خروجه من رحم أمه فالتغيرات الثقافية والتراث يمكن بدؤها عمدا كما يمكن التحكم فيها أو بطاء سرعتها بواسطة الإرادة الواعية والمدروسة لمواضيعها ومنفذيها من البشر وليس الاختراع طفرة عرضية في البلازما الوراثية ولكنه عبارة عن مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التي ورثها المخترع عن طريق التراث فقط ويمكن القول أن التطور العضوي يعني أن الأنواع الحية قد نمت مع الزمن وبصورة متزايد التعقيد فهو إضافة دون حذف أو استبدال البني القديمة .

إما التطور المجتمعي يعني أن ثقافة المجتمعات قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد بإضافة مع حذف واستبدال لبنى القديمة، أي أن التطور الاجتماعي قد أهمل جانب مهما في التغير المجتمع حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات فيكون مصطلح التغيير الاجتماعي هو الأكثر علمية وواقعية لحالة المجتمعات الإنسانية.

[1] محمد على محمد وآخرون: **دراسات في التغير الاجتماعي**، دار الكتب الجامعية الإسكندرية، 1984 ص 35.

ت. النمو الاجتماعي

يعني مصطلح النمو بأنه عملية النمو التدريجي والمستمر للكائن وزيادة الكلي أو أجزاءه في سلسلة من المراحل الطبيعية ويتضمن النمو تغير كميا وكيفيا والغاية من النمو هو النمو بحد ذاته[1].

وفي مجال الدراسات الاجتماعية فقد تعددت النظرة إلى النمو الاجتماعي لان النمو الاجتماعي أكثر تعقيدا من النمو العضوي، فلا نستطيع أن نرجع أي ظاهرة معينة إلى نواتها الأصلية ونمو الكائن العضوي إلا في عمليتين اجتماعيتين كما يقول بوتومور أن " نمو المعرفة ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية كما يبدوا في الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية فهاتان العمليتان هما اللتان ظهرت بأكبر قدر ممكن من الوضوح في البيانات المتعلقة بنمو وتطور في المجتمع الإنساني[2].

وقد استخدم المصطلح بمعان مختلفة في الفكر الحديث فيقال أحيانا مجتمعات نامية ومجتمعات أقل نمواً ومجتمعات أكثر نموا وما إلى ذلك وهنالك جدل كبير في أدبيات التنمية حول هذه التسميات.

وفي هذا الصدد فإن مصطلح النمو لا يعبر إلا عن جزء من التغير الذي يشير إلى الأفضل مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام، أما الجزء الأخر من التغير فهو غير متضمن ذلك الجزء الذي يشير إلى التخلف الاجتماعي.

ومن هنا يختلف مصطلح النمو الاجتماعي عن مصطلح التغير الاجتماعي في العديد من النقاط وهي:

-يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة، أما التغير فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي فيكون هذا التحول إيجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات.

-يكون النمو بطيئا وتدريجيا، أما التغير الاجتماعي فيكون على عكس ذلك قد يكون سريعا ويتضمن قفزات إلى الأمام أو الخلف حسب تأثير المتغيرات الاقتصادية والسياسية عليه.

-يغلب على النمو التغير الكمي. أما التغير فيغلب عليه التغير الكيفي ذلك لأن النمو يتعلق في الغالب بالجانب المادي من المجتمع أما التغير فيتعلق بالجانب المعنوي.

-النمو عملية تلقائية أي دخل للإنسان فيها وغير مخططة أما التغير فهو عملية موجهة إرادية مقصودة يتعمد الإنسان إحداثه وفق أهداف مسطرة.

---

[1] محمد عبد المولى الدقس. مرجع سابق، ص 31.

[2] محمد على محمد وآخرون، مرجع سابق، ص36

-يسير النمو في خط مستقيم بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه أما التغير فلا يكون مستقيما باستمرار وقد تعددت النظرة الاجتماعية نحو اتجاهه وكما سبق الإشارة في أن التغير قد يكون إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم. كما قد يكون إلى الوراء فيؤدي إلى التخلف.

ولهذا يبدو الاختلاف بوضوح بينهما وفي دراسة السوسيولوجية تهتم بالتغيير الاجتماعي لأنه يعبر عن حقيقة ديناميكية المجتمع أما النمو فيدخل في الدراسات الاقتصادية نظرا لطبيعة عملية النمو وخصائصها.

ث. التنمية الاجتماعية

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها الجهود التي تبذل لأحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية للازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة إفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية والرفاهية لهؤلاء الإفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

وتعرف بأنها العملية التي بموجبها يتم إشباع حاجات الإفراد عن طريق التعبئة المثلى لجهودهم.

ويعرفها حسن سعفان بأنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات اعلي للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات اعلي للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة ومن ثم الوصول إلى تحقيق اعلي مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية.[1]

وهي تعني التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة من اجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها متضمنة الوصول بالمجتمع إلى اعلي درجات التقدم [2]

وعموما يمكن تصنيف الاتجاهات في تعريف التنمية إلى ثلاثة اتجاهات هي:

-**الاتجاه الرأسمالي:** يسلم هذا الاتجاه بان التنمية عبارة عن مراحل نمو تدريجي مستمر وهي تتضمن إشباع للحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية ولذلك فهي تعني الرعاية الاجتماعية التي تتضمن جانب واحدا من الخدمات الاجتماعية.

---

[1] حسن شعفات: **اتجاهات التنمية في العالم العربي**، مطبعة التقدم، الجزائر 1973، ص 225.

[2] عبد الباسط حسن: ***التنمية الاجتماعية***، ط 4 مكتبة وهبة، القاهرة، 1982، ص ص 96/95.

-**الاتجاه الاستدراكي:** يسلم هذا الاتجاه بان التنمية الاجتماعية تعني عملية التغير الاجتماعي الموجهة إلى تغير البناء الاجتماعي عن طريق الثورة وإقامة بناء حديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة بالإضافة إلى التغير علاقات الإنتاج القديمة وذلك لصالح الطبقة العاملة فالتغير يتجه أولا إلى البناء التحتي من اجل إحداث التغير الاجتماعي المطلوب [1]

-**الاتجاه الاجتماعي:** وهو اتجاه المفكرين الاجتماعيين الذين يرون أن عملية التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي ولا شك أن التنمية الاجتماعية تعني توفير اعلي قدر من التعليم والصحة والسكن والعمل المناسب والانتفاع بالخدمات الاجتماعية على اختلاف مفهوم التغير الاجتماعي الذي يعني التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي متضمنا تبدل النظام الاجتماعي والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي.

من الناحية العلمية فان مصطلحات التقدم والتطور والنمو تتضمن العديد من المعنى التي تتضمن القيمة الاجتماعية والاقتصادية التي تدخل تدريجيا في المجتمع في حين أن مصطلح التغير الاجتماعي يكون أقرب إلى الواقعية والموضوعية لأنه يصف الواقع كما هو وليس ما يجب أن يكون على اختلاف التقدم والتنمية أي أن التغير يشمل دراسة ميدانية لكل عوامل التغير الاجتماعي.

وفي المفهوم الكلاسيكي فان فكرة التقدم والتطور والنمو تعني أن التغير يتخذ اتجاها واحدا والى الإمام بطريقة لا إرادية كما هو في التطور والنمو أو بطريقة إرادية كما هو في التنمية في حين أن فكرة التغير قد تعني الاتجاه إلى الإمام أو إلى الخلف بفعل العديد من عوامل من بينها القدرة على إحداث التطور في هذه الحالة يكون فكرة التغير واقعية لأنها تعبر عن حالة المجتمعات التي يصيبها في الواقع التقدم والتخلف.

ومن جهة أخرى الاهتمام بالسياسة التنموية من قبل معظم الدول في الوقت الحالي بدأت تأخذ المجتمعات بالتغير المخطط وفق دراسة علمية تستوعب الواقع وترسم الأهداف المراد تحقيقها من اجل النمو بمستوى المعيشة وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع وبهذا يحقق تغير اجتماعي يمس جميع المجالات المعيشية الأخرى.

ولهذا لم تعد تلك المصطلحات ملائمة للحالة الراهنة وبالتالي فان هذا التغير الاجتماعي أصبح يشهد العديد من العوائق بعكس المصطلحات التي تصف حالة المجتمعات من الخارج الأمر الذي يبعدها عن التحليل والوصف العلمي أما مصطلح التغير الاجتماعي فهو الأكثر ملائمة لتحليل ووصف حركية تلك المجتمعات.

[1] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص 38.

4. عوامل التغير الاجتماعي

عندما نتفحص تراث العلوم الاجتماعية الخاص بعمليات التغير الاجتماعي والعوامل المحدثة له، سوف نجد أن التغير يتغير لعامل بعينه دون أخر، بينما نجد أن وجهة النظر الحديثة والتي نتفق معها تأخذ بعين الاعتبار بتعدد العوامل وتداخلها في إحداث التغير الاجتماعي ، كما يقدم لنا علماء العلوم الاجتماعية العديد من عوامل التغير الاجتماعي وتصنيفها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية نظرا لاختلاف الظروف الإنسانية المحيطة، كما تختلف العوامل فيما بينها من حيث مدى وعمق ومعدل تأثيرها النسبي بين مجتمع إنساني وأخر بل في داخل المجتمع الواحد، فقد يهيمن عامل بعينه على باقي العوامل في مجتمع ما بينما لا يهين العامل ذاته أو يختفي في مجتمع آخر، فلكل مجتمع خصوصيته ومن هنا سنحاول عرض أهم عوامل التغير الاجتماعي في الوطن العربي على وجه العموم وفي الجزائر على وجه الخصوص.

أ- عوامل دينية:

أولت الشريعة الإسلامية عملية التغير الاجتماعي اهتماما كبيرا، فحتمية التغير الاجتماعي في الإسلام حقيقة معترف بها عندما يرتبط تغير المجتمع بتغير الأنفس حيث يجعل حدوث الأول رهنا بالثاني كما جعل الإسلام التربية في منهجه شرطا مسبقا وقوة فاعلة أساسية في الوقت ذاته لتغير المجتمع، وتأتي نظرة الإسلام لقضية التغير شاملة، عندما نظر إلى معترك الحياة الاجتماعية وصنفها إلى جانبين أساسيين: أولهما ثابت لا يخضع للتغير. والثاني متغير بحسب مقتضيات المصلحة زمانا ومكانا وحالا وبالتالي فالتغير الاجتماعي من منظور الإسلام واجب شرعا إذا كان في ذلك خير وصلاح للفرد والمجتمع على حد السواء بشرط الالتزام بالتعاليم والتقيد بالضوابط الاجتماعية. [1]

ب- عوامل جغرافية:

لو حاولنا استقراء ما يسجله تاريخ الوطن العربي بوجه خاص والجزائر بوجه عام في مجال التغير الاجتماعي سوف نجد أن العامل الجغرافي يلعب دورا حيويا في تحديد ملامح عمليات التغير الاجتماعي وأنماطه وتداعياته السلبية منها والايجابية على النظام العربي ككل وسوف نعرض بعض مظاهر التغير التي يحدثها الموقع الجغرافي:

- سهولة الاتصال الثقافي مع بلدان غير عربية فموقع الوطن العربي الممتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج يجعله متصل بجميع قارات العالم، وبالتالي يسهل التواصل مع أي مجتمع، كما إثر هذا التقارب حتى في لون البشرة وتشابه الأجناس البشرية.

[1] - إبراهيم عثمان، قبس النوري: مرجع سابق، ص ص 123-124.

– ظهور موانئ عربية استراتيجية كميناء جنحن" الجزائري، ساعدت على ترحلا الملاحين العرب والتجار ودعاة الإسلام لنشر ثقافاته في أسيا وإفريقيا وأوربا ويعتبر العرب أول من أقام علاقات مباشرة مع الصين وشرق إفريقيا.

– جعل الوطن العربي مطمعا للغزاة والمستعمرين لموقعه الاستراتيجي كما حدث مع الجزائر –سهولة الانتقال بين الدول العربية مما ساهم في زيادة وحدة الوطن العربي.[1]

ت–عوامل اقتصادية وطبيعية

من بين العوامل الهامة والأساسية في تحويل المجتمعات وفي تغير مجرى التاريخ، تلك العوامل الاقتصادية المرتبطة بالتطور المادي، والذي يغير البناء الاجتماعي بوجهيه المادي والمعنوي فالأفكار والذهنيات والعادات والتقاليد تخضع هي الأخرى في تغيرها إلى الظروف الاقتصادية المتوفرة في أي مجتمع؛ وتتأثر بتغير تلك الظروف نفسها، لهذا فإن أي تغير أو تحول في المجتمع لا يمكن أن يحدث لمجرد توفر عوامل دون أخرى بالرغم من أن التاريخ الاجتماعي لبعض الدول منها دول العالم الثالث، يشير إلى أنها لم تمر بنفس المراحل التطورية التي مرت بهيا المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، وبالتالي فان عوامل التغير لم تكن نفسها فقد توجد بعض المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري، قد قفزت من المجتمعات الاستعمارية الإقطاعية، الاشتراكية القائمة على التصنيع والصناعات الثقيلة والتي تتطلب رؤوس أموال من المفروض أنها تراكمت بفعل تضافر جهود مجموعة من العوامل التاريخية دون غيرها ، والعوامل الاقتصادية قد أوجدت فيما بعد بفعل السياسة التنموية التي أنتجتها ابتداء من 1966.

لكن هذا لا ينفي أن تغير المجتمع الجزائري خاصة بالنسبة للتحولات التي يعيشها ألان، فقد ساهمت فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والتي كانت بشكل مغاير عن التحولات التي عرفت في فترة السبعينيات، حيث ساهمت الثروات الطبيعية وعلى رأسها المحروقات كعامل اقتصادي رئيسي هام في اعتماد الاشتراكية الاقتصادية الموجه في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وكانت أساس قيام قاعدة صناعية ثقيلة هامة في الجزائر، فالتطور التكنولوجي الذي عرفه العالم المتقدم والازدهار الاجتماعي الذي حققه هذا التطور جعل من الجزائر تتجه نحو التصنيع عن طريق استرداد التكنولوجيا، حتى تكتمل الثلاثية الصناعية وهي المواد الخام واليد العاملة والتكنولوجيا[2]

[1]– إبراهيم عثمان، قبس النوري: المرجع نفسه، ص ص 168–169.

[2]– جيهان احمد رشته: **نظم الاتصال والإعلام في الدول النامية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1972، ص64.

وكان المخططون يعتقدون أن جميع هذه العناصر على ارض الواقع كفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالضرورة حتى وان كانت التكنولوجيا تحمل في جوانبها عناصر ثقافية غربية عن المجتمع الجزائري؛ فهذه العوامل التي اعتمدت عليها الجزائر في تجربتها التنموية منذ السبعينيات والتي دفع إلى ظهور قطاع صناعي ضخم خطت من خلاله الجزائر خطوات كبيرة في مجال التنمية لكن هذه التغيرات لم تصمد أيضا في ضل سيطرة اقتصاد السوق على العالم الغربي ومنه الوطن العربي والجزائر [1]

ث- العوامل الاجتماعية : تتضافر مجموعة من العوامل والأسباب في إحداث التحولات التي هي عملية تكييف المؤسسات المختلفة للوظائف أو المهام التي تكون قد تغيرت بفعل هذه العوامل، والمجتمعات الانتقالية أو ما يسمى بالمجتمعات الجديدة، لم تمر في تطورها الاجتماعي والاقتصادي بنفس المراحل التي مرت عليها المجتمعات الغربية والتي لم تتعرض لنفس التمزق الذي عاشته تلك الدول المتخلفة، كما أن الدول المتقدمة الغربية قد تغيرت بفعل عوامل داخلية، بينما الدول السائرة في طريق النمو، عندما أخذت استقلالها كانت تحركها رغبة عارمة في التطور والتقدم وبالتالي فان عوامل التغير فيها كانت خارجية أكثر منها داخلية؛ خاصة فيما يتعلق بالأفكار التي تقوم بتنظيم المجتمعات سياسيا واقتصاديا وبالتالي فان الجزائر عند تخطيها المرحلة الاستعمارية وشروعها في بناء مجتمعها اعتمدت على أفكار ومنطلقات خارجية في تطوير المجتمع الداخلي مستخدمة في ذلك مبررات داخلية هي في الحقيقة حصيلة المشاكل التي ورثتها عن الاستعمار الفرنسي، وبالتالي كانت كغيرها من دول العالم الثالث تحركها رغبة التطور السريع والشامل، وكانت شمولية الهدف من الناحية الأيدولوجية لا يحققها غير الخط الاشتراكي والملكية الجماعية والتسيير الأحادي لكل دواليب الحكم والساسة والاقتصاد، دون مراعاة خصوصيات المجتمع ومقومات الشخصية الجزائرية وبالتالي فان عدم تبني سياسة استراتيجية مبنية على حاجيات ومتطلبات المجتمع الجزائري جعل الجزائر تتخبط في العديد من المشاكل الاجتماعية كالفقر و البطالة والانغلاق السياسي والفوارق التعليمة وانخفاض المستوى [2] الصحي وتفشي الجرائم ، كل هذه العوامل سارعت في حدوث التغير في الجزائر وظهر ذلك جليا من خلال أحداث أكتوبر 1988. [3]

والتي كانت منعرجا لإعادة النظر في كل السياسات السابقة والعودة إلى إحداث تغيرات سياسية وقانونية واقتصادية للتسيير الهيكلي للمجتمع الجزائري حتى يواكب التطورات الحاصلة في العالم بشكل ايجابي.

---

[1] جيهان احمد رشته: المرجع السابق، ص 135.

[2] سامية محمد جابر: **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص: 317.

[3] على الكنز: **حول الأزمة دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، دار بوسان للنشر، الجزائر، 1990، ص ص: 86. – 86.

ثانيا. نظريات التغير الاجتماعي

1. النظريات الكلاسيكية

تعتبر النظريات الكلاسيكية نظريات تحاول تفسير التغير الاجتماعي وتحليل مقوله الاجتماعي بناء على فروض وتصورات فلسفية في تفسير لظاهرة التغير وهي لا تقوم ببحث الامبريقي وإنما دراستها عبارة عن دراسة ارتكية بحيث تنظر إلى التغير بطريقة عامة وواحدة في المجتمعات كافة ولا تعطي أهمية لاختلاف المكان أو الزمان وتقدم إحكاما عامة وشاملة باختلاف أقسامها.

أ-نظريات التقدم الاجتماعي

تقوم نظرية التقدم الاجتماعي في نظرتها إلى التغير الاجتماعي على أنه يسير في خط متصاعد، أي أن التغير يكون ارتقائيا. ويسير المجتمع وفق مراحل محددة، وكل مرحلة جديدة يصلها المجتمع تكون أفضل من سابقتها، فالمجتمعات في تقدم باستمرار. والملاحظ أن هذه النظرية تعمم هذا التقدم على المجتمعات كافة، ومن ممثلي هذا الاتجاه: جان جاك وكندرسه وأوجست كونت. وغيرهم.

•**نظرية جان جاك روسو** J. J Rousseau (1712 -1778): لقد جاءت أهم أفكاره في نظريته عن التقدم الاجتماعي في كتابه المعروف بالعقد الاجتماعي، Contrat Social، وقد عرفت نظريته بنظرية العقد الاجتماعي والتي من خلالها نستطيع تلمس تطور الحياة الإنسانية: [1]

1-المرحلة الأولى: وهي مرحلة الحياة الفطرية، وكان الإنسان خاضعة للنظام الطبيعي، ومتمتعة بحرية تامة فالإنسان قد ولد حرا ولكنه مكبد بالأغلال في كل مكان.

2 - المرحلة الثانية : وهي مرحلة الملكية الفردية والإنتاج اليدوي في مجال الزراعة مما دعا الإنسان للاستقرار وتشكيل أسرة ، فأخذت العادات والتقاليد الاجتماعية في التبلور، وأصبحت تأخذ العادات صفة الجبر والإلزام.

3-المرحلة الثالثة: وهي مرحلة عدم المساواة، وفيها زاد التنافس والصراع بين الأفراد والجماعات وأصبحت السيطرة للأقوى، وقد دعا هذا التضارب في المصالح إلى التفكير في التعاقد وتكوين مجتمع سياسي خاضعة السلطة عليا والمتمثلة في الدولة.

[1] J.J. Rousseau : The social contracté. (Trans). penguin books, Maryland, 1968, pp-100 . .49

4 –المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التعاقدية: لقد تم فيها التعاقد بين الأفراد وقيام التنظيم السياسي المنظم، واختيار حاكم يحكم بإرادتهم. والملاحظ أن روسو في تصوراته هذه، كان يبين كيفية قيام النظام السياسي وتأليف الدولة التي هي بطبيعة الحال تشكل جانبا مهما في مجال التغير الاجتماعي.

وقد وجهت لنظرية روسو عدة انتقادات منها:

1–أن نظريته خيالية وغير واقعية. فالتاريخ لم يسجل متى بدأ الناس في التعاقد أي أنها تفتقر إلى سند تاريخي.

2 – أن فكرة التعاقد غير متصورة أصلا لاستحالة موافقة الأفراد جمعية في اختيار حاكمهم.

3–تبقى الفكرة خيالية وافتراض قابل للنفي والإثبات، إلى أن تقوم دراسة علمية تثبت صحتها.

ومع ذلك فإن نظريته لها أهميتها، فقد نبهت المفكرين إلى فكرة التقدم كما أنها ساهمت في إرساء فكرة الديمقراطية الحديثة، حيث اعتبر كتاب العقد الاجتماعي» «إنجيل الثورة الفرنسية»

•نظرية أنطونيان كوندرسه Antonine Condorcet (1793 –1799):

شرح كوندرسه[1] (مسيرة تقدم الإنسانية في كتابه الشهير «شكل تاريخي التقدم العقل البشري عام 1774 م، موضحا تقدم الإنسانية في خط مستقيم صاعد نحو الأفضل والكمال، من خلال مراحل محددة، ويعتقد أن الثقافة والتربية والتعليم في القاعدة الأساسية في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع مع الاهتمام بدراسة المواضيع الأخلاقية والطبيعية، ويرى أن التاريخ هو اكتشاف وتطبيق قوانين التقدم الاجتماعي، وكان ذو نظرة تفاؤلية لمراحل تقدم الإنسانية.

والتقدم عنده عبارة عن تجميع للمعارف العلمية وتطبيقها، وهي تساعد على التعجيل بتحسين مستوى الإنسانية، وما دامت الاكتشافات مستمرة فإن صفة الكمال للجنس البشري ستبلغ حدا كبيرة.

وقد قسم تاريخ الحضارة إلى عشر مراحل، وكل مرحلة تمثل فترة محددة في تقدم الإنسانية، وقد قطعت منها الإنسانية إلى نهاية القرن الثامن عشر تسع مراحل، وعاشرها «مرحلة الآمال، أي مستقبل الإنسانية. وتتلخص المراحل على النحو التالي: [2]

1–المرحلة الطبيعية: وهي المرحلة التي عاشتها الإنسانية في البداية والتي تقوم على الصناعات البدائية.

2 – مرحلة الرعي واستئناس الحيوان.

---

[1] **انطونيان كوندرسه:** عالم اجتماع فرنسي ينتمي إلى الفلاسفة التاريخيين، تبنى الأفكار الثورية بالرغم من انتمائه إلى الطبقة الأرستقراطية، اشتغل مع العالم داو لمبرت (@Alember) في وضع موسوعة للمعارف، وقد أثرت أفكاره في العالم أوجست كونت وفي تاريخيته التفاؤلية.)

[2] مصطفي الخشاب: **علم الاجتماع ومدارسه** – الكتاب الأول – الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص ص: 21/20.

3- مرحلة الزراعة: وفيها بدأ الإنسان يستقر ويتأمل في مظاهر الحياة .

4 -مرحلة الحضارة اليونانية: وقد ظهرت فيها المدينة عند اليونان كوحدة سياسية، وقد وصلوا إلى الرقي الحضاري وتطبيق الديمقراطية.

5 -مرحلة الحضارة الرومانية: وقد ظهرت فكرة الإمبراطورية والنزعة الرومانية العملية، وفكرة الوحدة القانونية التي فرضها الرومان على الشعوب الواقعة تحت سيطرتهم.

6-مرحلة العصور الوسطى المسيحية: وهي تبتدئ من انهيار الإمبراطورية الرومانية عام 476 م وتنتهي بقيام الحروب الصليبية. وقد بين فيها حدة الصراع بين السلطتين (الزمنية والدينية)، وأثر ذلك على مظاهر الحركة الفكرية في أوروبا.

7 - مرحلة الإقطاع (النصف الثاني من العصور الوسطى) : وقد ظهر فيها الاستبداد من جانب الحكام والمحار بين ورجال الدين ، وظهور طبقة غنية على حساب الطبقة الكادحة .

8- مرحلة اختراع الطباعة : وتمتد من القرن الخامس عشر حتى بداية القرن السابع عشر. وقد تميزت هذه المرحلة بالنهضة الفكرية نتيجة لاختراع الطباعة التي سهلت انتشار الكتب والأفكار عموما. وقد انتشرت الحركات النقدية والفلسفية، وصاحب ذلك قيام حركة الإصلاح الديني التي ساهمت بتدعيم الديمقراطية، وانتشار الآراء الاشتراكية الخيالية التي أدت في النهاية إلى قيام الحركات الاجتماعية ضد استبداد الحكام والكنيسة.

9- مرحلة الثورة الفرنسية : ويعتبرها كوندرسه عصر الحرية وإعلان حقوق الإنسان، واستحداث أساليب جديدة في الشؤون الإنسانية والنظم الاجتماعية .

10 - مرحلة الآمال أو مستقبل الإنسانية : ويستدل عليها كوندرسه من دراسة الماضي والحاضر للإنسانية لهذا يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه هذه الإنسانية ، ويتحقق تطور وارتقاء ذاتي للفرد، وتعم فيها المساواة بين الأمم. وفي هذه المرحلة تكون الإنسانية قد حققت أفضل مراحل التقدم بتحقيق الغايات التي تسعى إليها.

ويلاحظ من تقسيم كوندرسه بأنه تاريخ اجتماعي للمجتمعات الأوروبية بصفة خاصة محاولا تعميم ما حدث في أوروبا على العالم بأسره، وقد انفرد دون غيره من فلاسفة التاريخ ببحثه في مستقبل الإنسانية، واستقراء ما ستكون عليه، وقد كان متفائلا في نظرته لهذا المستقبل

ويؤخذ عليه كشفه عن ديناميت التغير الاجتماعي وأبعاده، ولهذا. بقيت نظريته في إطار التصور الفلسفي ناهيك عن التقسيم التعسفي لتعدد المراحل وترتيبها.

•**نظرية أوجست كونت Auguste Comte(1779 – 1807)**: يعتبر أوجست كونت[1] من أصحاب نظرية التقدم الخطي من حيث اتجاه التغير وفي تفسيره للتغير من فلاسفة التاريخ لقد عاش الفوضى والاضطراب العام الذي صاحب الثورة الفرنسية فأراد أن يصلح المجتمع الفرنسي وان اصطلاحه وتنظيمه ليست مسالة سهلة، كما لاحظها بعض المصلحين في عصره، وإنما تتطلب وضع فلسفة جديدة للقضاء على هذه الفوضى، وقد بين أن الفوضى هذه نتيجة الاضطراب العقلي وهو نتيجة للفوضى في التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية ، ويؤكد أن المجتمع حتى يستقر ويتقدم بحاجة إلى اتفاق عقلي وتوصل إلى أن المجتمع لإصلاح له ألا بتوحيد التفكير في معالجة الظواهر الاجتماعية بالمنهج نفسه الذي تعالج الظواهر الطبيعية والتوصل إلى قوانين تخضع لها الظواهر الاجتماعية.

ومن خلال دراسته للديناميكا سو سيال Dynamique Sociale وللستاتيك سو سيال Statique Sociale توصل إلى قانون الحالات الثلاث الذي دعاه بالاكتشاف العظيم سنة 1822 ونظريته في تقدم الإنسانية وتعكس هاتين نظريتين مفهوم التغير الاجتماعي بوجه عام.

لقد درس كونت مفهوم التغير الاجتماعي بشكل عام في تحليله لتطور المجتمع اما بشكل الخاص فقد قام بدراسة معمقة للتقدم الاجتماعي حيث يرى ان التطور الارتقائي الذي شهادته الإنسانية يبدو في مظهرين:[2]

-الحالة الاجتماعية.

-الحالة البشرية.

بالنسبة للحالة الاجتماعية هي تتحسبن مستمر وذلك بفضل ما تستطيع كشفه من قوانين الظواهر الاجتماعية، فكلما توصلنا إلى قانون علمي أمكننا بفضل ذلك السيطرة على طائفة من الظواهر التي تخضع له وبذلك يزداد تحكم الإنسان في مجمل الحياة الاجتماعية والطبيعية ويستطيع التنبؤ بسير الظواهر فيحول دون انحرافها أو خروجها عن القصد السوي ويرتب نفسه وفقا لمقتضياتها وهذا التقدم الارتقائي سريع الحركة واضح النتائج وخاصة في التقدم المادي.[3]

---

[1]ولد المفكر الفرنسي أوجست كونت في مدينة مون بليه Montpellier، ويعد من أوائل. المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث. وقد تأثر في البداية بأفكار سان سيمون Saint Simon 1790 –1820وقد وضع مؤلفات من أهمها: دروس في الفلسفة الوضعية Course de Philosophies Politique ونظام السياسة الوضعية. System de Politique Positive وفيهما شرح الأهم أفكاره الاجتماعية.

[2]–نيقولا بنماتشيف: **نظرية علم الاجتماع. طبيعتها وتطورها**، ط3، دار المعارف، بمصر–القاهرة–1972، ص 29.

[3]محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص83.

أما من الناحية الطبيعة البشرية فقد حدث في النواحي الطبيعية والعقلية والأخلاقية، فان تقدم علم البيولوجي أدى إلى التقدم في الطب وهذا بدوره إلى زيادة متوسط عمر الإنسان وارتقاء مستويات الصحة العامة.

وفق الناحية العقلية زادت القدرات الخاصة للإنسان، واتسعت مداركه وارتقى متوسط الذكاء العام لدى الأفراد.

ومن الناحية الأخلاقية: سمت المشاركات الوجدانية والمقاييس الجمالية وكذلك المعايير المتمثلة بالآداب والعلاقات العامة.

ويرى كونت أن هناك بعض العوامل التي تؤثر في الطور البشري مثل الجنس والبيئة والظروف السياسية وقد جعل الأخلاق هدفا ونهاية قصوى تسعى الإنسانية في الوصول إليها.[3]

لقد انطلق كونت في نظريته السيسيولوجية الخاصة بالتقدم الاجتماعي بأنه ظاهرة ملحوظة في جميع جوانب المجتمع من فيزيقية وأخلاقية وعقلية وسياسية، ويبدو هذا التقدم بوضوح في مجال السيطرة على قوى طبيعية غير أن هذا التقدم نحو الكمال يكون بطيئا وشاقا وتتخلله الأزمات والاضطرابات الجديدة ولكن الإنسانية تستطيع التغلب عليها تفاؤلا كبيرا نحو تقدم المجتمعات البشرية

ب. نظريات الدورة الاجتماعية

تجمع نظريات الدورة الاجتماعية على أن عملية التغير الاجتماعي تسير بشكل دائري ثم تنتهي حيث بدأت وهي ترى أن الحياة الاجتماعية تسير في حركة منتظمة ولذلك فان التغير في المجتمعات البشرية يشبه إلى حد كبير في انتظامه ودورانه نمو الكائن الحي ونهايته ألا أنها ترى أن المجتمعات تعيد الدورة من جديد مع اختلاف نسبي في تعليل هذه الدورات وبدايتها ونهايتها، أي التوترات الحياتية محددة ببداية ونهاية، هذا التوتر له دلالة مهمة بالنسبة للأفراد الذين يعتبرون هم أنفسهم مظهر له وبهذا نتج تغبير اجتماعي بشكل محدود.

•نظرية ابن خلدون (1332-1406)

عرف ابن خلدون بدراسته العلمية وبفلسفة التاريخ وعرض من خلال ذلك حقيقة المجتمع الإنساني والعلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع وصاحب نظرية في علم الاجتماع، وبين أن ظواهر الاجتماع لا تسير مصادفة وإنما تخضع لقوانين اجتماعية.

[3]– محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص84.

وينظر ابن خلدون إلى المجتمع الإنساني نظرة تحليلية ويحاول أن يتتبع المجتمع بالدراسة والتحليل من نشأته حتى فساده وتردده بين الضعف والقوة، والنهوض والسقوط، ويستقصي من خلال ذلك أحوال المجتمع. وعناصر تكوينه، وتنظيمه، من الفرد والجماعة إلى السلطان والدولة، وما تفتضيه سلامة المجتمع، وما يؤديان إلى فساده وانحلاله.[1]

ويرى أن التاريخ البشري يسير وفق خطة معينة، فحوادثه مرتبطة بعضها ببعض وأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته، وكذلك يحدث للدول، وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية، تبدأ وتنتهي في النقطة التي كانت قد بدأت منها، وأن هذه الظاهرة. دورة المجتمع –مستقلة عن الإرادة الإنسانية، وقد أسهب ابن خلدون في تحديد أسباب التعاقب المنظم لدورة الظواهر العمرانية والاجتماعية

ويتبين لنا أن النظم والظواهر العمرانية تتغير في أثناء تطورها، وفي ذلك يقول: «ومن الغلط الخفي الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الإعصار ومرور الأيام وذلك لأن أحوال الأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار. والأزمنة والدول»، به

ولقد أولى ابن خلدون الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة، والعوامل التي تؤثر فيه، وقد توصل من دراسته للمجتمع إلى «قانون الأطوار الثلاثة» –الأجيال الثلاثة –وهي:

1- **طور النشأة والتكوين.**

2- **طور النضج والاكتمال.**

3- **طور الهرم والشيخوخة.**

وتأتي هذه الأطوار متعاقبة على غرار تطور الفرد الذي يمر بمراحل محددة منذ ولادته وحتى وفاته، فأعمار الدول تشبه أعمار الأشخاص ويؤكد أن كل طور يستغرق أربعين سنة، فيكون عمر الدولة مائة وعشرين سنة. وفي هذا يقول: «إن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط. فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته» [2]

---

[1] نذير زريبي: **الوجيز في علم الاجتماع "نظريات اجتماعية"**، ج1، منشورات دار ليوجدن، الجزائر، 2005، ص 42.

[2] عبد الرحمان بن خلدون، مرجع نفسه، ص 118.

وبعد فناء المجتمع يقوم على أنقاضه مجتمع جديد، يمر في الأطوار نفسها التي يمر بها المجتمع السابق، وهذا يعني أن التغير الاجتماعي مستمر وفي حركة دائمة لا تنقطع. وقد عمم ابن خلدون نظريته على المجتمعات كافة، وليس على المجتمع الإسلامي وحده.

وفي خلال الأجيال الثلاثة السابقة يمر المجتمع بخمس مراحل هي: مرحلة البداوة، ومرحلة الملك، ومرحلة الترف والنعيم، ومرحلة الضعف والاستكانة ثم الفناء.

وقد درس ابن خلدون خصائص كل مرحلة وتعرض إلى عوامل فساد المجتمع معللا ذلك بالانهيار الاقتصادي والضعف الديني وتوصل إلى قانون اجتماعي، أن الهرم إن نزل لدولة لا يرتفع، أي أن الإصلاح لا يجدي شيئا متى هرمت الدولة وبالتالي لابد أن تقوم على أنقاضها دولة أخرى وهذه مسلمة ابن خلدون ويعلل أسباب الهرم بعوامل أساسية منها ضعف العصبية والخراب المادي الذي يحل بها.

ورأى من دراسته للتقدم الاجتماعي، إن المراحل التطورية يصاحبها تطور ملحوظ في أحوال المعيشة، ومتطلبات الحياة الاجتماعية وقد أشار إلى العوامل التي تساعد في سرعة تقدمه ومن عوامل بيئية وكثافة السكان، ثم عدالة الدولة وبين أن الدعائم التي تقوم عليها الدولة أربعة: العصبية والقضية ووجود دعوة دينية أو مبدأ سياسي ثم ضعف الدولة السابقة من اجل قيام دولة جديدة على أنقاضها وقد أسهب في شرح دعائم الدولة بشكل علمي.[1]

ويتبين من أفكار ابن خلدون في التغير الاجتماعي ونظريته في التقدم الاجتماعي بوجه خاص انه صاحب نظرية أصيلة في علم الاجتماع وقد توصل إلى قوانين عديدة في التغير مؤكدة على آلياته ونتائجه.

وكانت صادقة إلى حد بعيد للمجتمعات الإسلامية التي قام بدراستها وهي تعكس بصدق الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة في عصره وخاصة بالنسبة لأهمية العصبية وتطور المجتمع والدولة من ناحية عامة وأن نظرية تقدم المجتمع في مراحلها المختلفة تعكس حتمية قانونية في التطور التاريخي وأن الحضارة هي نهاية العمران وبعدها بمبدأ المجتمع دورة جديدة

ويؤخذ على نظرية ابن خلدون عدة مآخذ منها:

-انطلاق ابن خلدون من أن ظواهر الحياة الاجتماعية تخضع لقانون الفناء وما المجتمع إلا لحظة في مجرى الحياة الفانية وينطبق عليه قانون الفناء المحدد أجل معلوم وبالتالي لا يجدي إصلاحه وهذه مقولة تشاؤمية ولا ينطبق على واقع المجتمعات، فإصلاح المجتمع ممكن عن طريق التنمية والتخطيط فالمجتمعات تتحكم في تغيرها وتوجهه كما تريد وفق إمكانياتها وأيديولوجياتها.

[1] أحمد الخشاب: **التفكير الاجتماعي**، دراسة تكاملية نظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية-بيروت 1998 ص ص :308 /317.

لقد توصل ابن خلدون إلى طائفة غير يسيرة من قوانين الاجتماعية إلا أن معظم ما انتهى إليه لا يكاد ينطبق إلا على مجتمعات التي عايشها أو سمع عنها وهي بعض المجتمعات الإسلامية وقد عمم تلك القوانين على المجتمعات كافة وهو تعميم مبنى على استقرار ناقص وهنا يمكن الخطأ، فما ينطبق على مجتمع لا ينطبق بالضرورة على مجتمع آخر لان طبيعة العمران لست واحدة.

ليس هناك من انفصال تام بين كل طور وآخر أو بين بداية جديدة للحضارة ونهاية الحضارة السابقة، فلا يعقل أن تبدأ دون تواصل فالتراكمات الحضارية باقية ومصاحبة لنشوء الدولة الجديدة في كل مرحلة من تطورها وبالتالي فان عملية الفصل التي قام بها ابن خلدون غيرت من نظرة تحليلية لعلمية التغير الاجتماعي.

- **نظرية شبنجلر (1856-1936م)**

يمثل العالم الألماني اورفالد شبنجلر اتجاها خاصا في الدراسات الاجتماعية التاريخية وفي نظرية التغير الدوري الحرفي ضمن إطار النظريات الكلاسيكية في التغير الاجتماعي وقد أحدث كتابه "تدهور العرب" الذي وضعه عام 1918م ضجة كبيرة في العشرينات.

عشرينات وثلاثينات هذا القرن، وكذلك كتاب: الدولة الذي نشره عام 1933م، يشرح فيه حقيقة الدولة، وتطورها التاريخي، وأنها ذات ثقافة تنصهر فيها تجربة المجتمع.

وقد اهتم شبنجلر بتكوين الثقافة وأنواعها وتطورها، ونظريته في التغير الدوري الجزئي مبنية على أن الثقافة خاصية للمجتمعات، وأن لكل مجتمع ثقافته الخاصة به وبالتالي فإن عملية التغير لا تكون واحدة في المجتمعات كافة، وإنما لكل مجتمع نمطه الخاص في التغير وفق ثقافته، ومؤكدا أن العلاقات المتبادلة بين الثقافات ليس لها أهمية تذكر في عملية التغير، وأن لكل ثقافة طابعها المميز في الشكل والجوهر.

وبالإضافة إلى ذلك، يشبه تطور الثقافة بالكائن الحي في نموه على غرار المدرسة الحيوية، فتطور الثقافة يأتي وفق مراحل متعاقبة وهي: طفولة، وشباب ونضج ثم شيخوخة، ويشبه أحيانا مراحل النمو السابقة بفصول السنة: الربيع، والصيف، والخريف والشتاء، وفي الفصل الأخير تصل الحضارة إلى الفناء.

ويسهب شبنجلر في تقسيم الثقافات وتصنيفها وتحديد أعمارها. فيقسمها إلى ثماني ثقافات أساسية هي: الثقافة المصرية، وثقافة بلاد الرافدين والهندية، والصينية، والكلاسيكية (البولندية)، والعربية (أو المجوسية)، وثقافات المايا، ثم الثقافة الغربية.

ويشير إلى ثقافة تاسعة ما زالت في طور النشوء هي الثقافة الروسية، وأن لكل حضارة كبري خصائصها ومميزاتها إلا أنها تتفق جميعا في تاريخ التطور العام، وهي تتجه نحو الفناء، وهنا يتفق مع ابن خلدون حول «فناء الحضارة».

ويلاحظ أن مفهوم التغير الحضاري عند شبنجلر يسير في دائرة مغلقة بداية من جديد وان كل حضارة تختلف في تكوينها عن رأي حضارة أخرى ولقد أصاب في هذا الجانب وان تشبيه نمو الحضارة وتطورها بنمو الكائن العضوي اتجاه ساد عند مفكري النظرية الحيوية يشاركه علماء كثيرون وعموما فقد ساهمت نظريته في توجيه العلماء للدراسة التغيرات الثقافية وصياغة نظرية أكثر شمولا.

•نظرية فيكو[1] Vigo (1668-1744م):

يعتبر فيكو من المؤسسين الأوائل لفلسفة التاريخ من خلال نشره لكتابه مبادئ علم جديد عام 1720م، وصاحب نظرية التقدم الدائري اللولبي Spiral وهي ترى أن التطور الاجتماعي لا يسير في خط مستقيم، أو على شكل دورات مغلقة ينتهي فيها التاريخ إلى نفس النقطة التي بدأ منها، وإنما يسير في شنكل لولبي بحيث كل دورة تعلو الدورة السابقة وتكون أنضج منها ثقافيا وفق قانون النكوص وقد صاغ قانون عاما لتطور المجتمعات الإنسانية من خلال التحليل النظري للبعد التاريخي ، وقد اهتم بدراسة فقه اللغة لما للغة من أهمية في الكشف عن تطور النظم والمؤسسات الاجتماعية .

وقد عالج في القسم الرابع من كتابه "مبادئ علم جديد تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية" فقسمها إلى ثلاث مراحل متعاقبة وهي:[2]

-**المرحلة الدينية:** وتتميز بالطبيعة التأليهية للأشياء، وأن كل فعل وقول مستمد من الآلهة، فالحكم مستمد من الدين والنظم بتكوينها تعتمد على الدين، وكذلك اللغة لها مدلولات غيبية، أي أن حياة المجتمع في هذه المرحلة تعتمد اعتماد كليا على مقولات دينية في مجالاتها المختلفة.

- **مرحلة البطولة:** وتبدو في تعظيم الشرف، والمغامرة ، وظهور الأرستقراطية السياسية والحق فيها للأقوى وتتمثل في سيادة الأسرة الأبوية الممتدة عن الرومان حيث كان رب الأسرة مطلق الحرية في التصرف بأعضاء أسرته، وقد ازدهرت في هذه المرحلة العديد من المجالات الاجتماعية.

---

[1]-**جيوفاني باتستافيكو** (Jovanni Battista Vigo) مؤرخ وفيلسوف إيطالي، ولد في نابولي، وهو من الرواد الأوائل لفلسفة التاريخ، نشر كتابا أسماه «مبادئ علم جديد» Principi di una Scienza Nouva عام 1720 م، يضم خمسة أقسام أهمها القسم الرابع الذي يضم قانون المراحل الثلاث.

Gaston Outhaul. Op. cit. pp. 39/40.

[2]-أحمد الخشاب، مرجع سابق، ص ص: 430/429

-**مرحلة الإنسانية:** وتتميز بالحرية السياسية والمساواة وسيادة الحقوق المدنية وانتشار المنظمة الديمقراطية.

وبهذا نعتبر نظرية فيكو أن تقدم الإنسانية حتمي مع حتمية المرور بالمراحل الثلاث أي أن التغير أليه نظرة كلية من جميع المجتمعات ويفرضون قانونهم ليتوافق معه تقدم الإنسانية ذلك القانون من أساسه مبني على تصور فلسفي وقائم على استقراء ناقص لتطور الحضارات.

ت. <u>نظريات التطور الاجتماعي:</u>

يعتبر فكرة التطور من أهم الأحداث الكبرى التي سيطرت على الفكر الإنساني وفي تحليل لواقع المجتمعات والتغير الاجتماعي الذي ألزم على دراسة سيسيولوجية من خلال الباحث داروين Darwin الذي نشر عام 1859م كتاب بعنوان أصل الأنواع البشرية وقد أخذت كتابات بعض علماء الاجتماع تطبق المفهوم الدار ويني لتطور الظواهر العضوية فأخذت تطبقها على الظواهر والنظم الاجتماعية أي تشبيه التطور الاجتماعي بالتطور البيولوجي لدى المجتمعات البشرية.

أن مجمل الفكر التطوري البيولوجي يلتقي مع الفكر التطوري السوسيولوجي، ذلك أن الأخير يرى أن تطور المجتمع وظواهره الاجتماعية تسير وفق قوانين الظواهر البيولوجية.

فهناك دراسات اجتماعية عديدة جاءت قبل داروين وللحقيقة فان الباحث هربرت سبنسر كانت له اهتمامات بالعقل البشري وكيفية تطور ومدى أثر المحيط الداخلي والخارجي عليه وهاا ما خلق الاتجاه التطوري في علم الاجتماع.

-سبنسر Herbert Spencer (1820-1903):

يعتبر سبنسر من أهم دعائم الحركة الاجتماعية العلمية في القرن التاسع عشر)[1]، وهناك تشابه كبير بين نظريته الاجتماعية، ونظرية دارون البيولوجية، فقد شبه تطور المجتمع بتطور الكائن العضوي على اعتبار أن التطور في كليهما يكون من التجانس Homogenyétiré إلى اللا اتجانسHétérogénéité فالتكامل Intégration.

[1]-**هيربرت سبنسر**: عالم اجتماع إنجليزي، بدأ حياته مدرسا ثم مهندسا وبعدها عمل بالأدب والسياسة وشؤون المجتمع، ومن أهم مؤلفاته: الستاتيك الاجتماعي Social Statics عام 1800 م، ومبادئ علم النفس Principales of Psychology عام 1872، ومبادئ علم الاجتماع Principales of Sociology عام 1874، ودراسة علم الاجتماع The Study of Sociology عام 1873، ويعتبر هذا الكتاب من أهم مؤلفاته، وقد طرح فيه نظريته العضوية عن المجتمع، وموضحا نظريته عن التطور الاجتماعي بشكل عام.

ويرى سبنسر أن كل الأفعال تسير وفق قانون الاتصال النسبي»، أي أنها مرتبطة ببعضها وأن التخصص غاية كل تطور وارتقاء، ويعلل ذلك بأن الكائن العضوي يزداد تعقيدا كلما ازداد اختصاص وكلما ازدادت أعضاؤه اختصاصا ازدادت استقلالا.

وفي ذلك يقول: «إن خصائص الأجسام الاجتماعية (الأفراد) والأجسام الحية (الكائنات العضوية)، من خلال نموها تزداد تباينا وتنوعا في التركيب فالكائن العضوي يتكون من أجزاء قليلة التباين، ولكن خلال نموه يكبر حجما، وتتكاثر مع ذلك أجزاؤه وتتباين، وكذلك الأمر يحدث فيالمجتمع ففي البداية يكون التباين أفراد غير واضح سواء في الكم أو الكيف ولكن عندما يزداد عدد السكان تصبح الانقسامات وتزداد درجة الاختلاف فالمجموعة الاجتماعية تكون متجانسة عندما يكون عددها قليلا وتكتسب صفة الاختلاف وعدم التجانس عندما يزداد حجمها ويصبح التعقيد فيها كبيرا وبهذا يحدث خلل وينشأ بهذا ظواهر اجتماعية ناتجة عن هدا التعقيد.

وتتأثر الظواهر الاجتماعية بنوعين من العوامل هما:

-**العوامل الداخلية:** وهي خاصة بالفرد من حيث تكوينية العضوي والوجداني فالظاهرة الاجتماعية تتأثر بالعوامل الفردية للأفراد.

-**العوامل الخارجية:** ويقصد بها البيئة الجغرافية تلك البيئة التي توثر في الأفراد من حيث النشاط إلى أنها تؤثر في النهاية في الظواهر الاجتماعية وعموما تعتبر هذه الظواهر سواء كانت سياسية أهم اقتصادية فهي تدل على مدى قطعية الإنسانية من تطور وارتقاء فالانتقال من نظام الأسرة إلى القبيلة والمدنية والدولة يدل على مدي التطور ولكن ليس تطورا مطلقا وإنما انحلال نحو الفناء.

أما تطور المجتمع فيكون نتيجة لعوامل طبيعية ونفسية وحيوية، تعمل جميعها متضافرة في عملية تطورية موحدة يطلق عليها سبنسر "التطور فوق العضوي "وان التحضر غاية كل تطور وارتقاء المخلوقات ولذلك:

-كلما ازداد الكائن العضوي تعقيدا ازداد اختصاصا وتفردا.

-كلما ازدادت الأعضاء تفردا واختصاصا ازدادت استقلالا وكما ينطبق على الكائن العضوي ينطبق على المجتمع.

ويعتقد سبنسر أن عملية الصراع من اجل البقاء جعلت كثيرا من المجتمعات تتحد مع بعضها مما أدى إلى تكاملها وتطورها ويظهر ذلك في المجتمعات المعاصرة، وفي حالة تحقيق التوازن والانسجام بين المجتمعات تتم عملية التغير الاجتماعي بداخلها.

ثالثا: إفرازات التغير الاجتماعي وعوائقه في الجزائر

1. إفرازات التغير الاجتماعي

تختلف مصادر التغير الاجتماعي وتتعدد نظرة المفكرين حول هذه المصادر إلا أن الجميع تقريبا يتفق حول مصدرين، لا يمكن بالرجوع إلى أفكارهم الاستغناء عنهما ويتمثلان في:

– المصدر الخارجي: ويكون قائما في داخل النسق الاجتماعي، والإطار الذي يعمل فيه يكون المجتمع نفسه، أي نتيجة لتفاعلات تتم داخل المجتمع نفسه.

– المصدر الخارجي: والذي يأتي من خارج المجتمع من خلال اتصاله بغيره من المجتمعات الأخرى وبطبيعة الحال سواء أكان مصدر التغير من الداخل أم من الخارج فان ذلك يقوم بالضرورة على آليات محددة تتمثل في:

الاختراع والاكتشاف: يبدو ذلك في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل مثال ذلك اختراع الحاسوب والهاتف النقال.

الذكاء والبيئة الثقافية: فبلا شك انه ليس بمقدور أي فرد العيش بعيدا عن الاختراعات والاكتشافات خاصة الضرورية منها.

الانتشار: أي أن هذه المبتكرات والاختراعات لن يكتب لها النجاح مال تنتشر في المجتمع وتعمم فتؤدي بذلك إلى عملية التغير.[1]

أما بالنسبة لإفرازات التغير الاجتماعي: بالنسبة للإفرازات الناتجة عن التغير الاجتماعي فانا نعلم انه بعد نهاية كل مرحلة لا بد أن تظهر إفرازات مجموعة من الإفرازات كنتيجة لهذا التغير الذي حدث في المجتمع ومن بين هذه الإفرازات والتي هي في العادة عديدة ومتنوعة سنحاول أن نشرح بعض هذه الإفرازات.

أ- الاستهلاك المظهري:

فبعد أن تصل عملية التغير إلى نهاية مرحلتها لتبدأ مرحلة جديدة يصيب المجتمع حالة من الرفاهية والرخاء والذي يجعل أفراده يعيشون عيشة مترفة يتنعمون بنعيم التغير الذي جلب لهم المال الوفير يستخدمونه لارتقاء مستوى عيشهم فينقلهم من الضروريات إلى الكماليات، أي يذهبوا لاقتناء السلع النفسية والملابس الفاخرة والعطور الغالية وبناء المنازل الفخمة والأثاث والسيارات الفارهة ليستمتعوا بجمالية ورونق الحياة التي جاء بها التغير لهم، وأبناء هذا المجتمع يكونون في الغالب عالة وعبأ على المجتمعات المنتجة ويكون مجتمعهم

[1]– محمد الدقس: مرجع سابق، ص ص: 20 –21.

منحطا في وجوده خالي من الإبداع الخلاق غير قادر على الإسهام في بناء تغير لنفسه بل يستقبل المؤثرات الخارجية فيستجيب لها لأنه يضحي كارها للعمل اليدوي و الإنتاج المثمر؛ هذا النوع من المجتمعات غالبا ما يكون مصدر تغيره احد مصادر الطاقة أو الحرب أو التكنولوجيا.[1]

ب-بروز ثقافة الكترونية:

يظهر هذا النوع من الثقافة في مجتمع معلوماتي إذ تتبلور ثقافة الكترونية داخل ثقافة الأسرة عملا على ارتقاء تفاعلها مع ثقافات اجتماعية أخرى خارج حدود مجتمعها فتتناول شتى المواضيع والاهتمام، مثل الموسيقى والطعام والأزياء وتتبادل المعلومات معها لترفع من نمط عيشها وإشراك أفرادها في عالم الأخبار المعاصرة ذات رؤى متباينة ومتعارضة وإزاء ذلك يتم إنشاء قواعد أساسية لمعايير وقيم وسياسة وتجارية وجمالية ترفيهية، بين الأفراد عبر الكون كله وبسرعة فائقة تتوسع دائرة انفتاحهم على ثقافة الأخر.[2]

وتكون المعلومات هنا مستخدمة من اجل التواصل البشري فضلا عن كونها سلعة يستفاد منها في الأنشطة الاقتصادية والسياسية وعنصرا نقديا بذات الوقت، لنقد الأحداث والأشخاص وحري بنا أن نشير إلى اتصالات الأفراد هنا يتم عبر تقنيات الكترونية يفضلونها على الاتصال المباشر وجها لوجه في معظم أوقات حياتهم، وحتى الحكومة تتصل بمواطنيها وتعرفهم على سياساتها ومواقفها حول المواضيع التي تهتم بها أكثر من اعتمادها على التنظيمات الرسمية الوسيطة بينها وبين المواطنين مثل الأحزاب السياسية والبرلمان ووكالات الأخبار وذلك راجع إلى سرعة اتصالها بهم وكذا الحال بالنسبة لرجال الأعمال والأساتذة في المؤسسات التعليمية والتربوية، هذا النوع من الإفراز يحصل بسبب ثورة المعلومات والتطورات التكنولوجية.

ت-ظهور مجتمع معلوماتي:

ينشأ هذا النوع من المجتمعات بسبب الأزمة الديمغرافية والتدمير البيئي المتطرف والتقنية البيولوجية، وتأزم علاقة الشمال بالجنوب وهذا ما حصل في العالم الصناعي الغربي الذي يستخدم أفراده ثقافة الكترونية تسير وجودهم، وعلائقهم واتصالاتهم وتكثف ثقافتهم وتحررهم من طغيان وهيمنة الزمان والمكان؛ تقرب من تواصلهم مهما تباعدوا جغرافيا وتعجل في تحقيق طلباتهم بسرعة فائقة ووقت وجيز، ويتصف هذا المجتمع بالصفات التالية، يكون الحاسوب مسيطرا على أذهانهم ومعتمدا على قوته الإنتاجية للمعلومة المنعية (شبكة وبنوك للمعلومات)، وابرز مشاكل هذه المجتمعات الاجتماعية فهي غزو خصوصيات الناس وانتشار

[1]- معين خليل العمر: **التغير الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 265.

[2]- معين خليل العمر: نفس المرجع، ص 267.

الإرهاب وكثرة الجرائم الالكترونية ومن الصفات الأخرى في هذا النوع من المجتمعات هي أن معرفة استخدام الحاسوب بين الأفراد يعني امتلاك موهبة تمنح مالكها نفوذا واعتبارا وتميزا عاليا.

كما كانت الأرض والمال يمثلان مصدر للنفوذ والعزة والقوة عند أفراد المجتمعات التقليدية والريفية، وبالتالي فإن كل تغير واقع في مجتمع ما يحمل في طياته مجموعة من الإفرازات في عديد الميادين والمجلات بجوانبه السلبية والايجابية.[1]

2- معوقات التغير الاجتماعي في الجزائر:

إنه لمن الضروري الإشارة في كل مرة إلى ارتباط الموضوع ببعضه البعض وذلك عن طريق وحدة المفاهيم، فقد انطلقنا في هذا الفصل من اعتبار التغير الاجتماعي هو انتقال المجتمع من حالة إلى حالة أخرى، وهذا الارتباط له علاقة في تغير الأفكار والاتجاهات فيما يخص الأحداث والتطورات التي تحمل أفكارا جديدة تعمل وسائل الاتصال على نشرها وإفهامها لإفراد المجتمع، والتأثير عليهم الدرجة اتخاذ القرار بشأن هذه الأفكار الجديدة، ومن هنا يحدث التغير الاجتماعي الذي يفترض أنه تغيرا ايجابيا وتقدما نحو الأمام.[2]

لكن هذا التغير الذي يحدث لا محالة ولو كان بمؤشرات خفية كثيرا ما تعوقه معوقات تجعل من المجتمع يظل على حاله، وتعمه مظاهر الكود والثبات، هذه المعوقات مرتبطة بالمجتمع كبناء وكمجموعة من الأنساق؛ وبالمؤسسات وأدوارها التي هي مجموعة من الوظائف تقوم بها لتعلل وتثبت بها وجودها ومن هنا ارتأينا معرفة وإظهار معوقات التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، انطلاقا من التوقف والجمود الذي عرفته العملية التنموية في الجزائر بداية من فترة الثمانينات، فدراسة هذه المعوقات تبدو هامة و ضرورية خاصة إذا ما عرفنا كثافة الحركة والتفاعل الاجتماعي التي تكون نتيجتها الطبيعية إحداث التغير؛ وهذه سمة من سمات المجتمع الجزائري الذي ظل طيلة حياته فبصراع دائم، لكن وبالرغم من كل هذا إلا أنه لحد الآن لم يصل إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي المنشود ومن بين هذه المعوقات نذكر ما يلي:

أ- معوقات اجتماعية:

وهي مجموعة من المواقف والقيم الاجتماعية الداخلية، أو الخصائص الاجتماعية التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض، وتلك العوامل التي تدخل في تحديد العلاقة بين أفراد المجتمع وبين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي تحديد مقدار التعامل ولهذا فإنه بالنظر إلى مقومات المجتمع الجزائري المتمثلة في انتمائه لدول العالم الثالث والى المجتمع العربي الإسلامي.

---

[1] معين خليل العمر: مرجع سابق، ص.267

[2] عبد الرحمان الزامل: **أزمة الإعلام العربي**، الدار المتحدة للنشر، لبنان، 1974، ص106.

عرف محاولات عديدة لتدمير مقاوماته الشخصية عن طريق الاستعمار السياسي والعسكري والثقافي، هذه المقومات المتمثلة في الدين واللغة ومجموعة القيم ونمط الأسرة والمدرسة وقيم الجماعة السائدة التي تحدد موقفها في التعاون.

كما تمتاز الشخصية الجزائرية بتقديسها للحرية الفردية وخاصة فيما يخص الملكية الفردية والعمل[1] بالنظر إلى هذه المقومات نجد التجربة التنموي في الجزائر لم تعط لها المكانة الهامة في المخططات الاقتصادية، ولا حتى في المخططات الثقافية، ولم تهتم بالفرد الجزائري ومقومات شخصيته، ويتجلى هذا في النتائج المتحصل عليها في التجارب الجزائرية السابقة فبالرغم من التفاف العمال حول مؤسساتهم وحول أراضيهم في بداية هذه التجارب إلا أنهم قد تخلو عنها فيما بعد، وقد سجلت هذه التجربة انخفاض في معدلات الإنتاج، ومن بين الأسباب الهامة والرئيسية في ذلك عدم فعالية العامل الجزائري وعد تمكنه من تحقيق أرقام نمو عالية مما ساهم في تحول نظرة العمال شيئا فشيئا إلى نظرة عدائية بينهم وبين المسيرين كهذه المؤشرات تدل على أن الفرد الجزائري في مختلف المؤسسات التي يتواجد فيها لم يستطع التكيف مع الأوضاع الاجتماعية التي أوجدتها التجربة التنموية، وهذا يدل على عدم الاستثمار في الموارد البشرية من جهة وعلى عدم الاهتمام الكافي بعادات وتقاليد ولغة الفرد الجزائري من جهة أخرى، فغالبية الجزائريين ظلت تعاني من الاغتراب الاجتماعي ليس في المصانع فحسب بل في جميع الإدارات على اختلاف مجالاتها وحتى في الجامعة والمدرسة والشارع نتيجة الاغتراب اللغوي والقافي؛ وعدم تمكن السياسة الاجتماعية والاقتصادية من توجيه هذه العوامل إلى عوامل مساعدة على التنمية والتغير والتطور بل تحولت إلى عائق اجتماعي.[2]

ب-معوقات إعلامية:

وهي عوامل معوقة مرتبطة بالجهاز الإعلامي ووسائله وبالوظائف التي يقوم بها من خلال الإطار المرجعي النظري والسياسي والاقتصادي لكل مجتمع، والإعلام قطاع مثل بقية القطاعات الأخرى له عدة جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية إعلامية، ومكانته في المجتمع الجزائري مكانة استراتيجية حسب المفهوم التنموي له وأداة فعالة ومؤثرة حيث الوظائف التي حددتها السياسة الاشتراكية في الجزائر في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وقد تحمل الإعلام أعباء هذه المرحلة، وكان أداة مطيعة وصوت مدوي لإسماع الشعارات السياسية والاقتصادية والثقافية التي رفعت في تلك الفترة لكن الإعلام ولأنه على ارض الواقع لم يحض بنفس الاهتمام الذي حظيت به باقي القطاعات الأخرى.

---

[1] إبراهيم عباسي: **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد 12/ 11، ص154.

[2] على الكنز: مرجع سابق، ص 96.

فظل بعيدا عن الاهتمامات الحقيقية للأفراد والجماعات في المجتمع الجزائري، ولم يستطع الجهاز الإعلامي ووسائله توظيف تلك الخصوصيات الاجتماعية للجزائر وللمجتمع الداخلي فيها.

ولم تتمكن من استيعاب العناصر الثقافية المتنوعة في الجزائر ولم يدقق في قضية التعامل مع مقومات الشخصية الجزائرية، التي ظلت معوقات اجتماعية أمام التنمية وأمام الإعلام الذي نجح قبل الثورة وأثناها عندما اتخذها عناصر ومقومات للمقاومة والكفاح وتماسك المجتمع ، وبالتالي فعدم الاهتمام بهذا القطاع الحساس والذي يعتر السلطة الرابعة وسن قوانين و ضوابط تسير وتخدم التنمية المجتمعية وتكفل الحرية الديمقراطية في نفس الوقت من جهة، واحتكاره في عديد المناسبات من جانب فيئة معينة جعله معيقا من معيقات التغير في المجتمع الجزائر

ت-**العوائق الاقتصادية**

تأتي مقاومة التغير نتيجة للعوامل الاقتصادية المختلفة، فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل، وبالتالي تختلف درجة التغير الاجتماعي، فالتجديدات التكنولوجية المستمرة، تؤدي إلى التغير السريع، كما هو حادث في المجتمعات الصناعية المتقدمة، وكذلك، فإن نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة من شأنه أن يؤدي إلى سرعة التغير. وهناك متغيرات عديدة تتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة، وبالقدرة الشرائية للمواطنين وغير ذلك. وهي عوامل تلعب دورة مؤثرة في عملية التغير الاجتماعي، ومن أهم تلك العوامل:

- **ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية:**

وهي نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها: انخفاض المستوى العلمي، والمستوى الاجتماعي بوجه عام، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع، مع ملاحظة أن الشعور بالحاجة وحده لا يكفي للاختراع، إذ لا بد من توفر المستوى العلمي والتكنولوجي، فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول، وغير ذلك، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية وغيرها، من أجل تحقيق التغير المطلوب نحو التقدم والتنمية، ولهذا لا بد من توفر الشروط التكنولوجية، بالإضافة إلى المناخ الثقافي الملائم، لكي يصبح الاختراع ممكنا.

ومن البديهي أن شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر، والإمكانيات اللازمة، والبيئة الاجتماعية الملائمة، فأي اختراع جديد لا يجد طريقه في المجتمع، لن يؤدي إلى الهدف الذي قام من أجله، ولهذا فإن الذكاء لدى المخترع لا يكفي وحده ما لم يتوفر المناخ الاجتماعي الملائم.

والدليل على ذلك، أنه أحيانا تسود معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع أو الاكتشاف الجديد. وقد بين نمكوف أن الاختراعات تعتمد على: [1]

- **القدرة العقلية.**
- **الحاجة للاختراع.**
- **المعرفة القائمة.**

ولهذا فإن القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملائمة والتكلفة، وعلى مكانة المخترع، وثقافة الفرد المستقبل للاختراع، كل ذلك له أكبر الأثر في انتشار الاختراع الذي يؤدي بدوره إلى التغير الاجتماعي.

ولذلك، فإن إتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب، ورعايتهم وتوجيههم يؤدي لتحقيق الاكتشافات والاختراعات العلمية المتنوعة. وأن توفير الأدوات والمواد اللازمة من معامل مخبريه، وأدوات تكنولوجية وغير ذلك، من شأنه أن يشجع البحث العلمي، مما يزيد في الاختراعات وبعمق فائدتها لدى المجتمع.

إن نقص الإمكانات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات، وبالتالي إعاقة عملية التغير الاجتماعي.

- **التكلفة المالية**

في كثير من الحالات يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك. أي أن توفر الرغبة لا يكفي، ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء.[1]

إن كثيرا من الأفراد يرغبون في اقتناء الآلات الكهربائية والوسائل المادية الحديثة، غير أن عدم وجود القدرة المادية يمنع من تحقيق تلك الرغبات. فالتأمينات الاجتماعية فكرة مرغوبة لدى المجتمعات كافة، إلا أن عدم توفر الشروط المادية لا يسمح بتنفيذها. أي أن ما ينطبق على الأفراد ينطبق على المجتمعات.

ويرتبط الموقف تجاه التجديد بمدى الفائدة الاقتصادية المتوقعة منه، من ناحية عامة، فكلما تحققت فائدة أعلى، كلما كان الإقبال أعم وأشمل.

وقد أشار روجرز Rogers بأن قبول التجديد: (التغير) لدى الريفيين يتم إذا تحققت فائدة تتجاوز 10%، أما دون ذلك فلا يؤخذ بالتجديد من ناحية عامة.[2]

- [1]. William Ogburn: Technology and social change. op. city p. 56

[1] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص 228.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص227/229

أما إبراهيم أبو لغد، فقد توصل إلى نتيجة مختلفة، مبينا أن الأخذ بالتجديد يتأثر بالموقف الاجتماعي، رغم الفائدة المالية. حيث بين في ميدان الزراعة والإرشاد الزراعي.

فقد أراد أخصائي زراعي في إحدى القرى المصرية إدخال زراعة، «الذرة الهجين»، في المنطقة التي يعمل بها، ونجح في إقناع عدد من الأهالي بزراعة هذا النوع، وقد زاد عدد من قاموا بزراعته، فارتفع مستوى الدخل في تلك المنطقة بما لا يقل عن 15٪، ولكنهم انصرفوا عن زراعته في الموسم التالي رغم الفائدة التي تحققت، وتبين أن السبب في ذلك يعود إلى أن إنشاء تلك المنطقة لم يرتحن إلى عجن دقيق الذرة الهجين عند إعدادها للخبز.[1]

أي أن الموقف الاجتماعي يجب أن يؤخذ بالاعتبار كعامل مؤثر في عملية التغير يضاف إلى العامل السابق، وأن تحقيق الفائدة المادية ليست هي العامل الحاسم أو الوحيد في تبني التجديد.

-محدودية المصادر الاقتصادية:

إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية، لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة، ولهذا، فإن المجتمعات النامية -والفقيرة منها لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها. فتبقى على مستوى الكفاف، وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار، في حين أن المجتمعات الصناعية المتقدمة ذات الموارد الاقتصادية العالية، تقوم فيها عمليات التغير بسهولة ويسر، فالمصادر الاقتصادية في المجتمع تساعد في إنجاح خطط التنمية. بينما الاقتصاد المتخلف يعيق عملية التنمية بوجه عام وقد وصف ج. البروتيني الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص هي :[2]

***إنه اقتصاد تقليدي:** ويسود الزراعة فيه نمط بدائية الإنتاج، وكثيرة ما يكون هذا الاقتصاد منكفئا على نفسه، مفتقرة إلى إنتاج كافي مما يجعله مقطوعة جزئيا عن باقي الاقتصاد.

*يتصف الاقتصاد المديني فيه بضعف الإنتاج، ولا ينتج إلا القليل مما يستهلك، والباقي يستورد من الخارج، أي هو اقتصاد تابع في الدرجة الأولى، ولا تتوفر فيه الجدوى الاقتصادية.

*يتميز باقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم على خدمة مصالحها الخاصة في الدرجة الأولى، وغير منسجمة في إنتاجها وتشغيلها مع البلد النامي، بالإضافة إلى أن أرباحها تذهب للخارج ولا تعود بالفائدة على بلدان المجتمعات النامية.

---

[1] إبراهيم أبو الغد: **التقويم في برامج تنمية المجتمع**، مركز التربية الأساسية، لبنان ،1960، ص ص 14 / 15

[2] ج. م. البرتيني: **التخلف والتنمية في العالم الثالث**، ترجمة، ط3، دار الحقيقة، بيروت1980، ص ص 41 / 44.

وعموما يؤدي نقص الموارد الاقتصادية إلى محدودية عملية التغير وإعاقتها، وغالبا فالمجتمعات القومية في البلاد النامية تطلب مستوى من الحياة كريمة، ويقعدها عنه الفقر، ويحول بينها وبينه العجز المادي، حتى الأفراد، فكثيرون أولئك الذين يطمعون في أنماط من الحياة يحسونها، ويحسون الحاجة إليها، وما يصدهم عنها إلا قلة الوسائل إليها.[1]

فالوسائل المادية، لا يمكن الحصول عليها إلا بالمال، وكذلك الاختراعات والمصانع وغير ذلك. فالمقدرة المادية هي التي تساعد في الحصول على ذلك، وفي غيابها تلغي عملية التغير، وتبقى أمنية فقط، وهي تفسر لنا سبب كثرة وسرعة التغير الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة دون المجتمعات النامية.[2]

ث-العوائق الايكولوجية

إن تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات واضح سواء أكان إيجابا أم سلبا. فالبيئة الطبيعية، من مناخ وسهول وجبال وأنهار، تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات. فقد قامت الحضارات القديمة مثل: حضارة البابليين والآشوريين والفراعنة وغيرها، حول المناطق الغنية، وخاصة حول ضفاف الأنهار، فكان ليسر الحياة وغناها الأثر الكبير في إقامة الحضارة لدى هذه المجتمعات دون غيرها، وقد بنيت حضارة الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي على الزراعة نتيجة لغني «البلاد الجديدة».

وبالعكس فإن شح الموارد الطبيعية يعيق عملية التغير وبناء حضارة كبيرة، فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة إحاطتها بالصحراء أو بمنطقة جبلية وعرة المسالك من شأنه أن يعيق اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى، أي أن الموقع الجغرافي في هذه الحالة يفرض على المجتمع عزلة طبيعية، «أيكولوجية»، تعيق التغير الاجتماعي فيه فبلاد اليمن نتيجة إحاطتها بالجبال في الدرجة الأولى، ولعوامل سياسية واقتصادية في الدرجة الثانية تأخرت عن غيرها من المجتمعات المجاورة، إلا أن هذه العزلة بدأت تخف حدتها في الوقت الراهن أمام ثورة المواصلات والتقدم التكنولوجي بوجه عام.

---

[1] محي الدين صابر: **التغير الحضاري وتنمية المجتمع**، مرجع سابق، ص 167.

[2] محمد عاطف: **معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي**، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2009، ص22.

ج-معوقات سياسية:

فالأزمة التي مرت بها الجزائر بداية من أحداث 5 أكتوبر 1989 والتي مهدت إلى التطرف السياسي الإسلامي في تلك الفترة، والى ارتكاب المجازر في حق الشعب الجزائري وحرق المصانع والمدارس والمؤسسات العمومية والخاصة، وقتل الأبرياء ونشر الخوف في أوساط الفلاحين ومربي المواشي على مستوي الأرياف، جعل هذه الفئة تهجر مساكنها وتترك مستثمراتها الفلاحة وتهاجر إلى المدن هروبا من بطش هذه الجماعات المتطرفة التي بثت فيهم الرعب وبدوره هذا النزوح ساهم فبظهور عديد المشاكل التي كانت لها إفرازات كبيرة على المجتمع الجزائري بداية بأزمة السكن وظهور الأحياء القصديرية، إلى أزمة البطالة والتي أدت إلى تفشي ظاهرة السرقة واستفحال الإجرام، هذا بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الجزائري نتيجة تدهور الإنتاج الزراعي في الجزائري مما جعل الجزائر تعتبر من أكبر الدول المصدرة للمنتجات الغذائية وعلى رأسها القمح، كما أدى إلى هجرة الأدمغة الجزائرية والتي لاقت احتضان من طرف الدول الأخرى خاصة الأوربية منها، كل هذه المشاكل كانت معيقا سياسيا أدى إلى جعل الجزائر تقبع في بؤر التخلف ولكن بدخول الألفية الثانية بدأت الجزائر تعود نوعا ما إلى المحافل الدولية والمجالات التنموية وتضع خطط استراتيجية في عديد الجوانب خاصة منها الاقتصادية والتعليمية.[1]

3-صعوبة دراسة التغير الاجتماعي

تأتي الصعوبة في دراسة التغير الاجتماعي، من كون المجتمعات الإنسانية لا تسير على وتيرة واحدة في تغيرها، ولا بطريقة متشابهة مع بعضها، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، تلك الظروف المتعلقة بنظامه الاجتماعي، وثقافته بوجه عام. فثقافة المجتمع من مميزاته الأساسية، فاختلاف الثقافة يعني اختلاف أوجه التغير لدى المجتمع عن باقي المجتمعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تعدد مداخل التغير، ويلاحظ أن التغير في المجتمعات الصناعية يختلف عنه في المجتمعات الزراعية، أو ما قبل الزراعية، حيث يكون في المجتمع الصناعي أسرع منه في المجتمع الزراعي أو الرعوي

وبطبيعة الحال هناك جملة من العوامل تؤثر في درجة وتوجيه هذا التغير منها: العامل الديموغرافي، والايكولوجي، والتكنولوجي، والاقتصادي وغير ذلك. وتأتي صعوبة دراسة التغير الاجتماعي من مظهرن:

-طبيعة الظاهرة الاجتماعية المدروسة.

-موقف الباحث -الدارس -من الظاهرة المتغيرة.

---

[1] حمدي حسن: **الاتصال وبحوث التأثير في دراسات الاتصال الجماهيري**، حمادة الجرسي للطباعة، الرياض، 1988، ص42.

وتأتي صعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية للأسباب التالية:

•طبيعة تعقد الظاهرة الاجتماعية نظرا لتأثيرها وتأثرها بعوامل طبيعية واجتماعية على حد تعبير ابن خلدون ودور كايم فدراسة ظاهرة الصراع أو التعاون في المجتمع تستحق دراسة ظواهر اقتصادية وسياسية وغيرها، بالإضافة إلى كون ظاهرة اجتماعية مترابطة مع غيرها مما يقودنا إلى صعوبات أخرى.

•صعوبة إخضاع الظاهرة إلى القياس الدقيق لأنها متعلقة بمجتمع بشري متغير ومتباين العواطف والميول والدوافع والاستجابة للمؤثرات الخارجية.

•صعوبة إعادة أجراء التجربة مرة أخرى لان الظاهرة تكون قد تغيرت والتغير صفة أساسية من صفات الظاهرة الاجتماعية رغم إن التجريب أمر مهم من اجل صياغة القوانين والنظريات والتأكد من صحة النتائج المتوسل إليها.

•صعوبة حصر مجمل الفروض التي تعلل تغير الظاهرة الاجتماعية ناهيك عن معوية الفصل بينهما وتصنيف في أيها أساسي وثانوي وما إلى ذلك. أن مجمل هذه الصعوبات التي تواجهنا في دراسة الظاهرة اجتماعية تؤدي معوية دراسة التغير الاجتماعي في مجمله. أما الصعوبة الثانية في دراسة التغير الاجتماعي فتاتي عن طريق عن طريق موقف الباحث أو الدارس للظاهرة المتغيرة وذلك للأسباب التالية:

•موقف الباحث من الظاهرة المدروسة، فالنظرة إليها تختلف من شخص لأخر وذلك حسب موقع الشخص الملاحظ لان الذي يلاحظ المجتمع للعالم الطبيعي، حيث يقف دائما قد وضع نسبة من حيث المكان والزمان فالذي يراه موجز، مغير من عالم واسع، فتكون الملاحظة محدودة وقد تكون الظاهرة المختارة من عالم واسع، فتكون الملاحظة محدودة وقد تكون الظاهرة المختارة من عالم المجتمع لا تمثله تمثيلا صادقا.

•ايدولوجية الباحث الذي تجعله يعطي إحكاما تتماشى وأفكاره وهذه الأحكام غالبا ما تكون مستمدة من أيديولوجية التي تؤثر على نفسيته ورغباته عموما، الأمر الذي يؤدي إلى الاختلاف النظرة الواقعية إلى الظاهرة المتغيرة، وعموما تتطلب دراسة الظاهرة التغير أن يتزود الباحث بوسائل البحث العلمي وان يتجرد من العاطفة ويبتعد عن الأحكام المسبقة من اجل إدراك الظاهرة المتغيرة وتقديم نتائج صحيحة.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال تطرقنا في هذه الورقة البحثية إن ظاهرة التغير الاجتماعي تتطلب عملية تفسيرية من اجل فهم هذه الظاهرة المتغيرة العوامل والعوامل المؤدية إليها بوجه عام، فهناك اتفاق بين المفكرين في أن عملية التغير لا تحدث فجأة وإنما تحدث بتدرج وان هناك معطيات تكون مقدمات لهذا التغير الاجتماعي والتغير الثقافي في مقومات كل مجتمع إلا أن التميز بينهما أمر ممكن فالتغير الثقافي يلحق تبديلا في العناصر الثقافية في حين أن التغير الاجتماعي يقتصر على تحول على البناء الاجتماعي وما يتضمنه من أنماط وعلاقات اجتماعية.

من هنا أكدت اغلب الدراسات السيسيولوجية أن التغير الاجتماعي يكون نسبي لان أي تغير في ظرف اجتماعي أو علاقة اجتماعية يثير حكما من أحكام القيمة فالتغير الاجتماعي يرتبط بالموقف والظرف الاجتماعي ناهيك عن أيديولوجية الفرد الملاحظ أو المشارك، فهناك بعض التغيرات التي تحدث في أجزاء معينة من النسق الاجتماعي قد تؤدي إلى بعض النتائج التي تفوق في أهميتها ما قد يترتب على تغيرات أخرى يمكن أن تحدث في أجزاء النسق الاجتماعي.

ولقد أصبح التغير اليوم إراديا وهادف ومخطط بعكس التغيرات التي كانت تحدث في القديم، فالمجتمعات اليوم تضع خطط التنمية وفق معطيات علمية واقعية، من اجل الوصول إلى الأهداف المنشودة، أي أن عملية التغير الاجتماعي أصبحت إرادية وإيجابية في عمومها رغم تفشي العديد من العوائق الاجتماعية والدينية والسياسية التي تحول دون ذلك.

الفصل الخامس:

الإجراءات المنهجية للدراسة والتراث السوسيوغرافي للمنطقة البحث الميداني

الفصل الخامس

* **تمهيد**

1-منهج الدراسة

2 -أدوات جمع البيانات

أ-الاستبيان

ب-المقابلة الغير منظمة

ج-الملاحظة

د-الوثائق والسجلات

3-مجالات الدراسة

أ-المجال المكاني

-الموقع الجغرافي للحي 8 ماي

-أسباب اختيار حي 8 ماي مكان للدراسة الحالية

-الخصائص السكانية للحي وكيفية تطوره

-المراكز الحضرية التي يحتويها حي 8 ماي

ب-**المجال الزماني**

ج-المجال البشري

4-العينة وكيفية اختيارها

خلاصة الفصل

تهميد:

تتناول الدراسة الحالية ظاهرة تطور المجتمع الحضري من قياس مدي تأثير الحركات السكانية عليها، وذلك من خلال مجموعة من التساؤلات التي وضعها الباحث من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، فجاء هذا الفصل كمحاولة للتعريف بمجال الدراسة الفعلي والمتمثل في جميع الوحدات السكانية التابعة للحي 8 ماي 1945 بمدينة الوادي من خلال عرض شامل حول الخصائص الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية للمجال الدراسة بالاعتماد في جمع البيانات على العديد من الأدوات البحثية والتي تساعد الباحث على تجمع أكبر حجم من البيانات والمعلومات وهدا وفق منهجية علمية مضبوطه اعتمدت على الاختيار الصحيح للعينة الدراسة، وسوف نسطر محاور هدا الفصل في النقاط التالية:

أولا: منهجية الدراسة

ثانيا: أدوات جميع البيانات

ثالثا: مجالات الدراسة

أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة

1. منهج الدراسة

لا يمكن لأي دراسة الوصول إلى تحقيق أهدافها إلا إذا اتبع الباحث مجموعة من الإجراءات المنهجية التي تمكنه من الوصول إلى المعطيات اللازمة للدراسة، وتتمثل هذه الإجراءات بداية في اختيار المنهج المناسب وتحديد الأدوات التي بتطلبها هذا المنهج والتي تساعده في عملية جمع البيانات والحقائق حول الظاهرة المدروسة.

ويعرف المنهج العلمي بأنه جملة المبادئ والقواعد والإرشادات التي يجب على الباحث لإتباعها من بداية البحث إلى نهايته، للكشف عن العلاقات العامة والجوهرية والضرورية التي تخضع لها الظواهر الدراسية.[1]

ولما كان المنهج الذي يتبعه أي باحث اجتماعي في دراسته لأي ظاهرة لابد وأن يرتبط بطبيعة الموضوع، فإنه من العسير اختيار منهج معين مناسب للظاهرة موضوع الدراسة، وانطلاقا من طبيعة موضوع الدراسة وفرضياته وأهدافه فقد اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي والذي يعتبر طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو الأحداث أو أوضاع معينة، بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة وأثارها والعلاقات التي تتصل بها، وتغييرها وكشف الجوانب التي تحكمها.[2]

ويعرف أيضا بأنه طريقة من الطرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين كما أنه وصف للظاهرة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.[3]

وفي درستنا هذه يستخدم **المنهج الوصفي التحليلي** كمنهج أساسي، ذات طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة الذي يستلزم الوصف والتحليل والمعاينة الدورية لتطور المجتمع الحضري في مدينة الوادي وبتحديد على جميع **الوحدات السكانية لحي 8 ماي 1945.**

---

[1] بلقاسم جسان جيلاني: **منهجية العلوم الاجتماعية.** دار الهدي للطباعة والنشر، بدون طبعة، 2004، ص: 27

[2] نفس المرجع السابق، ص:168

[3] عمار الطيب كشرود: ال**بحث العملي ومناهجه في العلوم الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 228.

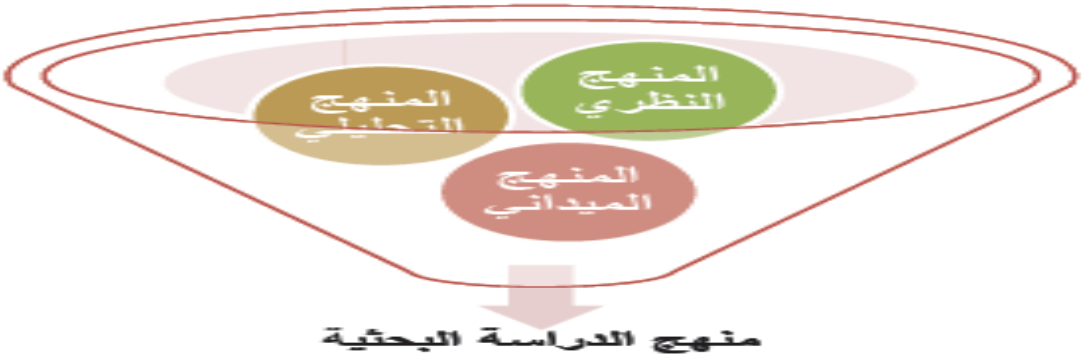

بالإضافة إلى استخدام **طريقة المقارنة** وذلك بغرض الوقوف على مراحل على ظاهرة الحراك السكاني في الأحياء الجزائرية ومقارنتها بفترة الأخيرة وذلك لمعرفة تأثير الحركات السكانية وتزايدها في المدن.

كما نستعين **بالطريقة الإحصائية** كطريقة مساعدة على تحليل البيانات التي يتم جمعها عن طريق أدوات جمع البيانات من خلال تفريغها وتبوبها في الجداول وتمثيلها بيانيا هذا ما يسمح بإظهار نتائج الدراسة بصورة تقديرية واضحة.

2.أدوات جمع البيانات

يؤكد علماء المنهجية بأنه كلما استخدم الباحث أدوات أكثر في عملية جمع البيانات كلما توصل إلى نتائج أكثر موضوعية ودقة، ونظر للطبيعة الموضوع والتي فرضت علينا استخدام الأدوات التالية لجمع البيانات والمعطيات حول الظاهرة المراد دراستها، فقد استخدمنا العديد من الأدوات ندكر منها:

أ. أداة الملاحظة

لقد أجمع علماء المنهجية على أن عملية الملاحظة العلمية ليست من العمليات البسيطة والمباشرة بل هي من العمليات المعقدة التي تتطلب تخطيطا دقيقا وتقوم على أساس الاختيار المعتمد لبعض المظاهر أو الجوانب الهامة التي يرغب الباحث في ملاحظتها في موقف معين وفي فترة معينة. [1]

وقد كان الدافع الأساسي لاختيار الملاحظة كأداة لبحث باعتبار أن تطور المجتمع الحضري وتزايد الحراك السكاني نحوها هي ظاهرة مرئية بالدرجة الأولي تستدعي ملاحظة الشكل العام للمناطق السكنية والطراز العمراني، كذلك تسمح الملاحظة المرئية بين على أسس علمية بملاحظة التدخل بين المتغيرات الحضرية والحراك السكاني في منطقة الدراسة.

[1] عمار الطيب كشرود، مرجع سابق، ص180

كما ساعدتنا أداة الملاحظة في المقارنة بين المعطيات الواقعية والميدانية وبين تلك التي استقيناها من المصادر الأخرى كالمقابلة الغير منظمة باستعمال الاستبيان والوثائق والسجلات الخاصة بمجتمع البحث من أجل إغطاء احصائيات معمقة حول الجانب الميداني للدراسة.

وبما أن الباحث معايش لهذه الظاهرة ومجال الدراسة هو مكان إقامة الباحث الأمر الذي يسهل القيام بعملية الملاحظة وقد استمرت عملية طيلة الدراسة وذلك لرصد مختلف المظاهر العمرانية والسكنات وكيفية تنقل الأفراد إليها.

ب. **أداة المقابلات غير المنظمة**

تستعمل هذه الأداة في عملية جمع المعلومات والبيانات حين يتعذر على الباحث إرسال الاستمارة بالنظر للمستوي التعليمي لبعض المبحثين التي تتعذر عليهم فهم الأسئلة والإجابة عليها دون شرح.

وهي نوع من أنواع الاستمارة حيث يقوم الباحث بمقابلة المبحثين وملأ الاستمارة وفقا لأجوبتهم عليها حيث تتيح إمكانية الشرح وتسجيل مباشرة إجابة المبحوث وهي وسيلة مهمة لأنها تجمع بين الاستمارة والمقابلة وقد تم تطبيق هذه الأداة مع الأسر المقيمة في الحي، وبعض الأسر المقيمة بالأحياء السكنية الجديدة.

هي أكثر مرونة حيث يدخل الباحث أو صاحب المقال الحوار مع أسئلة واستبيان مرن، أو ربما قد تكون مجموعة معينة من النقاط التي سيتحاور فيها الطرفين وليست أسئلة دقيقة مضبوطة، في هدا النوع من المقابلات فإن وجود دليل المقابلة الأقل تنظيما هو لتحفيز النقاش بدلا من إملاءه والالتزام به، بدقة والتزام بما جاء في دليل مثل هدا المنهج يشجع المقابلات على أن تكون خلاقة وتنتج مجموعة من البيانات المهمة لفهم الموضوع، كما تتيح هده المرونة في المقابلات التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار.[1]

وتتمثل مزايا المقابلة غير المنظمة في أنها تسمح بمزيد من الفهم للباحث فهي تستمع أكثر لوجهات النظر المعقدة لمن تتم مقابلتهم دون قيود صارمة على الأسئلة المكتوبة، علاوة على دلك من المرجع أن تستفيد المقابلات الأقل تنظيما من محتوي التفاعل القائم بين المقابل والشخص الدي يقابله في مختلف جوانبه للحصول على معلومات دقيقة أكثر تفهم للموضوع.

ومن المستحسن إجراء المقابلات الغير منظمة عندما يرغب الباحث في مقارنة البيانات عبر عينة كبيرة.

[1] بلال بوترعة: **المقابلات البحثية في العلوم الاجتماعية**، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بدون سنة نشر، ص 61.

وما يميز أيضا المقابلات غير المنظمة أنها تكون في كثير من الأحيان بمثابة المكان الدي يتعلم فيه الباحثون البيانات المهمة والأكثر أهمية والتي من الممكن أنها لم تكن متبلورة وبارزة بالشكل الكافي في دهن الباحث قبل بداية المقابلة وتتيح أدالة المقابلة المرنة التركيز على الموضوعات التي تظهر على أنها مثمرة ومثيرة للاهتمام ومهمة.[1]

وقد اشتملت محاور الاستمارة بالمقابلة على محاور الدراسة وفرضياتها التي تتمحور حول المستويات الحضرية أهميتها بالنسبة للعينة الدراسة، حيث قمنا بإجراء 3مقابلات بصورة رسمية[2] والعديد من المقابلات الأخرى الغير منظمة مع سكان حي 8 ماي ومختلف الوحدات السكانية وهدا من أجل الإحاطة الشاملة بإيجابيات وسلبيات السكان في هدا الحي.

ج. أداة الاستمارة

بعد إضافة الأسئلة الخاصة البيانات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع البحث تم اعداد الصورة النهائية للاستبيان بعد التحكيم من طرف العديد من الأساتذة المختصين، وشمل 54 سؤلا ومقسما إلى 5محاور كتالي:[3]

المحور الأول: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعينة الدراسة

وتم تقسيم أسئلة هدا المحور إلى قسمين الأولى 3 أسئلة تدور حول البيانات الشخصية مثل: الجنس، عدد أفراد، طبيعة العمل، والقسم الثاني خاص بنتائج التطبيقية وهي 6 أسئلة من خلال التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة الدراسة مثال: طبيعية السكن، ومدة الإقامة في الحي ومستوي الدخل الشهري وموطن السكن السابق للعينة المختارة.

المحور الثاني: يتعلق بتعقد وتباين الحياة الحضرية في الحي

وقد ضم هذا المحور 12 سؤال تدور حول طبيعة العيش في الوسط الحضري وخصائصها مثل طبيعة العمل وسكن وتوفر المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كدلك أسئلة حول نمط وأسلوب الحياة في الوسط الحصري مثل كيفية الاندماج اثناء التنقل للسكن وطبيعة العلاقات بجيران وومدي توفر المرافق الصحية والترفيهية.

---

[1] بلال بوترعة، المرجع السابق، ص61

[2] المقابلات البحثية المعتمدة" أنظر إلى الملحق رقم05

[3] أنظر إلى الملاحق " " عبارات الاستبيان

المحور الثالث: يتعلق بتطور الأنشطة الاقتصادية في الحي

ضم هذا المحور على 11 سؤال يدور حول مدي تطور مختلف الأنشطة الاقتصادية داخل الحي علاقتها بتنقلات الأفراد، مثل المحلات التجارية، ومراكز التسوق، وتوفر فرص العمل، ومراكز تبادل السلع والخدمات وغيرها.

المحور الرابع: يتعلق بتوفر المراكز الحضرية في الحي

ويشتمل هذا المحور على 10 أسئلة متعلقة بمدي تمركز المراكز الحضرية داخل الحي وعلاقتها بتزايد ظاهرة الحراك السكاني.

المحور الخامس: يتعلق بتطور البناء الديموغرافي في الحي

ويشتمل هدا المحور على 12 سؤال متعلقة بمدي تطور البناء الديموغرافي داخل حي 8 ماي والتي قسمنها إلى العديد من المؤشرات من أجل الحكم على تطور هدا الحي من الجانب العمراني مثل معرفة الأنماط السكانية من سكنات اجتماعية وتساهمية ووظيفة وسكنات الخاصة والتي تختلف من وحدة سكانية في الحي كدلك معرفة مدي ملائمة المسكن لاحتياجات السكان، واسئلة حول إجراء تعديلات على المسكن والأسباب التي دفعت السكان للقيام بهده التعديلات.

د. الوثائق والسجلات[1]:

وتم الاستعانة بها لجمع المعلومات التي يتعذر الحصول عليها من عينة الدراسة ودلك باستعمال الأدوات الأخرى وتستهدف هذه الأداة المعلومات الموجودة داخل المصالح والهيئات المختصة من الجانب العمراني والسكاني للولاية الوادي من أجل تغطية الإحصاء السكاني للعينة الدراسة وبأخص نذكر منها:

- مكتب بلدية الوادي
- مديرية التخطيط والبرمجة بالوادي
- مديرية البناء والتعمير بالوادي
- ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية الوادي وحدة حي 8 ماي 1945.

[1]صور الوثائق والسجلات " أنظر إلى الملاحق"

3. مجالات الدراسة:

3-1. مجال المكاني:

تمت الدراسة على جميع الوحدات السكانية التابعة للحي 8 ماي 1945 بوادي، ومن الحيز الجغرافي " يقع حي 08 ماي 1945بولاية الوادي يحده من الجهة الشرقية للولاية يحده من الشمال بلدية حساني عبد الكريم، ومن الجنوب حي النزلة ومن الشرق بلدية الطرفاوية ومن الغرب حي تكسبت الشرقية، يضم حي 8 ماي اربعة وحدات جواريه وهي: حي 8 ماي الشمالي، وحي 8 ماي الشرقي، وحي 8 ماي الرئيسي وحي النظور، تبلغ مساحة 8 ماي الشمالي 118 هكتار، وحي 8 ماي الشرقي تبلغ مساحته 60 هكتار بينما حي 8 ماي الرئيسي تبلغ 55.6 هكتار في حين حي الناظور تبلغ مساحته 132 هكتار، وبهذا فالمساحة الاجمالية للحي بأكمله تبلغ 365.6 هكتار كما يقدر عدد السكان بالحي 27557 نسمه، واجمالي عدد المساكن ب 6526 مسكن" [1].

أ- أسباب اختيار حي 8 ماي 1945 منطقة للدراسة الميدانية

*هناك عدة خصائص عمرانية داخل الحي تجعله متميزا ووضحا عن سائر الأحياء الأخرى، فمن هده الخصائص تركز معظم المراكز الحضرية بداخل هدا الحي والتي تنعكس في المباني متعددة الوظائف الحكومية والإدارية وأيضا انتشار وتوسع مختلف المساكن في أطراف الحي مقارنة بالأحياء الأخرى للمدينة الوادي.

*يتميز الحي بأنه أحدث الأحياء السكانية على مستوي المدينة رغم هدا يشهد توسع عمراني وسكاني كبير، فلقد نشاء في سنة 2004/2003 حيث كان يضم بعض السكنات والأن يضم العديد من الوحدات السكانية التي تحتوي مختلف الأنماط السكانية العامة والخاصة.

*من أهم أسباب إنشاء هدا الحي هو تقليل الضغط على سكان وسك المدينة بحيث ساهم بشكل مباشر في استقطاب العديد من سكان المدينة وخارجها، نظرا للتوفر على نسبة **78%** من السكنات الاجتماعية والتي ساهمت بشكل فعال في احتواء مختلف الأسر وحل مختلف المشاكل الاجتماعية والأسرية الناتجة عن مشكل السكن والإسكان.

[2] مديرية التعمير والهندسة لولاية الوادي، بتاريخ2016/04/17

*يتوفر داخل الحي مختلف الأنشطة الاقتصادية والمتمثلة في المحلات التجارية ومراكز التسوق ومختلف الخدمات الترفيهية مما يشجع على الانتقال إليه.

بدلك نجد الحي وما يمثله من ثقل تجاري وخدماتي وثقافي بالإضافة إلى التنوع في البناء الديموغرافي يجعله حيز الاختيار للدراسة الميدانية.

ب-تطور عدد السكان:

- **دراسة السكن:**

يعد مجال الدراسة من أبرز مناطق التوسع العمراني للحي 8 ماي1945، حيث استفاد من رزمة مشاريع وبرامج مهمة بين السكن الجماعي والسكن فردي ضمن مخطط منظم وفعال على مستوي مدينة الوادي.

تقدر المساحة الإجمالية للسكن بـ م = 414 هكتار، أي تحتل من المساحة الإجمالية للإطار المبني ما نسبته 74.28 %.

- **السكن الجماعي:**[1]

تحتوي حظيرة السكن الجماعي لمجال الدراسة على (4390) مسكن بمساحة تقدر بـ: 365 هكتار أي ما نسبته 83.06% من مساحة الإطار المبني مع ملاحظة التوسع العمراني الكبير في أطراف وضواحي هدا الحي للتصل المساحة الإجمالية في حدود

- يتراوح علو المساكن الاجتماعية بين ط+1 وط+2 وط+3، تختلف من حي إلى آخر.
- عدد العمارات في حظيرة السكن الجماعي 116 عمارة سكنية (قبل سنة 2012)
- توزيع 120 سكن تساهمي اجتماعي للسنة 2013/2012
- توزيع 177 مسكن ترقوي سنة 2019
- بداية توزيع السكنات التابعة للحي 12 مسكن صحي لسنة 1990و120 مسكن تطوري للسنة 1998.
- مر توزيع المساكن عبر جميع وحدات الحي ب 23 مرحلة بداية من سنة 1990وصل للسنة 2018 حيث تم توزيع ما يقارب 250 مسكن d
- في سنة 2011 تم توزيع 40 مسكن للصحة تابع للقطاع الصحي.
- تم توزيع ما يقارب 4390 مسكن من بداية الأنشاء ووصل للسنة 2018

[1] وضعية الحظيرة السكنية لحي 8 ماي 1945 أنظر إلى الملاحق رقم(08)

ونميز ايضا ثلاثة أنماط للسكن الجماعي:

معظم نماذج السكنات الجماعية ط+5 تتواجد على مستوى الجهة الشمالية الغربية لمجال الدراسة، أما النمط الثاني ط+4 تتركز في الشمال الشرقي لها، وبالنسبة لـ ط+3 نجده موزع بنسب قليلة بين مختلف أنماط السكن التساهمي وغيرها.

- **السكن الفردي:**

تتربع السكنات الفردية على ما مساحته 16.99 هكتار أي بنسبة تقدر بـ 8.21% من المساحة الإجمالية للإطار المبني.

يتمثل مجال الدراسة على عدة أنواع من السكنات الفردية:

- سكنات فردية اجتماعية.
- سكنات تطورية.
- سكنات تساهمية خاصة

وبرامج أخرى إسكانية قررت في المخطط الخماسي (2001-2008)

برنامج 120 مسكن، 177 مسكن، و80 مسكن تابعة لبرنامج السكنات التساهمية عبر العديد من مراحل توزيع السكنات على مستوي الحي. من سنة 2003إلى 2018

يتراوح علو المساكن الفردية بين طابق أرضي، ط+1وط+2و ط+3 ذات مسكن واحد قابلة للتوسع

ج-تطور السكان:

عرف حي 8 ماي منذ نشأته إلى يومنا هذا تطور سريع في عدد السكان،[1]ويتبين ذبك من خلال مختلف الإحصائيات التي أجريت على السكان ابتداء من وعلى مختلف الوحدات السكانية التابعة بع من شمال إلى شرق الحي بحيث أصبح يضم 5 وحدات سكانية جديدة بالإضافة إلى حي الناظور البدي يعتبر الأقدم في هدا الحي حيث ساهمت مختلف الأنماط السكانية البتي يتوفر عليا الحي استقطابه للعديد من سكان من داخل المدينة وخارجها ومن أهمها الفئة التي استفادت من السكنات الاجتماعية والوظيفية وغيرها وشكل التالي يوضح تطور تعداد السكاني للحي 8 ماي من سنة 2018/2008 وهدا كتالي :

[1] المراحل التفصيلية للتوزيع السكنات حي 8 ماي من 1998-2018" أنظر إلى الملحق رقم 04.

جدول رقم (02): يوضح تطور عدد سكان حي 8 ماي 1945

السنة	عدد سكان الحي	نسبة الزيادة السكانية
قبل 2008	24347	/
2008	42873	%3.165
2012	75086	%3.56
2014	53388	%1.78
2018	62859	%1.05

المصدر: ديوان الترقية والتسيير العقاري وحدة 8 ماي

ملاحظة: التعداد السكاني دون احتساب سكان حي الناظور

فمن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح تزايد التعداد السكاني للحي 8 ماي من سنة 2008إلى سنة 2020 بحيث تمثل الزيادة الأكبر من سنة (2008-2012) بمعدل نسبة الزيادة السكانية وصلت إلى 3.165% وهي نسبة زيادة مرتفعة حيث تتميز هده الفترة من مراحل تطور الحي بتوزيع العديد من السكنات بمختلف أنماطها من بينها السكنات الاجتماعية والتساهمية والوظيفية والسكنات الخاصة، بحيث أصبح الحي قطب سكاني لأعداد كبيرة من سكان المدينة، أما الفترة التي تليها هي (2012-2016) وتتميز هده الفترة بنفس مميزات الفترة الأولي في المواصلة في التوسع العمراني والسكاني للحي بحيث أنه قدر التعداد السكاني في نهاية سنة 2016 ب 53388 مسكن موزعة على مختلف الوحدات السكانية للحي وهدا بنسبة زيادة سكانية وصلت إلي 3.56 % وهي نسبة مرتفعة.

أما نسبة تطور تعداد السكاني من سنة (2014-2018) فتتمز بالاستقرار من حيث نسبية الزيادة السكانية في حدود 1.50 نظرا للوتيرة التوسع العمراني التي تتميز بالانتظام في البناء.

جدول رقم (03): يوضح الأنماط السكانية للحي 8 ماي

الأنماط السكانية	النسبة الإجمالية	صيغة السكن
سكنات الاجتماعية	%74	F2-f3
سكنات التساهمية	%8	F2-f3-f4-f5
سكنات الوظيفية	%6	F2-f3
سكنات دات ملكية	%03	مفتوحة
سكنات الخاصة	%07	مفتوحة

المصدر: ديوان الترقية والتسيير العقاري وحدة 8 ماي

وبنظر للتوسع العمراني الكبير الدي يشهده حي 8 ماي، أصبح يضم العديد من الوحدات السكانية التي تشترك في موقعها لكن تختلف من حيت نمطها العمراني، بحيث أنه لكن وحدة سكانية طابع عمراني خاص بها بدأ من السكنات الاجتماعية والتساهمية وانتهاء بسكنات الخاصة، وهناك عدة خصائص عمرانية أخري داخل الحي تجعله متميزا ووضحا عن سائر الأحياء الأخرى، فمن هده الخصائص تركز معظم المراكز الحضرية بداخل هدا الحي والتي تنعكس في المباني متعددة الوظائف الحكومية والإدارية وأيضا انتشار وتوسع مختلف المساكن في أطراف الحي مقارنة بالأحياء الأخرى للمدينة الوادي. نظرا لهدا السبب تم تقسيم هدا الحي إلى وحدات سكانية تابعة له لكن بمسميات حديدة وهدا يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (04): يوضح احصائيات ديموغرافية للحي 8 ماي من سنة 2003-2020

	الموقع	التسمية القديمة للحي	تاريخ النشأة	المساحة الإجمالية السابقة
حي 8 ماي الوسط	وسط الحي	حي 8 ماي رئيسي	2003	55.6هكتار
حي 8 القبة	شرق الحي	حي 8 ماي شرق	2011	64هكتار
حي الياسمين	شرق الحي	حي 8 ماي شرق	2008	54هكتار
حي البشير غرغوط	شمال الحي	8 ماي الشمال	2005	60هكتار
حي الناظور	جنوب الحي	حي الناظور	1988	132هكتار
المجموع الكلي	-	-	-	365.6 هكتار
الأسماء الحديثة	**النسبة المئوية %**[1]	**عدد المساكن**	**عدد الأسر**	**المساحة الإجمالية الجديدة**
حي 8 ماي الوسط	يمثل 34 %	1572	2032	56 هكتار
حي 8 القبة	يمثل 17 %	1921	1016	81هكتار
حي الياسمين	يمثل 14%	889	837	51هكتار
حي البشير غرغوط	يمثل 4%	682	239	167هكتار
حي الناظور	يمثل 31 %	1630	1853	69هكتار
المجموع الكلي	%100	6694م	5979س	414هكتار

المصدر: مكتب بلدية الوادي –الوادي-2021/06/17 [2]

[1] ملاحظة: النسبة المئوية مأخوذ من حجم الأسرة لكل وحدة سكانية.

[2]. ملاحظة المساحة الإجمالية لكل حي تم تقديمها بشكل تقريبي

ح- التوقعات المستقبلية لعدد سكان حي 8 ماي ووحداته السكانية الجديدة:

حسب مكتب الإحصاء للمكتب بلدية الوادي فان التقديرات المستقبلية لعدد سكان حي 8 ماي ستصل إلى 102203 في أفاق 2030 مما يصعب توفير االسكن بشكل المطلوب والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(05): التوقعات المستقبلية لعدد سكان حي 8 ماي ووحداته السكانية

السنة	عدد السكان	نسبة زيادة السكان
2018	62859	%1,05
2025	92523	%1,04
2030	102203	%1.00

المصدر: مكتب بلدية الوادي –الوادي-2021/06/17

يعتبر السكن من أهم مكونات المجال الحضري، باعتباره وحدة أساسية تقوم عليها، حيث يسعي المخططون لإيجاد سكن يراعي كل الجوانب، لذا من الضروري مراعاتها أثناء عملية التهيئة والتخطيط وسنحاول معرفة نسبة ونمط السكن للحي 8 ماي.

من خلال مخرجات الجداول السابقة في رصد التعداد السكاني للحي 8 ماي 1945 ونلاحظ أن هناك تفاوت بين السكنات الفردية والجماعية والنصف جماعية حيث أن السكنات الجماعية تسيطر على الحظيرة السكنية لحي بنسبة قدرت بـ 74.56% بعدد سكنات 4141 نظرا لسياسة الدولة والسلطات المحلية في هذا المجال خاصة في الآونة الأخيرة حيث عرفت اهتماما كبيرا بالسكن الجماعي.

والسكنات الفردية فقد بلغت نسبتها 8.39% أما السكنات النصف جماعية فهي تمثل نسبة قليلة بلغت 08.50%.

بحيث يتميز الحي بأنه أحدث الأحياء السكانية على مستوي المدينة رغم هدا يشهد توسع عمراني وسكاني كبير، فلقد نشاء في سنة 2004/2003 حيث كان يضم بعض السكنات والأن يضم العديد من الوحدات السكانية التي تحتوي مختلف الأنماط السكانية العامة والخاصة. بحيث وصل عدد المساكن في نهاية سنة 2018 ب 6649 ويتوقع وصوله غدد السكان إلى 102203بحلول سنة 2030، ويعتبر هدا الرقم عاديا ونظرا لأن أسباب إنشاء هدا الحي هو تقليل الضغط على سكان وسط المدينة بحيث ساهم بشكل مباشر في استقطاب العديد من سكان المدينة وخارجها، نظرا للتوفر على نسبة 74% من السكنات الاجتماعية والتي ساهمت بشكل فعال في احتواء مختلف الأسر وحل مختلف المشاكل الاجتماعية والأسرية الناتجة عن مشكل السكن والإسكان في المدينة.

ج-المراكز الحضرية للمنطقة الدراسة الميدانية

يعد توفر التجهيزات أو المراكز الحضرية أحد أهم سمات التحضر في المدينة[1]، لأن والمرافق بالمدينة هي المحرك الأساسي في تطويرها عمرانيا واقتصاديا. ‘إدا تعتبر المراكز الحضرية الكبرى هي محور أداة المدينة الوظيفي فهي تحتوي على نصيب كبير من المباني من جميع الأعمار والطراز والارتفاعات المختلفة بنيت في فترات متقويته حسب الاحتياج الزماني والمكاني لها.

حيث تعتبر المراكز الحضرية بالنسبة للمدينة كقلب بالنسبة للإنسان إدا كان سليم كان الجسم معفي، لدلك فإن المدينة لكي تكون قوية ومزدهرة يجب أن يكون مركزها صحيحا، ويضم حي 8 ماي العديد من المراكز الحضرية ويمكن تلخيص أهم فيما يلي:

***المراكز التعليمية:**[2]

يتوفر حي 8 ماي 1945 بولاية الوادي على العديد من المراكز والمؤسسات التعليمية في مختلف الأطوار وهي متمركزه في مختلف الوحدات السكانية للحي، حيث ساهم تمركز هده المؤسسات في مختلف مناطق الحي إلى جدب عدد كبير من سكان الأحياء المجاورة نظرا لقريب جميع المؤسسات التعليمية لبعضها البعض وهدا حسب موقع الوحدة السكانية للحي لأن في مختلف مراحل توزيع السكنات راعت في مختلف الجوانب السكانية والعمرانية، حيث لا يحتاج الساكن في وحدة سكانية معينة للانتقال إلى وحدة سكانية أخري بحث عن المؤسسات التعليمية لأنها منتشرة في مختلف مناطق الحي، بالإضافة إلى تمركز مديرية التربية للولاية الوادي ومركز تكوين بمختلف التخصصات في حي الشهيد بشير غرغرط شمال حي 8 ماي والدي يشهد توافد عدد كبير من الطلبة من مختلف مناطق المدينة وخارجها نظرا للموقعة الاستراتيجي والقريب من مؤسسات أخري. من بينها: دار الثقافة، والقطب الجامعي " جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي" بالإضافة إلى مركز شبه الطبي والواقع في وسط الحي والجدول التالي يوضح أهم المراكز التعليمية التي يتوفر عليها حي 8 ماي 1945 وهدا كتالي:

---

[1] يشير مصطلح السمات أو الخصائص الحضرية إلى وجهات النظر التي تجتمع داخل المدينة أو داخل المنطقة الحضرية، وقد بشبر البعض إلى السمات بأنها التمدين وترتبط هده الكلمة بالكلمة اللاتينية وتعني الأناقة. فهده الكلمة تشير إلى ما كان يجب عليه أن يكون العالم من وجهة روما قديم

[2] بعض الصور للمراكز التعليمية للحي 8 ماي " أنظر إلى الملحق رقم 08".

الجدول رقم (06): التجهيزات التعليمية في حي 8 ماي1945 ولاية الوادي

التجهيز	العدد
مدرسة ابتدائية	11
مركز التوجيه	01
مدرسة الصم والبكم	01
متوسطة	06
ثانوية	05
مركز تكوين	01
مركز تكوين شبه طبي	01

المصدر: مكتب بلدية الوادي2021/06/06 + **الدراسة الاستطلاعية للباحث**

وهدا مع ملاحظة العديد من المؤسسات التعليمية في قيد الإنجاز والواقعة في الجهة الشرقية من الحي "حي الياسمين وحي القبة".

- **التجهيزات الثقافية:**[1]

تلعب التجهيزات الثقافية دورا هاما في التعريف بالعادات والتقاليد للمنطقة.

الجدول رقم (07): التجهيزات الثقافية في المدينة

التجهيز	العدد
مركز ثقافي إسلامي	**01**
متحف المجاهد	**01**
دار الصناعة التقليدية	**01**
جامع	**04**
مرافق ترفيهية	**01**
دار الثقافة	**01**

المصدر: مكتب بلدية الوادي2021/06/06 +**الدراسة الاستطلاعية للباحث**

[1]بعض الصور للمراكز الثقافية للحي 8 ماي " أنظر إلى الملحق رقم 08"

- **التجهيزات الرياضية:**[1]

يحتوي حي 8ماي 1945 على تجهيزات رياضية وهياكل شباب مختلفة متمركزة أغلبها في حي الشهيد البشير غرغوط شمال الحي ومن أبرزها نجد:

الجدول رقم (08): التجهيزات الرياضية لحي 8 ماي 1945

التجهيز	العدد
ملاعب	**01**
مركب رياضي مجاور	**01**
قاعة متعددة الرياضات	**01**
نزل الشباب	**01**
دار الشباب	**02**
ديوان المركب المتعدد الرياضات	**01**

المصدر: مكتب بلدية الوادي+ 2021/06/06 **الدراسة الاستطلاعية للباحث**

- **التجهيزات الصحية:**

من أهم مميزات السكن في حي 8 ماي هو توفره على العديد من المراكز الصحية بمختلف التجهيزات والتي لا تواجد في بقية الأحياء الأخرى التابعة للمدينة حتي في وسطها. بحيث يضم الحي المؤسسة العمومية للاستشفائية والمتمركز في وسط الحي وتعتبر هده المؤسسة هي الأقدم والوحيد على مستوي المدينة. بالإضافة إلى مراكز الاستعمالات الطبية الجراحية الدي يقدم العديد من الخدمات ويشهد استقطاب العديد من سكان المدينة وخارجها والمتركز في حي الياسمين شرق الحي، ومن أهم التجهيزات الصحية الأخرى التي يتوفر عليها الحي هو مستشفيي طب العيون " كوبا " الدي يعتبر الأحدث والأهم في الاختصاص على مستوي الولاية والوطن ككل بحيث يشهد توافد كبير للعداد السكان من داخل وخارج المدينة بشكل يومي نظر للتوفر على العديد من التجهيزات والإمكانيات المادية والبشرية دات كفاءة عالية في الاختصاص ومن أبرز المراكز الصحية المتواجدة في الحي هي:

[1] بعض الصور للمراكز الرياضية للحي 8 ماي " أنظر إلى الملحق رقم 11"

الجدول رقم (09): التجهيزات الصحية في حي 8ماي 1945[1]

تجهيز	العدد
مستشفى رئيسي	**01**
قاعة علاجات	**01**
مستشفيي طب العيون	**01**
عيادة خاصة	**02**
مركز صحي	**01**

المصدر: مكتب بلدية الوادي* 2021/06/06 **الدراسة الاستطلاعية للباحث**

وهدا مع ملاحظة العديد من المؤسسات التعليمية في قيد الإنجاز والواقعة في الجهة الشرقية من الحي "حي الياسمين وحي القبة"

- **المراكز الادارية:** يوجد بحي 8 ماي العديد من التجهيزات الادارية وهي خدماتيه وتتمثل في المؤسسات ذات الطابع الاداري وتقوم بتقديم خدمات ادارية ومعضمها مرتمركزة في الحي الاداري الواقع في مركز المدينة، بالاضافة الى العديد من المؤسسات الادارية الموزعة عبر مختلف الوحدات السكانية للحي، وهذه التجهيزات يستفسد منها جميع سكان الولاية.بحيث تمثل نسبة المراكز الحضرية والإدارية المتواجدة في هدا الحي ما يقارب 70% من المراكز الحضرية للمدينة الوادي وهدا يعكس تطور الحي من جهة ومن جهة أخري التوسع العمراني والسكاني الكبير للهدا الحي بحيث أصبح بعتبر الأكبر من حيث المساحة حيث وصلت مساحتة760هكتار، ومن حيث التعداد السكاني المتزايد. ومن أبرز المراكز الإدارية المنواجدة في هدا الحي يوضحها الجدول التالي:

[1] بعض الصور للمراكز الصحية للحي 8 ماي " أنظر إلى الملحق رقم 07"

جدول رقم (10): يوضح أهم المركز الإدارية المنواجدة بحي 8 ماي 1945[1]

تجهيز	العدد
مركز الحماية المدينة	01
مؤسسة الضامن الاجتماعي	01
مديرية التربية	01
مركز الضرائب	02
مديرية التشغيل	01
مركز سحب مالي	02
ديوان الترقية والتسيير العقاري	01
المركز الجواري للضرائب	01
مديرية التطهير	01

المصدر: مكتب بلدية الوادي+2021/06/06 **الدراسة الاستطلاعية للباحث**

*** المراكز الاقتصادية[2]:**

جدول رقم (11): يوضح أهم المركز الإقتصادية المنواجدة بحي 8 ماي 1945

تجهيز	العدد
مديرية الفلاحة	01
محلات تجارية	14-17
مركز تسوق	01
سوق مغطاة	01
المديرية الولائية للتجارة	01
دار الصناعة التقليدية	01

المصدر: مكتب بلدية الوادي* 2021/06/06+ **الدراسة الاستطلاعية للباحث**

[1] بعض الصور للمراكز الإدارية للحي 8 ماي " أنظر إلى الملحق رقم 08"

[2] بعض الصور للمراكز الصحية للحي 8 ماي " أنظر إلى الملحق رقم 08"

شكل رقم(15): يوضح تجمع معظم الوظائف والمراكز الحضرية في حي 8 ماي 1945 بالوادي [1]

المصدر: أحمد عبد المنعم حمدان: منهج تطوير المراكز الحضرية تطبيقا على مدينة القاهرة نموذج، مقترح دراسة دكتوراه في الهندسة المعمارية، ص:158

معاينة تموقع المراكز الحضرية للحي 8 ماي 1945 للباحث

[1] صور المراكز الحضرية للحي 8 ماي " أنظر للملاحق"

3-2. **المجال الزمني:**

نظرا للصعوبة حصر المعلومات الكاملة عن موضوع الدراسة الحالية تم انجازه عبر العديد من المراحل المختلفة، حيث تمثل المرحلة الأولى في جميع المواد العلمية وهو الجانب النظري والاستطلاعي للدراسة و قد استغرق ستة ونصف من بداية التسجيل الأول للسنة 2017 من شهر ديسمبر إلى شهر أبريل 2018 في جمع المادة العلمية للمحاور الدراسة، أما بالنسبة إلى فترة جمع البيانات فقد استغرقت شهرين ، في فترة ما بين شهر مارس 2019 إلى غاية شهر ماي 2019 وكان ذلك عبر عدة مراحل فبعد عملية جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة والمجال المكاني وهذا من قبل بعض المؤسسات العمومية و الخاصة ، وبعدما تم النزول الى الميدان وتوزيع الاستمارة على الوحدات السكانية للحي 8 ماي 1945 بداية شهر جويلية إلى غاية استرجاع كامل الاستمارات في شهر سبتمبر 2021 .

3-3. **المجال البشري**:

أجريت دراستنا في حي 8 ماي 1945 الواقع في وسط مدينة الوادي –ولاية الوادي–وقد شملت دراستنا على جميع الوحدات الحوارية التابعة للحي، فتم في فترة الدراسة توزيع الاستمارة على سكان الحي المقيمين فيه بصفة دائمة أو مؤقته باختلاف أجنسهم كذلك تم أجراء بعض المقابلات يستعمل أسئلة الاستمارة وإعطاء أكبر قدر من المعلومات حول طبيعة السكن في الحي.

أ- معايير الصدق والثبات للأداة الاستبيان المستعملة في الدراسة:

إن مدي صدق نتائج الدراسة يعتمد بشكل كبير على أداة المستعملة في جمع البيانات من أبرزها الاستبيان والمقابلة التي تعطي نتائج واقعية للمجتمع البحث.

***طرق وأساليب المعالجة الإحصائية للبيانات الميدانية:**

نظراً للطبيعة الدراسة المتمثلة في دراسة علاقة بين تطور المجتمع الحضري والحركات السكانية استخدمنا للمعالجة البيانات المستخرجة من عينة الدراسة المتمثلة في سكان حي 8 ماي والوحدات السكانية التابعة لها برنامج **الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية spss**، في إصداره الجديد وكدا التحليل لهده البيانات التي جمعناها من الواقع بواسطة تقنيات إحصائية ودلك من خلال الاعتماد على التكرارات النسبية، الرسومات البيانية والجداول الإحصائية، ومعامل الثبات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وهدا من أجل معرفة مستوي العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم(12): يمثل مقياس ليكرات الخماسي

الرقم	معارض	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
درجة التقدير	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	جيد	جيد جدا
فئة المجال للمتوسطات	(1.80-1)	(2.60-1.80)	(3.40-2.60)	(4.20-3.40)	(5-4.20)

***الصدق والثبات للأداة الاستبيان**

من أهم مراحل المساعدة على ضبط نتائج الدراسة هو تحديد عملية الصدق والثبات للأداة الاستبيان في مختلف البحوث الاجتماعية والنفسية والتربوية، إدا تعتبر أداة مساعدة على إعطاء مصداقية للأداة الاستبيان من خلال ملائمة مع أهداف الدراسة بكل المحاور ولإثبات صدق الاستبيان وهدا كتالي:

- **الصدق الداخلي للأداة وثباتها:** في هده الدراسة تم استعمال طريقة الثبات الداخلي من خلال طريقة ألفا كرو نباخ وطريقة التجزئة النصفية.

-**اختبار ألفا كرو نباخ:** هو مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار للأداة الاستبيان، وهو يعني أنه في حال إعادة تطبيق الأداة المستعملة في ظروف فإننا سنحصل على نفس النتائج أو الاستجابات، كما يشير ألفا كرو نباخ أيضا على أنه مقياس الاتساق الداخلي، وتمثل قيمة ألفا كرو نباخ الحد الأدنى لثبات الاستبيان بمعني أن ألفا كرو نباخ مقياس متحفظ للثبات قيما محصورة بين 0-1 فإدا كان معامل للثبات مرتفعا يعتبر مؤشر جيدا على ثبات وبالتالي صلاحية وملائمة الاستبيان لأغراض الدراسة " إدا زاد عن 60 %يعتبر مناسبا عادة " [1]

وللتأكد من ثبات الاستبيان تم حساب معامل الثبات ألفا كرو نباخ

الجدول رقم (13): يوضح معامل ثبات وصدق الاستبيان من خلال معامل الفا كرو نباخ للجميع عبارات الدراسة

ألفاء	التجزئة النصفية	
0,78	سبرمان برون	جينمان
	0.74	0,73

المصدر: مخرجات برنامجSpss

[1] خالد محمد السواعي: ***مدخل إلى تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الاجتماعية،*** عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص138

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاد يتضح أن مخرجات معامل ألفا كرو نباخ بالنسبة للعبارات المكونة للاستبيان بلغ **0,78** وهو موجب ومرتفع وكدلك أكبر من **0,6** أي أن الاستبيان المعتمد مناسب للبحث ومحاور دراسته.

-**الصدق الظاهري للأداة:** ويستخدم هدا الأسلوب لغرض التأكد من مدي ملائمة الاستبيان لأغراض البحث وتم بدلك عرضة على مجموعة من المحكمين في المجال التخصص وفي العلوم الاجتماعية وإلى أستاذة في تخصص اللغة العربية من أجل ضبط عبارات الدراسة، وهدا مع الحصول على العديد من الأراء التي تخدم طبيعة الظاهرة المراد دراستها، وفي الأخير تم الاتفاق على النسخة النهائية للهده الأداة. **(قائمة المحكمين في الملحق)**

ب-**طريقة قياس الترابط والاتساق بين محاور الدراسة:** بحيث قمنا بقياس علاقة الترابط والاتساق بين محاور الدراسة من خلال حساب المتوسطات والانحراف المعياري متغيرات الدراسة الأربعة والجدول التالي يوضح دلك:

جدول رقم (14): يوضح المتوسطات والانحراف المعياري للأبعاد مقياس الدراسة الأربعة

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	ترتيب البعد
1	للحراك السكاني علاقة بتعقد وتباين الحياة الحضرية	3.31	1.17	متوسطة	2
2	للحراك السكاني علاقة بتوفر الأنشطة الاقتصادية	3.57	1.10	جيدا	1
3	للحراك السكاني علاقة بتمركز المراكز الحضرية	3.92	0.96	متوسطة	3
4	للحراك السكاني علاقة بتطور البناء الديموغرافي	3.76	0.75	متوسطة	4
المتوسط الكلي		3.63	0.93	متوسطة	/

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن المقياس الثاني والمتمثل في علاقة الحراك السكاني يتوفر الأنشطة الاقتصادية في المرتبة الأولى بالإجماع حسب استجابات أفراد العينة بتقدير مرتفع أو جيد **بمتوسط حسابي ب(3.57)و أنحرف معياري (1.10)**، ويليها المقياس الثاني وهو علاقة الحراك السكاني بتعقد وتباين الحياة الحضرية **بمتوسط حسابي ب(3.31)و انحراف معياري(1.17)** بتقدير متوسط، ثم في المرتبة الثالثة للمقياس المراكز الحضرية وعلاقتها بالحراك السكاني **بمتوسط حسابي (3.92)و انحراف معياري(0.96)** بتقدير

متوسط، أما أخير جاءت علاقة الحراك السكاني بتطور البناء الديموغرافي **بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (0.75)** وبعلاقة متوسط بمتوسط حسابي (3.63) وبانحراف معياري متقارب مما يدل على إجماع كل أفراد العينة على مقاييس الدراسة وهدا يعني أن الاستبيان ملائم للدراسة موضوع تطور المجتمع الحضري وعلاقة بالحركات السكانية.

ت- طرق وأساليب المعالجة الإحصائية للبيانات الميدانية:

نظراً للطبيعة الدراسة المتمثلة في دراسة علاقة بين تطور المجتمع الحضري والحركات السكانية استخدمنا للمعالجة البيانات المستخرجة من عينة الدراسة المتمثلة في سكان حي 8 ماي والوحدات السكانية التابعة لها برنامج **الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية**، في إصداره الجديد وكدا التحليل لهده البيانات التي جمعناها من الواقع بواسطة تقنيات إحصائية ودلك من خلال الاعتماد على التكرارات النسبية، الرسومات البيانية والجداول الإحصائية، ومعامل الثبات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وهدا من أجل معرفة مستوي العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ث-. العينة وكيفية اختيارها

من المعروف أنه في جميع البحوث الاجتماعية لا يستطيع الباحث أن يدرس ويستجوب جميع أفراد المجتمع الذي يدرسه لذلك فإنه يقوم بأخذ عينة ممثلة لهذا المجتمع، لذلك يعتبر تحديد العينة من أصعب الخطوات التي تواجه الباحث خلال عملية جمع البيانات الميدانية لبحثه حيث أنها تتطلب دقة كبيرة في اختيارها وتحديد حجمها.

كما أن طبيعة الوحدات الإحصائية وحجمها ومدي عدم تجانسها من حيث الظاهرة التي ندرسها والبيانات المطلوبة والإمكانات البشرية المتوافرة، كلها تساعد مصمم البحث على اختيار النوع المناسب من العينات كالعينة البسيطة أو الطبقية أو المنتظمة، ويجب على الباحث أن يختار العينة بدقة حيث تعطيه نتائج ممثلة للواقع نظرا لأن هذه النتائج تختلف من نوع لأخر بسبب الأساليب المختلفة التي يتبعها الباحثون في الاختيار والتقدير.[1]

[1] عبد الفتاح مراد، مرجع سابق، ص: 125.

ونظرا للطبيعة الموضوع المتمثل في دراسة العلاقة بين تطور المجتمع الحضري وتزايد ظاهرة الحراك السكاني نحوه والتي تستوجب علينا جمع أكبر قدر ممكن من المعطيات حول أثر مستويات تطور المجتمع الحضري على السكان المقيمين في الحي وأتراء المختصين نحوها بالإضافة إلى أراء السكان المعايشين لها فإنه من الصعب إتباع تقنية معينة سوء، لكن العينة المناسبة لهذه الدراسة هي **العينة العرضية** والتي تتمثل في اختيار عينة بسيطة من مجتمع البحث وداك بمراعات حجم مجتمع البحث الكلي وبعدها وتعميمه على مجتمع البحث.

– **فالعينة العرضية:** هي عينة مكونة من العناصر بحث غير منتقاة وتم الحصول عليها بطريقة عشوائية للأفراد السكان داخل الحي، ومن خلال هذه الخصائص للعينة البحث تم توزيع 500نسخة من الاستمارة للإجابة على التساؤلات المطروحة ضمن هذه الاستمارة. [1]

وقد تم اختيار الحي التي توجد فيه مظاهر التطور الحضري من جراء مجموعة من المتغيرات الحضرية ويتمثل في حي 8 ماي1945 من خلال الحركات السكانية الناتجة عن التوسع العمارات والتعداد السكاني الكبير الذي تظهر فيه تأثير هده الحركات على مستوي التحضر داخل المدينة وذلك باستخدام أداة الملاحظة التي تبرز مظاهر الانتقال من نمط عيش تقليدي إلى نمط عيش حضري بمختلف مستوياته. والشكل التالي يوضح كيفية توزيع الاستبيان حسب العينة العرضية المعتمد في الدراسة:

شكل رقم (16): يوضح كيفية توزيع الاستبيان بالاعتماد على العينة العرضية

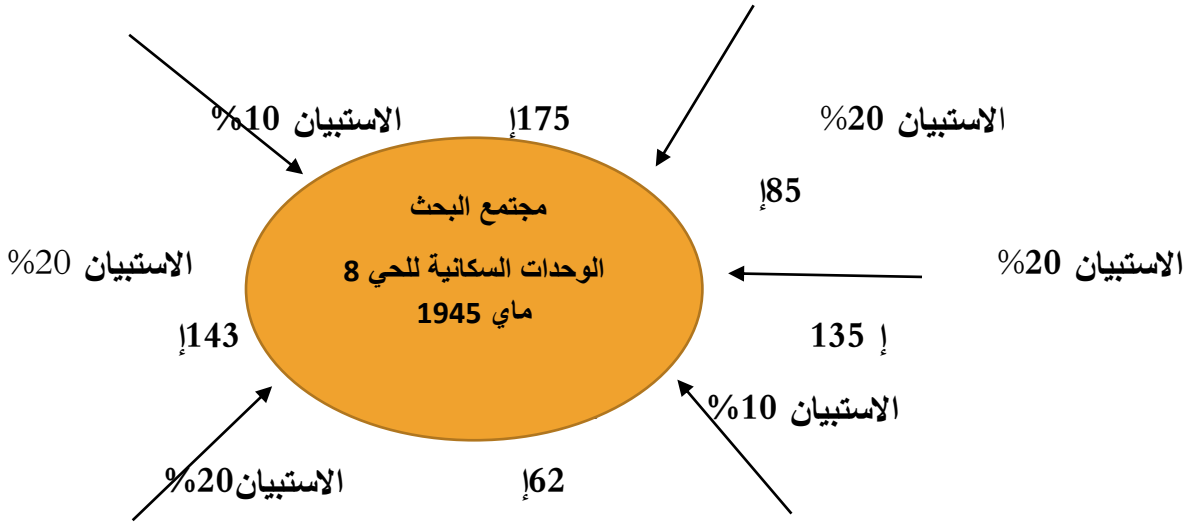

المصدر: من إعداد الباحث

[1] مجتمع البحث ممثل في 5979 أسرة ساكنة في مختلف الوحدات السكانية للحي، وتم أخذ 500 عينة ما يقارب 5 % من مجتمع البحث ككل.

ج- مراحل توزيع الاستبيان واسترجاعه من مجتمع البحث:

تم توزيع الاستبيان على جميع الوحدات السكانية التابعة للحي 8ماي 1945 بمدينة الوادي، بحيث اعتمدنا في هده الدراسة على توزيع 500 استمارة موجهة إلى الاسرة المقيمة في هدا الحي بشكل دائم أو مؤقت وهدا كتالي:

جدول رقم(15): يوضح كيفية توزيع الاستبيانات على مجتمع البحث

الاحتمالات	الاستبيانات المسترجع	الاستبيانات الناقصة	الاستبيانات الفارغة	عدد الاستبيانات المعتمدة
العدد الإجمالي 500 إ	378	85	37	378

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه الكفية التي تم بها توزيع عدد الاستبيانات على مجتمع البحث والدي هو عدد الأسر الساكنة هدا الحي، بحيث اعتمدنا في بداية العملية على **500** استمارة وتم توزيعها على مختلف الوحدات السكانية للهدا الحي بشكل منتظم يراعي فيه الحجم الكلي للسكان، وبعد الانتهاء من مرحلة التوزيع التي استغرقت في حدود **15 يوما** بشكل يومي كانت مرحلة استرجاع الاستبيانات، بحيث كانت بشكل عشوائي نظرا للصعوبة السيطرة على عدد الكلي للمجتمع البحث حيث كانت عدد الاستبيانات المسترجعة هي **378** بصفة كاملة من استجابة أفراد العينة من خلال الإجابة على جميع الأسئلة، بالإضافة إلى **85** استبيان مسترجع من استجابة المبحوثين بصفة غير كاملة بحيث لاحظنا أنا هدا العدد يحتوي على عدد كبير من الأسئلة التي لم تلقي إجابة من طرق المبحوثين فقررنا عدم الاعتماد عليها، أما النوع الأخير هي الاستبيانات التي تم توزيعها واسترجعها لكل دون الإجابة على أي سؤال من أسئلة الاستبيان فقررنا عدم الاعتماد عليها بشكل كلي.

- أما بالنسبة للطريقة توزيع الاستبيان على سكان المقيمي الحي بصفة دائمة أو مؤقته كانت كتالي:

جدول رقم (16): يوضح توزيع أداة الاستبيان على الوحدات السكانية التابعة للحي 8 ماي

الوحدات السكانية	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات الضائعة
حي 8ماي وسط	143	112	31
حي القبة	175	58	17
حي الياسمين	85	66	19
حي البشير غرغوط	62	58	04
حي الناظور	135	121	14
المجموع الكلي	500	415	85

المصدر: من إعداد الباحث

الفصل السادس

الفصل السادس:
مناقشة وتحليل نتائج الدراسة

تمهيد

أولا: عرض وتحليل النتائج

1-البيانات المتعلقة بخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعينة الدراسة

2-عرض وتحليل البيانات في ظل التساؤل الفرعي الأول

3-عرض وتحليل البينات في ظل التساؤل الفرعي الثاني

4-عرض وتحليل البيانات في ظل التساؤل الفرعي الثالث

5-عرض وتحليل البيانات في ظل التساؤل الفرعي الرابع

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

1-عرض ومناقشة نتائج الاستبيان

2-عرض ومناقشة نتائج المقابلة الغير منظمة

3-عرض ومناقشة نتائج الملاحظة

4-مقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة

5-مقارنة نتائج الدراسة مع النظريات الاجتماعية

ثالثا: النتائج العامة للدراسة

رابعا: الاقتراحات والتوصيات

خلاصة الفصل.

تهميد:

يعتبر الجانب التطبيقي في البحوث السوسيولوجية من أهم المراحل التي تثبت وتبرهن تحليلات الجانب النظري والربط بينهما، ونظرا لأهمية الجانب الميداني من خلال إعطائه الصبغة العلمية في تحليل، فرئينا أن نتطرق بتحليل والسرد الشامل حول موضوع الدراسة وهدا بالاعتماد نتائج أدوات جمع البيانات حول الظاهرة المراد دراستها وتعميمها على مجتمع البحث

إدا تتناول الدراسة الحالية ظاهرة تطور المجتمع الحضري من قياس مدي تأثير الحركات السكانية عليها، وذلك من خلال مجموعة من التساؤلات التي وضعها الباحث من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، فجاء هذا الفصل كمحاولة للإجابة عن هذه التساؤلات من خلال عرض البيانات المتحصل عليها من ميدان الدراسة الخاص بهذه الدراسة.

لذا اعتمدنا في عرض وتحليل البيانات على الأسلوب الكمي من خلال الأرقام والنسب المئوية واستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية البسيطة ثم قمنا بتحليلها من خلال الأسلوب الكيفي الذي يعتمد على القراءة السوسيولوجية للأرقام والنسب المجدولة وكذلك تحليل الأساليب الإحصائية الأخرى وتوظيفها كيفيا بما يخدم الدراسة وهدا وفق المحاور التالية:

أولا: عرض وتحليل النتائج

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

ثالثا: النتائج العامة للدراسة

رابعا: الاقتراحات والتوصيات

أولا: عرض وتحليل النتائج

1- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعينة الدراسة: وهي مقسمة إلى قسمين هما:

أ-البيانات الشخصية:

***حسب متغير الجنس:**

جدول رقم(17): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	321	%84.92
إناث	57	%15.04
المجموع	**378**	**%100**

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من خلال بيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح استجابة أفراد العينة على متغير الجنس حيث نجد أن نسبة الذكور أعلى من الإناث وذاك حسب النسب على التوالي، الذكور **84.92%** أما الإناث فهي **15.04** % وربما يفسر هذا إلى أن طبيعة الرجل في معرفة كامل التفصيل عن وضعية سكنه، والدي يتميز بتنقلات اليومية فمن خلال استجابات على عبارات الدراسة لاحظنا تقسيم من حيث استجابة المبحوثين إلى ثلاث فئات، فئة العزاب وفئة المتزوجين والمطلقين، حيث كانت فئة المتزوجين الأكثر استجابة فمثلت في حدود بنسبة **76%** وهذا راجع إلى الفئة الاكثر حرية وتنقل وتتميز بمسؤولية عائلية ودراية كاملة بوضعية السكن وعلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة كدلك طبيعة العمل، أما فئة العزاب التي استجابت لعبارات الدراسة فمثلت بنسبة **18**% وهي فئة الشباب الذي يتميز بعدم المسؤولية وحرية الكاملة في التنقل أما فئة المطلقين فمثلت بنسبة **6%** تتميز بمحدودية التنقل الحضري ودراية بسيطة بوضعية السكن .

الشكل رقم(17): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

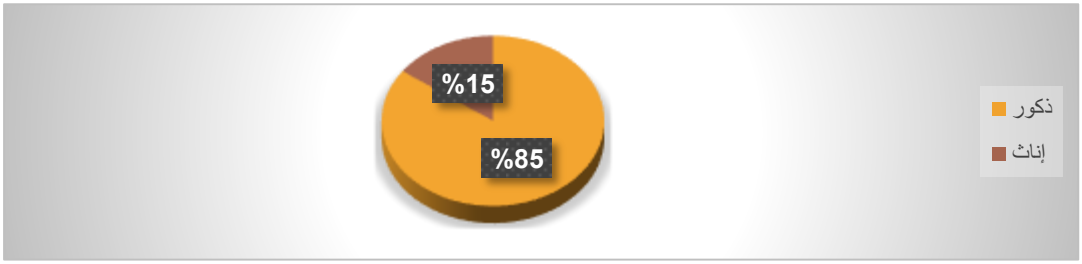

المصدر: مخرجات برنامجSpss

*حسب متغير حجم الأسرة:

جدول يوضح(18): عدد أفراد الأسرة بالنسبة للعينة

عدد أفراد الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
2	147	%38.88
من 3 إلى 6	182	%48.19
من 7 إلى 9	38	%10.05
أكثر من 10	11	%2.91
المجموع	378	%100

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح استجابة افراد العينة للمتغير "عدد أفراد الأسرة" حيث كانت استجابة الأكثر للمبحوثين تتمحور (3-6) بنسبة مئوية 48.19% وهده الفئة من سكان الحي تتميز بالاستقرار نظرا لأن طبيعة المسكن في الحي المتمثل في سكنات الاجتماعية بصيغة f2وf3 يتوافق مع حجمها وهي ليست لديها مشاكل من حيث الإسكان، في المقابل جاءت نسبة 38.88% وهي تمثل عدد أفراد الأسرة في حدود شخصين وهدا النمط من الإسكان في يتوافق معها، بينما جاءت نسبة 10.05% وهي تمثل استجابة المبحوثين للعدد أفراد الأسرة (7-9) وتتميز هده الفئة من سكان الحي بسكنها في سكنات f3وf4 والسكنات التساهمية التي تتميز بمساحة كبيرة وتحتوي على عدد كبير من الغرف والتي بإمكانها إستعاب عدد كبير من الأفراد بالإضافة إلى السكنات الخاصة ، بينما الفئة الأقل هي عدد أفراد اسرتها بين (أكثر من 10 أفراد) 2.91% وبنسية وتتميز هده الفئة من سكان الحي باحتوائها على عدد كبير من الأفراد وسكنها في السكنات الخاصة أو لأن نمط السكن الاجتماعي لا يتوافق مع عدد أفراد اسرتها، والشكل الموالي يوضح دلك:

الشكل رقم(18): يوضح عدد افراد الأسرة بالنسبة للعينة الدراسة

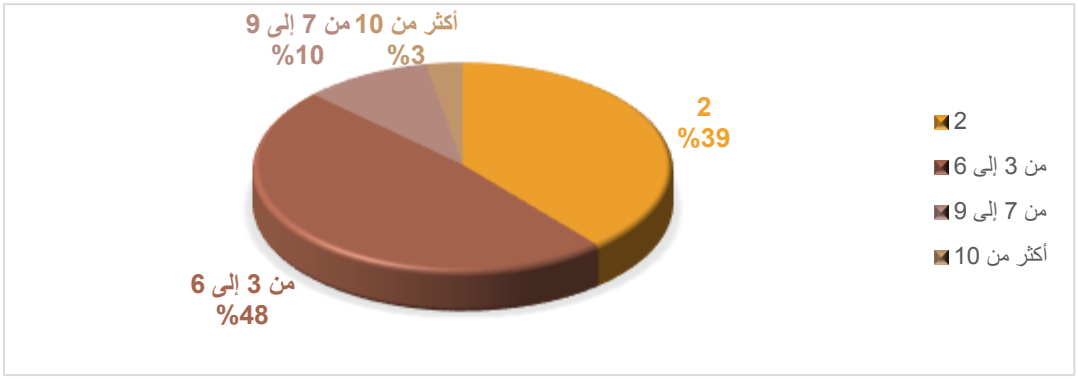

المصدر: مخرجات برنامجSpss

***طبيعة العمل للعينة الدراسة:**

الجدول رقم (19): يوضح طبيعة العمل بالنسبة للعينة الدراسة

طبيعة العمل للسكان الحي	التكرارات	النسبة المئوية
بطـــال	21	%5.55
موظف	113	%29.89
أعمال حرة	152	%40.21
متقاعد	37	%9.78
ربت بيت	26	%6.87
تاجر	11	%2.91
طالب	18	%4.76
المجموع	**378**	**%100**

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح استجابة أفراد العينة بخصوص طبيعة العمل للسكان الحي، حيث نلاحظ أن النسبة الأكثر من سكان الحي هي فئة الأعمال الحرة بنسبة **40.21**% وتعكس هدا النتائج واقع المعيشي للسكان الحي بحيث أن أغلبية سكان الحي هم من استفادوا من سكنات الاجتماعية المقدمة من طرف الدولة نظرا للمستواهم المعيشي المحدود، ومن خصائص سكن في حي **8 ماي** هو توفر العديد من المشاريع العمرانية والأنشطة الاقتصادية والعديد من المراكز التجارية والتسويقية الأمر الدي يخلق العديد من مناصب العمل حرة في الحي وهو ما يفسر نتائج المتحصل عليها، أما النسبة التي تليها هي فئة الموظفين في هدا الحي بحيث مست نسبة **29.89%** وهذا راجع إلى طبيعة العمل اليومي لهذه الفئة داخل الحي وخارجه وهي الفئة الأكثر تنقل وتتميز هده الفئة بالاستقرار من حيث طبيعة السكن والتي استفادت من نمط السكن الوظيفي واجتماعي وخاصته التساهمي لأن طبيعة عملها الشهري يتيح لها الاستفادة من هدا السكن، أما النسبة التي تليها هي فئة المتقاعدين وربات البيوت الساكنة في الحي بنسبة **9.78% ونسبة6.87**%، وتتميز هده الفئة من سكان الحي بالارتباط بسكن بحي والاستقرار فيه، أما الفئة الطلبة التي استجابة للعبارات الدراسة فمثلت بنسب ة**4.76**% وهي الفئة وتتميز بكثرة الحركة اليومية والتنقل إلى مختلف المؤسسات التعليمية.

أما الفئة الأقل هي فئة التجار فمثلت بنسبة 2.91% من العينة الدراسة، والشكل التالي يوضح تقسيمات العمل بالنسبة للمجتمع البحث:

الشكل رقم(19): يوضح طبيعة العمل بالنسبة للسكان الحي

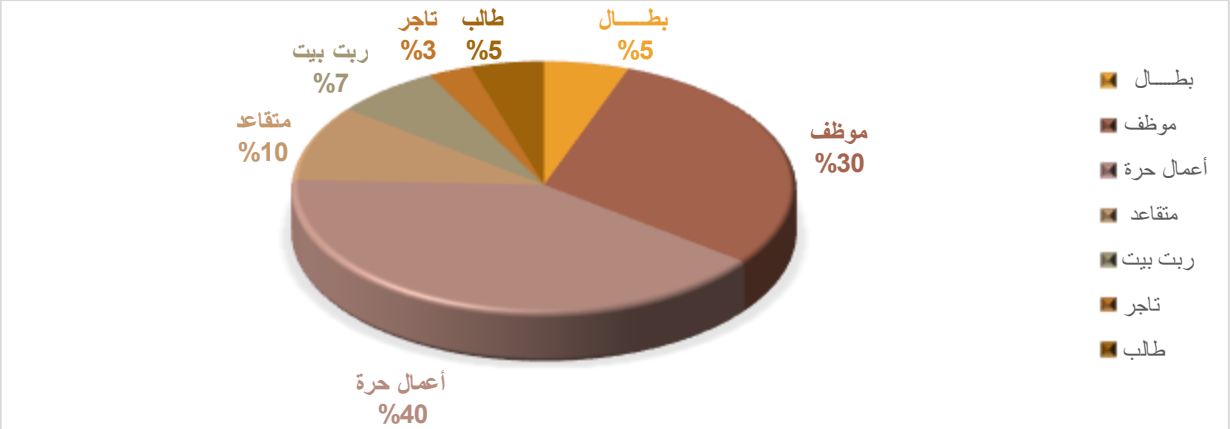

المصدر: مخرجات برنامجSpss

ب. البيانات المتعلقة بخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة الدراسة:

***مكان السكن السابق بالنسبة للسكان الحي:**

جدول رقم(20): يوضح مكان السكن السابق بالنسبة للعينة الدراسة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
أطراف وضواحي المدينة	61	%16.15
وسط المدينة	205	%54.23
خارج المدينة	112	%29.62
المجموع	378	%100

المصدر: مخرجات برنامجSpss

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه استجابة أفراد العينة بخصوص مكان الإقامة السابق بحيث أوضحت استجابة المبحوثين أن النسبة الأكثر لمكان الإقامة السابق هي الفئة التي كانت تسكن بحي من أحياء المدينة أي داخل مدينة الوادي فمثلت بنسبة 54.23% من مجموع العينة الكلي وهذا راجع إلى موقع الحي القريب من وسط المدينة وإلى أحقية هده الفئة من سكان الحي من الاستفادة من مختلف أنماط السكن في الحي من بينها سكنات الاجتماعية والخاصة ودات ملكية للأفراد.

أما الفئة التي كانت تسكن في أطراف وضواحي المدينة فمثلت بنسبة **29.62**%من أجمالي العينة وتتميز هده الفئة لأخترها تغيرها السكن من أجل التقرب من وسط المدينة وللحصول على العديد من المميزات المعيشية، بنما مثلت الفئة من السكان كانت تسكن خارج حدود المدينة فمثلت **16.15%** وهي الفئة من السكان التي فضلت الانتقال للسكن في هدا الحي لأسباب مهنية ولقرب الحي من وسط المدينة وتوفره على اغلب المرافق الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتعليمية، والشكل التالي يوضح دلك:

الشكل رقم(20): يوضح مكان السكن السابق بالنسبة للعينة الدراسة

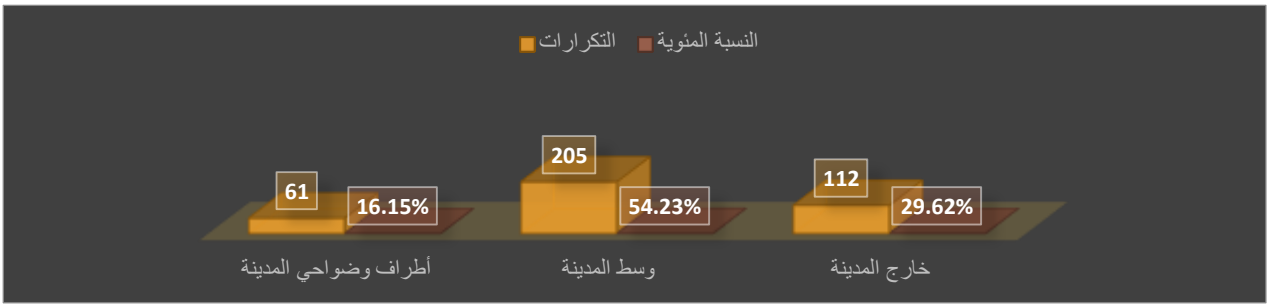

المصدر: مخرجات برنامجSpss

- **السبب الحقيقي للانتقال للسكن في حي 8 ماي 1945 بالنسبة للسكان الحي:**

جدول رقم(21): يوضح سبب التنقل للسكن في حي 8 ماي بالنسبة للعينة الدراسة

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
حصول على السكن	214	%56.61
تغيير السكن	88	%23.28
توفر فرص العمل	64	%16.93
تعليم	12	%3.17
المجموع	378	%100

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من خلال البيانات يتضح استجابة أفراد العينة على السبب الحقيقي للانتقال للسكن في حي 8 ماي، حيث أوضحت النتائج المتحصل عليها أن أغلبية السكان كان انتقالهم للسكن في هدا الحي من اجل الاستفادة من السكن حيث وصلت نسبتها **56.61**%من العينة وتتمز هده الفئة من سكان الحي باستفادتها من السكنات الاجتماعية والتي تمثل **80%** من أجمالي الأنماط السكانية المتواجدة في الحي.

بينما جاءت نسبة **23.28%** وهي تمثل الفئة من سكان الحي الدي كان تنقلها للسكن في الحي من أجل تغيير السكن وتمثل هده الفئة من سكان الحي والتي تسكن في السكنات الخاصة ونسبة كبيرة من السكنات التساهمية والتي بإمكان الفرد الاستفادة منها، هدا بالإضافة إلى عدد كبير من سكان الحي الدي كان سكنهم القديم خارج نطاق المدينة، في المقابل عبرت نسبة**16.93%** من استجابة أفراد العينة أن توفر فرص العمل داخل الحي أو بقرب منه كان من أهم الأسباب المشجعة على الانتقال للسكن في هدا الحي بشكل دائم أو موقت، أما النسبة الأخيرة هي**3.17**% وهي الفئة التي كان تنقلها مرتبط بتوفر المؤسسات التعليمية وهي تمثل فئة الطلبة والأساتذة

الشكل رقم(21): يوضح سبب التنقل إلى حي 8 ماي

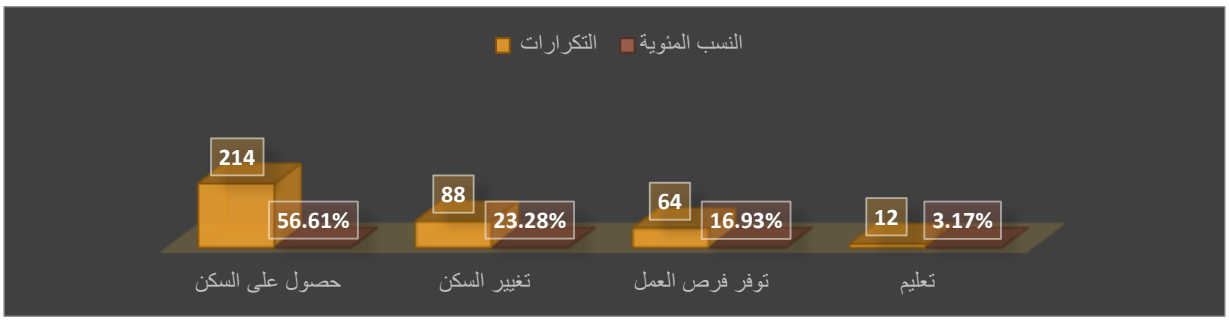

المصدر: مخرجات برنامجSpss

***تاريخ الانتقال للسكن في حي 8 ماي بالنسبة للأغلبية السكان:**

جدول رقم (22): يوضح تاريخ الانتقال للسكن في حي 8 ماي بالنسبة للعينة الدراسة

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
قبل 2003	11	%2.91
2007-2003	92	%24.33
2012-2008	96	%25.39
2017-2013	128	%33.86
2021-2018	51	%13.49
المجموع	378	%100

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أستجابة أفراد العينة على فترة الانتقال للسكن في حي 8 ماي، حيث أوضحت النتائج أن أغلبية سكان الحي قدموا للسكن في الحي ما بين سنة **(2013-2017)** ومثلت نسبة**33.86**% وتتميز هده الفترة بتسليم عدد كبير من السكنات بصيغة السكنات الاجتماعية.

هدا وبالإضافة إلى التوسع الكبير في مشاريع السكنات التساهمية التي لقيت إقبال كبير من سكان المدينة مما شجعهم على الانتقال للسكن في هدا الحي وهدا بنظر إلى مميزات هدا النمط السكاني عن غيره من الأنماط السكانية من حيث القدرة المالية بينما الفترة التي تليها من استجابة المبحوثين هي فترة ما بين سنة **(2008-2012)** ومثلت نسبة **25.39**% ومن خصائص هده الفترة هي بداية التوسع الحقيقي للحي 8 ماي بحيث أصبح يضم العديد من الوحدات السكانية مثل حي ماي الشمالي وحي 8 ماي الشرقي ووسط وهدا نظير الإقبال المتزايد من أفراد على السكن في هدا الحي، في المقابل أكدت نسبة **24.33**%من استجابة أفراد العينة أن تنقلها للسكن في هدا الحي كان في فترة(**2003-2007**) وتتميز هده الفترة عن بقية الفترات الأخرى ببداية أنشاء الحي وتوسعة بحيث أن في بداية سنة **2003** كان يضم بعض الوحدات السكانية والمتمثلة في عمارات والعديد من السكنات الخاصة لكن كان انتقال المتزايد للسكان من الإقامة فيه أحد الأسباب المباشرة للتوسع هدا الحي.

أما الفئة من سكان الحي التي انتقلت للسكن في هدا الحي ما بين فترة **(2018-2021)** فمثلت نسبة **13.49**%في هده الفترة تم تقسيم الحي إلى العديد من الوحدات السكانية التابعة للحي 8 ماي والتي تضم العديد من الأنماط السكانية بصيغة سكنات اجتماعية والتساهمية ووظيفية والسكنات الخاصة بالإضافة إلى سكنات الكراء، أما الفئة الأخيرة التي انتقلت للسكن في هدا الحي فمثلت بنسبة في الفترة ما بين قبل سنة **2003** وتتميز هده الفترة بعدم وجود سكنات دات عمارات وكان الحي يتمثل في سكنات الخاصة في حي الناظور والدي يعتبر من أقدم الأحياء في هدا الحي، والشكل التالي يوضح دالك:

الشكل رقم (22): تاريخ الانتقال للسكن في حي 8 ماي 1945

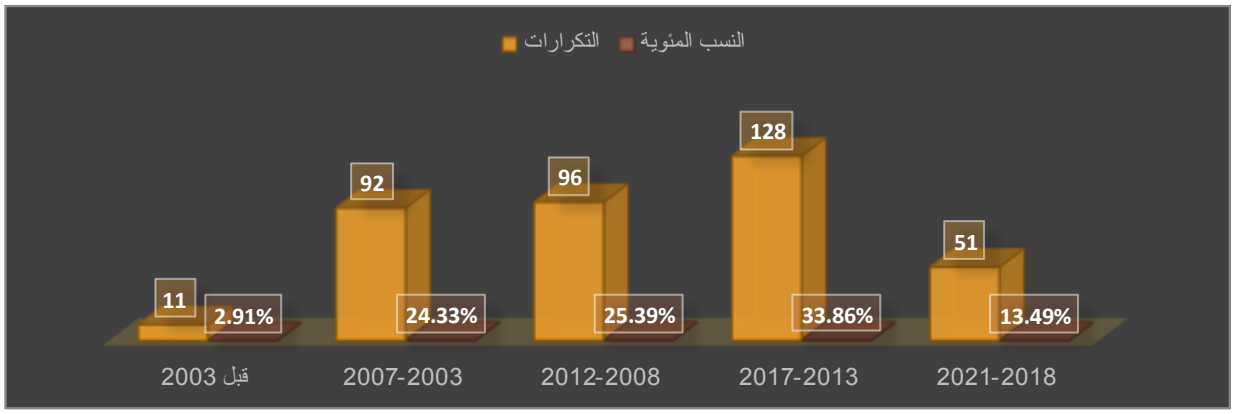

المصدر: مخرجات برنامجSpss

***طبيعة السكن بالنسبة للسكان حي 8 ماي 1945**

جدول رقم (23): يوضح طبيعة السكن بالنسبة للعينة الدراسة

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
سكن دائم	242	%64.02
سكن مؤقت	136	%35.97
المجموع	378	%100

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من خلال البيانات الوارد في الجدول أعلاه يتضح استجابة أفراد العينة بخصوص طبيعة السكن في الحي، بحيث عبرت نسبة**64.02** % من سكان الحي في أن من سكنها داخل الحي دائما وهدا راجع رغبتها في السكن في هدا الحي من جهة ومن جهة أخري استفادتها من سكنات الاجتماعية ومشروع السكنات التساهمية وهدا ما يعزز رغبتها في الاستقرار داخل الحي نظرا للتطور الحي من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمة.

في حين رات نسبة **35.97**%من استجابة المبحوثين أن سكنها داخل الحي هو بشكل مؤقت ويمكن تفسير هدا إلى وضعية السكن بالنسبة إلى هده الفئة من سكان الحي والتي تتميز بحصولها على السكن مرتبط بوظيفة وإلى وضعية سكنها التي تتميز بكراء وهو الدي لا يضمن لها الاستقرار في هدا الحي وهدا مع وجود نسبة كبيرة من سكان الحي تفضل الانتقال إلى مسكن أخر نظرا للتزايد حجم الأسرة، والشكل التالي يوضح دلك:

الشكل رقم (23): يوضح وضعية السكن بالنسبة للعينة الدراسة

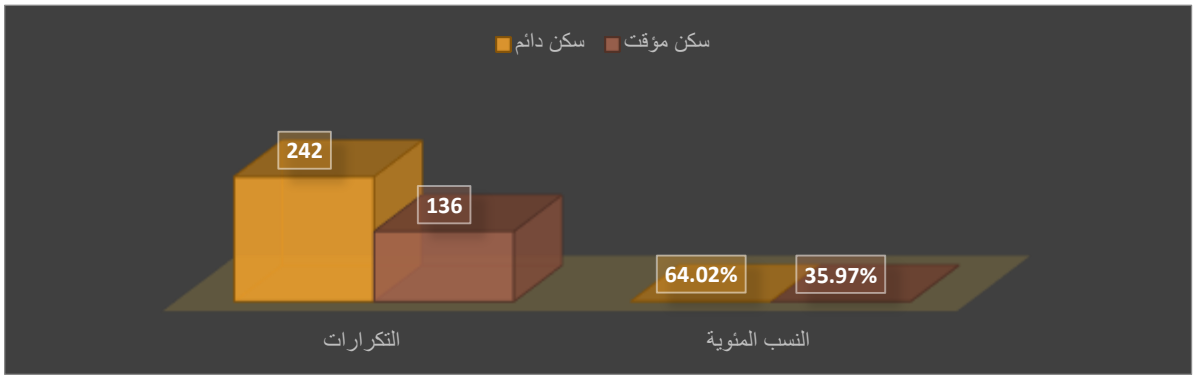

المصدر: مخرجات برنامجSpss

جدول رقم(24): يوضح مستوي الدخل بالنسبة للعينة الدراسة

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
دخل ضعيف	182	%48.14
دخل متوسط	148	%37.15
دخل جيد	48	%12.69
المجموع	**378**	**%100**

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح استجابة أفراد عينة الدراسة حول مستوي الدخل بالنسبة لديهم حيث أكدت نسبة **48.14%**من استجابة أفراد العينة أن مستوي الدخل لديهم ضعيف هدا راجع إلى وضعية السكن حيث تمتاز هده الفئة من سكان الحي باستفادتها من السكنات الاجتماعية نظير محدودية اجرتهم الشهرية والتي تعكس مستوي دخل لديهم والتي يغلب عليها المهن الحرة ووظيفة محدودة الدخل وهدا ما يشكل صعوبات مادية واجتماعية بالنسبة لهم.

في المقابل أوضحت نسبة **37.15%**من استجابة المبحوثين أن مستوي دخلهم متوسط ويمكن إعطاء تفسير لهدا إلى وضعية السكن بالنسبة للهده الفئة من سكان الحي والتي تتميز في سكنها في سكنات تساهمية ووظيفية وتتميز بمستوي معيشي متوسط، في حين أن النسبة **12.69%** هي الأقل والتي تتميز بمستوي جيد من حيث الدخل الشهري وأغلبية هده الفئة من سكان الحي تنشط في التجارة وأعمال مستوي دخلها مرتفع وهي تسكن في الغالب في السكنات الخاصة أو السكنات التساهمية حديثة النشأة في الحي.

الشكل رقم (24): يوضح مستوي الدخل بالنسبة للعينة الدراسة

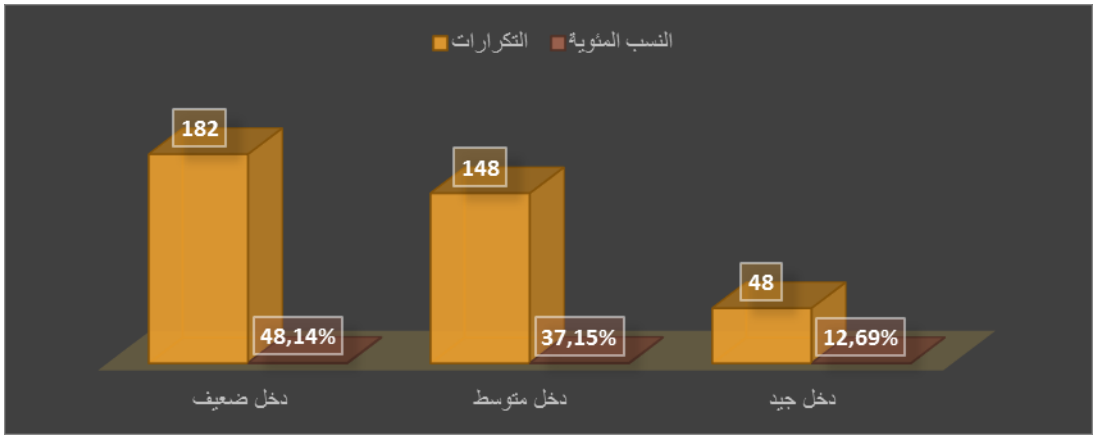

المصدر: مخرجات برنامجSpss

جدول رقم (25): يوضح عدد أولاد المتمدرسين بالنسبة للعينة الدراسة

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
لا يوجد	17	%4.49
2 – 1	125	%33.06
4 – 3	184	%48.67
أكثر من 5	52	%13.75
المجموع	**378**	**%100**

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح استجابة أفراد العينة بخصوص عدد أولاد المتمدرسين حيث نسبة **48.67**%من استجابة المبحوثين أنى عدد الأبناء المتمدرسين في حدود**(3–4)** وهي تمثل الفئة الأكثر من سكان الحي التي تسكن في السكنات الاجتماعية بصيغة سكنات f2وf3، وهي التي تواجه العديد من المشاكل من حيث ضيق المسكن ومحدودية الدخل، بينما الفئة التي تليها هي التي عدد أبنائها المتمدرسين **(1–2)** بنسبة **33.06**% تتميز هده الفئة من سكان الحي بالاستقرار من حيث وضعية السكن والحالة الاجتماعية كون صغر حجم الأسرة يتيح لها التغلب على معظم المشاكل الاجتماعية، بينما أحتلت الفئة التي عدد أبنائها المتمدرسين (**أكثير من 5) 13.75**% بنسبة وتعكس هدا العدد حجم الأسرة والمشاكل التي تواجهها نضير ضيق المسكن لأن أغلبية السكنات هي سكنات اجتماعية بمحدودية غرف ومساحة الاجمالية، بالإضافة إلى أن تزايد عدد أبناء الأسرة المتمدرسين يخلق صعوبات مادية للهده الفئة من سكان الحي، أما الفئة الأخيرة هي الفئة التي ليس لديها أبناء متمدرسين وكانت نسبتها **4.49**%وهده الفئة من سكان الحي يمكن تقسيمها إلى شقين الأول سكنها في سكن دو شخصين فقط والثاني يعكس تزايد حجم الأسرة وأنا لديهم أبناء لا يزولون الدراسة ويمتهنون مهن مختلفة وهدا ينعكس بالإيجاب عليها من حيث الدعم المادي.

الشكل رقم (25): يوضح عدد الأولاد المتمدرسين بالنسبة للعينة الدراسة

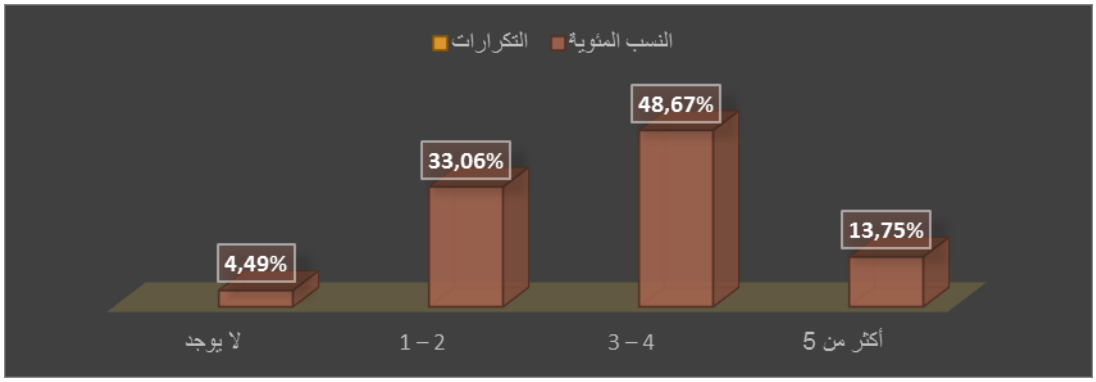

المصدر: مخرجات برنامجSpss

2-تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالمحور الثاني: وللكشف عن وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وطبيعة السكن في المدينة الدي يتميز بتعقد وتباين في الحياة الحضرية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاص باستجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني المرسوم ب: الحراك السكاني وعلاقته بتعقد وتباين الحياة الحضرية داخل المدينة بالنسبة للسكان حي 8 ماي 1945[1] إضافة إلى دلك قام الباحث بتشكيل العديد من المؤشرات التي تخدم هدا المحور ونتائجه في الجدول التالي:

المحور رقم(26): استجابات أفراد العينة للعبارات المحور الثاني

رقم العبارة	العبارات / النسبة المئوية%	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي العلاقة
01	انتقالك للسكن داخل هدا الحي كان بشكل اجباري	42.8%	23.01%	21.16%	%12.43	%0.52	3.95	1.08	04	قوية
02	سكنك في هدا الحي مرتبط بفرص العمل أو السكن	30.42%	30.42%	24.60%	%8,60	%06.34	3.70	1.16	07	قوية
03	سكنك في الحي مرتبط بالمؤسسات التعليمية	%22,48	%14,28	30.42%	%19,57	%13,22	3.13	1.32	10	متوسطة
04	رضاك عن الحي راجع للقرب من وسط المدينة	%13،14	46،17%	26,45%	%18,93	%21,66	2.86	1.33	03	جيدا
05	رضاك عن الحي راجع للتوفر المرافق	%47,35	%37,83	%13,22	%1,85	00	4.30	0.75	02	جيدا
06	رضاك عن الحي راجع للتوفر وسائل النقل	48.41%	%31,21	%15,34	%4,76	%0,26	4.22	0.89	01	جيدا
07	قربك من الأحياء المجاورة لساعدك على الاندماج	%14,28	10.84%	30.42%	28.43%	%12,96	2.79	1.24	11	متوسطة
08	يساعدك السكن في هدا الحي على توطيد العلاقات بجيرانك	%4,49	10.84%	%26,45	%17,98	%40,21	2.21	1.20	12	ضعيفة
09	عدم رضاك عن الحي راجع للنقص المرافق الترفيهية	%19,48	%28,04	%28,30	%11,11	%12,69	3.31	1.26	08	ضعيفة
10	عدم رضاك للسبب مشكل الاكتظاظ السكاني	%37,45	%36,50	%7,40	%13,75	%4,76	3.88	1.19	05	جيدا
1	عدم رضاك راجع للمشاكل الاجتماعية	%32,27	%14,81	%12,96	%31,48	%8,46	3.30	1.41	06	متوسطة
12	يساعدك السكن على تشديد الرقابة الأسرية	%4,76	%12,69	%12,96	%29,62	%39,94	2.12	1.20	09	ضعيفة
	المجموع						3.31	1.17	12	متوسطة

المصدر: مخرجات برنامجSpss

[1] المحور الثاني، أسئلة الاستبيان في الملاحق.

أ- القراءة البيانية والإحصائية للنتائج الموضحة في الجدول أعلاه:

من خلال البيانات الوارد في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة **48.41** % من أفراد العينة موافقين على العبارة التي تمحورت حول " **رضاك عن الحي راجع للتوفر وسائل النقل والمواصلات**"، في حين قدرت نسبة الاستجابة المبحوثين من أفراد العينة للميول للموافقين بشدة ولقد احتلت هده العبارة المرتبة الأولي من حيث قياس مستوي العلاقة مع ظاهرة الحراك السكاني ودلك حسب استجابات المبحوثين إضافة إلى أن مستوي متوسط الحسابي قدر **ب4.22** بتقدير جيد وانحراف المعياري ب **0.89** وهدا ما يدل على أن أفراد العينة يرون أن توفر وسائل النقل المواصلات داخل الوسط الحضري عنصر مهم للجدب العنصر البشري من أجل التنقل من مكان لأخر داخل المدينة، في حيت تأتي نسبة قليلة من أفراد العينة وهي**4,76%** رات العكس ورفضت العبارة ويمكن تفسير هدا لاعتقادهم أن وسيلة النقل ليست مؤشر أساسي للتنقل الفرد داخل المدينة وأن الحراك السكاني ليس بضرورة مرتبط بها.

أما بالنسبة للعبارة " **رضاك عن الحي راجع للتوفر المرافق الترفيهية والصحية** " فنسبة الموفقين عليها من أفراد العينة هي**47.35%** وأما نسبة الميول للمؤشر الموافق بشدة للعبارة من المبحوثين هي **37.83**% وقد جاءت في المرتبة الثانية من حيث مستوي العلاقة للمحور كدلك مستوي المتوسط الحسابي **4.30** والانحراف المعياري **0.75** وهده النتائج تعتبر جيدة وهدا يعود للتأكيد أفراد العينة على أنا الحي يتوفر على العديد من المرافق الترفيهية والمؤسسات الصحية وهدا من شأنه جدب سكان إلى هدا الحي مما يخلق حراك سكاني بدخله ويساهم بشكل كبير في تطوره كونه يضم أهم المراكز الحضرية التي تتمثل في المؤسسات الصحية، بينما رات نسبة**1.85%** من أفراد العينة وهي نسبة ضعيفة أنه للتوفر الحي على مرافق صحية وترفيهيه ليس بعنصر مهم للجدب السكان إلى هدا الحي ويمكن تفسير هدا إلى أن هده الفئة لا تسكن في الحي بشكل دائم وأن سكنها بشكل مؤقت ولا يسمح لها بالاستفادة من هده الخصائص.**46.17%**

كما يمكن ملاحظة نسبة من أفراد العينة يميلون للموافقة على العبارة " **رضاك عن الحي راجع للقرب من وسط المدينة**" في حين قدرت نسبة**81.14%** من استجابة المبحوثين الموفقين بشدة **46.17%** واحتلت المرتبة الثالثة من حيث العلاقة المباشر مع محور الدراسة بتقدير جيد بمتوسط حسابي **2.86** وانحراف معياري **1.33** وعلية يمكن القول أن عينة الدراسة تراي أن موقع الحي القريب من وسط المدينة يعتبر من أهم مميزات السكن بدخله بحيث يتيح السكن في هدا الحي على إمكانية الاستفادة من مختلف الحاجات سوء من داخل

الحي أو التنقل إلى وسط المدينة والدي لايستغرف بضعت دقائق كعامل مهم للجدب العنصر البشري إلى هدا الحي والاستقرار فيه، بينما نلاحظ أن نسبة **18.93%و 21.66**% تميل للمعارضة والمعارضة بشدة وهي نسبة محترمة من عينة الدراسة للعبارة السابقة من طرف أفراد العينة المبحوثين ويمكن إعطاء تفسير لأن هده الفئة تقضي جميع حاجياتها الأساسية من داخل الحي ولا تحتاج للتنقل إلى وسط المدينة، كدلك أن هده الفئة لا تملك وسيلة نقل خاصة مما يشكل تنقلها إلى وسط المدينة عائق بالإضافة إلى أن الحي يتوفر على مختلف المحلات والأنشطة التجارية.

بينما كانت استجابة أفراد العينة على عبارة " **انتقالك للسكن داخل هدا الحي كان بشكل اجباري للتفادي المشكلات الأسرية والاجتماعية**" فلناحظ من خلال هده النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن نسبة أفراد العينة الموفقين على هده العبارة تقدر ب**42.08%** وبلغت نسبة الميول للموافقة بشدة ب**23.01%** حسب استجابات المبحوثين وتحتل هده العبارة الرتبة الرابعة من حيث العلاقة مع محور الدراسة بتقدير جيد في المتوسط الحسابي **ب3.95** وانحراف معياري **1.08** وهدا يعني أن هده الفئة كان تنقلها إلى **حي 8 ماي** كان ناتج عن ظروف أسرية أجبرتهم إلى التنقل إليه بالإضافة إلى طبيعة الحصول على المسكن الدي هو أغلبيته سكن اجتماعي من طرف الدولة مما يشجع على التنقل إلى الحي، في حين قدرت نسبة المعارضة والمعارضة بشدة للعبارة من طرف أفراد العينة ب**12.43%و 0.52%** وهي نسبة ضئيلة ولا تؤثر في نسبة الموافقة العامة لكن يمكن تفسير هدا على أن هده الفئة من سكان كان تنقلها إلى الحي من أجل الاستفادة من سكن تساهمي أو سكن خاص ومن هدا لا تؤثر المشاكل الأسرية والاجتماعية على استقرارها بدخل الحي .

من خلال البيانات اتضحت ميول أفراد العينة على عباراه "**رضاك عن هدا الحي راجع للتوفر المرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية** "وهي الفئة الموافقة والموفقة بشدة على هده العبارة ب نسبة **47.35%و37.83%** وهي نسبة مرتفعة بالإضافة إلى أن مستوي المتوسط الحسابي جيد بدرجة **4.30** وانحراف معياري**0.75** وتدل هده النتائج إلى أن الحي يتوفر على مختلف المرافق الأساسية التي تتيح للفرد التمتع بمختلف حاجيته، وهدا ما يعكس تطور الحي من مختلف النواحي، في حين رات نسبة منعدمة من أفراد العينة بتقدير معارض **1.85**% وانعدام الميول للمعارضة بشدة ، ويمكن إعطاء تفسير هو أنا الحي بتطور بشكل كبير من خلال توفر على جميع المراكز الحضرية وعلى ارتفاع مستوي الأنشطة الاقتصادية بداخلة هدا ما ينعكس على عدم التنقل المستمر إلى وسط المدينة كون الحي يغطي مختلف الحاجات الأساسية للساكنة.

كما يتوضح من خلال معطيات الموضحة في الجدول أعلاه استجابة أفراد العينة حول عبارة " **عدم رضاك عن راجع للمشاكل الاجتماعية**" فكانت استجابة المبحوثين تميل إلى الموافقة بنسبة**32.27%** وتليها نسبة يميلون للموافقة بشدة**14.81**%، وجاءت في المرتبة السادسة من حيث مستوي العلاقة مع محور الدراسة وبدرجة متوسط حسابي**3.30** وانحراف معياري**1.41**، وهدا راجع للعديد من المشاكل الاجتماعية التي يحتويها الحي كون طبيعة التركيبة الاجتماعية للسكان الحي مختلفة بنسبة كبيرة وبحيث أن التنقل المستمر والاستقرار فيه بشكل دائم أو مستمر شكل تركيبة سكانية جديدة تختلف عن بقية الأحياء الأخرى وهدا مما يسمح بظهور العديد من المشاكل كون الوسط الحضري الكبير تنتشر في مثل هدا الظواهر، في المقابل عبرت نسبة **31.48**% عن معارضتها للعبارة ونسبة **8.46**%عن معارضتها بشدة للعبارة، ويمكن تفسير هده النتائج إلى طبيعة سكن هده الفئة بحيث أنا اختلاف الوحدات السكانية في الحي من الأحياء القديمة إلى الأحياء الجديدة تختلف عنها طبيعة العلاقة بين السكان فالأحياء القديمة تمتاز بمستوي عالي من الترابط بين السكان نظرا للأقدمية السكان في الحي والعكس بالنسبة للأحياء الجديدة وهدا ما يسهل ظهور مختلف المشاكل الاجتماعية.

في المقابل نلاحظ استجابة كبيرة من افراد العينة في عبارة " **سكنك في الحي مرتبط بمدي توفر فرص العمل والسكن**" بحيث عبرت نسبة**30.42 %**عن موافقتها للعبارة ونسبة **30.42**%عن موافقتها بشدة للعبارة ويمكن تفسير هده النتائج إلى أهمية العمل والسكان بالنسبة للسكان الحي بحيث أن تنقل الأفراد من مكان إلى مكان أخر يتحكم فيه متغير توفر فرص العمل الدي يجبر الفرد إلى تنقل بحث مستوي معيشي أفضل وفي المقابل أن الاستقرار السكاني في منطقة معينة يعتبر من أهم العوامل التي تأثر على الفرد، في المقابل رات نسبة ضئيلة من استجابة المبحوثين **06.34% أن** متغير العمل والسكن ليس المحدد الرئيسي للتنقل الفرد من مكان إلى مكان أخر، ويمكن تفسير هدا إلى طبيعة تنقل هده الفئة إلى الوسط الحضري بحيث تبحث بعض الفئات عن مدي توفر المؤسسات أو القيام بعلاقات مهنية فمنها يطر الفرد التنقل المستمر والاستقرار في الحي للفترة محددة.

يتضح من استجابة افراد العينة على عبارة " **عدم رضاك عن الحي راج للنقص المرافق**" حيث رات نسبة **19.48**%من المبحوثين والدين عبروا عن موافقتهم للعبارة ونسبة **28.04%**عن ميولهم للموفقة بشدة، ويمكن إعطاء تفسير للهده النتائج إلى أن هده الفئة من السكان يكمن اقامتهم في السكنات الجديدة في الحي بحيث أن الوحدات السكانية الجديد تبتعد بمسافة كبيرة عن وسط الحي الرئيسي.

وتشهد أغلبية الأحياء العديدة عن الحي العديد من النقائص في المرافق و المحلات التجارية والخدماتية من بينها حي القبة وحي الياسمين فساكن في هدا الحي يطر إلى قطع مسافات كبير من أجل الوصول محلات تلبي جميع احتياجاته وأغلبية هده السكنات دات طابع اجتماعي بصفة **f2و f3** من خصائص هده الفئة أنها محدودة الدخل ولديها العديد من النقائص الخدماتية، في المقابل أوضحت نسبة **11.11**%من المبحوثين على هده العبارة على معارضتها ونسبة **12.69**%عن معارضتها بشدة وجاءت في المراتب الأخيرة بمتوسط حسابي وبتقدير ضعيف**3.31** وانحراف معياري**1.26** ويمكن إعطاء تفسير للهده النتائج إلى أنه هده الفئة يكمن سكنها من القرب من وسط الحي والدي يتوفر على أغلبية المرافق الترفيهية ومختلف الخدمات الاجتماعية الاقتصادية والأنشطة التجارية وهو ما يعكس تطور هدا الحي الدي يعنبر من أكبر الأحياء من حيث التوسع العمراني والسكاني في المدينة.

نلاحظ أن **نسبة29.62% ونسبة 39.94%** من استجابات أفراد العينة تدل على الرفض والرفض بالشدة للعبارة " **يساعدك السكن في الحي على تشديد الرقابة الأسرية للأبناء**" والتي احتلت المرتبة التاسعة من حيث العلاقة بمحور الدارسة وبمتوسط حسابي **2.12**بتقدير ضعيف وانحراف معياري**1.20** مما يدل على أن اغلبية سكان الحي بمختلف ووحداته السكانية لا يعتبرون الحي مساعد على تشديد الرقابة الأسرية للأبناء، ويمكن تفسير هدا الرفض إلى أن طبيعة السكن في الحي من اختلاف في التركيبة السكانية وضعف العلاقة مع الجيران ونمط السكان دات طابقين يؤثر بشكل مباشر في على تشديد الرقابة على الأبناء برغم من توفر الحي على مختلف المؤسسات التعليمية وهدا ما أكده أغلبية السكان وتبقي النسب الأخرى ضعيفة جدا لا تؤثر في نسبة القبول والقبول بشدة على العبارة.

من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة **19.57**%من استجابات المبحوثين رافضة للعبارة "**سكنك في الحي مرتبط بمدي توفر المؤسسات التعليمية**" والتي احتلت المرتبة العشرة بمتوسط حسابي**3.13** بتقدير ضعيف وانحراف معياري**1.32**، مما يدل أن فئة محترمة من سكان الحي تري أن للتوفر المؤسسات التعليمية ليس عامل رئيسي للتنقل الأفراد إلى الحي فهناك العديد من المتغيرات الأخرى التي تفرض على الفرد التنقل من مكان الإقامة إلى مكان أخر من بينها مدي توفر فرص العمل وطبيعة السكان الدائم الدي يشجع أغلبية السكان إلى التنقل والاستقرار في منطقة معينة في المقابل نلاحظ تباين في النسب الأخرى.

حيث عبرت نسبة **22.48%**عن موافقتها للعبارة ونسبة **14.28%**عن موافقتها بشدة ونسبة **30.42%**عن أن متغير توفر المؤسسات التعليمة ليس متغير رئيسي في تنقل الأفراد وهدا راجع إلى أن الحراك السكاني نحو الحي أو مدينة تتحكم فيه العوامل المعيشية بصفة الأولى والتي تساهم في تحسين مستوي معيشة الأفراد أو محاولة البحث عنها.

أكدت نسبة **28.43%** من استجابات أفراد العينة أنها رافضة لعباراه " **قربك من الأحياء المجاورة يساعدك على الاندماج داخل الحي**" حيث عبرت هده الفئة من المبحوثين أن قرب الأحياء المرتبطة بحي لا يساعد على الاندماج بشكل تلقائي في الحي يمكن تفسير هدا إلى طبيعة اختلاف الوحدات السكانية بحيث يضم حي 8 ماي **5 وحدات سكانية** تختلف من حيث نمطها العمراني حيث يوجد سكنات دات طابع اجتماعي بصفة **f2** و **f3**و**f4** هي الأغلبية في الحي كدلك سكنات دات طابع تساهمي بالإضافة إلى سكنات دات طابع وظيفي وهدا مع وجود سكنات دات ملكية خاصة للأفراد وهي الأغلبية متواجدة في حي الناظور القريب من وسط المدينة بينما رأت نسبة **14.28%** من استجابات المبحوثين أنها موفقة للعبارة أن الحي يساعدك على الإدماج السكاني بقرب من الأحياء المجاورة كدلك نسبة **10.84%** أنها موفقة بشدة إدا تحتل هده العبارة المركز الحادي عشر من حيث التأثير على محور الدارسة بمتوسط حسابي**2.79** بدرجة وانحراف معياري**1.20** ويمكن إعطاء تفسير إلى أن هده الفئة من السكان تسكن في الحي للفترة طويلة خصوص في وسط الجي إدا يتميز هدا الحي عن بقية الأحياء بالأقدمية مند نشأة الحي في **سنة 2003** وهدا ساعد على توطيد العلاقات مع سكان الحي ومع الأحياء المجاورة.

أكدت نسبة **40.21**% من استجابات أفراد العينة على عبارة " **سكنك في الحل يساعدك على توطيد العلاقات بجيرانك** " أنها رافضة بشدة للهده العبارة كدلك نسبة **17.98**% أنها رافضة وتأتي هده العبارة في المرتبة الثاني عشرة من حيث التأثير المباشر على محور الدراسة بمتوسط حسابي بدرجة**2.21** وانحراف معياري بتقدير **1.20** ضعيف بمعني أن معظم سكان الحي يرون أن طبيعة السكان داخل الحي لا تساعد على توطيد العلاقات مع الجيران وهدا راجع إلى اختلاف في التركيبة السكانية بحيث أن الوحدات السكانية التابعة للحي حديثة النشأة وأن معرفة الجيران للبعضهم البعض في بضعت سنوات بالإضافة إلى اختلاف أغلبية الأسر من حيث السكان القديم قبل التنقل إلى سكن في الحي وهدا ما يعيق من توطيد العلاقات ببعضهم البعض كون الحي يشهد حراك سكاني كبير نحوها سوء داخل المدينة أو خارجها.

بينما رات نسبة **10.84%** من استجابات افراد العينة على العبارة أنها موفقة بشدة ونسبة ضئيلة موفقة على نفس العبارة ويمكن تفسير هدا إلى أن هده الفئة من سكان الحي يكمن سكنها في حي 8 ماي الوسط وهو قديم النشأة مند سنة 2003 هدا ما ساعد على توطيد علاقات الجيران ببعضهم البعض.

ب-توصيف بيانات المحور الثاني: للحراك السكاني علاقة بتعقد وتباين الحياة الحضرية داخل المدينة لدي سكان حي 8 ماي 1945

***توصيف المؤشر بعد تكوينه للمحور الثاني:** من خلال الاعتماد على برنامج الحزمة الاجتماعية للعلوم الاجتماعية قمنا بتكوين مؤشر هدا المحور والجدول التالي يوضح دلك:

جدول رقم (27): توصيف المؤشر للمحور الثاني بعد تكوينه

درجة العلاقة العامة	التكرارات	النسبة المئوية%
علاقة قوية	150	39.68
علاقة متوسطة	205	54.23
علاقة ضعيفة	23	08.6
المجموع الكلي	378	100%

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من أجل معرفة وجود علاقة بين متغيرات الدراسة الخاصة بمحور الثاني قمنا بتكوين مؤشر هدا المحور وكانت نسبة **54.23%** من استجابات أفراد العينة بخصوص عبارات المحور لكن بدرجة متوسطة، بينما النسبة التي تليها ب **39.68%** من استجابات المبحوثين قوية، وفي المرتبة الأخيرة درجة ضعيفة جدا وقد وصلت إلى **6.08%**، ومن أجل تحديد العلاقة بين متغيرات المحو، فمن خلال الشواهد الإحصائية يتضح أنه توجد علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتعقد وتباين الحياة الحضرية داخل حي 8 ماي ووحداته السكانية وهدا بمتوسط حسابي بدرجة **3.31**وهي درجة جيدة حسب استجابات افراد العينة البحث بالإضافة إلى انحراف معياري بقدر ب **1.12** يدل على تجانس الإجابات لدي المبحوثين وإجماعهم على عبارات المحور ودلالة على وجود علاقة بين متغيرات المحور والتي هي " توجد علاقة بين نزايد الحراك السكاني وتعقد وتباين الحياة الحضرية داخل المدينة " وللتوضيح هدا قمنا بإعداد الشكل التالي:

شكل رقم (26) يوضح: توصيف المؤشر للمحور الثاني بعد تكوينه

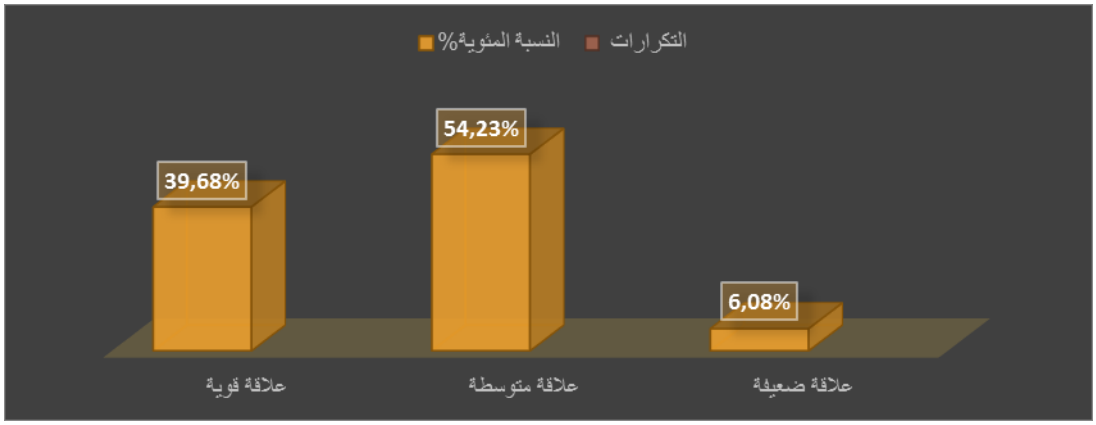

المصدر: مخرجات برنامجSpss

فمن خلال البيانات الوارد في الجدول وشكل يتضح وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتعقد وتباين الحياة الحضرية داخل المدينة كون المدينة تعتبر كقطب اجتماعي وسكاني واقتصادي وثقافي يتوفر على جميع حوافز تحسين المعيشة التي يبحث عنها الفرد بشكل مستمر فيعمل على التنقل من مكان إلى مكتن أخر بحث على هده المميزات التي تتوفر فقط في الوسط الحضري هدا ما تؤكد العديد من الدراسات التي سبق وأشرنا إليها في هجرة أو تنقل الفرد للعديد من الأسباب من أهمها البحث عن حوافز معيشية أفضل.

2- **تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالمحور الثالث** والمعنون ب هل توجد علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتوفر المراكز الحضرية داخل المدينة؟ بالنسبة للسكان حي 8 ماي 1945.

وللكشف عن وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتطور الأنشطة الاقتصادية في المدينة تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري الخاص باستجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني المرسوم ب: للحراك السكاني علاقة بتطور الأنشطة الاقتصادية داخل المدينة بالنسبة للسكان حي 8 ماي 1945[1]

بالإضافة إلى تشكل مؤشر المحور وتوصيفه من خلال الجدول التالي:

[1] المحور الثالث، أسئلة الاستبيان في الملاحق.

المحور رقم (28): استجابات أفراد العينة للعبارات المحور الثالث

رقم العبارة	العبارات / النسبة المئوية %	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي العلاقة
01	توفر السلع والخدمات داخل الحي يشجع للاستقرار في هدا الحي	%41,26	%32,01	%11,11	%08,46	%07,14	3.28	1.14	03	جيدا
02	توفر الخدمات في هدا الحي يدفعك للاستقرار في هدا الحي	%15,87	%25,66	%38,88	%03,88	%03,88	2.66	1.28	08	متوسطة
03	انتقلت للسكن في هدا الحي بسبب عدم توفر فرص عمل في سكن سابق	%9,52	%18,78	%24,07	%24,07	%23,54	3.82	1.20	10	ضعيفة
04	وجود تنوع في محلات تجارية داخل الحي دفعك للاستقرار فيه	%38,35	%28,30	%15,07	%14,02	%04,23	3.39	1.10	05	جيدا
05	يتيح لك السكن داخل الحي بالتمتع بمختلف الحاجات المعيشية	%17,98	%13,74	%25,92	%20,89	%03,43	4.30	1.02	11	ضعيفة
06	توفر الخدمات يقلل من التنقل إلى وسط المدينة	%55,82	%13,74	%01,85	%07,93	%02,64	4.05	0.91	01	جيدا
07	للتطور الأنشطة الاقتصادية داخل الحي دور في استقرارك فيه	%38,88	%34,12	%20,89	%06,08	00	4.02	1.12	04	جيدا
08	يتيح لك السكن داخل الحي عدم التنقل إلى وسط المدينة للقضاء حاجاتك	%43,65	%13,74	%12,43	%07,93	%04,23	3.39	1.42	02	جيدا
09	يساعدك استخدام وسائل النقل والمواصلات داخلا الحي على التغلب على المشاكل	%27,24	%29,36	%16,40	%09,78	%17,19	2.94	1.06	07	جيدا
10	قربك من الأحياء المجاورة من مميزات السكن في هدا الحي	%07,69	%20,63	%40,74	%20,63	%10,31	3.18	1.14	09	متوسطة
11	إمكانية العمل في وظيفتن من أهم أسباب الانتقال للسكن في هدا الحي	%13,22	%31,74	%20,10	%29,89	%05,02	4.28	0.69	06	متوسطة
	المجموع						3.57	1.10	11	جيدا

المصدر: مخرجات برنامجSpss

أ- القراءة البيانية والإحصائية للنتائج الموضحة في الجدول أعلاه:*

من خلال البيانات الوارد في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة **55.82%**من أفراد العينة موافقين على عبارة " **توفر الخدمات يقلل من التنقل إلى وسط المدينة** " في حين قدرت استجابة المبحوثين من أفراد العينة الموفقين بشدة بنسبة**13.74%** واحتلت هده العبارة المركز الأول من حيث العلاقة مع محور الدراسة بمتوسط حسابي قدر ب**4.05** وانحرف معياري ب**0.91** ويمكن إعطاء تفسير للهده النتائج إلى أن الحي يتوفر على جميع الخدمات الإدارية والأنشطة التجارية والمركز الصحية والترفيهية كون حي 8 ماي يعتبر من الأحياء الأكثر توسع من حيث التعداد السكاني وعمراني فيشهد بصفة دائمة ظاهرة التنقل إليه كونه يضم أغلبية المراكز الحضرية في المدينة وهدا ما تنعكس على تطوره.

إدا أصبح حي 8 ماي يشهد بشكل دائم ظاهرة التنقل والحراك السكاني ويقلل بشكل كبير التنقل إلى وسط المدينة بالنسبة للسكان الحي، في المقابل نلاحظ النسب المئوية الأخرى قد أوضحت عدم موفقها على العبارة بنسبة **07.93%**وهي فئة ضئيلة من سكان الحي والتي لا تسكن فيه بصفة دائمة وأن تنقلها كان بغرض التعليم أو توفر فرص عمل.

أما بالنسبة للعبارة " **التنقلات السكانية راجعة لتوفر الحي على مؤسسات التعليمية والاقتصادية والخدماتية والترفيهية**" فنسبة الموافقين من أفراد العينة على العبارة هي **43.65%**وأما بنسبة الميول للموافقة بشدة للعبارة من طرف المبحوثين هي**13.74%** وجاءت هده العبارة في المرتبة الثانية من حيث تأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي بدرجة**3.39** وانحراف معياري **ب1.42** ويمكن تفسير لهده النتائج إلى أن نسبة كبيرة من سكان الحي تري أن **حي 8 ماي** يتوفر على معظم محلات تجارية وتوفر أنشطة اقتصادية، بالإضافة إلى أن الحي يضم العديد من المؤسسات الصناعية وهدا من شأنه فتح فرص عمل مما يشجع التنقل إلى السكن في هدا الحي هدا مع تمركز المؤسسات الصحية للمدينة هدا مع وجود العديد من المؤسسات التعليمة في مختلف المراكز السكانية التابعة للحي بحيث لا يطر الساكن في الحي إلى قطع مسافات طويلة للوصول للمثل هده المؤسسات، في حين رات نسبة**07.93%**ونسبة**04.23** % من استجابة أفراد العينة عدم موفقتها وعدم موفقتها بشدة على العبارة، بحيث أن الحي لا يتوفر على كل المؤسسات الخدماتية ويمكن تفسير هدا إلى أن هده الفئة لا تسكن في الحي بصفة دائمة وأن سكنها في الحي بصفة مؤقته مرتبط بعمل أو أنشطة خاصة.

أكد أغلبية سكان الحي موفقتهم وموفقتهم بشدة على عبارة " **يتوفر الحي على مختلف السلع والخدمات** " هدا بنسبة م**41.26%و32.01%** من استجابات المبحوثين على العبارة وتؤكد هده النسب المرتفعة مدي رضي سكان الحي من هدا المتغير كون الحي يضم العديد من المراكز التجارية والتي تتيح للفرد التمتع بمختلف حاجات الأساسية وعدم التنقل إلى وسط المدينة بحيث أن للهده العبارة علاقة مباشرة بمحور الدراسة من خلال متوسط حسابي وصل **إلى3.28** وانحراف معياري **1.14**إدا تحتل هده العبارة المركز الثالث من حيث التأثير المباشر ويعكس تطور الحي، في حين رات نسبة **08.46**%من استجابات المبحوثين معارضتهم بشدة للعبارة بحيث أن الحي لا يتوفر على كل السلع والخدمات وهدا راجع إلى تمركز هده الفئة في الوحدات السكانية البعيدة من وسط الحي كون حي 8 ماي يضم 5 وحدات سكانية تختلف في موقعها.

فساكن في حي القبة أو حي الياسمين يطر إلى قطع مسافات كبيرة من أجل الوصول إلى وسط الحي نظرا لعدم توفر المحلات التجارية في هده الوحدات السكانية بشكل الكافي لأنها مناطق حديثة النشأ وتضم أغلبية سكنات دات طابع اجتماعي تتميز بمحدودية الدخل وعدم امتلاك وسائل نقل خاصة وهدا ما يشكل لديها مشاكل اجتماعية.

نلاحظ من خلال استجابة أفراد العين على عبارة " **تطور الحي راجع للتوفر المؤسسات الخدماتية المختلفة**" حيث أكدت نسبة**38.88%**من استجابة المبحوثين على العبارة أنها موفقة ونسبة **34.12%**أنها موفقة بشدة ويمكن تفسير هدا إلي أنا حي 8 ماي يعتبر أكبر الأحياء السكانية في المدينة بحيث يضم تعداد سكاني يصل **27557 نسمه**، بحيث أنعكس هدا التوسع على استقطاب التعداد السكاني من جهة ومن جهة أخري تمركز العديد من المؤسسات الخدماتية بمختلف نشاطها داخل هدا الحي بحيث تمثل ما نسبته 70% من المراكز الحضرية للمدينة من أبرز هدا المراكز المؤسسة الصحية الجوارية مراكز الاستعجلات الطبية ومركز طب العيون " كوبا" الدي يحتل المركز الأول من حيث الكفاءة المهنية والطبية في هدا الاختصاص ويستقطب أعداد كبيرة من سكان المدينة وخارجها بشكل يومي، بالإضافة إلى أغلبية المؤسسات التربوية بمختلف مستوياتها في مختلف الوحدات السكانية في هدا الحي أم من حيث النشاط الثقافي فيتمركز مؤسسة " دار الثقافي " للمدينة في حي 8 ماي هدا من قرب القطب الجامعي من هدا الحي والوصل إليه لا يستغرق بضعة دقائق بالإضافة إلى العديد من المؤسسات الأخرى، وهدا ما يعكس تطور هدا الحي من الجانب الحضري حيث تحتل هده العبارة المركز الرابع من حيث التأثير على محور الدراسة الفعلية بمتوسط حسابي وصل**4.02** وانحراف معياري ب **1.12**وهو ما ينعكس على صحة العبارة، في المقابل رات نسبة ضئيلة من سكان الحي في استجابة رافض ورافض بشدة وهي نسبة ضئيلة لا تؤثر على مدي العلاقة بمحور الدراسة.

أما بالنسبة للعبارة " **يمثل التمركز الإداري والخدماتي عنصر مهم للجدب العنصر البشري**" فنسبة الموافقين من أفراد العينة هي**38.35%** وأما نسبة الميول للموافقة بشدة **28.30%**للعبارة من طرف المبحوثين هي، وجاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي ب**3.39** وانحراف معياري ب**1.10** ، وهدا يعكس مدي تطور الحي من الجانب الخدماتي والاجتماعي حيث نلاحظ تنقل اعداد كبيرة من سكان المدينة إلى حي 8 ماي بشكل يومي نحو المراكز الخدماتية التي يضمها الحي من أبرزها مدرية التشغيل، الضمان الاجتماعي، مديرية التربية، دار الثقافة، مركز الاستعجالات الطبية للمدينة، العديد من الجمعيات الخيرية وغيرها من المؤسسات.

هده المؤسسات التي يطر الفرد إلى التنقل بحث عنها، بينما رات **نسبة14.02%** من أفراد العينة يميلون للرفض للهده العبارة وهي نسبة محدودة والتي لا يكمن سكانها الفعلي داخل الحي بل كان تنقلها مرتبط بفرص عمل أو للسكن القريب من المؤسسات التعليمية والقطب الجامعي ومن مميزات هده الفئة أن سكنها في الحي يكون بصفة مؤقته.

نلاحظ ما نسبته **31.74%**من أفراد العينة يميلون للموافقة على العبارة" **كثرة الحراك السكاني داخل الحي راجع للتوفر المؤسسات الثقافية**" في حين قدرت استجابة المبحوثين الموافقين بشدة **13.22%**واحتلت المركز السادس من حيث التأثير على محور الدارسة بمتوسط حسابي ب **05.02%**وانحراف معياري **0.69** وهي درجة جيدة وعلية يمكن القول أن نسبة كبيرة من سكان المدينة تتنقل إلى حي 8 ماي بسبب توفر المؤسسات الثقافية والتعليمية حيث يوجد العديد من النشاطات الثقافية المتواجدة في الحي والدي يحتضنها " دار القافة" المتمركز في حي البشير غرغوط بالإضافة إلي أنه يوجد فئة كبيرة من سكتن مرتبط عملها في القطب الجامعي وهدا ما يجعها قريبة من حيث بالإضافة إلى العدد الكبير من طلبة الجامعة، بينما تبقي نسبة **29.89%**و نميل للمعارضة بشدة للعبارة السابقة من طرف أفراد عينة المبحوثين نسبة من سكان الحي التي ليس لها ارتباط بمؤسسات الثقافية حيث أنه يوجد نسبة كبيرة من سكان الحي يكمن طبيعة عملها في الأعمال الحرة والأنشطة التجارية مما يجعلها غير مهتمة بهده المؤسسات.

كما يتضح لنا من خلال معطيات الجدول أعلاه أن عبارة " **تركز المشاريع دور في استقرارك داخل الحي**" أن نسبة **27.24%**من استجابات المبحوثين تميل للموافقة على العبارة تليها نسبة**29.36%** يملبون للموفقة بشدة، وجاءت في المرتبة السابعة من حيث التأثير على محور الدراسة بتوسط حسابي ب **2.94**بتقدير جيد وانحراف معياري **1.06**وهدا راجع إلي أنا الحي يشهد توسع عمراني كبير ويعتبر أكبر الأحياء من حيث التعداد السكاني والأمر الدي انعكس على توسعها من حيث ننط العمراني فحي يضم العديد من الأنماط العمرانية بسكنات في صفة **f2** و**f3** و**f4** و**f**5 وهي الأغلبية بالإضافة إلى السكنات التساهمية والوظيفية والسكنات الخاصة وهدا التوسع في نمط العمراني يفتح الكثير من المشاريع والتي تخلق فرص عمل حرة وفتح أنشطة تجارية داخل هده الوحدات السكانية الجديدة، فملاحظ أنه يوجد اعداد كبيرة من سكان المدينة وخارجها يكمن عملها الفعلي داخل الحي ويشهد استقطاب مستمر للأعداد السكان هدا من شأنه فتح مشاريع أخري من أجل تلبية حاجات السكان.

بينما رات نسبة **17.19%**من استجابات أفراد العينة على العبارة أن فتح المشاريع ليس له علاقة بالاستقرار داخل الحي ويمكن إعطاء تفسير للهده النسب إلى أن هده الفئة من سكان الحي يكمن عملها في القطاع العمومي أو المؤسسات الخاص وليست بحاجة إلى فتح مشاريع مرتبطة بعملها هدا من جهة ومن جهة أخري سكنات دات طابع تساهمي قد اخترت السكان في الحي بشكل إرادي على العكس من السكنات الاجتماعية بهدأ هي ليست مرتبطة بمشاريع التي تنجز داخل الحي.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن العبارة " **توفر الخدمات داخل الحي يدفعك للاستقرار فيه**" نلاحظ أن نسبة **25.66%**من استجابات المبحوثين هم موافقون على العبارة وكدلك ما نسبة**15.87%** يميلون للموافقة بشدة للعبارة المذكورة ويمكن تفسير هدا إلى أن هده الفئة من سكان الحي راضية عن سكن داخل الحي وقد عبروا عن رضائهم عن مدي توفر مختلف الخدمات والأنشطة تجارية وهدا ما يعكس تطور الحي من مختلف الجوانب، والملاحظ في استجابة أفراد العينة على هده العبارة أنه يوجد نسبة **38.88%** من سكان الحي لم تبدي استجابة واضحة للهده العبارة واخترت الحياد ويمكن إعطاء تفسير واضح للهده العبارة لسعي الفرد المستمر إلى البحث عن ظروف سكان أفضل كون الحي يتشكل بنسبة كبيرة من السكنات الاجتماعية وهي تمتاز بنمط بناء دات طابقين وهدا يسبب الكثير من المشاكل بالنسبة للعدد كبير من السكان إدا أن ضيق المسكن وتزايد عدد الأولاد يجبر هده الفئة إلى البحث المستمر عن ظروف عيش أفضل سوء التنقل إلى وحدات سكانية تابعة للحي أو تنقل إلى أحياء أخري من مدينة ، هدا مع وجود نسببه منعدمة أبدت استجابة معارضة ومعارضة بشدة للهده العبارة وهي لا تؤثر على محور الدراسة.

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسبة **20.63%**من استجابات الأفراد العينة يميلون للرفض وهي نفس النسبة التي أبدت موافقتها بشدة على العبارة وهي **20.63%** التي مفادها " **كثرة التنقلات داخل الحي عامل مهم للخلق مناصب عمل وفتح محلات تجارية** " وتأتي هده العبارة في المرتبة التاسعة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي ب وانحراف معياري و هو تقدير ضعيف بمعني أنه يوجد انقسام في راي السكان حول ظاهرة الحراك السكاني حيث أنه فئة تري من الضرورة زايده الحراك السكاني الدي سينعكس على الحي بشكل الايجابي من خلال فتح مناصب عمل وزايده الأنشطة التجارية المتربطة بكثرة التنقلات السكانية، في حين أن فئة الأخرى من سكان الحي تري أن كثرة التنقلات السكانية داخل الحي يشكل عائق في تطور الحي ويتسبب في العديد من المشاكل الناتجة عن الاكتظاظ السكاني.

حيث تحتل هده العبارة المرتبة العاشرة من حيث التأثير على محور الدارسة بتقدير ضعيف بمتوسط حسابي ب**3.18** وانحراف معياري **1.14** والملاحظ وجود نسبة لم نبدي استجابة حول العبارة وهدا يتوقف على اختلاف الوحدات السكانية في الحي حيث تشترك في نمطها العمراني وتختلف في تركيبتها السكانية والتي يسكنها سكان من داخل المدينة وخارجها.

يتبين لنا من خلال معطيات نتائج العبارة " **توفر المرافق الترفيهية والمراكز الأمنية شجعك على الانتقال للسكن داخل الحي** " أن أفراد العينة يميلون إلى المعارضة**24.07**% والمعارضة بشدة **23.54**% للعبارة ويكمن إعطاء تفسير للهده النتائج إلى أن هده الفئة من سكان الحي تري أن توفر المرافق ترفهيه وأجهزة الأمنية ليس بمتغير رئيسي من أجل التنقل من مكان الإقامة إلى مكان أخر كون أغلبية الأحياء الأخرى تتوفر على هده المتغيرات وأن التنقلات السكانية تتحكم فيها متغيرات معيشية أهم من بيتها السكن والتعليم والعمل وهي التي يبحث عنها الفرد بشكل مستمر، بينما رأت نسبة ضئيلة من سكان الحي وهي**18.78**% أن توفر المرافق الترفيهية والأجهزة الأمنية يعتبر متغير مهم للتنقل الأفراد من مكان إلى مكان أخر ويمكن تفسير هدا إلى اختلاف السكن في الوحدات السكانية التابعة للحي بحيث أن الوحدة السكانية المتمثلة في حي القبة وحي الياسمين حديث النشأة ويبعد مساقة عن وسط الحي ويشهد نقائص من حيث توفر المرافق الترفيهية مع وجود العديد من السكنات الخالية وهدا من شأنه خلق مشاكل اجتماعية وضرورة توفر الأجهزة الأمنية بشكل مستمر.

كما نلاحظ أن نسبة **20.89**%من استجابات أفراد العينة تدل على الرفض والرفض بشدة على العبارة " **يمثل التمركز الإداري والخدماتي عنصر مهم للجدب العنصر البشري**" والتي احتلت الرتبة الحادي عشر بمتوسط حسابي ب **03.43**%وانحراف معياري **1.02**وهو تقدير ضعيف مما يدل أن أغلبية سكان الحي لا تري أن توفر الخدمات الإدارية ليس بعنصر مهم من للتنقل فرد من مكان بل أن توفر الحي على العديد من المركز الحضرية الأخرى هو العامل الأهم إدا أن توفر الخدمات الإدارية لا يجبر الفرد إلى تغيير مكان سكنه بل تتحكم في متغيرات حضارية أخري وهدا ما أكدت نسبة **17.98**% من استجابات أفراد العينة على العبارة بموافقة وهدا يدل إلى أن هده الفئة من سكان الحي تري أن توفر الخدمات المختلفة يعتبر مميزات السكن في هدا الحي بحيث لا يطر الفرد إلى التنقل إلى وسط المدينة كون الحي يضم أغلبية المراكز الحضرية وهو الدي يجدب السكان إلها من أحياء مجاورة.

ب-توصيف بيانات المحور الثاني: للحراك السكاني علاقة بتطور الأنشطة الاقتصادية للحي 8 ماي 1945

***توصيف المؤشر بعد تكوينه للمحور الثاني:** من خلال الاعتماد على برنامج الحزمة الاجتماعية للعلوم الاجتماعية قمنا بتكوين مؤشر هدا المحور والجدول التالي يوضح دلك:

جدول رقم (29): توصيف المؤشر للمحور الثالث بعد تكوينه

درجة العلاقة العامة	التكرارات	النسبة المئوية%
علاقة قوية	227	**60.05**
علاقة متوسطة	109	**28.83**
علاقة ضعيفة	42	**11.11**
المجموع الكلي	**378**	**100%**

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من أجل معرفة وجود علاقة بين متغيرات الدراسة الخاصة بمحور الثالث قمنا بتكوين مؤشر هدا المحور وكانت نسبة 60.05% من استجابات أفراد العينة بخصوص عبارات المحور بدرجة قوية ، بينما النسبة التي تليها ب 28.83% من استجابات المبحوثين ق، وفي المرتبة الأخيرة درجة ضعيفة 11.11%وهدا بدرجة قوية للمحور، وهدا بمتوسط حسابي بدرج3.57ة وهي درجة جيدة حسب استجابات افراد العينة البحث بالإضافة إلى انحراف معياري بقدر ب1.17 يدل على تجانس الإجابات لدي المبحوثين وإجماعهم على عبارات المحور ودلالة على وجود علاقة بين متغيرات المحور والتي هي " توجد علاقة بين نزايد الحراك السكاني وتطور الأنشطة الاقتصادية داخل الحي " وللتوضيح هدا قمنا بإعداد الشكل التالي:

شكل رقم (27): يوضح: توصيف المؤشر للمحور الثالث بعد تكوينه

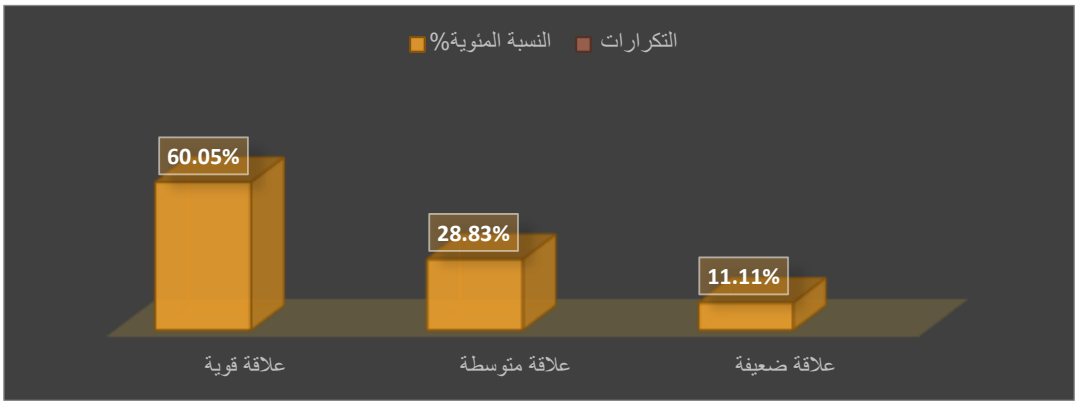

المصدر: مخرجات برنامجSpss

4-تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالمحور الرابع: والمعنون ب هل توجد علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتوفر المراكز الحضرية داخل المدينة؟ بالنسبة للسكان حي 8 ماي 1945؟

وللكشف عن وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتوفر المراكز الحضرية في حي 8 ماي تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري الخاص باستجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع المرسوم ب: للحراك السكاني علاقة بتوفر المراكز الحضرية داخل المدينة بالنسبة للسكان حي 8 ماي 1945،[1] بالإضافة إلى تشكل مؤشر المحور وتوصيفه من خلال الجدول التالي:

المحور رقم(30): استجابات أفراد العينة للعبارات المحور الرابع

رقم العبارة	العبارات / النسبة المئوية%	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
01	توفر فرص العمل داخل هدا الحي شجعك للانتقال إليه	%03.96	%19,84	%22,75	%53,17	%0,26	2.74	0.91	10	ضعيف
02	توفر المؤسسات الإدارية والخدماتية داخل هها الحي شجعك للانتقال إليه	%42,32	%43,38	%14,28	%00	%00	4.28	0.69	06	جيدا
03	توفر المرافق الترفيهية والمؤسسات الأمنية داخل هدا الحي شجعك للانتقال إليه	%33,59	%32,80	%22,22	%9,25	%02,11	3.86	1.05	08	جيدا
04	للتوفر المراكز الحضرية دور في تحديد وضعيتك سكانية	%15,07	%31,74	%43,91	%02,11	%1,58	3.50	0.89	09	متوسطة
05	يمثل التمركز الخدماتي عنصر مهم للجدب العنصر البشري	%53,17	%24,33	%15,34	%06,08	%01,05	4.22	0.98	01	جيدا
06	توفر الخدمات داخل هدا الحي يقلل من التنقل من التنقل إلى وسط المدينة	%50,79	%36,24	%10,31	%02,64	%00	4.35	0.77	03	جيدا
07	التطور الدي يشهده هدا الحي راجع للتوفر أغلب المؤسسات العامة	%48,94	%37,56	%12,43	%0,79	%0,26	4.34	0.74	04	جيدا
08	كثرة التنقلات السكانية راجعة للتمركز المؤسسات العامة والخاصة	%54,23	%20,89	%05,02	%17,46	%02,38	4.07	1.22	02	جيدا
09	للتمركز المؤسسات والمشاريع داخل هدا الحي دور في استقرارك فيه	%43,38	%26,71	%11,64	%12,43	%05,82	3.89	1.25	05	جيدا
10	كثرة التنقلات السكانية عامل مهم للخلق مناصب عمل حرة وفتح محلات تجارية	%38,09	%32,27	%21,16	%04,23	%04,23	3.95	1.06	07	جيدا
المجموع الكلي							3.92	0.96	10	جيدا

المصدر: مخرجات برنامجSpss

[1] المحور الرابع، أسئلة الاستبيان في الملاحق.

أ-القراءة البيانية والإحصائية للنتائج الموضحة في الجدول أعلاه:

من خلال البيانات الوارد في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة**53.17**% من استجابات أفراد العينة على عبارة " **يمثل التمركز الخدماتي عنصر مهم للجدب عنصر البشري**" التي استجابت أنها موافقة ونسبة **24.33**% أنها موفقة بشدة وهو ما يعكس تطور هدا الحي من الناحية الخدماتية والإدارية إدا تحتل هده العبارة المرتبة الأولى من حيث التأثير على محور الدارسة حيث وصلت درجة المتوسط الحسابي ب**4.22** وانحراف معياري ب **0.98** يمكن تفسير هدا إلى أن المؤسسات الإدارية والخدماتية تعتبر من أهم المراكز الحضرية في المدينة حيث تمثل نسبتها في هدا الحي ما يقارب **70 %** من مجموع المؤسسات الإدارية في مدينة الوادي. وهو ما يعكس كثرة التنقلات السكانية للهدا الحي بشكل يومي نظر للتوسع العمراني والسكاني، بحيث أصبح أكبر الأحياء في المدينة ويضم العديد من الوحدات السكانية والتي تتوسع بشكل تدريجي بسبب توفر المشاريع العمرانية العامة من طرف الدولة من خلال سكنات الاجتماعية والوظيفية والمشاريع الخاصة من خلال سكنات التساهمية والخاصة والتي تساهم بشكل مباشر توسع الحي وجدب اعداد متزايدة من سكان المدينة وخارجها بحث عن سكن أو توفر فرص عمل، بينما تبقي نسبة **06.08% و نسبة01.05** % تميل للمعارضة والمعارضة وهي نسب ضئيلة ولا تؤثر على محور الدراسة.

أما بالنسبة للعبارة " **كثرة التنقلات السكانية داخل هدا الحي راجعة للتوفر المؤسسات العامة والخاصة**" فنسبة الموفقين من أفراد العينة هي**54.23**% وأما نسبة الميول للموافقة بشدة للعبارة من طرف المبحوثين هي **20.89**%وجاءت في المرتبة الثانية من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي ب **4.07**وانحراف معياري **1.22** وهدا يعود إلى الدور الدي تلاعبه هدا المؤسسات في استقطاب سكان المدينة نظرا للتوفر خدمات معينة لا تتوجد إلى في هدا الحي مثل مستشفيي كوبا للطب العيون ومركز الاستعجلات الطبية والمستشفى العام ووكالة التشغيل ودار الثقافة والضامن الاجتماعي وغيرها من المؤسسات العامة التي لا تتواجد في أحياء أخري ويكمن تمركزها في هدا الحي نظرا للموقع الحي القريب من وسط المدينة والتوسع العمراني الدي يتزايد بشكل سريع وينعكس في جدب أعداد كبيرة من سكان الأحياء الأخرى، بينما رات نسبة **17.46**%من سكان هدا الحي من استجابات افراد العينة بمعارضة هدا راجع لأن هده الفئة لا تسكن في الحي بصفة مؤقته وتنقلها للسكن فيه راجع للتوفر فرص عمل أو الارتباط بمؤسسات التعليمية.

نلاحظ أن نسبة **50.79%** من استجابات أفراد العينة الموافقين على العبارة التالية " **توفر الخدمات داخل هدا الحي يقلل من التنقل إلى وسط المدينة**" في حين قدرت نسبة استجابة المبحوثين من أفراد العينة الموافقين بشدة **36.24%**واحتلت هده العبارة المرتبة الثالثة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي **ب4.35 وانحراف معياري ب0.77ب**تقدير جيد ودلك حسب استجابة المبحوثين، مما يدل أن سكان هدا الحي يعبرون أن هدا الحي يتوفر على مختلف الخدمات الصحية والإدارية والتربوية وحتي توفر مختلاف الأنشطة التجارية كعامل مهم في الاستقرار في الحي، بينما تبقي النسب المئوية الأخرى ضئيلة ولا تؤثر على نتائج محور الدراسة.

بينما عبارة " **التطور الدي يشهده هدا الحي راجع للتوفر أغلب المؤسسات العامة**" فنلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة**48.94%** أفراد العينة الموفقين على العبارة تقدر ب**37.56%** وبلغت نسبة ميول للموفقة بشدة حسب استجابات المبحوثين، والتي احتلت المرابة الرابعة من حيث التأثير على محور الدراسة الفعلي بمتوسط حسابي ب**4.34** وانحراف معياري ب **0.74**بتقدير جيد ومباشر للدلالة بمحور الدارسة وهدا يعني أن سكان الحي يؤكدون أن هدا الحي يتوفر على معظم المؤسسات العامة في مختلف القطاعات الصحية والثقافية والتعليمة والتربوية والمتعلقة بتشغيل وهدا من أهم مميزات سكن في هدا الحي وهدا من شأنه استقطاب عدد متزايد من سكان الأحياء المجاورة، بينما نلاحظ انعدام نسبة ميول افراد العينة للهده العبارة وهدا ما يؤكد صحة العبارة ومدي ارتباطها بمحور الدراسة.

يتبين من خلال معطيات الجدول أن العبارة " **للتمركز المشاريع داخل هدا الحي دور في استقرارك فيه**" أن نسبة **43.38%**من استجابات أفراد العينة هم الموفقين على العبارة وتليها نسبة **26.71%**تدل على الموفقة بشدة وكانت هده العبارة في المرتبة الخامسة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي ب **3.89** وانحراف معياري **1.25** بتقدير جيد وتعكس هدا النتائج ارتباط عدد من سكان الحي بتوفر المشاريع العامة والخاصة في مختلف المجالات الأمر الدي من شأنه فتح مناصب عمل حيث أن نسبة كبيرة من سكان الحي يكمن عملها في الأعمال الحرة وأن ظروفها الاجتماعية تجبرها على الارتباط بمختلف المشاريع بحيث أن التوسع العمراني للحي يفتح المجال أمام خلق مشاريع عمرانية وهدا ينعكس على توفر مشاريع أخري في مختلف الاختصاصات، في المقابل قدرت نسية المعارضة**12.43%** والمعرضة بشدة**05.82%** للعبارة من طرف أفراد العينة ب وهي نسبة ضئيلة وغير مؤثرة في استجابة المبحوثين واجماعهم على العبارة السابقة.

كما يتضح لنا جليا من خلال المعطيات الجدول أعلاه أن العبارة " ت**وفر المؤسسات الإدارية والخدماتية داخلا الحي يشجعك على الاستقرار فيه** " أن نسبة **42.32**%من استجابات المبحوثين تميل للموافقة على العبارة تليها نسبة**43.38%** يميلون للموافقة بشدة، وجاءت في المرتبة السابعة من حيث التأثير على محور الدراسة بتقدير جيد بتوسط حسابي ب**4.28** وانحراف معياري **0.69** ويمكن إعطاء تفسير للهده النتائج ألي أن هده الفئة من سكان الحي أكدت أنه يضم أغلبية المؤسسات العامة التي تقدم مختلف الخدمات داخل الحي نظرا للمساحة العامة التي يحتويها الحي ب **تبلغ 365.6 هكتار** كما يقدر عدد السكان بالحي **27557 نسمه**، وهو قابل للتوسع أكثر مما يضمن تمركز أكثر للمراكز الحضرية في مختلف الأنشطة في هدا الحي لأحدي السياسات السكانية المخططة في المدينة للصبح حي 8 ماي كقطب اجتماعي وسكاني واقتصادي يستقطب تعداد سكاني أكثر، والملاحظ في تحليل هده العبارة انعدام نسبة الميول للهده العبارة ب**00**% وهو ما يعكس استجابات أفراد العينة على صحتها ومدي ارتباطها بمحور الدراسة.

يتبين لنا من خلال معطيات نتائج العبارة " **كثرة التنقلات السكانية داخل الحي عامل مهم للخلق مناصب عمل حرة وفتح محلات تجارية وأنشطة اقتصادية**" أن أفراد العينة يميلون للموافقة بنسبة**38.09** % وبالموافقة بشدة بنسبة**32.27%**، وجاءت في الرتبة السادسة بمتوسط حسابي ب**3.95** وانحراف معياري **1.06**وهو تقدير جيد وله علاقة مباشر بمحور الدارسة ادا احتلت هده العبارة الرتبة السابعة، ويمكن إعطاء تفسير للهده النتائج إلى أن هده الفئة من سكان الحي تري أهمية تزايد الحراك السكاني داخل الحي هدا من شأنه أن يساهم في تنشيط الحراك الاقتصادي والدي ينعكس في توفر أنشطة أعمال حرة إدا أن التوسع العمراني الدي يشهده هدا الحي ساهم في تزايد نسبة الحراك السكاني بداخلة وأصبح قطب جادب للسكان خصوص من حيث توفر السكن بمختلف أنماطه بأخص سكنات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للفئة معينة من سكان المدينة والتوسع الكبير في نمط سكنات التساهمية للانتقال للسكن من أحياء مجاورة، فهدا التوسع من شأنه المجال أمام تنشيط مختلف المجالات. بينما رات نسبة **04.23%**ونسبة من استجابات أفراد العينة عن المعرضة وهي نفس النسبة المعرضة بشدة للهده العبارة وهي فئة محدود ويكمن عملها خارج الحي أو تنشط في أعمال خاصة وتمتاز بدخل فردي جيد.

في المقابل رات نسبة **33.59%**من استجابات افراد العينة على عبارة " **توفر المرافق الترفيهية والأجهزة الأمنية عامل مهم للاستقرارك فيه** " كدلك أوضحت نسبة32.80% من استجابة المبحوثين للنفس العبارة أنها موافقة بشدة وقد احتلت المرتبطة الثامنة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط **حسابي3.86** ب وانحراف معياري ب**1.05** بتقدير متوسط ويمكن إعطاء تفسير للهده النتائج إلى أنا هده الفئة من سكان تؤكد على توفر الحي على مرافق ترفيهية وموقعها الفعلي في حي 8 ماي وسط بالإضافة إلي أن جميع الوحدات السكانية التابعة للحي تتوفر على مرافق ترفيهية خاصة للأبناء من أجل التغلب على ظاهرة الاكتظاظ السكاني الدي يشهده هدا الحي بالإضافة إلى توفر الحي على مراكز أمنية من أجل مواجهة المشاكل الاجتماعية بحيث أكد أغلبية سكان الحي أنه برغم من اختلاف التركيبة السكانية للسكان الحي من مختلف الأحياء الأخرى من داخل المدينة أو خارجها إلى أنا الحي بصفة عامية لا يشهد مشاكل اجتماعية كبيرة وهدا ما يشجع على الاستقرار فيه. في الجهة المقابلة رات نسبة**9.25**% من افراد العينة أنا الحي لا يتوفر على مرافق ترفيهية كافية وأجهزة أمنية ويمكن تفسير راي هده الفئة إلى اختلاف موقع الوحدات السكانية للحي إدا أن الأحياء الجديدة برغم من توفرها على مرافق ترفيهيه إلا أنا التوسع السكاني الكبيرة وتزايد أعداد الأسر لا يتيح لها التمتع بهده الخصائص بالإضافة إلى تمركز المرافق الترفيهية في وسط الحي أو التنقل إلى وسط المدينة وهدا يشكل مشكل بالنسبة لهم.

كدلك رات نسبة **31.74**% من استجابات أفراد العينة على عبارة " **للتوفر المراكز الحضرية دور في تحديد وضعيتك السكانية**" أنها موافقة كدلك نسبة**15.07%** أنها موافقة بشدة وبمتوسط حسابي ب **3.50** وانحراف معياري ب **0.89** وهو تقدير متوسط بالنسبة للهده العبارة ومدي تأثيرها على محور الدراسة ويمكن تفسير هده النتائج إلى أهمية توفر مختلف المراكز الحضرية في الوسط الحضري إدا أن تنقل الأفراد من مكان لأخر أو من مدينة إلى مدينة أخري مرتبط بنسبة كبيرة على توفر هده المراكز والتي ترتبط بمختلف المجالات الاجتماعية والخدماتية والصحية والاقتصادية والتعليمة والثقافية وغيرها إدا أن هده المؤسسات توفر مختلف الخدمات للفرد داخل المدينة وتعمل على تحسين مستوي معيشته هده من جهة من جهة أخري أنها توفر فرص عمل للمختلف الفئات، وهداما أكدته فئة عينة من سكان الحي أن موطنها الأصلي هو خارج المدينة وأنا تنقلها إلى مدينة الوادي وبأخص **حي 8 ماي** راجع للارتباط بمراكز الحضرية العامة والخاصة.

في المقابل رات نسبة **43.91%** من استجابات أفراد العينة المحايدة في تعبير على هده العبارة ويمكن تفسير هدا للارتباط بعض المراكز الحضرية في وسط المدينة وهدا يجبر الفرد إلى التنقل بصفة دائمة إضافة إلى عملها ينشط خارج الحي.

كما يتضح لنا من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة **53.17%** تمثل استجابات أفراد العينة الرافضين للعبارة " **توفـر فرص العمل داخل الحي شجعك للانتقال للسكن داخل الحي**" حيث أن هده الفئة من سكان الحي تراي أن تنقلها للسكن في هدا الحي ليس لسبب توفر فرص العمل وهي تمثل أكثر من نصف استجابات المبحوثين حيث أحتلت هده العبارة الرتبة العاشرة من حيث التأثير على محور الدراسة بمعدل متوسط حسابي ب **2.74** وانحراف معياري **0.91** وبتقدير ضعيف ولا يأثر على محور الدراسة ويمكن تفسير هدا النتائج إلى أن تنقل السكان من مقر الإقامة إلى مقر سكن أخر لا يرتبط بمتغير العمل كأولوية بحيث أن نسبة كبيرة من سكان الحي تنقلت إلى سكن في هدا الحي نظرا للتوفر السكن بشكله الدائم أو المؤقت بحيث استفدت نسبة كبيرة من نمط السكن الاجتماعي التي تقدمه الدولة للفئة معينة من الأسر وهو ما ضمن لهم الحصول على السكن بصفة دائمة ومن خصائص هده الفئة أنها محدودة الدخل، بالإضافة إلى أنماط سكانية أخري مثل السكن التساهمي والوظيفي هده الفئة كان تنقلها للسكن في الحي للحصول على مسكن لكن بصيغة مختلفة عن السكنات الاجتماعية، بينما رات نسبة **19.84%** من استجابات أفراد العينة أنها موافقة على هده العبارة ويمكن تفسير هدا إلى أن هده الفئة من سكان الحي يبكمن عملها داخل الحي أو من الأحياء المجاورة وأغلبيتهم أن وضعيتهم سكانية بصفة مؤقته مثل: التعليم والوظيف هدا من جهة ومن جهة أخري أن عدد كبير من سكان الحي يكمن عملهم داخل الحي وهي تنشط في مهنة العمل الحر بأخص المشاريع العمرانية المنتشرة في الحي نظرا للتوسع السكاني والعمراني للهدا الحي وهو ما يتيح لهم الاستفادة من هده المشاريع."

ب-توصيف بيانات المحور الثالث: للحراك السكاني علاقة بتوفر المراكز الحضرية داخل المدينة لدي سكان حي 8 ماي 1945

***توصيف المؤشر بعد تكوينه للمحور الثاني:** من خلال الاعتماد على برنامج الحزمة الاجتماعية للعلوم الاجتماعية قمنا بتكوين مؤشر هدا المحور والجدول التالي يوضح دلك:

جدول رقم (31): توصيف المؤشر للمحور الرابع بعد تكوينه

درجة العلاقة العامة	التكرارات	النسبة المئوية%
علاقة قوية	266	**70.37**
علاقة متوسطة	73	**.3119**
علاقة ضعيفة	39	**.3110**
المجموع الكلي	**378**	**100%**

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من أجل معرفة وجود علاقة بين متغيرات الدراسة الخاصة بمحور الرابع قمنا بتكوين مؤشر هدا المحور وكانت نسب70.37 من استجابات أفراد العينة بخصوص عبارات المحور بدرجة قوية، بينما النسبة التي تليها ب 19.31% من استجابات المبحوثين قوية، وفي المرتبة الأخيرة درجة ضعيفة جدا وقد وصلت إلى 10,31%، ومن أجل تحديد العلاقة بين متغيرات المحو، فمن خلال الشواهد الإحصائية يتضح أنه توجد علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتوفر المراكز الحضرية داخل حي 8 ماي ووحداته السكانية وهدا بمتوسط حسابي3.92 بدرجة وهي درجة جيدة حسب استجابات افراد العينة البحث بالإضافة إلى انحراف معياري بقدر ب0.96 يدل على تجانس الإجابات لدي المبحوثين وإجماعهم على عبارات المحور ودلالة على وجود علاقة بين متغيرات المحور والتي هي " توجد علاقة بين نزايد الحراك السكاني وتوفر المراكز الحضرية داخل المدينة " وللتوضيح هدا قمنا بإعداد الشكل التالي:

شكل رقم (28): يوضح: توصيف المؤشر للمحور الثالث بعد تكوينه

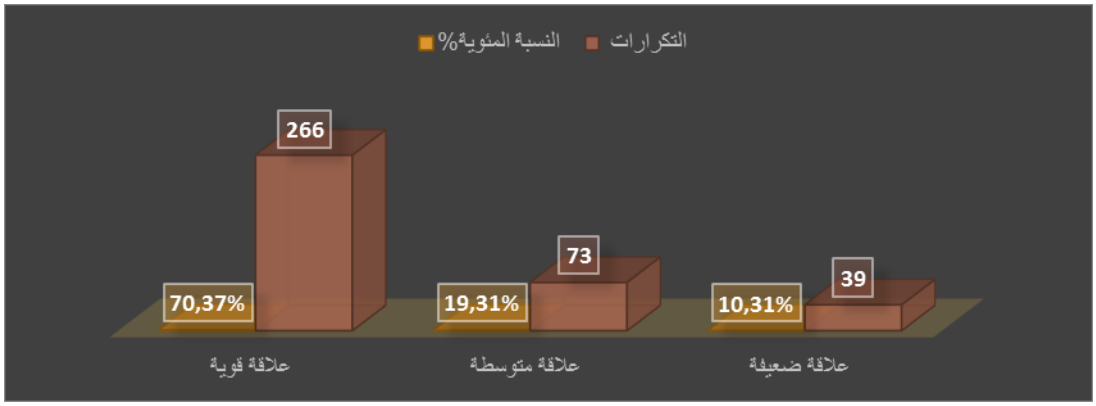

المصدر: مخرجات برنامجspss

فمن خلال البيانات الوارد في الجدول وشكل يتضح وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني توفر المراكز الحضرية بمدينة نظرا للاهيتها في الحياة الحضرية داخل المدينة كون المراكز الحضرية في حي 8 ماي تمثل ما نسبته70% امن المؤسسات الإدارية والخدماتية للمدينة الوادي مما ساهم بشكل كبير في تزايد التنقلات السكانية للهدا الحي وانعكس على تطوره في بقية المجالات الأخرى، وهدا بالإضافة إلى توسعه العمراني والسكاني الكبير والدي جعل منه أكبر الأحياء على مستوي المدينة.

5-تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالمحور الخامس: والمعنون ب هل توجد علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتطور البناء الديموغرافي داخل المدينة؟ بالنسبة للسكان حي 8 ماي 1945.

وللكشف عن وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتطور البناء الديموغرافي داخل الحي تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري الخاص باستجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الخامس المرسوم ب: للحراك السكاني علاقة تطور البناء الديموغرافي داخل المدينة بالنسبة للسكان حي 8 ماي 1945،[1] بالإضافة إلى تشكل مؤشر المحور وتوصيفه من خلال الجدول التالي:

[1] المحور الخامس، أسئلة الاستبيان في الملاحق.

المحور رقم(32): استجابات أفراد العينة للعبارات المحور الخامس

رقم العبارة	العبارات / النسبة المئوية	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي العلاقة
01	سوء الأوضاع السكن الدي كنت تسكته دفعك للانتقال للسكن في	%20,37	%19,57	%38,62	%19,04	%2,38	3.36	1.07	09	متوسطة
02	حصولك على سكن كان على شكل تساهمي	%7,40	%8,20	%16,93	%37,30	%30,95	2.23	1.18	12	ضعيفة
03	حصولك على سكن كان على شكل اجتماعي	%40,74	%43,65	%11,64	%1,85	%2,11	4.19	0.86	06	قوية
04	قمت بتعديلات عند الانتقال للسكن داخل هدا الحي	%48,94	%36,77	%8,73	%5,02	%0,52	4.28	0.86	03	قوية
05	سكنك داخل هدا الحي يتوفر على جميع مستلزمات السكن	%19,84	%10,31	%33,86	%17,19	%5,55	3.34	1.14	10	متوسطة
06	تطور المنشأة العمرانية داخل الحي شجعك للاستقرار فيه	%41,53	%36,24	%14,28	%6,08	%1,85	4.09	0.98	07	قوية
07	يجبرك تزايد الأسرة على بحث عن سكن أفضل	%48,67	%38,09	%4,23	%6,34	%2,64	4.23	0.98	04	قوية
08	يجبرك تزايد حجم الأسرة على قيام بتعديلات على مسكنك	39,15 %	%43,91	%15,07	%1,85	%00	4.20	0.75	05	قوية
09	يتوفر الحي هدا الحي على جميع المرافق	%16,66	%15,87	%19,57	%32,27	%15,60	2.85	1.32	11	ضعيفة
10	عدم رضاك عن هدا الحي راجع للسبب ضيق المسكن	%64,28	%2,38	%14,55	%12,49	%6.08	4.06	1.35	01	قوية
11	عدم رضاك عن هدا الحي راجع للطبيعة المسكن دات طابقين	%52,38	%27,51	%16,13	%3,17	%0,79	4.27	0.90	02	قوية
12	أثرت نوعية الإسكان على الحالة التعليمية للأبناء اسرتك	%41,01	%26,45	%22,48	%09,25	%0,79	3.97	1.03	08	قوية
	المجموع الكلي						3.76	1.04	12	جيدا

المصدر: مخرجات برنامجSpss

أ-القراءة البيانية والإحصائية للنتائج الموضحة في الجدول أعلاه

من خلال البيانات الوارد في الجدول أعلاه يتضح أن نسبة **64.28%** من استجابات أفراد العينة على عبارة " **عدم رضاك عن الحي راجع ضيق المسكن** " حيث أوضحت استجابة المبحوثين تميل للموافقة بحيث احتلات هده العبارة الرتبة الأولى من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي ب **4.06** وانحراف معياري ب**1.35** بتقدير جيد ويمكن إعطاء تفسير للهده النتائج إلى أن هده الفئة من سكان الحي وهي الأغلبية تعاني من مشكل ضيق المسكن وهدا راجع إلى نمط الإسكان حيث تقسم الأنماط السكانية في هدا الحي إلى سكنات الاجتماعية وهي الأغلب في الحي بصيغة سكن **f2** و**f3** و**f3** وهدا ما يسبب مشكل بنسبة لعديد من الأسر.

وبأخص العائلات التي لديها عدد كبير من الأولاد، بينما رات نسبة **12.49%** من استجابات أفراد العينة أنها تميل للمعارضة ويمكن تفسير هدا إلى أن هده الفئة من سكان الحي تسكن في سكنات دات صيغة تساهمي الدي يختلف عن سكن الاجتماعي من حيث المساحة، بالإضافة إلى سكنات وظيفية وسكنات خاصة بسكان الحي دات ملكية ذاتية.

كما يتضح لنا من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة **52.38**%من استجابات أفراد العينة تميل للموافقة على عبارة "**عدم رضاك عن سكن في الحي راجع للطبيعة المسكن دات طابقين** " ونسبة**27.51%** تميل للموافقة بشدة ويمكن تفسير هدا للمشكل الإسكان الدي تعاني منه هده الفئة من السكان إدا أن ضيق المسكن وتزايد حجم الأسرة والاكتظاظ السكاني للأغلب المساكن يتسبب في العديد العوائق الاجتماعية من حيث تربية الأبناء وعلاقات مع الجيران ونمط العيش اليومي للأسرة الدي يتميز بخصوصية للبعض الأسر وهو ما يجبرها على البحث عن سكن أفضل والتنقل إلى مسكن دات خصوصية أكثر، في المقابل عبرت نسبة ضئيلة عن معارضتها للعبارة ب**3.17%** وانعدام نسبة السكان التي تميل للمعارضة وهده السب لا تأثر على محور الدراسة وتؤكد صحة العبارة أدا تحتل هدا العبارة المركز الثاني من حيث التأثير على هدا المحور بمتوسط حسابي **ب4.27** وانحراف معياري **ب0.90** بتقدير جيد.

بينما عبارة " **قمت بتعديلات عند الانتقال للسكن في هدا الحي**" حيث عبرت نسبة **48.94**% من استجابة افراد العينة عن ميولها للموافقة ونسبة **36.77**% عن ميول للموافقة بشدة على هده العبارة ويمكن إعطاء تفسير للهده النتائج إلى أن هده الفئة من سكان الحي اجرت بعض التعديلات على سكنها وهي بنسبة كبيرة السكنات الاجتماعية دات طابقين وهدا راجع إلى نقائص هده الأنماط من سكنات من حيث نوعية البناء وجودته ومدي ملائمته للطبيعة الأسرة وعدد سكانها وعدد الغرف التي تحتويها، في المقابل اخترت نسبة ضئيلة المعارضة والمعارضة بشدة على هدا العبارة للطبيعة السكنات التساهمية والسكنات الخاصة والتي تصميمها الكامل من طرف الأسرة المستفيدة منها وعند الانتقال للسكن فهي لا تطر إلى القيام بتعديلات أخري عليها.

كما يتضح لنا من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة **48.67%ونسبة 38.09**% من استجابات أفراد العينة على عبارة "يجبرك **تزايد حجم الأسرة على البحث على سكن أفضل** " حيث يتضح ميول استجابة المبحوثين عن موافقتها وموافقتها بشدة على هده العبارة إدا تحتل الرتبة الرابعة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط **حسابي4.20** وانحراف معياري**0.75** وهو تقدير جيد.

وتعكس هده النسب رغبة عدد كبير من سكان الحي إلى البحث عن سكن أفضل من حيث المساحة وعدد الغرف كون تزايد حجم الأسرة يجبرها على هدا، أما النسبة المتبقية هي نسب ضئيلة ولا تؤثر على محور الدراسة.

من خلال معطيات الجدول أعلاه أن العبارة " **يجبرك تزايد حجم الأسرة على القيام بتعديلات على مسكنك**" حيث عبرت نسبة **39.15** %عن ميولها للموافقة ونسبة **43.91%** عن ميولها للموافقة بشدة على هده العبارة أدا تحتل الرتبة الخامسة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي**4.20** وانحراف معياري**0.75** بدرجة جيده وهده النتائج تعكس رغبة سكان الحي في عدم التنقل إلى أحياء أخري والاستقرار في هدا الحي هدا من جهة ومن جهة أخري ارتباط وضعية الإسكان وفرص العمل وتوفر المؤسسات كمتغيرات مهمة تأثر على قرار عدم التنقل إلى مسكن أخر خارج الحي، والملاحظ في هده العبارة انعدام ميول سكان الحي للمعارضة والمعرضة بشدة وهدا يثبت صحة وأهمية هده العبارة بحيث أن التنقلات السكانية من مكان لأخر داخل الوسط الحضري تتحكم فيه وضعية السكن والإسكان من حيث راحة عدد أفراد اسرتها.

يتبين لنا من خلال معطيات نتائج العبارة " **حصولك على السكن كنا على شكل إجتماعي**" حيث أوضحت نسبة**40.74**% ونسبة **43.65**%من استجابات أفراد العينة عن ميولها للموافقة والموافقة بشدة على هده العبارة إدا تحتل الرتبة السادسة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي**4.19** وانحراف معياري**0.86** ودرجة جيد وتعكس هده النتائج طبيعة السكنات الاجتماعية والتي تمثل نسبة 80% من الأنماط السكاني في الحي نظرا للاستفادة هده النسبة من الأسر الساكنة في الحي من هده السكنات نظير وضعيتها الاجتماعية المحدودة فكان تنقلها إلى هدا الحي مرتبط بوضعية الإسكان، أما النسبة المتبقية من فهي تمثل نمط سكنات التساهمية والوظيفية والسكنات الخاصة بسكان الحي بشكل داتي.

في المقابل أكدت نسبة **37.30%و30.95**% من استجابات أفراد العينة على عبارة " **حصولك على سكن كان على شكل تساهمي**" حيث وضحت استجابة المبحوثين للصحة العبارة السابقة وميولها للمعارضة والمعارضة بشدة وهدا ما يثبت أن أغلبية سكنات الحي هي بنمط سكنات اجتماعية والتي استقادت منها أسر سكانه في المدينة كأولوية اجتماعية بهذا تحتل هده العبارة الرتبة الأخيرة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي 2.23 **وانحراف معياري**.**1.18**

ويمكن ملاحظة هدا من نمط السكاني الدي يتميز بطابقين في مختلف الوحدات السكانية التابعة للحي مع ملاحظة اختلاف سكنات في حي ماي الوسط الدي يتميز بسكنات f3وf4 أما الوحدات السكانية الأخرى فهي حديثة النشأة وتضم فقط سكنات بصيغة f2 وهو ما يفسر الاكتظاظ السكاني بداخلها.

من خلال نتائج الواردة في الجدول أعلاه للعبارة التالية " **تطور المنشأت العمرانية داخل الحي شجعك للاستقرار فيه** " يتضح استجابات أفراد العينة بميول بموافقة على هده العبارة بنسبة**41.53**% وبموافقة بشدة بنسبة**36.24**% ادا تحتل هده العبارة الرتبة السابعة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي ب**4.09** وانحراف معياري **0.98** بدرجة جيد وذات علاقة مباشر ويمكن تفسير هده النتائج إلى مدي توسع حي 8 ماي من الناحية العمرانية والسكانية بحيث أصبح يضم العديد المنشأت العمرانية المرتبطة بوحدات السكانية لهدا الحي والتي تشمل جميع القطاعات من بينها المستثفي المركزي الجديد ومركز الاستعجالات الطبية ومركب الرياضي ودار الثقافة وغيرها من المراكز الحضرية المتواجدة في الوحدات السكانية التابعة للحي أدا أصبح يعتبر أكبر حي متواجد في المدينة ويشجع العديد من السكان من أجل الانتقال إليه، هدا ساهم بشكل كبير في تطوره من جهة ومن جهة أخري استقطاب عدد متزايدة من سكان الاحياء المجاورة من داخل المدينة وخارجها، بينما النسب المتبقية تمثل ميول المحبوثين للمعارضة والمعارضة بشدة بنسبة **6.08% و1.85**% وهي نسب ضئيلة ولا تؤثر على محور الدراسة لأنها تمثل فئة محدودة من سكان الحي.

كما نلاحظ أن نسبة41.01% و26.45% من استجابات أفراد العينة على عبارة " **أثرت نوعية الإسكان على الحالة التعليمية للأبناء اسرتك**" حيث كانت استجابة المبحوثين بميول بموافقة والموافقة بشدة إد تحتل هده العبارة الرتبة الثامنة من حيث التأثير على محور الدراسة **بمتوسط حسابي 3.97 وانحراف معياري 1.03** بتقدير جيد، إد تعكس هده النتائج المشاكل السكانية للسكان الحي نظرا للطبيعة نمط السكن الاجتماعي دات طابقين الدي يتميز بضيق ومحدودية الغرف f2 ومع تزايد حجم الأسرة نوعية الإسكان تؤثر بشكل مباشر على تمدرس الأبناء داخل السكن وينعكس هدا على نتائجهم الدراسية في المؤسسات التعليمية، والملاحظ هو وجود نسبة من استجابات أفراد العينة بحياد على هده العبارة ويمكن تفسير هدا إلى طبيعة نمط الإسكان للهده الفئة من سكان الحي إد يضم الحي العديد من المساكن الخاصة دات نمط مختلف عن السكنات الاجتماعية وهو يسمح للأبناء بتركيز على المسار الدراسي.

كما يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة**20.37**% من استجابات أفراد العينة على عبارة " **سوء الأوضاع السكن الدي كنت تسكنه دفعك للانتقال للسكن في هدا الحي** " حيث كان ميول استجابة المبحوثين للموافقة والموافقة بشدة بنسبة**19.57 %** إدا تعتبر هده العبارة دات علاقة مباشرة بمحور الدراسة بتقدير جيد **بمتوسط حسابي 3.36 وانحراف معياري1.07** ويمكن تفسير هده النتائج إلى سوء الأوضاع السكانية حيث اثبتت نتائج المقابلة التي أجريت مع عدد من سكان الحي أن التنقل إلى السكن في هدا الحي راجع لسبب مباشر يتمثل في حالة الإسكان السابقة التي كانت تتميز بعدم الاستقرار الناتجة على عدم الحصول على مسكن خاص بحيث كانت وضعيتها السكانية أما السكن مع العائلات التي ينجم عنها ضيق والمشاكل الأسرية، أو وضعية الكراء وهي بنسبة كبيرة للأسر الصغيرة وحديثة النشأة وهدا يتسبب لها في صعوبات مادية، كدلك أوضحت استجابة افراد العينة أن التنقل إلى السكن في هدا الحي خلق لها استقرار من الأسري برغم من وجود العديد من الصعوبات مثل ضيق المسكن والتنقل داخل الحي مع وجود وحدات سكانية مثل حي القبة وحي الياسمين البعيد عن وسط المدينة وهدا يشكل لها مشكل في النقل والمواصلات، في المقابل رات نسبة **19.04**%من استجابة المبحوثين بميول بمعارضة على هده العبارة ويمكن إعطاء تفسير إلى أن هده الفئة من سكان الحي كان تنقلها للسكن في هدا الحي بشكل تلقائي والمتمثل في سكنات الخاصة أو الأنماط السكانية الأخرى المتواجدة في الحي كسكنات التساهمية ووظيفية المرتبطة بمكن العمل القريب من هدا الحي، هدا بالإضافة إلى وجود فئة من سكان حي لديها مستوي معيشي جيد ولا يعكس تنقلها إلى السكن في الأوضاع السكانية السيئة التي كانت تسكنها.

والملاحظ وجود نسبة**19.84%** من استجابات أفراد العينة على عبارة " **سكنك في هدا الحي يتوفر على جميع مستلزمات السكن المثالية**" حيث عبر المبحوثين أن السكن في هدا الحي يوفر لهم كل احتياجات السكن نظرا للتوفر على هدا على مختلف الأنشطة الاقتصادية والمحلات التجارية وأغلبية المراكز الحضرية التي توفر لهم الاستفادة من مختلف الخدمات الصحية والاقتصادية والتعليمية والإدارية هدا من جهة ومن جهة أخري تتميز أغلبية الأنماط السكانية داخل هدا الحي بجودة من حيث البناء العمراني برغم من عدم رضي عدد كبير من سكان الحي على نمط الإسكان دات طابقين، بينما رات نسبة **17.19**% من استجابة المبحوثين بميول للمعرضة على هده العبارة ويمكن تفسير هده النتيجة إلى أن هده الفئة من سكان الحي تسكن في الوحدات السكانية الجديدة.

أي حي 8 ماي الجنوبي بمسمي القديم ويمتاز هدا الحي بحداثة البناء ونقص الكثير من الأنشطة الاقتصادية نظرا لموقعه البعيد عن وسط المدينة أم من حيث السكن فهو دلت طابقين وهو ما يفسر عدم رضي هده الفئة من سكان الحي، والملاحظ من استجابات المبحوثين على هده العبارة وجود نسبة **33.86**% من سكان الحي اختارت عدم الإجابة على هده العبارة ونفسر هدا إلى رضاها عن السكن داخل الحي نظرا للصعوبات المادية التي توجهها والتي تمثل في سكنات الاجتماعية وهي الأغلبية في الحي إدا أن تتقلها إلى السكن في هدا الحي قد أزال عليها مشكل السكن والإسكان كأولوية بنسبة لهم.

كما يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه وجود نسبة **32.27**% من استجابات أفراد العينة على عبارة " **بتوفر الحي على جميع المرافق الترفيهية** " حيث وضحت ميول استجابة المبحوثين للمعرضة على هده العبارة إدا تحتل الرتبة الأخيرة من حيث التأثير على محور الدراسة ب**متوسط حسابي2.23 وانحراف معياري1.18** ويمكن تفسير هده النتيجة إلى سلبيات السكن في هدا الحي عدم وجود مرافق ترفيهية بشكل يرضي السكان إدا أن التوسع العمراني والسكاني الدي يشهده الحي من الشمال الى الجنوب وتزايد عدد السكان في مختلف الوحدات السكانية شكل ضغط بالنسبة للسكان وتفقمت أكثر في عدم وجود مرافق ترفهيه تغطي العدد المزايد للتعداد السكاني إدا تطر أغلبية الأسر إلى التنقل إلى وسط الحي من أجل الاستفادة من المرافق الترفيهية أو الذهاب إلى وسط المدينة بشكل مستمر وهدا ما شكل مشكل لديهم في حالة عدم توفر وسائل النقل والمواصلات في الفترة المسائية، في المقابل رات **نسبة16.66% ونسبة 15.87%**من استجابة المبحوثين بميول بموافقة والموافقة بشدة على هده العبارة ويمكن اعطاء تفسير للهده النتائج إلى أن هده الفئة من سكان الحي تسكن في حي 8 ماي الوسط إد يتميز هدا الحي عن بقية الوحدات السكانية بتوفره على المرافق الترفيهية ومختلف الأنشطة الاقتصادية والمحلات التجارية المختلفة هدا من جهة ومن جهة أخري يتميز هدا الحي بقرب من وسط المدينة وتوفر وسائل النقل المواصلات بشكل كامل وهو ما يتح للسكان الاستفادة من مختلف الخدمات والمرافق الترفيهية.

ب-توصيف بيانات المحور الثاني: للحراك السكاني علاقة بتطور البناء الديموغرافي داخل المدينة لدي سكان حي 8 ماي 1945

***توصيف المؤشر بعد تكوينه للمحور الثاني:** من خلال الاعتماد على برنامج الحزمة الاجتماعية للعلوم الاجتماعية قمنا بتكوين مؤشر هدا المحور والجدول التالي يوضح دلك:

جدول رقم (33): توصيف المؤشر للمحور الخامس بعد تكوينه

درجة العلاقة العامة	التكرارات	النسبة المئوية%
علاقة قوية	35	**25.9**
علاقة متوسطة	285	**75.39**
علاقة ضعيفة	58	**15.34**
المجموع الكلي	**378**	**100%**

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من أجل معرفة وجود علاقة بين متغيرات الدراسة الخاصة بمحور الخامس قمنا بتكوين مؤشر هدا المحور وكانت نسبة 75,39% من استجابات أفراد العينة بخصوص عبارات المحور لكن بدرجة متوسطة، بينما النسبة التي تليها ب 15,34% من استجابات المبحوثين ضعيفة، وفي المرتبة الأخيرة درجة ضعيفة وقد وصلت إلى 9,25%، ومن أجل تحديد العلاقة بين متغيرات المحور، فمن خلال الشواهد الإحصائية يتضح أنه توجد علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتطور البناء الديموغرافي داخل حي 8 ماي ووحداته السكانية وهدا بمتوسط حسابي بدرجة 3.76وهي درجة جيدة حسب استجابات افراد العينة البحث بالإضافة إلى انحراف معياري بقدر ب1.05 يدل على تجانس الإجابات لدي المبحوثين وإجماعهم على عبارات المحور ودلالة على وجود علاقة بين متغيرات المحور والتي هي " توجد علاقة بين نزايد الحراك السكاني وتطور البناء الديموغرافي داخل الحي " وللتوضيح هدا قمنا بإعداد الشكل التالي:

شكل رقم (29): يوضح: توصيف المؤشر للمحور الثالث بعد تكوينه

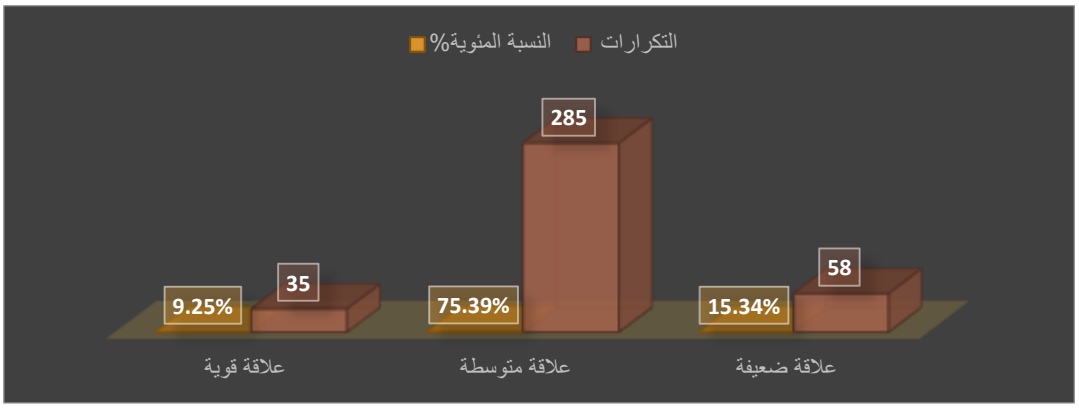

المصدر: مخرجات برنامجSpss

فمن خلال البيانات الوارد في الجدول وشكل يتضح وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني تطور البناء الديموغرافي داخل الحي كون حي 8 ماي يعتبر كقطب عمراني وسكاني يتوفر على جميع الأنماط السكانية وبالنسبة كبيرة من السكنات الاجتماعية، إدا أن التوسع العمراني للهدا الحي سمح بظهور العديد من المنشأت العمرانية المتمركزة في مختلف الوحدات السكانية، وهدا ما انعكس على استقطاب العديد من سكان المدينة والاستقرار فيه نظرا للقربة من وسط المدينة وإلى إمكانية الاستفادة من السكنات بمختلف أنماطها.

6-دراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ودلك بحساب معامل ارتباط بيرسون

جدول رقم(34): يوضح العلاقة الارتباطية بين محاور الدراسة

		بيانات المحور 02	بيانات المحور 03	بيانات المحور 04	بيانات المحور 05
بيانات المحور 02	معامل ارتباط برسون	-	0.752	0.665	0.426
	الدلالة المئوية sig	-	000	000	000
بيانات المحور03	معامل ارتباط برسون	0.752	-	0.962	0.551
	الدلالة المعنوية sig	000	-	000	000
بيانات المحور 04	امعامل ارتباط بوسون	0.665	0.962	-	0.826
	الدلالة المعنوية sig	000	000	-	000
بيات المحور 05	معامل ارتباط برسون	0.426	0.551	0.826	-
	الدلالة المعنوية sig	000	000	000	-

المصدر: مخرجات برنامجSpss

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح وجود علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة إزاء المحاور الأربعة بدرجة قوية وداليا إحصائيا من خلال قيمة sig المحسوبة 0.000 أقل من قيمة sig المفترضة 0.005 حيث نجد معامل الارتباط بيرسون ينحصر بين قيمة **0.426**و**0.962** وبأخص العلاقة بين محور 3 والمحور 4 ب **0.962** وهدا ما يدل على الإرتباط بين هده المحاور التي تمثل أهم المستويات قياس المجتمع الحضري بدرجة قوية والتي ودات علاقة قوية، وهدا مايدل أولا على ترابط قياس مستوي تطور المجتمع الحضري وثانيا ما يدل على ارتباط متغيرات الدراسة ببعضها البعض وان لا يمكن قياس متغير دون الإشارة للمتغير الأخر لان كل متغير يؤثر على متغير الأخير بنسب متفاوتة وهدا حسب استجابات أفراد العينة المتمثلة في سكان حي 8 ماي ووحداته السكانية وهدا كان متوافق مع العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هده المتغيرات بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

1-مناقشة نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات الفرعية

خرجت دارسنا بجموعه من التساؤلات حاولنا التحقق من صدقها وفق الأهداف المسطرة للبحث وتوصلنا إلى جملة نتائج:

أ-مناقشة نتائج الدراسة في ظل السؤال الفرعي الأول:

من خلال دراستنا والميدانية توصلنا إلى جملة من النتائج الخاصة التي تثبت وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتعقد وتباين الحياة الحضرية ومؤشراتها، حيث نري أن أغلبية المؤشرات تأكدت وبالتالي تحققنا من وجود علاقة بدرجة متوسطة، حيث نجد أن تنقل الأفراد للسكن في هدا الحي سببه تفادي المشكلات الاجتماعية والأسرية بنسبة **42.8%** من استجابات أفراد العينة للموافقة على العبارة إدا تحتل هده العبارة الرتبة الرابعة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي **3.95** وانحراف معياري **1.08**بتقدير جيد وهو ما يثبت تطور الحي من الجانب العمراني بحيث يضم العديد من الأنماط السكانية وهي السكنات الاجتماعية تمثل ما نسبته **80** % من سكنات الحي بالإضافة إلى سكنات التساهمية والوظيفية والسكنات داتا ملكية خاصة للسكان مع ووجود العديد من سكنات الكراء، بحيث أن نسبة كبيرة من سكان المدينة استفادت من هده الأنماط السكانية واستقرت في هدا الحي.

وهدا ما يعكس زيادة التعداد السكاني وتوسع العمراني في مختلف الوحدات السكانية للحي، فمن خلال هذا المنطلق نجد تسارع ونمو ملحوظا في تنقلات الأفراد في الوسط الحضري بشكل عام وحي **8 ماي1945** ووحداته السكانية بشكل خاص.

إن النمو الحضري كان نتيجة للزيادة السكانية من جهة ومن جهة زادت معدلات تنقل الأفراد من جهة أخري نظرا للتوفر الحي على أغلبية المرافق ا باعتبارها عاملان رئيسان يزيدان من الطلب على السكان والإسكان وهذا ما أتضح من خلال درستنا الميدانية أن أغلب سكان الحي هم راضون عن الإقامة فيه، حيث أوضحت نسبة**47,35**% ونسبة **37.83**% من استجابات أفراد العينة للميول لموافقة والموافقة بشدة على عبارة " **رضاك عن الحي راجع للتوفر مختلف المرافق**" وهو ما سعدهم على الاندماج داخل الحي إدا أن الحي يقدم مختلف الخدمات من أنشطة اقتصادية والعديد من المحلات التجارية وهدا ما شجعهم على الاستقرار فيه إدا تحتل هده العبارة الرتبة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي**4.30** وانحراف معياري**0,75**، وهذا ما ورد لأيضا استجابة أفراد العينة على عبارة " رضاك عن الحي راجع للتوفر المؤسسات التعليمية" حيث**22.48** %ونسبة**14.47**% تميل للموافقة والموافقة بشدة وتعكس هده النسب من استجابة المبحوثين أهمية المؤسسات التعليمية بالنسبة للسكان الحي كعامل مهم للتنقل الأفراد للسكان في هدا الحي.

أما بالنسبة للعبارة " **سكنك في هدا الحي مرتبط بمدي توفر فرص العمل والسكن** " حيث عبرت نسبة **30.42**% من استجابة أفراد العينة على هده العبارة بميول للموافقة وهي نفس النسبة للميول للموافقة بشدة أدا تحتل هده العبارة الرتبة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي ب**3.70** وانحراف معياري**1,75** بتقدير جيد يعكس علاقتها بمحور الدراسة، إد أن تنقل الأفراد إلى حي كان بدافع الاستفادة من السكن باعتبار الحي يستقطب العديد من سكان المدينة الراغبين في الاستفادة من السكن و لتحسين مستواهم المعيشي من خلال توفر العمل في هده الحي وهدا للتوفر الحي على مختلف المشاريع العمرانية والأنشطة الاقتصادية وللاستفادة من المرافق وخدمات التي يقدمها الحي، بالإضافة إلى توفر وسائل النقل والمواصلات حيث عبرت نسبة **48.41%** و نسبة **31.21**% من استجابات أفراد العينة على هده العبارة عن ميولها بموافقة والموافقة بشدة على عبارة " **رضاك عن الحي راجع للتوفر وسائل النقل والمواصلات**" وتعكس هده النتائج مدي التوافق بين تزايد التعداد السكاني وتوفر وسائل النقل بمختلف وسائله بحيث وفرت السلطات المحلية حافلات خاصة للتنقل السكان داخل وخارج الحي وهو مساعدهم الاستقرار داخل الحي.

هدا مع تأكيد عدد كبير من عينة الدراسة أن قرب الحي من وسط المدينة من أهم مميزات السكن في هدا الحي حيث أوضحت نسبة **46،17%** من استجابات أفراد العينة عن ميولها بموافقة بشدة إدا تحتل هده العبارة الرتبة بمتوسط حسابي **2.86** وانحراف معياري**1.33** وهو تقدير جيد إدا تحتل الرتبة الثالثة من حيث التأثير المباشر على محور الدراسة وتثبت علاقة توفر وسائل النقل والمواصلات بتطور الحي.

إن تنقل الأفراد للسكن في الوسط الحضري يعتبر عاملا مهما في زيادة سكان المدن وتطور المنطقة، حيث أن عدد أفراد الأسرة المرتفع والواضح من خلال الدراسة الميدانية بالإضافة إلى التأكيد من أن مؤشر السكن يزيد من استقطاب عدد الأفراد، في المقابل عبرت نسبة **37.45**% ونسبة **36.50**% من استجابة أفراد العينة عن ميولها للمعارضة للعبارة " عدم رضاك عن الحي راجع للمشكل الاكتظاظ السكاني" وهو ما يعكس تزايد النمو السكاني في هدا الحي والدي يعتبر عامل الاكتظاظ السكاني من أهم أسبابة سوء داخل الأسرة والمتمثل في ضيق المسكن أو خارجه من خلال ترابط السكنات ببعضها البعض والدي يتسبب في العديد من المشاكل الاجتماعية حيث أوضحت الدراسة الميدانية استجابة نسبة**32.27%** من أفراد العينة على عبارة " **عدم رضاك عن الحي راجع للمشاكل الاجتماعية**" عن ميولها للموافقة والموافقة بشدة بنسبة **14.50**%حيث أن من سلبيات السكن في هدا الحي هو ترابط جميع الوحدات السكانية ببعضها البعض وهو ما يخلق العديد من المشاكل الناتجة عن طبيعة السكن من جعة ومن جهة أخري اختلاف التركيبة السكانية للهدا الحي بحيث يضم الحي نسبة كبيرة من السكنات الاجتماعية والتي يتميز أفرادها بمحدودية الدخل وهو من شأنه أن يؤثر على طبيعة العلاقة بينهم داخل الحي.

أ-مناقشة نتائج الدراسة في ظل السؤال الفرعي الثاني:

إن تطور الكبير الذي شهدته مدينة الوادي في وسائل النقل والمواصلات الذي يعتبر عاملا رئيسا في تنقل الأفراد في الوسط الحضري، إدا يعتبر حي 8 ماي من أحدث الأحياء التي تضمها المدينة حيث نشأ في سنة **2003** لكن في السنوات الأخيرة أصبح يشهد توسع عمراني وسكاني كبير جعله الحي الأكبر على مستوي المدينة حيث أصبح كقطب سكاني واجتماعي كبير، حيث عبرت نسبة**55,82**%و**13,75**% من استجابة أفراد العينة عن موليها بموافقة والموافقة بشدة على عبارة " **توفر مختلف الخدمات داخل الحي يقلل من التنقل إلى وسط المدينة**" إدا تحتل هده العبارة الرتبة الأولى من حيث التأثير على مخور الدارسة بمتوسط حسابي **ب4.05** وانحراف معياري **0,91** بتقدير جيد ووهده النتائج تعكس التطور الكبير للحي.

نظرا للتوفر على مختلف الخدمات من أنشطة اقتصادية ومحلات تجارية ومراكز تسويقية وترفيهية وهو ما يدفع أغلبية السكن إلى عدم التنقل المستمر إلى وسط المدينة، كما أكدت عينة الدراسة أنهم لا يحتجون إلى التنقل المستمر إلى وسط المدينة نظرا لأن الحي يضم معظم المؤسسات الاقتصادية والخدماتية حيث عبرت ما نسبته**43,65**% من استجابة أفراد العينة على عبارة " يتوفر الحي على معظم المؤسسات المختلفة " حيث كانت استجابة المبحوثين بالموافقة والموافقة بشدة إدا تحتل هده العبارة الرتبة الثانية من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي**3.39** وانحراف معياري**1.42** بتقدير جي، وهده النتائج توضح مدي تطور الحي من مختلف الجوانب إدا أن أغلبية السكان راضون بنسبة كبيرة من تطور الحي من هدا الجانب لأن التوسع السكاني والعمراني للهدا الحي سمح بتمركز مختلف المؤسسات الاقتصادية بمختلف الأنشطة خصوصا في وسط الحي مع ملاحظة ندرتها في الوحدات السكانية الشرقية للحي وهدا ما عبرت عنه هده الفئة من سكان هده المناطق إد أن معظم المؤسسات تتمركز في وسط الحي وهدا ما شكل مشكل في التنقل بالنسبة لهم.

كما أكدت النتائج الواردة في عبارة " **توفر السلع والخدمات شجعك للاستقرار داخل الحي** " حيث عبر نسبة **41,26% و32.75%** من استجابة أفراد العينة على هده العبارة عن ميولها للموافقة والموافقة بشدة أدا تحتل هده العبارة الرتبة الثالثة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي **ب3.28** وانحراف معياري**1.14** ويمكن تحليل هده النتائج إلى تطور هدا الحي إدا أصبح يضم مختلف المراكز الاقتصادية والخدماتية وتوفر السلع من محلات تجارية وتوسع تمركز الأنشطة الاقتصادية هدا ما شجع نسبة كبيرة من سكان الحي إلى الاستقرار بداخله بالإضافة إلى أن الحي أصبح يستقطب أعداد كبيرة من سكان الأحياء المجاورة من حيث الاستفادة من مختلف الخدمات هدا من جهة ومن جهة أخري الحصول على السكن، وهدا ما أكدته نسبة من استجابة أفراد العينة على عبارة " تطور الحي راجع للتوفر أغلب المؤسسات" حيث عبرت نسبة**38,88%** استجابة المبحوثين عن ميولها بالموافقة والموفقة بشدة بنسبة**34.12** % وتحتل الرتبة الرابعة من حيث التأثير على محور الدراسة بدرجة متوسط حسابي**4.02** وانحراف معياري **1.12**بتقدير جيد وذات علاقة مباشر بمحور الدراسة، تعكس هده النتائج واقع الحي من حيث توفر مختلف المؤسسات وهدا ماساهم بشكل كبيرة في استقطاب أعداد كبيرة من سكان المدينة وخارجها.

أما بخصوص وفرة المحلات التجارية فقد عبرت نسبة **38.35**%عن ميولها للموافقة ونسبة**28.30**% عن الموفقة بشدة على عبارة " **وجود تنوع في محلات تجارية داخل الحي دفعك للاستقرار فيه** " حيث أوضحت استجابة المبحوثين عن رضاها عن وفرة المحلات التجارية والمراكز التسويقية خصوص في وسط الحي الدي يتميز بتمركز العديد من المحلات التجارية والأنشطة الاقتصادية المختلفة هدا ما شجع نسبة كبيرة منهم إلى الاستقرار في هدا الحي بهذا تحتل هده العبارة الرتبة الخامسة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي **3.39**وانحراف معياري**1.12** بتقدير جيد وهدا ما ينعكس على توسعها السكاني والعمراني بداخل هدا الحي ووحداته السكانية، ما شجع نسبة كبيرة من سكان الحي على الرغبة في عمل في وظيفتين داخل هدا الحي حيث كانت استجابة أفراد العينة بميول بموافقة بشدة للهده العبارة بنسبة**31.74%** وهو ما يوضح أهمية الحي للعدد كبير من سكان داخل والمدينة وخارجها.

أما من ناحية ارتباط الانتقال للسكن في حي 8 ماي للارتباط بعمل فقد عبرت نسبة**24.07**% ونيسبة**23.54**% من استجابة أفراد العينة عن ميولها بمعارضة والمعارضة بشدة أدا تحتل هده العبارة الرتبة العاشرة من حيث التأثير على محور الدراسة الفعلي بمتوسط حسابي ب **3.82** وانحراف معياري**1.20** بتقدير ضعيف وهو ما يفسر انتقال أغلبية سكان للاستقرار في الحي من أجل الاستفادة من السكن بشكل دائم، وهدا ما تؤكده نسبة**20.89%** من استجابة أفراد العينة على ميولها بمعارضة عبارة " **سكنك في هدا الحي يتيح لك بتمتع بمختلف الحاجات المعيشية** " حيث عبرت استجابة المبحوثين أن السكن في الحي لا يتوفر على مختلف الحاجات المعيشية وأنها تطر إلى التنقل إلى وسط المدينة ويمكن تفسير هدا إلى وضعية سكن هده الفئة من سكان الحي بحيث تشهد الوحدات السكانية في شرق الحي إلى قلة المراكز التسويقية نظرا لبعدها عن وسط الحي وهدا بشكل صعوبات لهم، إدا تحتل هدا العبارة الرتبة الأخيرة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي**4.30** وانحراف معياري **1.20**بتقدير ضعيف وهو ما يفسر النتائج المتحصل عليها.

أ- مناقشة نتائج الدراسة في ظل السؤال الفرعي الثالث:

إن التوسع العمراني والسكاني للحي **8 ماي1945** وجميع وحداته السكانية جعل منه أكبر الأحياء على مستوي مدينة الوادي وهو قابل للتوسع أكثر نظرا للتمركز المشاريع العمرانية بمختلف ووحداته السكانية في هدا الحي من جهة أخري أصبح هدا الحي يستقطب أعداد كبيرة من سكان المدينة وخارجها نظرا للتمركز المراكز والمؤسسات داخل هدا الحي

بحيث عبرت نسبة**54.23% ونسبة 20.89**%من استجابة أفراد العينة على ميولها بموافقة والموافقة بشدة على عبارة " **التنقلات السكانية داخل هدا الحي راجعة للتمركز المؤسسات الخدماتية والتعليمة والاجتماعية** " حيث أوضحت استجابة المبحوثين أن حي 8 ماي يعتبر من أهم الأحياء داخل المدينة نظرا للتوفر على عدد كبير من المؤسسات الخدماتية وهدا ما أنعكس على تطور من جهة ومن جهة أخري استقطاب أعداد متزايدة من سكان المدينة بحيث أن العديد من المراكز الحضرية تتمركز فقط في هدا الحي، وهدا ما أوضحت استجابة أفراد العينة على عبارة " **يمثل التمركز الخدماتي عنصر مهم للجدب العنصر البشري**" حيث كانت استجابة المبحوثين بموافقة والموافقة بشدة على هده العبارة بنسبة**53.17% ونسبة24.27%** وهو ما يعكس أهمية العبارة بمحور الدراسة إدا تحتل الرتبة الأولى من حيث التأثير بمتوسط حسابي **4.22**وانحراف معياري**0.98** وتعكس هده النتائج تمركز مختلف المؤسسات داخل الحي ودوره في استقطاب سكان الأحياء المجاورة من داخل المدينة وخارجها كمتغير مهم في التأثير على الحراك السكاني.

كما أكدت نسبة**50.79%** و نسبة **24.98%**من استجابة أفراد العينة وهي الأغلبية على ميولها بموافقة والموافقة بشدة على عبارة " **توفر الخدمات في هدا الحي يقلل من التنقل إلى وسط المدينة** " إدا تحتل هده العبارة الرتبة الثالثة من حيث التأثير على محور الدراسة الفعلي بمتوسط حسابي**4.35** وانحراف معياري**0.77** بتقدير جيد وتوضح نتائج المتحصل عليها من استجابة المبحوثين مدي تطور الحي من الجانب الخدماتي والإداري حيث يضم حي على العديد من المركز الحضرية من بينها توفر مختلف الأنشطة الاقتصادية ومراكز تسويق ومحلات تجارية وغيرها وهدا ما يدفع أغلبية السكان إلى عدم التنقل المستمر إلى وسط المدينة، كما أوضحت **نسبة48.94% ونسبة24.37%** من استجابة أفراد العينة على مولها بموافقة والموفقة بشدة على عبارة " **التطور الدي يشهده حي 8 ماي راجع للتوفر أغلب المؤسسات الصحية والثقافية والاجتماعية**" حيث أوضحت النتائج المتحصل عليها من استجابة المبحوثين أن الحركات السكانية المتزايدة نحو الحي راجع للتوفر المؤسسات الصحية والاجتماعية والثقافية وأهما المؤسسات الصحية حيث يضم الحي العديد من هده المؤسسات من بينها مركز الاستعجلات الطبية والمستسقي المركزي ومركز طب العيون " كوبا" الدي يعتبر من أهم المراكز في هدا الاختصاص ويشهد استقطاب سكان المدينة الولاية وخارجها بشكل مستمر، هدا بالإضافة إلى المؤسسات الخدماتية الأخرى التي تنشط في الحي.

إن من مميزات المجتمع الحضري هو القدرة على السيطرة على الزيادة السكانية من خلال التوسع العمراني في أطرافها من أجل احتواء أعداد أكبر من الحراك السكاني نحوها كونها قطب اجتماعي واقتصادي وسكاني يضم مختلف القطاعات التي ترتبط بمؤسسات التي تعمل على فتح مناصب عمل تشجع الفرد إلى التنقل إليها، بحيث أغلبية السكان تنقلها من مقر الإقامة إلى مقر أخر تتحكم فيه هده العوامل، وهدا أثبتته النتائج المتحصل عليها من استجابة أفراد العينة على ميولها بموفقة والموافقة بشدة على عبارة " **للتمركز المشاريع والمؤسسات دور في استقرارك في هدا الحي**" وهدا بنسبة**43.38**% ونسبة، إدا تحتل هده العبارة الرتبة السادسة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي**3.89** وانحراف معياري **1.25**بتقدير جيد وهدا ما يفسر التنقلات السكانية من خارج المدينة إلى هدا الحي، هدا مع وجود نسبة **38.09**%من استجابة أفراد العينة عبرت عن ميولها بموفقة على عبارة " **كثرت التنقلات السكانية في هدا الحي عامل مهم للخلق مناصب عمل حرة وفتح محلات تجارية وأنشطة اقتصادية متنوعة**" وتعكس هده النتائج المتحصل عليها من استجابة المبحوثين الحراك السكاني المزايد نحو حي 8 ماي ودور في استقطاب مختلف الفئات السكانية نظرا للتنوع تركيبته ولأنه يضم مختلف الوحدات السكانية التي تخلف من حيث النمط السكاني لكن يوجد تقارب من حيث المستوي المعيشي.

هدا وتوكد نسبة **33,59%ونسبة 32.80**%من استجابة افراد العينة على ميولها بموافقة والموفقة بشدة على عبارة " توفر المرافق الترفيهية والمركز الأمنية شجعك للاستقرار فيه: حيث تحتل هده العبارة الرتبة الثامنة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي**3.86**

وانحراف معياري**1.05** إدا أن برغم من التوسع العمراني للحي 8 ماي إلا أنه يضم العديد من المرافق الترفيهية التابعة لكل وحدة سكانية هدا بالإضافة إلى توفر مراكز الأمنية في هدا الحي وهدا ما يشجع سكان الحي على الاستقرار بداخله، والملاحظ وجود نسبة من استجابة المبحوثين على عبارة " توفر فرص العمل في هدا الحي شجعك للانتقال إليه حيث عبرت نسبة **53.17**%استجابة أفراد العينة عن ميولها للمعارضة على هده العبارة وأن توفر فرص العمل ليس هو المتغير الرئيسي للانتقال للسكن في هدا الحي لأن يوجد متغيرات أخري من بينها توفر السكن الدي يعتبر الأهم من تنقل السكان للإقامة في هدا الحي كون نسبة كبيرة من سكان الحي استفادت من السكنات الاجتماعية والتساهمية.

ت-مناقشة نتائج الدراسة في ظل السؤال الفرعي الرابع:

إن الرغبة في الحصول على سكن خاص للأسرة ويكون ملائما ويتوافق مع حجم العائلة ويحافظ على خدمات الأسرة وخصوصيتها وفقا للعادات والتقاليد إضافته إلى توفر المؤسسات التعليمية من أجل تمدرس الأبناء والاستقرار في الحي الذي لا يكمل إلا إذا توفر فرص عمل الذي من شأنه المحافظة على متطلبات الأسرة.

وتوكد النتائج المتحصل عليها في هدا المحور أهمية السكن بالنسبة للسكان الحي، بحيث عبرت نسبة **48,67**%ونسبة **38.07%**من استجابة أفراد العينة هم ميولها بموافقة والموافقة بشدة على عبارة " **يجبرك تزايد حجم الأسرة على البحث عن سكن أفضل**" حيث أوضحت استجابة المبحوثين إلى أن الرغبة في الاستقرار بالنبة للأسرة يجبرها بشكل تلقائي على البحث عن سكن أفضل وهدا مدفع نسبة كبيرة من سكان الحي إلى الانتقال إلى السكن في هدا الحي نظرا للاستفادة من السكن الدائم وهو ما يضمن لهم الملكية التامة حيث يعتبر متغير السكن أهم المتغيرات المؤثرة على انتقال أسرة من مكان السكن إلى مكان أخر حسب استجابة المبحوثين بمتوسط حسابي **4.23**وانحراف معياري ب**0.98** بتقدير جيد وتحتل هده العبارة الرتبة الثانية من حيث التأثير على محور الدراسة وهو ما يعكس التوسع السكاني والعمراني للحي 8 ماي ومختلف ووحداته السكانية، برغم من قيام نسبة كبيرة من سكان الحي على قيام بتعديلات عند الحصول على السكن حيث أوضحت استجابة أفراد العينة بخصوص هده العبارة ميولها بموافقة والموافقة بشدة بنسبة **48,94**%و **36.37%** وتعكس هده النتائج حجم الأسرة الكبيرة بنسبة للهده الفئة من سكان الحي نظرا لان أغلبية السكنات هي سكنات اجتماعية بصيغة f2و f3 وهي الأغلبية في مختلف الوحدات السكانية للحي وهدا ما يطرهم إلى القيام بتعديلات من أجل محاولة الاستفادة من المساحات الشاغرة في المسكن للصالح الأسرة.

إن هذه المساكن الحديثة " سكنات العمارات " تصميمها مستوردة وأعدت على مستوي المكاتب دون إجراء دراسات اجتماعية أو بالأخرى النزول إلى الميدان وأخذ أراء الأفراد في نوعية هذه النماذج ومدي توافقها وملاءمتها للخصائص الاجتماعية المميزة للفرد هذه النماذج أعدت خصيصا لأفراد ينتمون إلى ثقافة وعادات وتقاليد مجتمعنا لذلك فهي تحدد الوظائف والخدمات فقط دون أخد بعين الاعتبار مكونات الأسرة وحجمها وهذا ما يجعل الأفراد الساكنين يحسون بعدم الحرية والاستقلالية.

حيث عبرت نسبة **52,38** %ونسبة **27,5**%من استجابة افراد العينة عن ميولها بموافقة للعبارة "**عدم رضاك عن الحي راجع للطبيعة المسكن دات طابقين** " وهذا ما أتضح في استجابة المبحوثين لعدم رضي عدد كبير من سكان الحي وخاصة بالنسبة للأفراد الذين كانوا يقيمون في الأرياف أو في مساحات سكنية واسعة هذا ما يجعل البعض يتأقلم ويتكيف مع الوضع لأنه ليس لديهم حل أخر حتي لو كانت الظروف ضاغطة في حين هناك نسبة أخري من مجتمع البحث ، بحيث تحتل هدا العبارة الرتبة وبمتوسط حسابي **4.27**وانحراف معياري **0.90**بتقدير جيد ولها علاقة بمحور الدراسة، وهدا ما تؤكد نسبة**64,28**% من استجابة أفراد العينة للمول بموافقة للعبارة " عدم رضاك عن الحي راجع للسبب ضيق المسكن" ويمكن إعطاء تفسير للهده النتائج إلى أن أغلبية السكنات هي سكنات اجتماعية بنمط عمارات وهو ما يشكل مشكل بالنسبة لعدد كبير من سكان الحي نظرا للإعتيادهم على السكنات الأرضية وهدا ما تؤكده نتائج المقابلة للعدد كبير منهم في رغبتهم في تغير وضعية سكنهم أو التنقل إلى أحياء مجاورة.

كما أكدت النتائج المتحصل عليها أن نسبة **40,74%** ونسبة**43,65%** من استجابات أفراد العينة عن ميولها بموافقة والموافقة بشدة على عبارة "**حصولك على السكن كان على شكل اجتماعي**" إدا تحتل هده العبارة الرتبة السادسة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي**4.19** وانحراف معياري **0.86**بتقدير متوسط إدا تمثل السكنات الاجتماعية داخل الحي ما نسبته**80** % من الأنماط السكانية المتواجدة في الحي وهي نفس الفئة التي استفادت من السكنات حي فث تتمثل الأنماط السكانية الأخرى داخل الحي في السكنات التساهمية والسكنات الخاصة والسكنات الوظيفية مع وجود عدد كبير من سكنات الكراء.

من خلال النتائج المتحصل عليها من استجابة المبحوثين نلاحظ بداية تلاشي علاقات الجيرة القائمة على تبادل المساعدة والألفة وعلاقات القرابة لأنه في عملية توزيع المساكن لم تراعي السلطات المختصة مسألة الجوار والقرابة وبالتالي بروز علاقات تطغي عليها الاستقلالية، وهدا ما أكدته عينة الدراسة أن من أهم الأسباب التي شجعتهم على الانتقال للسكن في هدا الحي هو سوء الأوضاع الإسكان في السكن القديم، بحيث عبرت نسبة**20.37% و19.57%**ونسبة من استجابة أفراد العينة بمولولها بموافقة والموافقة بشدة على هده العبارة إد تحتل الرتبة التاسعة من حيث التأثير على محور الدراسة بمتوسط حسابي**3.36** وانحراف معياري **3.36** بتقدير متوسط وتعكس هده النتائج طبيعة التركيبة السكانية المختلفة في الحي وسبب المباشر للانتقال للسكن فيه.

بحيث أوضحت استجابة المبحوثين أن مشاكل السكن من حيث الكراء وعدم الاستقلالية وتردي السكن القديم كان أهم الأسباب التي دفعتهم للانتقال للسكن في هدا الحي، هدا برغم من تأكيد نسبة**41.01**% ونسبة**26.45**% من استجابة المبحوثين بميول بموافقة والموافقة بشدة على عبارة " أثرت نوعية الإسكان على الحالة التعليمية للأبناء أسرتك" وتعكس هده النتائج المتحصل عليها عدم رضي أغلبية سكان الحي على نمط السكن دات طابقين والتي يتسبب لها لعديد من المشاكل والصعوبات الأسرية من حيث الضيق وطبيعة المسكن وعلاقات الجيرة وغيرها من الأسباب التي أكدتها أداة المقابلة مع عدد من سكان الحي في أن برغم من تطور الحي وتوفره على معظم المراكز الحضرية وأنشطة الاقتصادية تعبر وضعية الإسكان فيه من أهم سلبياته إدا تحتل هده العبارة الرتبة الثامنة بمتوسط حسابي**3.97** وانحراف معياري**1.08** بتقدير متوسط وهدا مؤكدة النتائج المتحصل عليها.

من منطلق وجود تأثير حوافز تحسين المعيشة في مجتمع البحث وعوامل أخري منها كبر حجم الأسرة ما نتج عنه الإحساس بعدم الراحة في هذا النوع من المساكن وعدم قدرته على التعامل بمستوي حضري إلا أن أغلبية سكان الحي فضلت الانتقال للسكن في هدا الحي نظرا للتطور هدا الحي وموقعة الاستراتيجي، إذا أكدت نسبة**41.53%**و **36.24%** من استجابات عينة الدراسة على ميولها بموافقة والموافقة بشدة على عبارة " **تطور المنشأت العمرانية داخل الحي شجعك على الانتقال إليه**" حيث أكدن استجابة المبحوثين أن تطور الحي وتمركز العديد من المنشأت العمرانية والمراكز الحضرية كان مشجع على الانتقال للسكن في هدا الحي خصوص الفئة التي استفدت من السكنات التساهمية حيث أخترت هده الفئة بشكل تلقائي الانتقال للسكن في حي 8 ماي نظرا للمميزات هدا الحي من حيث التوسع العمراني وموقع الحي القريب من وسط المدينة.

2-عرض ومناقشة نتائج المقابلة غير المنظمة:

- الانتقال إلى أحياء سكنية جديدة بنمط عمراني جديد وفر لهؤلاء مكان لائق للإقامة جعلهم يرضون بإقامتهم في الأحياء الجديدة ذات طابع عمارات وحتى بالنسبة للسكان ولو لم تكن مرغوبة إلا أنها وفرت لهم المرافق والمؤسسات الضرورية من مدارس ومراكز صحية.

- نستنتج توفر النقل والموصلات بنسبة كبيرة جعلت السكان لا يعانون من مشكل في المواصلات والتنقل داخل وخارج الحي. وهذا ما أكده أغلبية سكان الحي.

– نستخلص من خلال ما تقدم أن أغلبية الأحياء السكنية لا تساهم في تنشيط المدينة وذلك لأن وظيفتها تتمثل في توفير مكان للإقامة في إطار غياب أوجه النشاط التجاري وغياب المؤسسات والمرافق التي تجلب إليها سكان المدينة.

– إن انتشار الضوضاء والضجيج في أغلبية العمارات يشكل مشكل كبير لأغلبية سكان الحي الناتج عن النمو السكاني والضغط الذي تخلقه نمط هذا السكن، وفي نفس الوقت يفضل سكان الحي أن يكون حيهم مكان حيوي يساهم في تنشيط المدينة من خلال توفره على مؤسسات الخدماتية والصحية.

– أغلبية سكان الحي والأحياء المجاورة التي تمت درستها تتوفر على المرافق الضرورية مثل الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي إلا أننا سجلنا نقص في المؤسسات التعليمية وإن وجدت فهي غير كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة للتلاميذ بالإضافة غياب المساحات الخضراء عن حي 8 ماي 1945 الجديدة.

– يمثل النمط العمراني الحالي بالنسبة للمبحوثين نقلة نوعية مقارنة بالنمط السابق في وسط المدينة أو ضواحي لذلك إن أغلبية المبحوثين لا يعجبهم الشكل الخارجي للعمارة ذات طابقين لأنه لا يعبر عن أصالة المجتمع المعمارية والاجتماعية وذلك في ظل تشابه معظم التصاميم وافتقارها للمسة الجمالية.

– وجود مشكلة في تصميم أغلبية المساكن وذلك من حيث مساحة المسكن بالدرجة الأولي والتي لا تتوافق مع حجم الأسرة ولا تتيح لها التحرك بحرية داخل المجال السكني المخصص لها، وكذلك من خلال مساحة الشرفات ومحور الأحياء الأسرية هو الحوش وعلى مستوي هذه السكنات يتم تعويضه بالشرفة لذلك فإن غيابه وصغر مساحته ينعكس سلبا على نشاطات الأسرة بالإضافة إلى التصميم الداخلي للشقة في ذاته من حيث مواقع مكونات المسكن أي من حيث تحديد مواقع التجهيزات المنزلية.

– نستنتج أن أغلبية المساكن لا تتيح لأسرة الفصل بين الذكور والإناث حسب ما تنص عليه تعاليم الدين الحنيف وعادات المجتمع الجزائري حيث لا يتعدى عدد الغرف في أغلب مساكن الحي غرفتين.

– كما أن مساحة المسكن لا تتيح للأسرة استقبال الضيوف وإقامة الولائم وذلك ما يؤدي إلى تخلي الأسرة عن عاداتها المتوارثة لديها منذ أجيال مثل: إعداد الطعام والزيادات العائلية كم تؤدي إلى تقليص العلاقات الأسرية.

– تؤثر نوعية المسكن على السلوك الإنجابي للسكان من خلال تحديد عدد الأبناء بما يتوافق مع المساحة المتوفرة وذلك لتخصيص المساحة الكافية لكل فرد مع اللوازم الخاصة به.

– عدم لجوء السكان إلى إجراء التعديلات عل المسكن رغم عدم تلبية لاحتياجات الأسرة راجع إلى عدم وجود أي مجال لإجراء هذه التعديلات وفي حالة وجود تعديلات تتمثل أغلبها في توسيع المطبخ والكهرباء والماء دون السماح بتوسيع نطاق سكن وهذا ما أكده كل أفراد الحي.

– من خلال القيام بالمقابلات لمسنا وجود مسؤولية لدي المبحوثين في المحافظة على المظهر الداخلي والخارجي للعمارة وذلك محاولة خلق مجال أفضل للإقامة خاصة في الأحياء التساهمية

3–عرض ومناقشة نتائج الملاحظة:

نتاجا لعملية الملاحظة الدورية التي قمنا بها إلى الوحدات السكانية لحي 8 ماي 194 والتي كانت على مستوي العمارات توصلنا إلى مايلي:

– قرب الحي من وسط المدينة حيث لا يستغرق الوصول إليها أكثر من ربع ساعة، بالإضافة إلى توفر وسائل النقل والمواصلات لنقل الأشخاص من وإلى هذه المناطق إلا أننا لا حظنا وجود مشكلة في التنقل خاصة مع تأخر حافلات النقل واكتظاظها غي أغلب الأحيان.

– لاحظنا التنقلات السكانية المتزايدة إلى هدا الحي بنظر إلى تمركز أغلبية المراكز الحضرية في هدا الحي.

لاحظنا العديد من التنقلات السكانية من خارج المدينة إلى هدا الحي بنظر تمركز مستسقي طب العيون كوبا في هدا الحي وهو من أحدث المراكز في هدا الاختصاص ويشهد أقبال مرتفع للسكان بشكل يومي.

– على الرغم من قرب الحي من وسط المدينة إلا أنه يتميز بانتشار العديد من المحلات التجارية ومراكز التسوق، والعديد من الأنشطة الصناعية، لإضافة إلى مشاريع التوسعة العمرانية.

– لاحظنا العديد من المشاريع والتجهيزات التي هي في قيد الإنجاز من أبرزها مستسقي الوالدة، أكثر من ابتدائية في قيد الإنجاز، مركب رياضي، والعديد من مشاريع المتعلقة بسكنات الاجتماعية والتساهمية.

– لا حظنا كذلك نقص في عمليات التهيئة العمرانية مثل: تعبيد الطرقات، تنظيم قنوات الصرف الصحي حيث جعلت هذه التجمعات تعاني من مشكلات مختلفة.

– كما أن وظيفة هذه التجمعات والعمارات هي السكن دون أي نشاط أي أنها لا تساهم في تنشيط المدينة لغياب الحركات الاقتصادية بها سوى محلات الموارد الغذائية والمكتبة والمقاهي. التي تشهد ازدحام نتيجة نمو السكاني الكبير في الحي.

– لا حظنا أن حوالي 90 من الإطار المبني هو عبارة عن عمارات ثنائية تختلف من حيث المظهر وتنقسم إلى مساكن f2. F3لكنها تجتمع في أغلبها من حيث بساطة التصميم وانتشار البناءات الغير المكتملة.

– لاحظنا نقص المرافق الخدماتية والمؤسسات التعليمية والتي إن وجدت تقتصر على التعليم الابتدائي والمتوسط بالإضافة إلى غياب أماكن للترفيهية.

– لاحظنا أن معظم الأحياء السكنية الجديدة في الحي تعبر عن نمط عمراني واحد يتمثل في البناء العمودي وهي عمارات جديدة أنجزت خلال العشرية الأخيرة.

– لاحظنا وجود 4 أنواع من السكن وهو السكن الملكي، والسكن بإيجار، والسكن الوظيفي، والسكن بتقسيط من الدولة وهذا بالإضافة إلى مجموعة من السكنات التساهمية.

– ورغم تشابه التصاميم الهندسية للعمارات إلا أنها تختلف من حيث ترك مجال للمساحات الخضراء وأماكن للعب الأطفال وأماكن لركن السيارات داخل الأحياء التساهمية على عكس الأحياء الأخرى

4 –مقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة والمشابهة في البحوث السوسيولوجية هي الطريق المضي للباحث حتى يكون له القدرة على الإلمام بجميع جوانب الموضوع والتطرق إلى النقاط التي أغفلتها الدراسات السابقة في نفس الموضوع باعتبار عامل التراكمية في العلم فإن الباحث يسعي جاهدا لربط نتائج الدراسة الحالية بالدراسات سابقة من أجل البرهنة والتبرير العلمي والمنهجي

في ضوء ما توصلنا إليه من نتائج حول تساؤلات الدراسة التي لها علاقة مباشرة بنتائج التساؤل العام، حيث يمكن القول أن هناك علاقة كبيرة بين تطور المجتمع الحضري وظاهرة الحراك السكاني التي تشهدها المدينة بصفة عامة وحي 8 ماي 1945 بصفة خاصة ،حيث لاحظنا على ضوء البحث الميداني الذي أجريناه على هذا الحي أنه هناك تأثير كبير لهذه المستويات الحضرية وهي: أسلوب الحياة، تطور الأنشطة الاقتصادية، توفر المراكز الحضرية، وتطور البناء الديموغرافي، والناتجة عن تنقلات الأفراد داخل وخارج الحي وتطور الكبير التي تشهده وسائل النقل والمواصلات والتي تسهل عملية التنقل الأفراد إضافتنا إلى حوافز تحسين المعيشة التي تشجع الاستقرار في الحي، هذه كلها لها تأثير كبير في زيادة الحراك السكاني داخل الحي ومن هنا تظهر علاقة الارتباطية بين هذه المتغيرات وتطور المجتمع.

توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج العامة والجزئية التي ترتبط بسياق الدراسة ومنه يمكن ربطها بالدراسة التي قامت بها " لطيفي ليليا " وعنوانها " **المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري** " دراسة ميدانية بالوحدة الجورية رقم {07} المدينة الجديدة على منجلي، بحيث انتهت الدراسة إلى أنه كلما تحسنت ظروف الإسكان بالمدينة الجديدة كلما زاد في جذب السكاني لها حيث أن هناك علاقة ارتباطية بين ظروف الإسكان في المدينة الجديدة وعملية استقطاب السكان لها، وكلما تحسنت ظروف السكن وتوفير والتجهيزات كلما زاد رضا السكان بالعيش فيها، حيث أكدت الدراسة الراهنة صحة ذلك حيث أنه كلما تنوعت المستويات الحضرية داخل المدينة أو مست جل جوانب الحياة في الوسط الحضري كلما كانت نسبة زيادة التعداد السكاني وأدت إلى سهولة التنقل داخل المدينة وبتالي التأثير على زيادة الحراك السكاني وهدا بنسبة 64% حسب النتائج المتحصل عليها في الدراسة وبأخص مستوي تعقد وتباين الحياة الحضرية ومؤشراته.

كما يمكن ربط نتائج الدراسة بدراسة التي قامت بها" نادية حليم سليمان " حيث تمحور هذا البحث هو المشكلة المرتبطة بمدى **تكامل المهاجرين الريفيين في المجتمع المصري** الذي اختاروه لإقامتهم، وهل يستطيع المهاجر أن يحقق التكامل الحضري أم أنه يظل مفضلا عن مجتمع المدينة وهل يتم هذا التكامل – في حالة تحقيقه–على المستويات الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد خرجت الدراسة بنتائج أن ثمة تكاملا اقتصاديا قد تحقق للمجاهرين بينما لم يحدث لهم هذا التكامل في كل من الجانب الثقافي والاجتماعي، حيث أوضحت نتائج الدراسة الحالية أن هناك علاقة كبيرة بين تطور الأنشطة الاقتصادية وظاهرة الحراك السكاني الدي يشهده حي 8 ماي 1945 وهدا بنسبة88 % وفق العديد من المؤشرات التي تتوفر منطقة الدراسة من بينها إمكانية فتح محلات تجارية وتوفر مراكز تسويقية ومختلف الأنشطة القائمة على شراء وبيع مختلف السلع والخدمات كلها تعتبر كدوافع للانتقال إلى الوسط الحضري فبتالي هنالك علاقة ارتباطية بين هده المستويات الحضرية وتزايد ظاهرة الحراك السكاني نحو المدينة بصفة عامة.

كما يمكن ربط أهم نتائج المتحصل عليها في الدراسة الحالية بدراسة " عبد الغالي قتالي" حيث تمحورت إشكالية الدارسة حول **تأثير ظاهرة النزوح الريفي على حركة السكان وعمليات التنمية داخل المجتمع الحضري** وانعكاساته على التخطيط والخدمات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذألك الحال بالنسبة للعلاقات الاجتماعية وما يطرأ منها من تغيرات تنعكس على حياة المجتمع الحضري وبما يحدثه من اضطرابات وعدم توازن عادة بين الريف والمكان النازح منه والمدن النازح إليها.

والتأثير في هده الدراسة لا يمس الجانب الديموغرافي فحسب بل تتعده إلى محتوي القيم والعلاقات الاجتماعية والأسرية والجوانب المادية وغيرها ومن النظم والتنظيمات التي تنشأ من أجل المحافظة على الحياة المدنية وهذه العملية لا تزال شديدة الوضوح بعديد من المجتمعات بسبب التركيز الذي أنصب أساسا على بعض المدن مما جعلها تشهد كثافة سكانية كبيرة. وقد خرجت الدراسة بنتائج نلخصها فيما يلي:

- التوسع الكمي على حساب الأراضي الزراعية في المدينة 77.53%
- ظهور أزمة سكانية حادة في أغلب المدن 66,33%
- ارتفاع الكثافة السكانية في المدينة 62.3%
- بروز حالة تزييف المدينة 45.75%
- –فقدان القطاع الزراعي لليد العاملة في المدينة. 42.66%
- انتشار الإحياء القصديري 17.23%
- انتشار مظاهر الانحراف كالسرقة والمخدرات 28.66 %

وبهدأ يمكن ربط جميع هده الإحصائيات بنتائج المستوي الرابع من المستويات الحضرية وهو علاقة الحراك السكاني بتطور البناء الديموغرافي للمدينة حيث أوضحت نتائج الدراسة الحالية وجود علاقة بين متغيرات وهدا بنسبة 54% ودلك حسب العديد من المؤشرات الديموغرافية من بينها التوسع العمراني وارتفاع الكثافة السكانية الناتجة عن عملية الحراك السكاني هدا مع ظهور العديد من المشاكل أهمها مشكل السكن والإسكان.

كما يمكن التطرق إلى الدراسة التي قامت بها ميمونه مناصريه " بعنوان " **الهجرة وأثرها على التحول الديمغرافي** دراسة تطبيقية بحي العالية الشمالية لمدينة بسكرة، بحيث انتهت الدراسة إلى أن هناك تأثير كبير للهجرة على التحول الديمغرافي بحي، حيث ساهمت تنقل الأفراد عن طريق الهجرة على التأثير الديمغرافي، كما برز تأثير هذه الهجرة على التنظيم العمراني بحي العالية الشمالية حيث تختلف عادات وتقاليد المهاجرين والأنماط السكن الخاص بهم أثر كبير على التنظيم العمراني وتغيره. وفي الدراسة الراهنة لوحظا أن هناك تأثير كبير للمتغيرات الحضرية على السكن والإسكان داخل الحي حيث أن للتنقلات الأفراد الداخلية والخارجية في الوسط الحضري تأثير كبير في زيادة التعداد السكاني حيث تنوعت أسباب تنقلهم من الحصول على مسكن خاص وللتعليم الأبناء أو من أجل توفر فرص العمل وهذا ما يشجع استمرار تنقل إلى الحي الذي يتوفر على جميع وسائل النقل والمواصلات المتاحة وتشهد تطور كبير في الحي هذا ما يسهل عملية التنقل.

وبالإضافة إلى ارتياح في المسكن من طرف المبحوثين حيث كانت النسبة الأعلى راضين عن المسكن ويرجع هذا لحوافز تحسين المعيشة كمتغير مهم من خلال توفر فرص العمل ومختلف ضروريات الحياة والراحة الفكرية والنفسية فالمجتمع أو الساكن الحضري، كلما توفرت له ظروف الراحة كلما أحس بالراحة ومنها تظهر أهمية الدراسة في تأثير المستويات الحضرية على الحراك السكاني ومدي العلاقة بينهم

5-مقارنة نتائج الدراسة مع النظريات الاجتماعية:

من أجل معرفة العلاقة بين نطور المجتمع الحضري، وتزايد ظاهرة الحراك السكاني بمختلف أنواعه لحي 8 ماي ومختلف الوحدات السكانية التابعة له، تطرقنا في الفصل الأول إلى العديد من النظريات السوسيولوجية التي تمس وتناقش هده الدراسة بكل متغيراتها ومستوياتها الحضرية، فنظرية السوسيولوجية تعطي تصورا اجتماعي يمكن من خلاله فهم الدراسة المدروسة وضبط مختلف متغيراتها والدراسة الحالية تركز على معرفة العلاقة بين توفر مقاييس تطور المجتمع الحضري وهي: تعقد وتباين الحياة الحضرية، مدي توفر الأنشطة الاقتصادية، ومدي تمركز المراكز الحضرية، مدي تطور البناء الديموغرافي، وعلاقة توفر هده المقاييس الحضرية بظاهرة الحراك السكاني داخل الحي وأهم النظريات الاجتماعية التي تطرقنا إليها في هده الدراسة هي:

***نظرية كوراد جيني " مراحل تطور المجتمع"**

*** نظرية كنجز لي ديفز " التقدم الحضري"**

*** نظرية كارل سباوندر " الظاهرة السكانية "**

فبالعودة للنتائج عليها في الدراسة نجدها تناقش نفس المتغيرات لكن بأبعاد ومؤشرات مختلفة، حيث توجد العديد من المتغيرات الحضرية التي تخلق دافع للفرد للانتقال من مكان إلى مكان أخر، ودلك لعديد من الأسباب المرتبطة بحوافز تحسين المعيشة وهي الأكثر فاعلية وتأثير على الفرد في عملية الانتقال والتي يتولد عنها حراك سكاني داخل الحي من أجل إشباع حاجات الفرد من خلال مجموعة من المقاييس التي تعتبر الأهم في تطور أي مجتمع حضري، فمستوي تعقد وتباين الحياة الحضرية داخل الحي يرتبط بوجود العديد من المؤشرات التي تساعد الفرد على الاندماج أو العكس داخل الحي مثل: تطور وسائل النقل والمواصلات، مدي توفر فرص العمل، اللاتجانس و الناتج عن اختلاف تركيبة المجتمع في الوسط الحضري، وهدا ما أكدته الدراسة الحالية في سكان حي 8 ماي بالإضافة على نوعية العلاقات التي يغلب عليها التضامن الألى القائمة على المصلحة الذاتية كل

هده المؤشرات تدخل في خصائص الوسط الحضري كعامل جادب ويتنقل الفرد لبحث عنها مما يولد حراك سكاني متزايد نحو المدينة أو الحي.

كما أوضحت النتائج المتحصل عليها علاقة تزايد الحراك السكاني بتوفر الأنشطة الاقتصادية كمستوي ثاني من مستويات التحضر، بحيث أصبح الساكن في الحي بإمكانه التمتع بمختلف الخدمات الاقتصادية وفي شتي المجالات المرتبطة به، وأن توفر الأنشطة الاقتصادية عامل مهم للجدب العنصر البشري ولإيجاد حلول للمشكل العمل، وهدا نظير ما تخلقه من دوافع من بينها القدرة على فتح مراكز تجارية وتسويقية وأنشطة صناعية مختلفة قائمة على البيع والشراء، كما أن توفر الأنشطة يتيح الفرصة للاتصال بالأخرين من خلال الخدمات المقدمة بأشكالها المتنوعة وهدا ما يخلق علاقات جديد في الوسط الحضري وتكون دافع مهم للتنقل الفرد وبتالي تزايد الحراك السكاني.

بالإضافة إلى ظهور العديد من المؤشرات المرتبطة بتمركز المراكز الحضرية داخل الحي ومدي علاقتها بحراك السكاني، حيث أوضحت الدراسة الحالية أن الحي ووحداته السكانية يضم ما يقارب 71% من مؤسسات الحكومة في مدينة الوادي إدا يؤثر هدا المستوي بشكل الإيجابي على تطور الحي كون الخدمات الهائلة التي يستفيد منها الفرد داخل المجتمع الدراسة الحالية يتيح له دافع للعملية التنقل المستمر، سوء كان بشكل اختياري أو إجباري فعديد من المراكز الحضرية تتمركز فقط داخل الحي وهدا ما يولد علاقة بين تمركز المراكز الحضرية وظاهرة الحراك السكاني أي كلما تمركزت المراكز الحضرية من مؤسسات صحية وخدماتية واجتماعية وتعليمية وثقافية واقتصادية كلما زادت عملية الانتقال.

هدا وقد أوضحت نتائج الدراسة الحالية علاقة بدرجة متوسطة بين مقياس تطور البناء الديموغرافي وتزايد الحراك السكاني داخل الحي حيث أن عامل تطور البناء الديموغرافي ومختلف مؤشراته مثل: اتوفر لأنماط السكانية، تطور المنشأت العمرانية، مدة التنقل التي تعكس جودة الطرقات، حالة السكن والإسكان، الزيادة السكانية والتوسع العمراني، إدا تخلق هده المؤشرات عامل ودافع للانتقال الفرد للسكن في مجتمع الدراسة نظير جودة الإسكان وتطور هدا الحي.

أما من حيث العلاقة بنظريات فقد أظهرت **نظرية كوراد جيني في مراحل تطور المجتمع**، وهي تمس متغيرات الموضوع المدروس حاليا ومؤشراته، من خلال تقديم التفسيرات للتطور الاجتماعي بما بضمن تغيرات في نمو السكان اذا تعد هده التغيرات العامل الدي يقوم بطرق مختلفة بتفسير طبيعة السكان وتغير نضهم الاقتصادية والسياسية والثقافية ويبدأ جيني نظرية بقدرة العوامل السكانية خلال فترة قصيرة من الزمن على تفسير صفات السكان البيولوجية، وترتبط هده الدراسة بدراسة الحالية في دراسة عوامل تطور المجتمع بحيث تركز الدراسة الحالية على مقاييس تطور المجتمع الحضري ومدي تأثيرها على الحراك السكاني نحو المدينة كمجموعة من الحوافز المعيشية المؤثرة على عملية التنقل، أما نظرية جيني تعالج ضمن النظريات الاجتماعية والسكانية نظريات القانون الطبيعي وهو يفترض أن المعدلات المختلفة للحراك السكاني في طبقات المجتمع أو فئاته، وهدا يؤدي إلى احداث تغيرات للأسرة وهدا ما ينعكس على المجتمع ككل، من هدا هي تمس الدراسة الحالية من خلال التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في تطور المجتمع وعلاقتها بالنمو السكاني بداخله.

أما بالنسبة للنظرية **نظرية كنجز لي ديفز الدي قام بدراسة شاملة عن التقدم الحضري** باعتبار هده النظرية أهم النظريات المفسرة للمتغيرات الدراسة حاليا والعديد من مؤشراتها، ومن خلال مطلقاتها وتتمحور نظرية ديفز حول أن عناصر النمو السكانية تحددها عوامل اجتماعية كما ان لعا أثار متعددة وهي تتمثل المتغيرات الداخلية في نظام الديموغرافي، أما المتغيرات الخارجية لهدا النظام فهي اجتماعية وبيولوجية ولاشك أن العوامل الديموغرافية مثل المواليد والوفيات والهجرة والتركيب العمري والنوعي للسكان عوامل متغيرة تتأثر بعدد كبير من العوامل المتغيرة الأخرى، كما يؤثر بعظها في البعض الأخر فتركيب السكان بحسب النوع يتأثر بالمستوي الحضاري للمجتمع، وترتبط هده النظرية بدراسة الحالية بتركيز على متغيرات على تركيبة المجتمع من بينها عوامل داخلية وخارجية، أما الدراسة الحالية فتركز على متغيرات الخارجية والتي تطرقنا فيها إلى أهم المستويات الحضرية المساهمة في تطور المجتمع الحضري .

كدلك نجد نظرية **نظرية كارل سباوندر الدي ركز على دراسة الظاهرة السكانية** باعتبار هده النظرية دات علاقة مباشر بدراسة من حيث المتغيرات السكانية في الدراسة الحالية والعديد من مؤشراتها، وبأخص دراسة السكان حيث تزايد بمعدلات تتناسب مع الموارد المجتمع فتركز فكرته أن الانسان يحاول دائما أن يصل بصحة إل الحد الأمثل للسكان أي أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد أما بالنسبة للمجتمع فهو أقصي عدد من السكان يسمح بمستوي معيشي لائق ودلك يعد استغلال البيئة من جميع النواحي الطبيعية والبشرية.

فالنمو السكاني يخضع للسيطرة الإنسان لأنه خاضع للفاعلة مع البيئة وعدده يتغير طبقا للتغير هدا التفاعل، كدلك الدراسة الحالية تركز على تزايد الحراك السكاني نحو المناطق الحضرية التي يتوفر فيها أهم حوافز المعيشية كعوامل جادبة للسكان نحو الوسط الحضرية، هدا من جهة ومن جهة أخري علاقة توفر الموارد في منطقة وتزايد معدلات النمو السكاني وهدا وفق الحجم الكلي للمنطقة وهدا نفس تفسير كارل في دراسة العلاقة بين متغيران.

وعطفا على ما سبق نقول إن هده النظريات المختارة في الدراسة قد مست متغيرات الموضوع بشكل مباشر في تحليل وتوضيح مدي العلاقة المباشر بمؤشرات الدراسة، من خلال ارتباط هده المؤشرات ببعضها البعض فتطور المجتمع الحضري تتحكم فيه العديد من المستويات الحضرية المتلازمة ومترابطة ومتداخلة في تشكيله، كدلك علاقة مباشرة بتزايد ظاهرة الحراك نحو حي 8 ماي وبالتالي جاءت هده النظريات من أجل تفسير وتأكيد للنتائج المتحصل عليها والتي كانت إجابة واضحة عن تساؤلات الدراسة.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة

بعد مناقشة وتحليل نتائج الدراسة وتحليل ما اسفرت عنه أدوات جمع البيانات المستخدمة في هده الدراسة وهي الاستبيان، المقابلة غير المنظمة، الملاحظة، بالإضافة إلى الوثائق والسجلات التي سعدتنا بشكل كبير في ضبط الإحصاء الديموغرافي للعينة الدراسة، ومن هنا نستخلص أهم نتائج التي توصلنا إليها وهي:

1- وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتعقد وتباين الحياة الحضرية داخل المدينة ولكن بدرجة متوسطة ودلك بمتوسط حسابي قدر ب **3.31وانحراف معياري1.17** وهدا حسب استجابات أفراد العينة وحسب وجهة نظرهم والتي قدرت نسبة دلك ب **61**% وهدا حسب المؤشرات التالية التي دعمتها نتائج الملاحظة والمقابلة الغير منظمة:

أ- مؤشر أسلوب الحياة الحضرية بالمدينة

ب-مؤشر توفر فرص العمل بالمدينة

ت-مؤشر توفر المتغيرات الحضرية بالمدينة

ث-مؤشر توفر حوافز تحسين المعيشة بالمدينة

ج- مؤشر تطور وسائل النقل والمواصلات

ح- مؤشر ضعف العلاقات الاجتماعية وللاتجانس بالمدينة

2- وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتطور الأنشطة الاقتصادية بالمدينة، وهدا بدرجة جيد حسب استجابات أفراد العينة حيث قدر متوسط حسابي ب**3.57** وانحراف معياري**1.10**، وحسب وجهة نظرهم قدرت ب **88**% وهدا حسب المؤشرات التالية التي دعمتها نتائج أداة الملاحظة والمقابلة الغير منظمة وهي:

أ-مؤشر توفر المحلات التجارية

ب-مؤشر توفر مراكز التسوق

ج-مؤشر توفر الأنشطة الصناعية

ح مؤشر توفر مراكز بيع السلع والخدمات

ث-مؤشر توفر محلات متنوعة الاختصاص

وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتوفر المرتكز الحضرية بداخل المدينة، ولكن بدرجة متوسطة ودلك بمتوسط حسابي**3.92**

3- وانحراف معياري**0.96**، حسب استجابات أفراد العينة وحسب وجهة نظرهم، حيث قدرت ب **69**% وهدا حسب المؤشرات التالية التي دعمتها نتائج أداة الملاحظة والمقابلة الغير منظمة وهي:

أ- المراكز التعليمية

ب-المراكز الصحية

ت-المراكز الاقتصادية

ث-المراكز الإدارية

ج- المراكز الثقافية

ح- المراكز الرياضية

خ- المراكز الاجتماعية

بشكل عام يمكن أجمال نتائج الدراسة بهدا المحور في إمكانية تطوير وتحديث المراكز الحضرية كونها تلاعب دور كبير في استقطاب السكان أي عملية ربط وتحديث هده المراكز الحضرية بمختلف وسائل التكنولوجيا وهدا ما سينعكس على تطوير السمات الحضرية لأي منطقة وفق علاقة تكاملية والشكل التالي يوضح دلك:

4- وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني وتطور البناء الديموغرافي داخل المدينة، لكن بدرجة متوسطة ودلك بمتوسط حسابي ب**3.76** وانحراف معياري ب **1.04** وهدا حسب استجابات أفراد العينة وحسب وجهة نظرهم والتي قدرت ب 54% وهدا حسب المؤشرات التالية التي دعمتها نتائج أداة الملاحظة والمقابلة الغير منظمة وهي:

أ- مؤشر توفر الأنماط العمرانية

ب-مؤشر توفر التهيئة العمرانية

ت-مؤشر وضعية الإسكان

ث-مؤشر توفر المنشأت العمرانية

ج- التوسع العمراني

5- وجود علاقة إرتباط بين جميع متغيرات الدراسة وهدا حسب استجابات أفراد العينة فهده المتغيرات أو المستويات قياس تطور المجتمع الحضري مترابطة ببعضها البعض ومتداخلة ولا يمكن دراسة المجتمع الحضري دون التطرق إليها، وأي خلل أو الاستغناء عن أحد المستويات يؤثر في تطوره ويؤثر بدرجة أكبر على المستوي الأخر وتبقي العلاقة بدرجة متوسطة.

6- وجود علاقة بين تزايد الحراك السكاني والتغيير الاجتماعي لدي سكان حي **8 ماي 1945** ولكن تبقي العلاقة بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدر ب **3.12** حسب استجابات أفراد العينة.

7- وجود علاقة ارتباط بين تطور المجتمع الحضري وتزايد الحراك السكاني بالمدينة وهدا حسب استجابات أفراد العينة حيث قدر المتوسط الحسابي ب **3.25** كدلك ماكدته نتائج أداة المقابلة الغير منظمة في الارتباط الوثيق بين ظاهرة الحراك السكاني وتطور الحياة داخل المجتمع الحضري.

رابعا: الاقتراحات والتوصيات

1-الإقتراحات:

- وضع حد للتنقلات الأفراد خارج الحي وذلك بإحداث التنمية داخل الحي وإقامة مرافق وهيكل خدماتية أخري من شأنها توفير فرص عمل جديدة

- القضاء على نمط لعمارات " سكن فوق سكن " كونها تنافي طبيعة الحي وثقافة المجتمع

- إكمال تعبيد الطرقات في جميع أنحاء الحي من أجل سهولة التنقل وأنشاء خطوط نقل جديدة رابطه بين حي 8 ماي الجديدة والقديمة.

- وضع فضاءات ومساحات خضراء بجانب العمارات.

- إعادة دراسة نمط العمارات وسكن f2.f3، لأنه يشكل مشكل كبير بنسبة للعائلات التي تضم عدد كبير من الأبناء.

- توفير فرص عمل في مجالات مختلفة من خلال أنشاء هياكل إدارية جديدة بالحي هذا من شأنه الحد من البطالة كما سيساهم في الحد من تنقلات الأفراد خارج الحي.

- ترميم وصيانة المساكن التي تعاني من الاهتراء.

-فتح محلات تجارية بقرب من الوحدات السكانية الجديدة للحي 8 ماي نظرا للبعدها عن وسط الرئيسي.

-من سلبيات الوحدات السكانية الجديدة هو عدم احتوائها على مساجد ومرافق ترفيهية للسكان، من هدا الجانب يجب مراعاة هده المتغيرات المهمة عند تصميم هده السكنات.

ب-التوصيات:

من خلال ما تقدم نخلص في الأخير إلى تقديم بعض التوصيات الخاصة بدراستنا والتي تمثل خلاصة ما جاء ولذاك نوصي بما يلي:

-إعادة دراسات تقوم على دراسة تطور المجتمع الحضري من مستويات أخري.

- من حلول مواجهة مشكل الاكتظاظ السكاني العمل على أنشاء شبه مدن جديدة مثل حي 8 ماي الدي عالج مشكل كبير على مستوي المدينة.

- إعداد دراسات تقوم أساسا على دراسة أنماط السكن وربطها بجانب الاجتماعي.

- مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية أثناء عملية التخطيط وتصميم المساكن وذلك بإجراء يحوت اجتماعية شاملة حول موقع الإسكان.
- إعداد بحوث علمية خاصة بتنقلات الأفراد الداخلية وخارجية لما لها من تأثير على زيادة التعداد السكاني وذاك لمعرفة الأسباب والعمل على حلها.
- العمل على أنشاء مراكز سكانية جديدة تتوفر على جميع المرافق الخدماتية ومتطلبات اليومية هذا من شأنه تخفيف الضغط على المدينة.
- دراسة متغيرات حضرية معرفته علاقتها بنمو السكاني داخل المدينة
- دراسة حوافز المعيشية معرفته علاقتها بظاهرة الهجرة والتنقلات السكانية
- إعادة توزيع الأراضي بشكل موثق هذا من شأنه تشجيع الأفراد على بناء مساكن فردية ومستقلة تحد من مشكلة السكن والإسكان ونخفف ضغط النمو السكاني.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هدا الفصل بالتحليل والنقاش لمجمل نتائج الدراسة حيث تطرقنا إلى غرض شامل حول نتائج ومناقشتها في خضم التساؤلات الفرعية التي بحثنا فيها عن وجود علاقة بين متغيرات البحث من عدمها وبالتالي الإجابة على فرضيات المستخدمة في هدا البحث كما تم مناقشة وتحليل النتائج في ظل الدراسات السابقة والنظريات السوسيولوجية المعتمدة في دراستنا الحالية، فمن خلال تفريغ البيانات وتحليلها موضوعيا ومنهجيا وما لمسناه من خلال دراستنا الميدانية لموضوع بحثنا وربط نتائج المتربطة بالتساؤلات الفرعية بالدراسات السابقة والنظريات السيوسيولوحية ابين لنا جليا أن هنالك علاقة بين تطور المجتمع الحضري وتزايد ظاهرة الحراك السكاني لدي سكاني حي 8 ما ي1945 بالوادي لكن بدرجات متفاوتة حسب قياس كل مستوي من مستويات التحضر وهدا بمتوسط حسابي قدر ب3,25 وبالتالي الإجابة على السؤال الرئيسي للإشكالية ومن تحقق الفرضية العامة القائلة بأن هناك علاقة دات دلالة إحصائية بين تزايد الحراك السكاني وتطور مستويات التحضر في حي 8ماي 1945

الخاتمة

تعتبر المدينة مرآة المجتمع أذا أنها تعبر عن رؤية مورث الثقافي والتاريخي والحضاري، فلطالما عرفت مجتمعات غابرة من خلال مدنها التي بقيت قائمة وشاهدة على حضارتها رغم ما عرفته هذه المدن من تحضر وتزايد في عدد سكانها، في حين أن المدينة الجزائرية ورغم غني مورثها المعماري لم تبق محافظة على صفة مميزاتها إلا في مناطق معينة وهي ضئيلة جد مقارنة مع عرفتها تاريخها القديم إذا عرفت نمو سكاني كبير أثر على مكونتها الأساسية.

إدا أن السياسة السكانية التي اتبعت من طرف الدولة جزائرية قد ساهمت بشكل كبير في تغيير ملامح أغلبية المدن، وذلك بإدخال أنماط عمرانية جديدة على تلك التي كانت موجودة وقد أدت هذه الأنماط الجديدة إلى اختلال تركيبها الذي كان يتميز بتوسط الجامع للمدينة، ومجلس الحكم، وتليها الأحياء السكانية هذه الأخيرة التي تتميز بالتصاقها ظهرت بشكل كبير في شكل عمارات سكانية كمشروع سكاني جديد ظهر من أجل القضاء على مشكلة السكن والإسكان في المدن الجزائرية.

كما ساهمت الحركات السكانية في الظهور الفجائي للأحياء السكانية الذي كان نتيجة للنمو السكاني الكبير داخل المدن بشكل غير مدروس نتيجة الاتجاه نحو المدينة والخدمات الاجتماعية التي تقدمها كونها وسط حضري هذه الظاهرة تفتقر للتنظيم والتي طرحت إلى غاية اليوم مشكلة فغي التخطيط وايجاد المرافق الضرورية لسكان هذه المناطق.

أما في الفترة الأخيرة فقد شهدت أغلب المدن الجزائرية تطور مس مختلف المجالات ولاعب دور في تحسن في الظروف المعيشية السكان الذي ساهم بشكل كبير في النمو عدد كبير من السكان خاصة في المدن حيث كانت ومازالت تمثل مجالا مفتوحا للعمل ولتوفر المؤسسات التعليمية والصحية والخدماتية إلى هذا النمو السكاني كان بشكليها هما الزيادة الطبيعية وهذا نتيجة الاستقرار وتحسن مستوي المعيشة والثاني الهجرة أو التنقلات الداخلية الأفراد أدي إلى تمركز سكاني بشكل ضغط على المجال الحضري من حيث الطلب على السكن ومختلف المرافق العمومية الأمر الذي أدي إلى ضغط على المصالح المحلية وفي مرحلة ثانية نمو وتوسع عشوائي لمختلف الأحياء.

وهذا الحراك السكاني الكبير كان نتيجة تأثير مجموعة من المستويات الحضرية بشكل مباشر في ظهور الأحياء العشوائية نتيجة التنقلات الداخلية من مدينة إلى أخري بحث عن تحسين مستوي المعيشي، أين أصبحت هذه الأحياء تبرز الجانب الخاص بالمدينة خاصة مع انتشار مشروع السكنات المعمارية وكدافع للتنقل والحصول على مسكن مستقل من طرف سكان المدينة.

وقد برز التأثير المباشر للمستويات الحضرية من خلال تدخلات الفرد على المجال السكني وتحسينه بشكل الذي يخدم حاجاته وذاك ما انعكس على المجال الخارجي خاصة على مستوي العمارات التي غالبا ما تفقد للمظهر الخارجي والمضمون الداخلي الذي يشهد الكثير من النقائص من حيث مستلزمات السكن.

وأما التأثير الغير المباشر للمستويات الحضرية فقد تمثل في خصائص المجتمع الجزائري ديموغرافيا، والتي تمثل في وجود نسبة هامة من المجتمع في مرحلة التمدرس والعمل وتكوين أسر مما شكل ضغط متزايد لمواجهة متطلبات هذه الفئة العمرية، وكما سبق الذكر فقد أدي هذا إلى ظهور تجمعات سكنية تفتقر في أعلبها إلى التخطيط المحكم مما حجم وظيفة هذه التجمعات رغم احتوائها على أحجام سكانية معتبرة، كما ساهم تحول نمط الأسرة الجزائرية إلى نمط الأسرة النووية والرغبة بالاستقلال بالمسكن الفردي عاملا مدعما لهذه الأزمات.

إن المجتمع الحضري اليوم تعبر عن المدينة المختلفة التي عجزت عن تسيير نموها وحل مشاكلها بطريقة عقلانية فتراها تلتهم الأراضي الواسعة التي كانت يوم من الأيام متنزه للمختلف العائلات واختلفت ملامح خطو نمو أو توسع لذلك نجدها تنمو بشكل عشوائي نتيجة للحركات السكانية الأمر الذي أثر سلب على أدائها لوظائفها، حيث تدخلت الأحياء فيما بعضها من خلال العمارات مما عقد حياة سكانها وجعلها تصبح مناطق صعبة للمعيشة المستقبلية تسارع نمط وأسلوب الحياة الحضرية.

وقد غابت الناحية الجمالية عن هذه المدن وأجيائها فكل تصاميمها مهتلكة ومكررة لا تبرز أي صفة مميزة للشعب الجزائري بل أنهاء تشجع انتشار أنماط عمرانية واحدة تمثل في نم العمودي هدفه الأهم تلبية الاحتياجات الأسرة السكانية في ظل غياب دراسات استشرافية لمستقبل الحياة الأسرية الأمر الذي جعل هذه البناءات أقفاص سجن حرية الأنشطة الأسرية كونها لا تتماشي مع طبيعة الأسرة الجزائرية وهذا ما برز في أري الأفراد من خلال المقابلة حول تصميم المعتمد في البناء.

ومن ناحية اجتماعية قد أصبحنا اليوم نلحظ تفكك في العلاقات الاجتماعية وانتشار للأفات الاجتماعية الذي كرسه ضرورات الحياة الاجتماعية كما أصبحنا نلمس الطبقية داخل المجتمع الجزائري وهذا ما يظهر في مختلف الأحياء من خلال طراز الأبنية الذي يعبر عن المستوي الاقتصادي والخلفية ثقافية والاجتماعية للسكان.

ومن خلال ما تقدم عرضه نتوصل في الأخير إلى أن تطور المجتمع الحضري وذات علاقة كبيرة بظاهرة الحراك السكاني وقد أثرت الحركات السكانية المختلفة فعلا وبشكل كبير في تغيير التركيبة السكانية للمدينة الوادي والمدينة الجزائرية بصفة عامة من خلال اختلاف نوعية الأسرة وتركيبها.

قائمة المراجع

قائمة والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-أحمد الكلاون : **التغير والبناء الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968.

2-أحمد الخشاب: **التفكير الاجتماعي**، دراسة تكاملية نظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت 1981.

3-أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، ط 2، مكتبة لبنان، ص 1986،

4-أحمد الخشاب: التغير **الاجتماعي**، الهيئة العامة للتأليف والنشر، ال قاهرة1981.

5 -إبراهيم أبو الغد: **التقويم في برامج تنمية المجتمع**، مركز التربية الأساسية، سرس الليان ،1960.

6-أحمد بودارع: **التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن**، بدون طبعة، منشورات جامعة باتنة ،1997.

7-وجلي صالح الزوري: **علم الاجتماع الحضري**، ط1، منشورات جامعة قار يونس، بلغازي، 2002.

8-بلال بوترعة: **المقابلات البحثية في العلوم الاجتماعية**، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بدون سنة نشر.

9-بلقاسم جسان جيلاني: **منهجية العلوم الاجتماعية**، دار الهدي للطباعة والنشر، بدون طبعة، 2003.

10-بشير التجاني: **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، بدون طبعه، جامعة الجزائر، 2000. 11-مصطفى عمر حمادة. **المدن الجديدة**، دراسة الانثربولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، دون بلد النشر، سنة .2008

12-بوحمه خلف الله: **العمران والمدينة**، دار الهدي للطباعة ونشر.، 2005.

13-جيهان احمد رشتى: **نظم الاتصال والإعلام في الدول النامية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1972.

14-حمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

15-حسن سعفات: **اتجاهات التنمية في العالم العربي**، مطبعة التقدم، الجزائر 1973.

16-حمد عبد الستار: **المدينة الإسلامية**، عالم المعرفة، الكويت، د ت

17-حسين عبد الحميد رشوان: **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،1999.

18-حمادة فريد منصور: **مقدمة في اقتصاديات النقل**، مركز الإسكندرية للكتاب .2007

19-حسين أحمد رشوان: **السكان من منظور علم الاجتماع**، دون طبعة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، .2001

20 – حمدي حسن: **الاتصال وبحوث التأثير في دراسات الاتصال الجماهيري**، حمادة الجرسي للطباعة، الرياض، .1988

21-حميد خروف: **الإشكاليات نظرية والواقع مجتمع المدينة**، منشورات جامعة منتورى، قسنطينة،1999

22-خلف الدليمي: **التخطيط الحضري أسسه ومفاهيم**، ط1، الدر علمية للنشر والتوزيع، عمان **2001**.،

23-خالد محمد السواعي: **مدخل إلى تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الاجتماعية**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011.

24-زكريا خضر، السباعي بسام: إستراتجية **الوطنية المفتوحة للهجرة الداخلية في الجمهورية العربية** السعودية ،1992.

25-سمير كامل محمد: **التنمية الاجتماعية المفاهيم الأساسية، رؤية واقعية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، بدون سنة نشر.

26-سناء الخولي: **الأسرة في عالم متغير**، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، 1989،

27-سامية محمد جابر: **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، .1994

28-سعيد فاتن مصطفي كمال: **تأثيث المسكن**، مجلة المودة، القاهرة، فيفري 2005.

26-سهاونة فوزي: **الهجرة دولية** " ماضيها، حاضرها، مستقبلها " مطبوعات الجامعة الاردنية ، 1982.

27-سامية محمد جابر: **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994،

28-سعيد عبد الله: **جغرافية النقل "مغزاها ومرادها** "، مكتبة الانجلو المصرية للنشر ، 2007.

29-شريف محمد ماهر: **تخطيط وسياساته " الفعاليات وعوامل الحداره** " الدار الجامعية، الإسكندرية ،1998.

30-علي عبد الرزاق جلبي: **علم الاجتماع السكان**، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، مصر ، .1998

31-عبد الكريم درويش / ليلي الكلي: أصول الإدارة العامة، مكتب انجلو مصرية، بدون طبعة ، 1997.

32-عبد الله عبد الغني غانم: **المهاجرون، دراسة سوسيوأنثروبولودية**، جامعة الإسكندرية، كلية الأب، ط،2 2002.

34-عبد الباسط حسن: ***التنمية الاجتماعية***، ط 4 مكتبة وهبة القاهرة 1982.

35-بد الرحمن بن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، دار مكتبة الهلال، بيروت،

، **35-عمار** الطيب كشرود: **علم النفس الصناعي والتنظيمي**، مفاهيم نماذج ونظريات، بدون طبعة، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ليبيا ،2001.

36-عمر وصفي وسلوى: **نظريات تخطيط المدن**، جامعة حلب، كلية الهندسة المعمارية، حلب ، 2000.

37-عبد العاطي السيد، **محاضرات علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، .1978..

38-عادل عبد الغني محجوب، الاقتصاد الحضري، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان

39-عبد الله: **جغرافية النقل** "مغزاها ومرادها "، مكتبة الانجلو المصرية للنشر، 2007

40-على الوردي: **منطق ابن خلدون**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1977،

41-عبد القادر القصير: **الهجرة من الريف إلى المدن**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة نشر.

42-على الكنز: **حول الأزمة دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990.

43-عبد الباسط حسن: ***التنمية الاجتماعية***، ط 4 مكتبة وهبة القاهرة 1982.

44-عادل عبد الغني محجوب، الأقتصاد الحضري، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

45-على الوردي: **منطق ابن خلدون**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1977،

46-عبد القادر القصير: **الهجرة من الريف إلى المدن**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت بدون سنة نشر.

47-**عبد** الحميد دليمي: دراسة في العمران والسكن والإسكان دار الهدي للطباعة، بدون طبعة، 2001.

-حميد خروف، **الإشكاليات نظرية والواقع مجتمع المدينة** ، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة ، 1999 .

48-عبد الرحمن بن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1983، ص34

49-عبد المجيد عبد الرحيم، **علم الاجتماع الحضري**، مكتبة الأنجلو المصرية، دون طبعة، بدون سنة،

50-علي معمر عبد المؤمن: **التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع** الليبي، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2006.

51-عثمان يوسف: **إدارة النقل الجوي**، المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الإردن، 2000.

52-عيد ناصف: **المدينة الإسلامية في نشأة التحضر**، بدون طبعة، مكتبة الشرق، القاهرة ، 1999

53-على عبد الرزاق حلى: **علم الاجتماع السكان،** كلية الأدب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية

54-عثمان يوسف: **إدارة النقل الجوي**، المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الإردن.**2000**.

55-فتحي أبو عيانة: **جغرافية العمران الريفي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 2006.

56-الصادق مزهزد: **أزمة السكن في ضوء المجال الحضري**، دار النور الهادف، الجزائر، 1995.

57-لويس ممفورد: المدينة **على مد العصور أصلها نشأتها وتطورها**، الجزء الأول، مكتب الأنجلو المصرية، 1964.

58-توفيق سالم: **هندسة النقل والمرور**، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان.2003

59-محمد السيد غالب: **البيئة والمجتمع**، الطبعة السابعة ،1997

60-ياسر سلبي: **الهجرة الداخلية والعائد في الضفة الغربية قطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس للطبعة ونشر 2003.

61-محمد على محمد وآخرون: **دراسات في التغير الاجتماعي**، دار الكتب الجامعية الإسكندرية 1984.

62-عبد الرحمن بن خلدون: **مقدمة ابن خلدون.** دار مكتبة الهلال، بيروت، 1983.

63-محمد عاطف: **معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي**، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع-المحمدية، الجزائر، 2009.

64-محمد مدحت جابر: **جغرافية العمران الريفي والحضري**، ط3، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 2006.

65-محمد سعيد سلطان: **إدارة الموارد البشرية**، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ط1 ، 1993

66-منصور فهمي: **أدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية**، ط 3، دار الشعب، القاهرة ، 1996.

67-حمد الجوهري وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري**، دار الكتب الجامعية، الطبعة 2، 1975.

68-محمد عبد المولى الدقس: **التغيير الاجتماعي بين النظرية وتطبيق**، الطبعة 3، دار محداوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2014، ص .15

69-محمد عاطف غيث: **التغير الاجتماعي والتخطيط**. ط 2، دار المعارف، الق: التغير المعارف، القاهرة، 1966

70-محمد عاطف عبث: **علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، بدون طبعة، بدون سنة، بيروت، 2008.

71-محمد حسين أبراهيم: **الشكل الجديد للمدن العالم الثالث جامعة الملك فهد**، المملكة العربية السعودية، 1999.

72-فاتن مصطفي كمال: **تأثيث المسكن**، مجلة المودة، القاهرة، 2005،

73 -معجم مجاني للطلاب، منشورات دار المجاني، بيروت، الطبعة الثالثة ،1996.

74-منير عبد الله كرادشة: **علم السكان الديموغرافيا**، الطبعة 1، عالم الكتاب الحديث ،2009

75-محمد توفيق سالم: **هندسة النقل والمرور**، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان. 1985 .

76-نذير زربيي: **الوجيز في علم الاجتماع "نظريات اجتماعية"**، ج1، منشورات دار ليوجند، الجزائر. **2001**.

77-نخبة من أساتذة علم الاجتماع. علم المجتمعات، 2003.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية:

78-Andrée Michel. Sociologie de la famille. 1972.

79-R. Benkhelil. Definition et reproduction socio-demographique in reflescionsurtes structures. Inpeap Mat, 1982

80-Placid Rambaud. : Société rural et urbanisation 2 eme edition de seuil, 1989

81-William Ogburn and Nimkoff: **A handbook of sociology**;
.Routledge &Kigan Paul Ltd. (1) London, 1960.

82-George Friedmann: Industrial sociology. The emergence of the human problems

83-Emile Durkheim:De la division du travail social. 7e éd. P.U.F Paris, 1960.
84-Georges Balandier : Sociologieactulle de L'Afrique noire 2e éd. .P.U.F.Paris. 1963
85-Guy Rocher : Le changement social ; Introduction à la sociologie générale. Ed. HMH... Paris
86-Harry Johnson: Sociology; a systematic introduction. The Indian edition, Bombay, 1970,
87-J.J. Rousseau: The social contract. (Trans), penguin books, Maryland, .(49-100).1968
88-William Ogburn: Technology and social change. Op. cit 1999

ثالثا: المدكرات والرسائل الجامعية:

89-خولي كافي: **النقل بالسكك الحديدية**، مذكرة ماستر، اقتصاد وتسيير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير 2011/2010.

90-لطرش ساره: **تأثير النمو السكاني على تغيير موفولوجية المدينة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف – الجزائر – 2005/2004.

91-شاكر بلخضر: **مشروع القطار الحضري بمدينة باتنه**، دراسة اشرافية، مذكرة ماجستير، 2011/2010.

92-لامية عبيد الله: **خدمة النقل الحضري الجماعي وعلاقتها بالبعد الاجتماعي والتنمية المستدمة**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص: **اقتصاد النقل والامداد**، جامعة الحاج لخضر، باتنه، 2011/2010

93-نور الدين شرفي: **تفعيل نظام تقييم أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية {ع.م} جامعة الجزائر، 2006/2005.

94-خولي كافي: **النقل بالسكك الجديدة**، مذكرة ماستر، اقتصاد وتسيير الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، 2010/ 2011

95-سهام وناسي: **النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع للحضري، بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنه ، 2007/2006.

رابعا: المنشورات العلمية:

96-أحمد جلول: **المدينة ومجال تطويرها فضاءها** الحياتية، مجلة الباحث الاجتماعي، منشورات جامعة باتنه. 2005 .

97-أحمد بودارع: **التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفه بالمدن،** بدون طبعة، منشورات جامعة باتنه، 1997

98-أحمد أبو زيد: **الهجرة وأسطورة العودة**، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد 2 ، 1986.

99-عبد الكريم الباقي: **الهجرات وتحركات السكان،** مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الرابع، 1975.

100-حمد عودة: **الهجرة إلى مدينة القاهرة، دوافعها وأنماطها وأثارها،** مجلة الاجتماعية القومية، العدد الأول، المجل د11، ص ص45-5

خامسا: المجالات والجرائد:

101-وزارة الشؤون البلدية والقروية، **دليل تخطيط النقل في المدن السعودية**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، 2006، ط1، ص:2

102-جريدة الشروق الجزائرية، العدد 3121. 2016/11/11 .

الملاحق

الملحق 01: الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي –

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

موضوع الأطروحة:

تطور المجتمع الحضري وعلاقته بالحركات السكانية في ظل عمليات التغير الاجتماعي

دراسة ميدانية للوحدات السكانية لحي 8 ماي 1945 بشط –الوادي–

" حي8 ماي وسط/ حي القبة/ حي الياسمين /حي الشهيد غرغوط/ حي الناظورر.

اعداد: *

بلعيد محمد

السلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته

هذا الاستبيان في إطار بحث علمي، نتقدم إليكم بمجموعة من الأسئلة نرجوا منكم الإجابة عنها بصدق وموضوعية، وذلك من خلال وضع علامة (×) في الخانة المناسبة، ونعدكم بأن تكون هذه البيانات سرية لغرض البحث العلمي فقط.

تقبلوا مني جزيل الشكر والامتنان نظير جهودكم المبذولة.

الموسم الجامعي: 2022/2021

المحور الأول: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع البحث

1. الجنـس *ذكـر ☐ * أنـثى ☐
2. عدد أفراد الأسرة .....
3. طبيعة العمل :....
4. **الموطن الأصلي: وسط المدينة** ☐ **أطراف وضواحي المدينة** ☐ **خارج المدينة** ☐
5. **سبب تنقلك إلى حي 8 ماي 1945 " : حصول على سكن** ☐ **تغيير سكن** ☐ **توفر فرص العمل** ☐ **تعليم** ☐
6. **بداية إقامتك في هذا الحي:**

قبل 2003 ☐ **من 2003-2007** ☐ **2008- 2012** ☐ **2013-2017** ☐ **من 2018 - 2021** ☐

7. **طبيعة السكن في الحي:** * دائم ☐ *مؤقت ☐
8. **مستوي الدخل الأسري:** *ضعيف ☐ * متوسط ☐ *جيد ☐ *جيد جدا☐
9. **عدد أفراد الأسرة المتمدرسين:** * لا يوجد ☐ * واحد – اثنان ☐ *ثلاثة – أربعة ☐ * أكثر من خمسة ☐

المحور الثاني: بيانات متعلقة بتزايد الحراك السكاني وعلاقتها بتعقد وتباين الحياة الحضرية داخل حي 8 ماي.

الرقم	العبارة	موافق بشدّة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدّة
1	انتقالك لسكن داخل هذا الحي كان بشكل إجباري لتفادي المشكلات الاجتماعية والأسرية					
2	سكنك في هذا الحي مرتبط بمدي توفر فرص العمل أو السكن					
3	سكنك في هذا الحي مرتبط بمدي توفر المؤسسات التعليمية					
4	رضاك عن هذا الحي راجع للقرب من وسط المدينة					
5	رضاك عن هذا الحي راجع لتوفر المرافق الاجتماعية والصحية					
6	رضاك عن هذا الحي راجع للتوفر وسائل النقل والموصلات					
7	قربك من الأحياء المجاورة يساعدك للاندماج داخل هذا الحي					
8	يساعدك السكن هذا الحي على توطيد العلاقات بجيرانك					
9	عدم رضاك عن هذا الحي راجع لنقص المرافق الترفيهية					
10	عدم رضاك عن هذا الحي راجع لمشكل الاكتظاظ السكاني					
11	عدم رضاك عن هذا الحي راجع للمشاكل الاجتماعية					
12	يساعدك سكن في الحي على تشديد الرقابة الأسرية للأبناء					

*

المحور الثالث: بيانات متعلقة بتزايد الحراك السكاني وعلاقتها بتطور الأنشطة الاقتصادية داخل حي 8 ماي.

الرقم	العبارة	موافق بشدّة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدّة
1	توفر السلع والخدمات دخل هذا الحي يشجعك للاستقرار فيه					
2	توقر الخدمات " التعليمية والصحية والثقافية" في هذا الحي يدفعك للاستقرار فيه					
3	انتقلت لسكن في هذا الحي بسبب عدم توفر فرص العمل في مكان سكنك القديم					
4	وجود تنوع في محالات تجارية داخل هذا الحي دفعك للاستقرار فيه					
5	من أهم مميزات السكن داخل هذا الحي هو توفر المؤسسات الصناعية الأمر الذي يخلق فرص عمل أكثر					
6	يتيح لك السكن داخل هذا الحي بالتمتع بمختلف الحاجات المعيشية					
7	لتطور الأنشطة الاقتصادية داخل هذا الحي وما جورها من أحياء دور في استقرارك فيه					
8	يتيح لك سكنك داخل هذا الحي عدم التنقل إلى وسط المدينة للقضاء حاجاتك المعيشية					
9	يساعدك استخدام وسائل النقل والمواصلات داخل هذا الحي التغلب معظم مشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الاكتظاظ السكاني					
10	قربك من الأحياء المجاورة من أهم مميزات السكن داخل هذا الحي					
11	إمكانية العمل في وظيفتين في نفس الوقت كان أحد الأسباب المشجعة للانتقال للسكن في هذا الحي					

المحور الرابع: بيانات متعلقة بتزايد الحراك السكاني وعلاقتها بتوفر المراكز الحضرية في هذا الحي.

الرقم	العبارة	موافق بشدّة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدّة
1	توفر فرص العمل داخل هذا الحي شجعك للانتقال إليه					
2	توفر المؤسسات الإدارية والخدماتية داخل هذا الحي شجعك عن للانتقال إليه					
3	توفر المرافق الترفيهية والمؤسسات الأمنية داخل هذا الحي شجعك للانتقال إليه					
4	للتوفر المراكز الحضرية دور في تحديد وضعيتك سكانية					
5	يمثل التمركز الإداري والخدماتي عنصر مهم لجذب العنصر البشري					
6	توفر الخدمات داخل هذا الحي يقلل من التنقل إلى وسط المدينة					
7	التطور الذي يشهده حي 8 ماي راجع للتوفر أغلب المؤسسات الاجتماعية والثقافية والصحية					
8	التنقلات سكانية داخل هذا الحي راجعه لتمركز المؤسسات الخدماتية والتعليمية والإجتماعية					
9	لتمركز المؤسسات والمشاريع داخل هذا الحي دور في استقرارك فيه					
10	كثرة التنقلات السكانية داخل هذا الحي عامل مهم لخلق مناصب					

	عمل حرة وفتح محلات تجارية وأنشطة اقتصادية متنوعة					

المحور الخامس: بيانات متعلقة بتزايد الحراك السكاني وعلاقته بتطور البناء الديموغرافي داخل حي 8 ماي

الرقم	العبارة	موافق بشدّة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدّة
1	سوء الأوضاع السكن الذي كنت تسكنه دفعك للانتقال للسكن في هذا الحي					
2	حصولك على سكن كان على شكل مسكن تساهمي					
3	" حصولك على السكن كان على شكل سكن اجتماعي					
4	قمت بتعديلات عند الانتقال للسكن داخل هذا الحي					
5	سكنك داخل هذا الحي يتوفر على جميع مستلزمات السكن					
6	تطور المنشآت العمرانية داخل هذا الحي يشجعك على الاستقرار فيه					
7	يجبرك تزايد حجم الأسرة على البحث عن سكن أفضل					
8	يجبرك تزايد حجم الأسرة على قيام بتعديلات على مسكنك					
9	يتوفر هذا الحي على جميع المرافق العامة					
10	عدم رضاك عن هذا الحي راجع لسبب ضيق المسكن					
11	عدم رضاك عن هذا الحي راجع لطبيعة المسكن " فوقك أو تحتك مسكن أخر					
12	أثرت نوعية الإسكان على الحالة الصحية والتعليمة لأبناء أسرتك					

الملحق رقم(02): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

أسم المحكم	الرتبة العلمية	الجامعة
عبد الباسط هويدي	استاد تعليم العالي	كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية –الوادي–
أحمد موسي بدوي	استاد تعليم العالي	المجلس الأعلى للثقافة بمصر
النوى بطاهر	استاد تعليم العالي	كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية –الوادي–
يوسف بنور	استاد محاضر أ	كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية –الوادي–
إبراهيم هياق	استاد محاضر ب	كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية –الوادي–
ساسي سفيان	استاد تعليم العالي	كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية –الطارف–
العربي حجام	استاد محاضر ب	كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية –الطارف–
حنان مادي	*	كلية الأدب –الوادي–
خواني خالد	استاد محاضر أ	كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية –الوادي
لطيفة عريق	استاد محاضر أ	كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية –الوادي

الملحق رقم(03): التدقيق اللغوي للاطروحة

اسم الأستاذ	التخصص	المستوي	نوعية التدقيق
حنان مادي	لغة عربية	استادة تعليم المتوسط	**أداة الاستبيان**
مراد طليبة		استاد تعليم الثانوي	**المدكرة**
حنان مادي		-	

الملحق رقم(04): المقابلات البحثية

أسم العينة	المهنة	المدة	التاريخ
غربي بدر الدين	رئيس جمعية الإرشاد لحي 8 ماي	1- 45ادقيقة 2- 50 دقيقة	**2021/09/11** **2021/09/15**
عبد الكريم خالدي	رئيس قسم الإحصاء للمكتب بلدية الوادي	35دقيقة	**2021/06/25**
سامر جديدي	موظف في مديرية التسيير العقاري	15دقيقة	**2021/07/16**

الملحق رقم(05): يمثل أنماط التجهيزات في طور الإنجاز في حي 8 ماي

نمط التجهيز	اسم التجهيز	العدد	الوحدة السكانية	المساحة هكتار	النسبة %	الرقم على الرسيمة
صحة	المؤسسية الاستشفائية الخاصة بالنساء-	01		0.0950	0.08%	07
	مؤسسة شبة طبية	01		0.0851	-	08
تجاري	سوق مغطاة	01		0.0750	0.08%	09
إداري	فرع بلدي حي 8 ماي	01		0.1	0.1%	10

المصدر: مديرية البناء والتعمير بالوادي * دراسة استطلاعية للباحث

الملحق رقم(06): يمثل بعض من المراكز الحضرية للحي 8 ماي 1945 بالوادي

نوع التجهيز	اسم التجهيز	العدد	المساحة هكتار	النسبة	الرقم على الرسيمة
تعليمي	-ابتدائية. -ابتدائية المجمع المدرسي 05 جويلية. -إكماليه. -ثانوية	09 01 01 04	- 0.108 1.838 -	0.32% 0.11% 2% -	01
صحية	مؤسسة العمومية الاستشفائية	01	-	0.016%	02
أمني	مركز شرطة الأمن الحضري مفرزة الشرطة القضائية	01 01	0.020 0.021	0.04%	03
إداري	-ملحق إداري. -الوكالة البريدية. -الجزائرية للمياه. -حظيرة السيارات	01 01 01 01	0.015 0.0228 0.016 6.015	6.607%	04
ديني	*مسجد أحمد الغزالي*	01	0.37	0.4%	05
خدماتي	-*مقاهي*. -مقاهي أنترنت.	01 01	0.015 0.01	0.03%	06
تجاري	-*مركز تجاري*. -محلات تجارية.	01 14	2.205 0.042	2.4 % 0.04%	07

المصدر: مديرية البناء والتعمير بالوادي * دراسة استطلاعية للباحث

الشمال

- الملحق رقم (07)
الموقع الحقيقي للوحدات السكانية لحي 8 ماي 1945
بالنسبة للمدينة الوادية

الملحق رقم (08): صور للمراكز الصحية للحي 8 ماي 1945

صورة رقم(01): الاستعجالات الطبية الجراحية بحي القبة -8 ماي-

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم (02): مؤسسة الأم والطفولة الخاصة بالنساء " في طور الإنجاز" حي القبة -8 ماي-

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم (03): المؤسسة العمومية الاستشفائية –حي 8 ماي الوسط

المصدر: من إعداد الباحث 2021

الملحق رقم(09): المراكز التعليمية والثقافية لحي 8 ماي 1945

صورة رقم (01): متوسطة مسعي أحمد بلقاسم بحي 8 ماي وسط

المصدر: من إعداد الباحث 2021

ثانوية المجاهد دويم محمد الهاشمي بحي القبة – 8

المصدر: من إعداد الباحث 2021

ابتدائية المجاهد الطيب الزاوي بحي الياسمين-8 ماي-

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم(04): دار الصناعة التقليدية بحي 8 ماي الوسط

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم (05): مديرية الخدمات الجامعية بحي 8 ماي الوسط

المصدر: من إعداد الباحث 2021

المصدر: من إعداد الباحث 2021

الملحق رقم(10): بعض الصور للمراكز الإدارية والإجتماعية والإقتصادية للحي 8 ماي

صورة رقم(01): الوحدة الرئيسية للحماية المدنية بحي الناظور -8 ماي -

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم (02): المركز الجواري للضرائب بحي 8 ماي وسط

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم (03): ديوان الترقية والتسيير العقاري وحدة 8 ماي وسط

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم(04): مركز الضرائب للولاية بحي الياسمين – 8 ماي

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم (05): المركز العقاري بين البلديات بالوادي بحي 8 ماي وسط

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم(06): مديرية التطهير بالوادي بحي القبة – 8 ماي-

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم(07) مركز إيثار للرعاية الأيتام بحى 8 ماى وسط

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم (08): مركز معالجة الإدمان بحي الياسمين – 8 ماي

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم(09): المديرية الولائية للتجارة بحي 8 ماي وسط

المصدر: من إعداد الباحث 2021

الملحق رقم(11): بعض الصور للمراكز الرياضية بحي 8 ماي 1945 بالوادي

صورة رقم(01): ديوان المركب المتعدد الرياضان بحي الشهيد بشير غرغوط – 8 ماي-

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم(02): القاعة المتعددة الرياضات بحي الشهيد بشير غرغوط – حي 8 ماي-

المصدر: من إعداد الباحث 2021

صورة رقم (03): ديوان المركب المتعددة الرياضات لولاية الوادي بحي الشهيد بشير غرغرط -8 ماي-

المصدر: من إعداد الباحث 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم العلوم الاجتماعية

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Echahid Hamma Lakhdar - El Oued

Faculté des Sciences Sociales et Humaines

إلى السيد المحترم:

مدير مديرية التخطيط والبرمجة الوادي

طلب ترخيص بزيارة ميدانية

في إطار التكوين النظري والتطبيقي الذي يقدمه قسم العلوم الاجتماعية لطلبة الدكتوراه نرجو من سيادتكم السماح للطالب :

الإسم واللقب : بلعيد محمد **تاريخ الميلاد: 1992/04/11**

بزيارة علمية الى مؤسستكم وذلك من أجل الحصول على إحصائيات لغرض البحث العلمي لإنجاز أطروحة دكتوراه موسومة بعنوان: تطور المجتمع الحضري وعلاقته بالحركات السكانية في ظل عمليات التغير الاجتماعي تحت إشراف الأستاذ الدكتور هويدي عبد الباسط. ضمن تخصص علم اجتماع.

إننا على ثقة تامة من تعاونكم معنا سيدي المحترم وتسهيل المهمة العلمية لطلبتنا في مؤسستكم خدمة للبحث العلمي وشاكرين لكم سلفا هذا التعاون.

تقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام

الوادي في: 2021/06/22

رئيس القسم

رئيس قسم العلوم الإجتماعية

د. بلال بوترعة

الملحق رقم(12): زيارة ميدانية للمديرية التخطيط والبرمجة بالوادي

***مكتب بلدية الوادي *مديرية البناء والتعمير بالوادي**

الملحق رقم(12):

وضعية الحظيرة السكنية " مراحل توزيع السكنات" لحي 8 ماي

العدد	الوحدات السكانية للحي	العدد	سنة التوزيع	ملاحظات
01	12مسكن صحي	12	1990	
02	120مسكن	120	1998	
03	100مسكن	100	2000	
04	60/200 مسكن	60	2001	
05	40/300مسكن	40	2001	
06	120/500مسكن	120	2002	
07	135 مسكن	135	2004	
08	345مسكن	345	2004	
09	40/190 مسكن	40	2004	
10	56/200مسكن	56	2004	
11	134/500مسكن	134	2004	
12	150/300 مسكن	150	2004	40 مسكن للصحة
13	160/200مسكن	160	2011	
14	288 مسكن	228	2011	
15	214 مسكن	241	2011	
16	176مسكن	176	2011	
17	250 مسكن	250	2014	
18	250مسكن	250	2014	
19	250مسكن	250	2014	
20	650 مسكن	650	2018	
21	518مسكن	518	2018	
22	132 مسكن الناظور	132	2018	
23	250مسكن	250	2018	

2021/11/17